الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المجلس الأعلى للغة العربية

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي

"الانتظارات والرهانات"

أعمال الملتقى الدولي

الجزء الثالث

منشورات المجلس 2018

الجُمْهُورِيَّة الجَزَائِرِيَّة الدِّيمُقْرَاطِيَّة الشَّعْبِيَّة

رِئَـــاسَةُ الجُمهُـورِيَّـةِ

المجلس الأعلى للغة العربية

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي

"الانتظارات والرهانات"

أعمال المُلتقى الدّوليّ

الجزء الثالث

منشورات المجلس 2018

كـتاب: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي
الانتظارات والرهانات (الجزء الثالث)

- **إعداد : المجلس الأعلى للّغة العربيّة**
- **قياس الصفحة:** 23/15.5
- **عدد الصفحات:** 376

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2018
ردمك: 978-9931-681-21-2

المجلس الأعلى للّغة العربيّة
العنوان: 52، شارع فرانكلين روزفلت
ص.ب 525، ديدوش مراد، الجزائر.
الهاتف: 16/17 07 23 21 213+
النّاسوخ: 07 07 23 21 213+
الموقع الإلكتروني: www.hcla.dz

تمّ إخـــراج وطبــع بـ:
دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة القديمة-الجزائر
الهواتف: 05.42.72.40.22-021.68.86.48-021.68.86.49
البريد الإلكتروني: khaldou99_ed@yahoo.fr

الفهـــرس

تحديات الجامعة والبحث العلمي –التكوين في العصر الرقمي..... 7

د. زنقوفي فوزية

ج. 8 ماي 1945م قالمة

إدارة الجودة الشـــاملة فـــي التعلـــيم العـــالي ودورهـــا فـــي تحســـين الأداء الجامعي..... 29

د. بوخدنة أمنة د. جريبي السبتي

ج. 08 ماي 1945 قالمة

آليات ومداخل تطبيق نظام ضمان جودة التعلـــيم العـــالي – عـــرض للتجربـــة البريطانية كنموذج رائد –..... 57

د.نذير غانية /د .يونس زين/ د. أحمد نصير

ج. حمه لخضر الوادي، الجزائر

الإصلاح الإداري بالجامعة الجزائرية: مـــن التســـيير التقليـــدي إلـــى الرؤيـــة الاستراتيجية 75

د. بوصنوبرة عبد الله/ د. حواوسة جمال

ج.8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

دور مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات ناجحة في مجـــال المقاولاتيـــة بالجزائر دراسة استطلاعية لعينة من مشـــاريع خريجـــي الجامعـــات بولايـــة سكيكدة 109

أ.فريد كورتل أ. أمال يوب

ج.سطيف 1، الجزائر ج. 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

التعليم المقاولاتي ودوره في توجيه طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تحليلية لإتجاهات عينة من طلبة جامعة قالمة–..... 135

د. سارة عمرون د. سليمة طبايبية

ج. 8 ماي 1945 قالمة –الجزائر–

دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدانية بجامعة 8 ماي 1945، قالمة..... 173

د. بَهتان عبد القادر/د. قريد سمير

جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر

مداخلة مشتركة للمشاركة في الملتقى الدولي: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات..... 203

دور الجامعة في تأهيل الإطار البشري: علميا وثقافيا، نفسيا وأخلاقيا وجماليا، وطنيا وعالميا. دور الجامعة في تنمية الرأسمال الفكري..... 217

أ.عيدود هاجر أ.بيروق هناء

ج.8 ماي 1945–قالمة ج. منتوري–قسنطينة

متطلبات البحث العلمي في الجامعة..... 243

د. احسن خشة

ج. 08 مايو 45 قالمة، الجزائر

الجامعة الجزائرية وإشكالية التنمية: مقاربة تفكيكية في سوسيولوجيا العلاقة 253

د. بووشمة الهادي د. عزوزي عبد المالك

المركز الجامعي بتامنغست جامعة الصديق بن يحي– جيجل

دور الجامعـــة الجزائريـــة فـــي تعزيـــز روح المقاولاتيـــة لـــدى الطـــلاب الجامعيين..... **291**

أ.مجدوب بحوصي / أ.عمار عريس خيرالدين بوزرب

ج. طاهري محمد، بشار ج. باجي مختار، عنابة، الجزائر

توصيات الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتـــاح علـــى المحـــيط الخـــارجي " الانتظارات والرهانات **317**

The Tunisian University is an essential foundation for modern development..... **3**

Tarek Sadraoui Layth Aloui

U of monastir Faculty of Tunisia University of Gabes

L'enseignement supérieur en Algérie s'inscrit-il dans une société du savoir ?.....**33**

BOUALLECHE Abdelkrim Dr. SOUKI Hakima

U, Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou. Algérie

تحديات الجامعة والبحث العلمي –التكوين في العصر الرقمي

د. زنقوفي فوزية

ج. 8 ماي 1945م قالمة، الجزائر

ملخص: ترجع مهمّة نقل مجتمعنا من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والنموّ إلى الجامعة والبحث العلمي، وذلك لما توفّره الجامعة من إطارات مؤهلة للتعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع والتنبؤ بالتحديات المستقبلية، مع اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها.

وعلى هذا الأساس أقدمت بعض الجامعات على تغيير طرائق التكوين والبحث العلمي من خلال إدخال التكنولوجيا الرقمية في جميع أنشطتها العلمية، سعيا منها للارتقاء بالعملية التكوينية والبحث العلمي. ومن هذا المنطلق أولت الجامعات الجزائرية اهتماما خاصا للتكوين لهذا العصر الرقمي، من خلال إنشاء المكتبات الرقمية. وعليه فإن سياسة التعليم والتكوين تتطلب التركيز على استمرارية التكوين على امتداد الأفراد، فالفرد الأمي هو الذي لم يتعلم كيف يتعلم.

ومن هنا تبرز حاجة الدول إلى الجامعات والبحوث العلمية، لكن أيّ نوع من الجامعات والبحوث العلمية التي تحتاجها الدولة في تحديات العولمة والتكنولوجيات الرقمية؟

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، التكوين، تحديات التكنولوجيا الرقمية.

Abstract : One of the tasks of University and Scientific Research is to fight underdevelopment and lead society towards progress and modernity. This can be done only if our universities had the adequate

framework, including well-trained personnel capable of dealing with the problems society is facing, and of predicting and bringing the necessary remedy to any future challenge**.**

On this basis, some universities have changed the methods of training and scientific research by introducing digital technology in all scientific activities, in order to upgrade and improve the process. Following this trend, the Algerian universities have paid particular attention to the formation to this digital age through the establishment of digital libraries. In addition to this, a focus on continuous training for individuals is required by education and formation**.**

Hence the important role our universities and scientific research have to play in the life of the country to face the challenges of globalization and digital technologies.

Key Words: university, scientific research, training, digital technology challenges.

تمهيد: يشهد العصر الحديث تغييرات في مختلف جوانب الحياة، وكان للتطورات التكنولوجية المتسارعة وتقدّم وسائل الاتصال وتقنية المعلومات دور بارز في تحقيق نقلة فكرية نوعية. فظهور شبكة الأنترنت والتوسع الهائل في استخدام الشبكات الإلكترونية في جميع المجالات، أدّى إلى التحوّل من الأساليب التقليدية في إنجاز الأعمال إلى الأساليب الإلكترونية.

وبفعل ذلك فقد تأثرت الجامعات وتغيّرت هياكلها ومعاملاتها ومعايير أدائها خاصّة في التكوين والبحث العلمي. وامتدّ نطاق خدماتها إلى خارج المواقيت الرسمية، متعدّية بذلك حدود الزمان والمكان، وصولا إلى خدمات تتّسم بالسرعة والشفافية.

وعليه فقد أصبحت مشكلة الباحثين في السعي إلى العلم والمعرفة تتمحور حول الاختيار الصحيح للمعلومة وسط كمّ هائل من المراجع والوثائق في دائرة نظم المعلومات المتطورة وشبكة المعلومات الدولية (الأنترنت). الأمر الذي جعل متابعة المعلومات والتحكّم في الإنتاج الفكري الهائل والمتزايد، أمرا يزداد تعقيدا، بل

يجعله مستحيلا بالطرق وأنظمة المكتبة التقليدية. وبالتزامن مع هذه التحوّلات التكنولوجية، ظهر جيل جديد من المكتبات يتميّز بالاستخدام المكثّف لتقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام النظم المتطورة في اختزان المعلومات واسترجاعها وبثّها، وهو ما يعرف بالمكتبات الرقمية التي تلعب دورا استراتيجيا في دعم التكوين والبحث العلمي.

أولا: تشخيص العملية التكوينية في الجامعة: يتضمّن مجال التكوين في الجامعة محورا مميزا بإعداد وتدريب الطالب على البحث العلمي، حيث ينطلق هذا التدريب منذ المراحل الأولى في صيغة تدريس لمقاييس تهدف إلى تزويد الطالب بمعلومات عن المناهج وطرق البحث وأدواته، إضافة إلى إكساب الطالب قدرات ومهارات تطبيقية في مجال البحث وخطواته المنهجية.

فالجمع بين التكوين النظري والتدريب التطبيقي لإنجاز البحوث لا يتجلّى في نوعية المقاييس المُدرّسة فحسب، بل في تنظيم وتوزيع الزمن المخصّص للتكوين بين المحاضرات وحصص الأعمال التوجيهية والتطبيقية. وتأكيدا لهذا التوجه في عملية التكوين الذي بدأ منذ إصلاح التعليم العالي سنة 1971م، نجد أنّ التركيز مُنصبّ على توطيد العلاقة بين الجامعة والمحيط من خلال فترات تربّصيّة يقضيها الطلبة في مختلف المؤسسات، حيث تتفاوت درجة الالتزام بتطبيق برامج التدريب في الجامعات من سنة إلى أخرى، تبعا لما تسمح به ظروف الاستقبال في المحيط.

وعلى العموم فإنّ سنوات التكوين الجامعي غالبا ما نجد لها تتويجا في مهمّة بحثية يقوم بها الطلبة في إنجاز مذكرة التخرج. ونظرا للأهمية التي تحظى بها هذه المذكرات التي تعكس درجة الاستيعاب ومستوى التحصيل الذي حقّقه الطالب، فإنها تمثّل محطّة أساسية في عملية التكوين والتدريب على أسس البحث العلمي.

بالرغم من أنّ هذه الأعمال ذات قيمة علمية وعملية محدودة جدّاً، إلّا أنّ هناك عددا ولو ضئيلا لا يخلو من مساهمات معتبرة تشير إلى الطاقات الكامنة التي يتوفر عليها الطلبة عندما يتلقّون تكوينا قاعديا جيدا ويحظون باهتمام ورعاية

المشرفين[1]. كما أنها تدل على إمكانية مساهمة البحث العلمي في طرح إشكاليات جوهرية تساعد على تطوير وتأصيل الجانب المعرفي وتطوره في المجتمع. وهذا مرتبط بقوة عملية الإعداد والتدريب التي تقوم بها الجامعة باعتبارها محورا أساسيا في منظومة التكوين التي تعاني من ضعف مستوى التكوين الذي أصبح قضية عامة وليست مقتصرة على علم معين أو تخصّص بذاته.

لكن بالرغم من الأهمية الخاصة التي تكتسيها عملية التكوين، فإنها لم تكن محلّ اهتمام يوازي الخطورة التي أصبحت تشكلها.

فمن مظاهر **ضعف التكوين** نجد:

1- سطحية التكوين خاصة الممثلة في الذخيرة التي يتحصّل عليها الطلبة من معارف ومعلومات تتعلق بالجوانب المختلفة لتخصّصهم، حيث أنّ نسبة عالية من الطلبة على أبواب التخرج، في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية مثلا، لا تزال تخلط بين مصطلحات ومفاهيم مضبوطة مثل: مدرسة، اتجاه، تيار، نظرية مقاربة، منهج... الخ وهذا هو ضعف مستوى التحكم في المفاهيم و المصطلحات.

2- ضعف مستوى التحكم في اللغة، فالكثير من الطلبة لا يستطيعون الحديث لمدّة زمنية محدودة دون اللجوء إلى استخدام ألفاظ عامية أو ارتكاب أخطاء عديدة في التركيب وقواعد اللغة، دون إغفال الكتابة التي تعاني من تدنٍّ في عدم الوضوح.

3- ضعف المهارات والقدرات التطبيقية في إنجاز البحوث والدراسات والأعمال الشخصية. فبالرغم من أنّ جزءا كبيرا من برنامج التكوين يركّز على تنمية وتطوير هذه الجوانب إلّا أنّ معظم الطلبة يتخرجون وهم لا يتقنون صياغة

[1] العياشي عنصر: **نحو علم اجتماع نقدي -دراسات نظرية وتطبيقية-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص83-84.

أسئلة استمارة أو إعداد مخطّط لمشروع أو إعداد قائمة المراجع بالقواعد المحـــدّدة منهجيا.

قد يعتبر البعض أنّ هذه قضايا بسيطة وشكلية، لكن ليست كذلك، فهـــي تعبّـــر عـــن فقدان المبادئ الأساسية التي تشكّل أرضية صلبة لكلّ عمل علمي ومنهجي.

4- إن ضعف مستوى التكوين الذي تجسّده هذه الأمثلة له تأثير مباشر علـــى درجـــة التحصيل ونوعيته، حيث أنّ العديد من الطلبة لم يكتسبوا خلال سنوات مهارات القـــراءة والمطالعة والاقتباس وتلخيص الأفكار واستيعابها ثم توظيفها دون تشويه [2]، فنلاحظ أنهـــم يعانون من صعوبات كبيرة في إعداد بطاقة مطالعة أو تلخيص كتاب أو نـــصّ وتتزايـــد تلك الصعوبات أكثر عندما يتعلق الأمر بتحضير مشروع بحث أو دراسة أين يبرز مـــدى تحصيل واستيعاب المعارف ومستوى التحكم في قدرات ومهارات متنوعة (مثل مذكرات الليسانس والماستر). ففي هذا الإطار تتجلّى مظاهر الضعف المختلفة والعجز الذي يعاني منه الطلبة خاصة عندما يتعلق الأمر باختيـــار وتصـــوّر موضـــوع البحـــث وصـــياغة الإشكالية ورسم الخطوط العريضة لسير البحث وكذلك تحليل ومناقشة النتائج.

إذا تركنا الحديث عن مظاهر ضعف التكوين عند هذا الحدّ، وحاولنا تحديد العوامـــل التي أدّت إلى تدهور الوضعية وتفاقمها، فإننا سنجد جملة من العوامل من أهمها:

- التزايد المطرد في أعداد الطلبة المسجلين بالجامعة، فهذا التزايد السريع كان لـــه تأثير مباشر على نوعية التكوين، وفي المقابل هناك ضعف ملحوظ في المـــوارد أمـــام هذا التزايد.

- ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

- تدهور قيمة التعليم بسبب التركيز القويّ على عوامل أخرى مثل: المال، المحاباة الرشوة في احتلال المناصب والحصول على الترقيات وغياب المعـــايير الموضـــوعية

[2] **المرجع السابق:** ص72-73.

والعقلانية القائمة على الكفاءة والفعالية، إضافة إلى سيطرة قيم الربح المادي السريع (والتعليم هنا هو خارج هذه القنوات).

– وحتى نكون منصفين، من الضروري التنبيه إلى القسط الهامّ من المسؤولية التي تتحملها هيئة التدريس والقائمون على تسيير الجامعات والمعاهد.

– نلاحظ في برنامج التكوين جزءًا من المبادرات الفردية الغير منظّمة، فأحيانا نجد أنّ المقياس يُعطى مضمونا مختلفا كلما تغيّر الأستاذ المسؤول عن تدريسه.

– أحيانا نجد أنّ طرق التدريس مازال يغلب عليها الطابع التقليدي الذي يهيمن عليه السرد والإلقاء والتلقين والتسلط ورفض المجادلة وكلّ الآليات المساهمة في تنمية روح النقد لدى الطالب.

ثانيا: تحديات الجامعة والبحث العلمي: أشار بيل كلينتون الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية في مجال دفاعه عن زيادة موازنة الحكومة السنوية المخصّصة للبحث العلمي التي كانت تتراوح ما بين 70 إلى 83 مليار دولار، وقال الرئيس جاك شيراك في مجال الدفاع عن مشروع الهيكلة الجديدة لمؤسسات البحث العلمي في فرنسا "بفضل البحث العلمي تمّ استحداث 90 ألف فرصة عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"[3].

وتتزايد الأمثلة عن أهمية البحث العلمي في تحريك الازدهار الاقتصادي. لقد أدرك العالم كله أنّ الدول بدأت تواجه تحدّيا حضاريا كبيرا في مجال البحث العلمي والتطوير، وتزداد ضغوطات التحدّي مع ظهور النظام العالمي الجديد وانتشار وسائل الاتصال والمعلوماتية التي جعلت العالم قرية صغيرة تسود فيها هيمنة الدول المتحكمة بأدوات ووسائل العلم والمعرفة والقوة[4].

---

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية: **البحث العلمي ومشكلاته في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية–الشارقة، القاهرة، 2006م، ص514.

[4] منير الحمزة: **المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني للوثائق**، دار الألمعية، قسنطينة–الجزائر، 2010م، ص109.

فالبحث العلمي هو ذلك التقصّي المنظّم واتباع أساليب ومناهج علمية محدّدة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها[5].

إنّ هدف العلم هو البحث عن الحقائق، والبحث هو السعي للإجابة عن التساؤلات وحلّ المشاكل، وعليه تظهر الحاجة إلى البحث عندما يكون هناك عدم وضوح في موقف ما أو حالة عدم التأكّد أو في حالة غياب حقيقة أو نقص للمعرفة. فالبحث العلمي أصبح أساسا للتقدم العلمي والحضاري على المستويين الفكري والعملي لمختلف النشاطات البشرية.

إنّ من أهمّ شروط البحث العلمي توافر السلوك العلمي في كل طرق البحث ووسائله ومنهجه لتحقيق الهدف منه وبأمانة علمية إضافة إلى الابتكار بمعنى إضافات جديدة. وهذا متوقف على القراءة الواسعة لما كتبه السابقون والمعاصرون، لأنّ القراءة هي نصف الابتكار والذكاء يُتمّم عملية الكشف عن الجديد[6].

وفي ظلّ هذه التطورات والتحولات تواجه كلّ من الجامعة والبحث العلمي تحديات نحدّدها في:

1-تحدّي الانفجار المعرفي: ترجع مهمّة نقل مجتمعنا من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والنموّ إلى الجامعة والبحث العلمي، وذلك لما توفّره الجامعة من إطارات مؤهلة للتعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع والتنبؤ بالتحديات المستقبلية مع اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها في إطار تطبيق خطط التنمية وبرامجها.

إنّ انفجار المعلومات هو المصطلح الذي أطلقه أخصائيو المعلومات للتعبير عن واقع المعلومات في المجتمع المعاصر، وكذا الأمر بالنسبة إلى ثورة المعلومات، أزمة المعلومات وفيضان المعلومات. فانفجار المعلومات مصطلح يتّسم بالديناميكية الناتجة

[5] غازي حسين: **مناهج البحث**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1984م، ص152.

[6] مبارك محمد الصاوي محمد: **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992م، ص25.

عن التغيرات السريعة المتلاحقة في إنتاج المعلومات وفي وسائل تسجيلها ونشرها وفي أجهزة تجميع مصادرها والأساليب الفكرية والتكنولوجية المتّبعة في تنظـــيم المصـــادر وتحليلها وتخزينها واسترجاعها في مختلف الخدمات المقدّمة[7].

وأهمّ ما يميّز عصرنا الحالي هي الزيادة الهائلة في حجم الإنتاج الفكري في جميـــع المجالات. وكنتيجة حتميّة لهذا الفيضان الهائل من المعلومات، تضاءلت قدرة البـــاحثين على الاعتماد على أنفسهم كأفراد لضمان التوسع والتطوير، فلم يعد بإمكان أيّ باحـــث أن يحقّق الكفاءة المطلوبة في إنتاجه العلمي وهو في معـــزل عـــن التيـــارات العلميـــة الجارية في المجالات المجاورة.

2-تحدي الإصلاح والعولمة: لقد اخترقت ثورة المعلومات والاتصـــالات حـــاجز الزمان والمكان وفرضت على العالم واقعا جديدا يتطلب مراعاة البعد المستقبلي للبحـــث العلمي والتكوين، لذلك فإنّ سياسة التعليم والتكوين تتطلب التركيـــز علـــى اســـتمرار التكوين على امتداد الأفراد، فالفرد الأُمّيّ حاليا هو الذي لم يتعلم كيف يتعلم. مـــن هنـــا تبرز حاجة الدول إلى الجامعات والبحوث العلمية، لكـــن أيّ نـــوع مـــن الجامعـــات والبحوث العلمية تحتاجه الدولة في ظلّ عولمة القرن الحادي والعشرين؟

هذا يستدعي تغيير طبيعة المهام المطلوبة من التكوين الجـــامعي علـــى المســـتوى الوطني والعالمي، تماشيا مع التحوّلات الكمية والكيفية. وفي المقابـــل فـــإنّ مصـــادر الإنتاجية العالية في الاقتصاد العالمي المتغير، أصبحت تعتمـــد بشـــكل متزايـــد علـــى المعرفة والمعلومات، بحيث يصبح الاستثمار فـــي رأس المـــال البشـــري اســـتثمارا استراتيجيا، وتصبح الجامعة أداة أساسية لتحقيق تنمية المجتمعات.

[7] منير الحمزة: **مرجع سابق**، ص113.

لذلك يكون من الضروري أن تبني الدولة توجهات محدّدة في إجابتها على تطـوّر العولمة، بحيث تؤكّد أساسا على رعاية وتطوير مؤسسات التعليم العـالي بهـا ولـيس لإنتاج الخريّجيّين فقط، فهي بوصفها أداة أساسية لبناء ما يسمى بالمجتمع المتعلم[8].

إذن من الضروري للجامعة والبحث العلمي في ظلّ العولمة وفـي ظـلّ تكـتلات النظام العالمي الجديد، أن يتخذا لنفسهما رؤية استراتيجية لفحص ومناقشة وتحليل البيئة المتغيرة بمخاطرها التي تمثل تهديدا متوقعا لمؤسسات التكوين الجامعي. وهذه الرؤيـة يمكن أن تساعد متّخذي القرارات الأكاديمية في إيجاد الآليـات لطـرح الاحتمـالات والامكانيات والأولويات، وتضعهم أمام القوى والموارد الحقيقيـة للجامعـة والبحـث العلمي بشكل يُسهّل فرص التكيّف مع متطلبات البيئة[9].

3-تحدّي إدارة المعرفـة: لقد أصبحت مشكلة الباحثين عن المعرفة تتمحور حـول الاختيار الصحيح للمعلومة المطلوبة وسط كمّ هائل من المراجـع والوثـائق المتـوفرة بصفة خاصة في شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، وبالتزامن مع ثورة المعلوماتيـة والاتصالات الهائلة ووصولها إلى كلّ فرد ومؤسسة فـي المجتمـع بتكلفـة معقولـة ظهرت تعابير علمية جديدة مثل اقتصاد المعرفة، مجتمـع المعرفـة وإدارة المعرفـة. فإدارة المعرفة هي ثورة التركيز لجهود أطراف متعدّدة بوجهات نظر مختلفة فهي آخر أنواع الأساليب الإدارية الحديثة وأحدث المفاهيم في علم الإدارة ومـن أهـمّ السـمات الحيوية للأنشطة التي تؤثر على نوعية وجودة العمل. فهي تتضمن تطـوير المعرفـة، الحفاظ على المعرفة، استخدام المعرفة وتقاسم المعرفة. لـذلك تعتبـر إدارة المعرفـة إحدى التحديات الكبرى التي أصبحت تواجهها معظم الجامعات والمؤسسات التعليمية.

وإذا كنّا بالفعل نعيش في مجتمع المعرفة، فإنّه يقع على عاتق الجامعة نشـر هـذه المعرفة لتحقيق التعلّم مدى الحياة. فالمعرفة الانسانية تتنـاقص وتتغيـر فـي مجتمـع

[8] ضياء الدين زاهر: **جامعتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة -تحديات وخيـارات-**، المكتبـة الأكاديميـة، القاهرة-مصر، 2000م، ص15.

[9] منير الحمزة: **مرجع سابق**، ص115.

المعرفة، فما يتعلمه الطلبة اليوم قد يصبح دون جدوى في الغد، ولتفادي هذا النوع من المشكلات فالجامعة ملزمة بتقديم مقرّرات علمية جديدة تساعد الطلبة على مواجهة التطورات العلمية التي يشهدها العالم لكي يصبح التعلم من أجل التعلم[10].

وانطلاقا من السمة المميزة للجامعة وهي الرابط بين البحث والتكوين، فإنّ للبحث أثرا مباشرا ومتغيرا على التكوين. ونظرا لأنّ كلاً من البحث وتوليد المعرفة عمليات معقّدة جدّا، فهذا يستلزم تبنّي إدارة المعرفة التي تسعى إلى تحويل المعارف الشخصية إلى معارف تعاونية، خاصة وأنّ التطور السريع في المعلومات والاتصالات قد غيّر الأساس الذي تعتمد عليه إدارة الأعمال. فنجاح الجامعات يعتمد على قدرتها على العمل في بيئة عالم متغيّر يمتاز طلّابها بقدرات معرفية مميّزة. حيث تحتاج الجامعات التي تسعى إلى الأداء المتميز في ظلّ إدارة المعرفة إلى أن تغيّر قيمها وتستثمر ما لديها من أصول فكرية، هذا ما يلزم الأفراد على اكتساب مهارات جديدة أو تعلّم مهارات تسمح لهم بإدارة واستخدام المعلومات والمعرفة بتعابير جديدة أخرى[11].

4-تحدّي التكنولوجيا الرقمية: إنّ الاستخدام المتزايد لوسائل التعليم السمعي البصري سيؤدّي إلى توسيع وزيادة فئات المتعلمين، كما سيصبح التزوّد بالحاسوب والحاسبات الإلكترونية والإنتاج الواسع على شبكة الأنترنت وسيلة هامة تربط الأساتذة بالمجتمع العلمي التقني ومساعدتهم في تذليل الكثير من الصعوبات المتمثلة خاصة في فقر المكتبات[12].

فالعالم يشهد اليوم تطوّرا مذهلا في المجال العلمي والتكنولوجي، حيث تجسّد هذا التطوّر في الانفجار المعلوماتي الذي تتحكم فيه التكنولوجيات الحديثة والتي اكتسحت

---

[10] البيلاوي، حسن حسين سلامة، عبد العظيم حسين: **إدارة المعرفة في التعليم**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، 2007م، ص260.

[11] **المرجع السابق**، ص310.

[12] توهامي إبراهيم: أيّة جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟ **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 04، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، قسنطينة-الجزائر 2003م، ص55.

جميع المجالات من حيث وظائفها وخدماتها. حيث يظهر دور الجامعات في ظلّ هـذا التطور، في حفظ المعرفة وطرق استرجاعها وبثّها عبر المنتجات الإلكترونيـة وهـذا خاصة مع تسجيل ظهور الجامعة المفتوحة Open university كأسلوب جديد لتعلـيم وتكوين الأفراد الذين فاتتهم فرص الالتحاق بالجامعة. فهي صيغة في التعلـيم العـالي تحقّق مبدأ ديمقراطية التعليم والتكوين وتوسيع رقعته الجغرافية، فضـلا عـن ظهـور جامعة الهواء University of air وهو نمط يعتمد على وسائل الاعلام والاتصال فـي توصيل خدمات التعليم العالي إلى الطلبة في أماكن تواجدهم. كذلك نسجّل نمط الجامعة بدون جدران University without wall الذي يقوم بتنظيم دراسات جامعية تُلقى عبر الأثير في شكل برامج إذاعية مسموعة ومرئية دون أن يكون لهـذه المؤسسـة مبـاني ومنشآت تمارس فيها الوظيفة التعليمية، وظهور أيضا ما يعرف بالجامعة الافتراضـية Virtual university.

وعلى العموم يكاد يتّفق معظم الباحثين أنّ كلاً من الجامعة والبحث العلمي يحتاجان إلى دعم وتطوير لمواجهة تحديات وضغوطات البيئة الخارجية التي فرضتها كلّ مـن التقنيات العصرية وثورة المعلومات والاتصالات والعولمة وتكتلات النظـام العـالمي الجديد.

وعلى هذا الأساس أقدمت بعض الجامعات على تغيير طرائـق التكـوين والبحـث العلمي من خلال إدخال التكنولوجيات الرقمية في جميع أنشطتها العلمية وتبنّي العديـد من المصطلحات أهمّها: الجامعة الافتراضية، التكوين الإلكتروني والمكتبات الرقميـة، سعيا منها للارتقاء بالعملية التكوينية والبحث العلمي. ومن هذا المنطلق أولت الجامعات الجزائرية اهتماما خاصّا للتكوين لهذا العصر الرقمي مـن خـلال إنشـاء المكتبـات الرقمية[13].

[13] منير الحمزة: **مرجع سابق**، ص118-119.

ثالثا: التحوّل إلى المكتبة الرقمية: لعقود مضت كانت مشكلة الباحثين وطالبي العلم والمعرفة تتلخّص في صعوبة التوصّل إلى المعلومة المطلوبة، حيث كانت المكتبات ومراكز المعلومات العالمية والمحلية والموسوعات ومراكز الأرشيف والتقارير والدراسات هي أهمّ المصادر للحصول على المعلومات. ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسرعة انتشارها وتوفرها لدى العامة، أصبحت مشكلة الباحثين تتمحور حول الاختيار الصحيح للمعلومة المطلوبة وسط كمّ هائل من المراجع والوثائق ضمن نظم المعلومات المتطورة وشبكة المعلومات الدولية (الأنترنت).

إنّ ثورة المعلومات قد أفرزت تعابير علمية جديدة من خلال توظيفها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف الارتقاء بمستوى الأداء وتقديم الخدمات بأفضل الوسائل بالسرعة والدقة والشمولية المطلوبة.

لقد أصبح نجاح أيّ مؤسسة متوقّفا على ما تمتلكه من معلومات فالمعلومات تنمو بنموّ العلم والبحث والدراسة، وتتجدّد بالكشف والاختراع. وأمام هذا التراكم المعرفي أصبحت الحاجة ماسّة جدّا إلى استخدام نظم وأساليب أكثر حداثة للتعامل مع هذا الكمّ الهائل من المعلومات. من أجل هذا اقتحم الحاسوب معظم مجالات الحياة وفرض نفسه وأصبح جزءًا من الحياة العصرية الملازمة للتقدم التقني الذي يهدف إلى رُقيّ المجتمع من خلال تطبيقه في عملية التكوين والبحث العلمي.

وأمام هذا الانفجار المعرفي الهائل والاقتحام التقني الكبير بدأت متطلبات الحياة العصرية تشكّل عبئاً ثقيلا على المؤسسات التعليمية بصفة عامة.

1-ماهية المكتبة الرقمية: المكتبات الرقمية Digital Library هي مجموعة من موادّ المعلومات الإلكترونية والرقمية المتاحة على خادم المكتبة Server، ويمكن الوصول إليها من خلال شبكة محلية أو الشبكة العنكبوتية العالمية. ويرى بورجمان

Borgman أنّ "المكتبات الرقمية ما هي إلّا أشكال حديثة من نظم استرجاع المعلومات أو نظم المعلومات التي تدعم إنتاج المحتوى الرقمي والإفادة منه والبحث فيه[14].

فالمكتبة الرقمية هي مجموعة منظّمة من المعلومات الرقمية، ويجمع هذا التعريف بين تنظيم المعلومات وجمعها، تلك العمليات التي تقوم بها المكتبات ودُور الأرشيف التقليدية ولكن مع عملية التمثيل الرقمي Digital Représentation [15] وتعود أسباب إنشاء هذه المكتبات إلى:

– الحاجة إلى تطوير الخدمات وتقديمها بشكل أسرع وأفضل وانتشار الأنترنت وتوفّرها لدى العديد من المستفيدين، فضلا عن المشاكل الكثيرة التي تواجه المكتبات التقليدية (أزمة التكلفة التي تؤثر في شراء المقتنيات وتقديم الخدمات، التكلفة المتزايدة لمساحات المكتبات أمام تزايد أعداد المستفيدين...)، إضافة إلى السبب الجوهري وهو الانفجار المعلوماتي والثقافي في مختلف التخصصات والفروع[16].

وبهذا فالمكتبة الرقمية تسهم في إنتاج المعرفة وتقاسمها والإفادة ممّا يجعل المجتمعات أكثر فعالية وإنتاجية، إضافة إلى أنّ إنشاء المكتبات الرقمية ليس هدفا في حدّ ذاته وإنما تفيد هذه المكتبات في إدارة المصادر الرقمية والتجارة الإلكترونية والنشر الإلكتروني والتدريس والتعلم وغيرها من الأنشطة.

من أبرز الوظائف التي تقوم بها المكتبة الرقمية:

---

[14] Borgman, C. Fourth ; Delos work shop on evaluation of digital libraries : test beds, measurement and metrics, en ligne, 28-12-2009, **www.sztaki.hu.**

[15] Michael Lesk: **Practical digital libraries: books, bytes, and bucks**, Morgan Kaufmann Publishers Inc. San Francisco, CA, USA, 1997, p_{28}.

[16] الخثعمي دخيل الله، مسفرة: المكتبات الرقمية، **مجلة المعلوماتية**، العدد 10، مركز المصادر التربوية بوازرة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2005م، ص48.

• **وظيفة الانتقاء واقتناء موارد معلومات من شبكة الويب:** مع ظهور الأنترنت طرحت مشكلة كيفية التعرّف على الجمهور وملامحه واختيار الموارد المناسبة له. لذا يتعيّن على المكتبات القيام بدراسات ميدانية للتعرف على المستفيدين الذين يدخلون موقع المكتبة على شبكة الويب (عدد الزيارات ونشاطهم والمعلومات التي يطلبونها).

• **وظيفة فهرسة المصادر:** للتعريف بمصادر المعلومات العامة لدى المستفيدين والمتوافرة على الأنترنت، تقوم المكتبات الرقمية بفهرستها ووضعها في صفحات الروابط *Links*.

• **وظيفة الاتصال وإدارة حقوق الملكية الفردية:** من خلال توقيع عقود مع الناشرين والموزّعين.

• **إنتاج الموارد الإلكترونية وإتاحتها**حيث تقوم المكتبة بوظيفة النشر أي رقمنة الأوعية الورقية المتوفرة لديها (خاصة الرسائل الجامعية والكتب التي لا تخضع لحقوق التأليف المالي).

• **حفظ الموارد الرقمية:** باعتبار المخاطر التي تتعرّض لها والتي يمكن أن تتسبب في ضياعها، كذلك أنّ الأوعية الرقمية أصبحت تتأثر بالتطور التقني والتغيير السريع للتجهيزات الإلكترونية وخاصة نوعية الحواسيب والتجهيزات والبرمجيات التي تظهر في طبعات متطورة من حين لآخر [17].

2-التكوين في العصر الرقمي: إنّ التكوين هو فعل بيداغوجي يكتسب وليس مجرد تسجيل للمعلومات أو مجرد تعليم لعادات معينة، فهو يوفّر لنا مستوى من الثقة في العاملين بالمهنة، وبما أننا نعيش في عصر الانفجار المعرفي والتقني أي عصر التكنولوجيا، فمن واجبنا التحكّم في هذه التكنولوجيا من أجل مواكبة هذه التطورات بما نسمّيه تقنيات وتكنولوجيا التكوين، والتي تُعرّفها الموسوعة الأمريكية بأنها "العلم الذي يسعى إلى دمج المواد التعليمية والأجهزة لتنفيذ عملية

[17] منير الحمزة: **مرجع سابق**، ص30-31.

التكوين وتحسينها، وهي تقوم على الأجهزة والمواد التعليمية التي تحتوي على البرمجيات والصور من أجل تحقيق الأهداف التكوينية[18].

ومن أهمّ التقنيات التي يمكن استخدامها في التكوين: الأنترنت، الأقمار الصناعية، الفيديو التفاعلي، الأقراص المدمجة والوسائط المتعددة والمكتبات الرقمية التي تعدّ أهمّ نواتج تطبيق التكنولوجيا الرقمية في المكتبات والتي تعتبر من الوسائل الحديثة في دعم وترقية التكوين بمختلف المؤسسات والجامعات.

وهذا ما يجعلنا نبرز خصائص التكوين في العصر الرقمي:

* فلم يعد التكوين عملية بسيطة تسمح لنا بتعلّم مهنة أو وظيفة تقليدية، بل أصبحت المهن والوظائف العصرية ذات متطلبات جدّ معقّدة تحتاج إلى قاعدة علمية متينة وخبرات مهنية تطبيقية ومستوى جيد من الإبداع على التكيف مع المستجدات.

* يحتاج الأفراد في ظلّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومعايشة العولمة إلى التعامل مع الأجهزة المعلوماتية والاتصالية، وهذا يتطلب أن تكون المؤسسات التكوينية في مستوى متطلبات العصر الرقمي، فالتكوين يكون على تقنيات متغيرة ومتجددة.

وفي المقابل على المتكوّن أن يتأقلم بسرعة مع المتطلبات الجديدة، بمعنى عدم التخوف من كلّ ما هو جديد وعدم التردّد على الإقبال لفهم الوضعيات الجديدة، أي ضرورة تغيير السلوكات للتأقلم مع المستجدات فكلّما كان الفرد مرنا كلّما كانت لديه القدرة على تقبّل التغيير والتجديد والتأقلم مع المواقف الجديدة.

إنّ تغيّر المجتمع يفرض على مختصّ المعلومات الآن وفي كلّ وقت أن يكون يقظا وباحثا باستمرار عن المعلومات الاستراتيجية الذي هو دوما بحاجة إليها، لفهم

[18] السيد عاطف: **تكنولوجيا التعليم والمعلومات واستخدام الكمبيوتر والفيديو في التعليم والتعلم**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية–مصر، 2002م، ص50.

أشياء كثيرة ومفيدة، وعند فهم الأشياء يتمكّن من وضع التوقعات التي تساعده على الإنجاز.

في ما يتعلق بطريقة تكوين الطلبة، فعملية التلقين أصبحت غير كفأة في منح أكبر قدر من المعلومات، فمن الضروري اللجوء إلى طرق أخرى أكثر نجاعة مثل الحوار والتشاور والنقاش والتدريب الميداني، فالتطبيقات الميدانية في مختلف المؤسسات تجعل الطالب في علاقة مباشرة مع سوق العمل والتطورات الحاصلة فيه.

كما أنّ تشكيل مجموعات لتحضير مثلا ملتقيات في التخصّص وأيام دراسية، والاتصال بالصحافة لتغطيتها، يبرهن للطالب أنه قادر على صنع وفعل أشياء أوسع من تلقّي المعلومات وحفظها، كما تحتلّ مشاريع البحث مكانا بارزا في إصلاح التكوين، أين يتم تكليف الطلبة بإجراء مشروع معيّن يتحملون أعباءه وتحت إشراف الأستاذ الذي يقوم بتوجيههم ويوضّح لهم الطرق المنهجية للعمل التطبيقي الميداني.

ومن أنجح العمليات التكوينية للطلبة، الاتفاق مع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والمعلوماتية ومعاهد التكوين، للقيام بمشاركة الطلبة بمشاريع ميدانية مشتركة، يتمّ فيها تبادل المنفعة والاستفادة من الخبرات والمهن ذات الصلة بمهنة المعلوماتية خاصّة، ذلك أنّ العالم اليوم يتّجه بصورة سريعة نحو إقامة نظام عالمي جديد يقوم على التقنيات الرقمية والثورة المعلوماتية التي تحتاج إلى أفراد وإطارات ذات مستويات عالية من التكوين والتدريب، قادرة على التطوير والتغيير بما يناسب ويتماشى مع هذا العصر الرقمي [19].

[19] عبد اللطيف صوفي: التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات – أهدافه أنواعه واتجاهاته الحديثة- جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر 2002م، ص 82-83 .

3- دور المكتبات الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي: لو حلّلنا المتغيرات التالية:

- انتشار التعليم ليشمل كل الشرائح الاجتماعية.
- دعم البرامج التكوينية.
- ظهور تخصصات جديدة.
- التمديد في الفترات الدراسية.
- وعي الطلبة بضرورة الحصول على أكثر من شهادة.

فهذه المتغيرات ألزمت الكثير من الجامعات عبر دول العالم إلى إعادة النظر في نظم التكوين المتّبعة باعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

وفي هذا السياق، فقد بدأت بعض الجامعات في توفير فرص للتعليم والتكوين الإلكتروني والتعليم عن بعد في عدد كبير من التخصصات في ضوء تطوير تقنية المعلومات والاتصالات التي تسمح بتوفير المادة المقرّرة مع إمكانيات التفاعل بين الأستاذ والطالب بتنظيم الاختبارات وتصحيحها، وبتمكين الطالب من طرح أسئلة والحصول على إجابات عنها من الأستاذ المقرّر عن طريق الخطّ المباشر.

وبإمكان المكتبات الرقمية أن تؤدّي دورا مهمّا في هذا المجال، بإعداد الأدلّة حول الجامعات ومؤسسات التعليم والتكوين العالي التي تتيح إمكانية التكوين الإلكتروني وعن بعد والتخصصات التي يشملها هذا النوع من التكوين والشهادات الممنوحة.

وتساهم المكتبات الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي من خلال:

- المشاركة في تحليل ومعالجة المعلومات الرقمية وبشكل خاصّ عند التعامل مع النصوص.
- الإجابة عن مختلف الاستفسارات ضمن احتياجات المعلوماتية.

– خدمات تتضمّن التطوّرات حول آفاق المعلومات الشخصية وما يتّصل بخبرات الأفراد المبنية على المعرفة وسلوكهم في الماضي، والموادّ التي يفضّلونها ومعرفة احتياجاتهم.

– دعم العملية التعليمية وواجبات الطلبة من خلال بعض مراكز المكتبة الرقمية التي تقدّم خدمات رقمية مختارة مجّانا وبشكل خاصّ بالنسبة للموادّ الغير نصية[20].

إنّ الباحث في حاجة ماسّة إلى المكتبات الرقمية التي توفّر له خدمات سريعة ودقيقة، لما توفّره من بيانات ومعلومات باعتبارها مختزنات فائقة للمعلومات، ثمّ وضعها تحت تصرّف المستفيدين خاصة الطلبة بمختلف مستوياتهم العلمية.

إنّ دور المكتبة الرقمية يظهر بوضوح في توفير المعلومات الحديثة وتوفير تسهيلات الاتصالات. فعن طريق إنشاء قنوات للاتصال يعتمد عليها الباحث في اتصاله بالمكتبات الرقمية، سوف يضمن حصوله وتبادله للمعلومة العلمية والتقنية بشكل منظّم.

إنّ المكتبة الرقمية لا تؤدّي إلى مجرّد زيادة في المزايا الاقتصادية وتوفير النفقات وزيادة كفاءة الوصول للمعلومات فقط، وإنما تعمل على تغيير عادات المستفيدين، بمعنى أنّ علاقاتهم بجميع أشكال المعلومات وبالأشخاص والأحداث التي تشكلها، تتغيّر بصفة مستمرة تبعا للتغيرات التي تحدث في المكتبات الرقمية، وبالتالي تُغيّر من عاداتهم.

ولقد استفادت الجامعات من إمكانيات المكتبات الرقمية في خدمة المستفيدين، وأنّ تبنّي الجامعات لهذا الجيل من المكتبات الحديثة، قد جعل من نشاط المكتبة الجامعية أكثر أهمية، ليتوسّع دورها ويشمل المعلومات البيبليوغرافية والنصية والإدارية والمعلومات العلمية والتقنية والمعلومات التنموية ليزداد الطلب على

[20] المالكي، مجبل لازم مسلم: المكتبات الرقمية وتقنية الوسائط المتعددة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص 49-50

استرجاع المعلومات بسرعة كبيرة، وهذا بسبب نموّ زيادة لا مركزية نظم المكتبات الرقمية.

وعموما فقد أنتجت تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المتطوّرة والمتجدّدة، واقعا إداريا وتربويا وعلميا جديدا، حيث تغيّرت هياكل الجامعات ومعاملاتها ومعايير أدائها، وامتّد نطاق خدماتها إلى خارج المواقيت الرسمية للوصول إلى خدمات تتّسم بالسرعة والشفافية والنزاهة، وهو ما يعدّ مظهرا من مظاهر التقنية وأحذ افرازات العولمة وتحدياتها. .

خلاصة: تنمو المعلومات بنموّ العلم والبحث والدراسة وتتجدّد بالكشف والاختراع، وأمام هذا الانفجار المعرفي الهائل والاقتحام التقني الكبير بدأت متطلبات الحياة العصرية تشكّل عبئا ثقيلا على الجامعات في ضوء تحديات العولمة والتكنولوجيا الرقمية.

وعليه فالجامعة تواجه ضغوطات وتحديات آنيّة ومستقبلية ممّا يلزم الدولة بتبنّي توجّهات محدّدة في ردّها على تطوّرات العولمة، وتؤكّد أساسا على رعاية وتطوير مؤسسات التعليم العالي بها وليس انتاج الخرّيجّين فقط، وإنما أيضا بوصفها أداة أساسية لبناء ما يسمى بالمجتمع المتعلم.

ومن هذا المنطلق تترتّب على الجامعة مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها الحالية لتحقيق المطالب التي تُمليها التنمية المستدامة في ظلّ تكتلات النظام العالمي الجديد. وتحتاج الجامعات التي تسعى إلى الأداء المتميز إلى أن تغيّر قيمها وأن تستثمر ما لديها من أصول فكرية، وهذا مرتبط باكتساب الأفراد لمهارات جديدة تسمح لهم بإدارة واستخدام المعلومات والمعرفة.

فالعالم اليوم يشهد تطورات مذهلة في المجال العلمي والتكنولوجي وبما نطلق عليه بتكنولوجيا التكوين التي تحوي مختلف النظم والطرق والأدوات والمواد والأجهزة والتنظيمات المستخدمة في نظام أو برنامج تكويني معيّن بغرض تحقيق أهداف تكوينية محدّدة. والمكتبة الرقمية هي من أهمّ نواتج تطبيق التكنولوجيا

الرقمية في المكتبات والتي تعتبر من الوسائل الحديثة المعتمدة في دعـــم وترقيـــة التكوين والبحث العلمي بمختلف المؤسسات والجامعات.

الهوامش

1- محمد محمد الهادي: **نحو تمهيد الطريق المصري السريع للمعلومات**، المكتبة الأكاديمية القاهرة-مصر، 1995م، ص228-229.

قائمة المراجع

1. البيلاوي، حسن حسين سلامة، عبد العظيم حسين: **إدارة المعرفة في التعليم** دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، 2007م.
2. توهامي إبراهيم: أيّة جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 04، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا قسنطينة-الجزائر، 2003م.
3. الخثعمي دخيل الله، مسفرة: المكتبات الرقمية، **مجلة المعلوماتية**، العدد 10 مركز المصادر التربوية بوازرة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية 2005م.
4. السيد عاطف: **تكنولوجيا التعليم والمعلومات واستخدام الكمبيوتر والفيديو في التعليم والتعلم**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية-مصر، 2002م.
5. ضياء الدين زاهر: **جامعتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة -تحديات وخيارات-** المكتبة الأكاديمية، القاهرة-مصر، 2000م.
6. عبد اللطيف صوفي: **التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات -أهدافه أنواعه واتجاهاته الحديثة-**، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2002م.
7. العياشي عنصر: **نحو علم اجتماع نقدي -دراسات نظرية وتطبيقية-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
8. غازي حسين: **مناهج البحث**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية-مصر،1984م.
9. المالكي، مجبل لازم مسلم: **المكتبات الرقمية وتقنية الوسائط المتعددة** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م.
10. مبارك محمد الصاوي محمد: **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992م.

11. محمد محمد الهادي: **نحو تمهيد الطريق المصري السريع للمعلومات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة–مصر، 1995م .

12. المنظمة العربية للتنمية الإدارية: **البحث العلمي ومشكلاته في الوطن العربي** المنظمة العربية للتنمية الإدارية–الشارقة، القاهرة، 2006م.

13. منير الحمزة: **المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني للوثائق**، دار الألمعية قسنطينة–الجزائر، 2010م.

14. Borgman, C. Fourth ; Delos work shop on evaluation of digital libraries : test beds, measurement and metrics, en ligne, 28-12-2009, **www.sztaki.hu.**

15. Michael Lesk: **Practical digital libraries: books, bytes, and bucks**, Morgan Kaufmann Publishers Inc. San Francisco, CA, USA, 1997.

إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي
ودورها في تحسين الأداء الجامعي

د. بوخدنة أمنة د. جريبي السبتي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ج. 08 ماي 1945 قالمة

مقـــدمـــة: تلعب المؤسسات الجامعية دورا رياديا في تحقيق الرقـــي والنهـــوض بالمجتمعات من مشكلات التخلف وتحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمستقبل الشعوب والأمم مرتبط بمستوى أداء المؤسسات الجامعية ومدى قدرتها على أن تكون كمصدر رئيسي في صنع المعرفة وإدارتها ومنارة ثقافية في المجتمع مـــن خلال تأصيل الثقافات والقيم والأخلاقيات الايجابية، كما تـــوفر للمجتمـــع الطـــلاب والخرجين ذوى المهارات والكفاءات العالية وتلبي حاجات سوق العمل وتحقق رضا الطلاب والمجتمع ككل.

ويعتمد نجاح هذه الجامعات في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية على مستوى جـــودة مخرجاتها ونتاجها، ومن هنا يقع على عاتق هذه الجامعات تهيئة وتـــوفر الخـــدمات التعليمية بمستويات عالية من الجودة، والقيام بالأبحاث وخدمة المجتمـــع، ولا يتـــأتى ذلك إلا باعتماد أساليب إدارية حديثة تعمل على الرفع من مســـتوى أداء الجامعـــات وتحسين جودة خدماتها من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

إن تحديث التعليم العالي وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساته يستدعي إعادة النظر في رسالة وأهداف وغايات واستراتيجيات الجامعة وكذلك مراجعـــة المعـــايير والإجراءات المتبعة للتقويم والتعرف على حاجـــات الطـــلاب، أي ماهيـــة البـــرامج والتخصصات التي ترى الجامعة أنها ضرورية لتلبية حاجات الطلبة وتلبي رغبـــاتهم

الحالية والمستقبلية، ويتطلب الأمر إعادة النظر في كيفية توظيف واستثمار أعضاء هيئة التدريس بكفاءة وفاعليه وإعادة هيكلية التنظيم على نحو يتماشى مع واقع المناهج الدراسية التي من الضروري مراجعه محتواها والتعرف إلى مدى توافقها مع متطلبات السوق وتلبية حاجات الطلاب والمجتمع الذي ينتمون إليه وكذلك النهوض بجودة المناهج من حيث المحتوى والأهداف المنوي تحقيقها وإمكانية تحقيقها وتطوير طرائق التدريس ووسائل التقويم مما يؤدي إلى التطوير المتواصل لقدرات ومهارات وهذا بالضرورة يؤدي إلى تحقيق قيمه عالية للأعمال التي تقوم بها الجامعات من تحقيق أهداف تعليمية وخدمة مجتمع تعمل فيه وخدمة بحثية.

وبذلك تدرس اشكالية هذه الورقة البحثية دور وأهمية الأخذ بنظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية الجزائرية بغية تحقيقها قيمة عليا والأداء المتميز لأعمالها وبالتالي تحقيق رسالتها في المجتمع.

ولقد تناولنا هذا الموضوع وفقا لثلاثة محاور، في المحور الأول تناولنا مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وفي المحور الثاني أخذنا نموذجًا لتطبيق نظام الجودة في الجامعة وفق مواصفات نظام الجودة، أما المحور الثالث فتناول دور نظام الجودة في تحسين أداء المؤسسات الجامعية.

I- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

1-مفهوم الجودة التعليمية :بالنظر إلى الأدبيات التي تحدثت عن مفهوم الجودة في التعليم يلاحظ بأنها لم تخرجها عن نطاق الجودة الصناعية والتجارية وكلها تجمع على الوصول بالمنتج إلى الإتقان والتميز دون الاتفاق على من هو الزبون، حيث يعتبر ضمان استمرار تقديم مستوى متميز من الخدمة لكسب رضا الزبائن هو أهم أهداف الجودة بشكل عام[1].

وإذا أردنا تطبيق هذا الهدف على العملية التعليمية فلابد لنا من تحديد من هو الزبون؟ (الذي يطلب الخدمة) ومن هو المنتج (الخدمة)؟. بمعنى آخر هو ضرورة الإجابة عن السؤال الأساسي جودة من؟ و لمن؟.

فهناك من ينظر للطالب على أنه المنتج والقطاع الوظيفي هو العميل الذي يتعين تحقيق وكسب رضاه، وهناك من يرى بأن الطالب هو العميل وأن ما يقدم له من عملية تعليمية بصفة عامة هو المنتج الذي يجب أن يحقق رضاه[2].

بصفة عامة فانه يمكن القول أنه وفق المفهوم النظامي للأداء الجامعي فأن الزبون للجامعة قد يكون: الطالب، المجتمع والبيئة والهيئات والمؤسسات، سوق العمل.[3]

إن مفهوم الجودة وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي أقيم في باريس في أكتوبر (1998) ينص على أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل[4]:

1-المناهج الدراسية.
2-البرامج التعليمية.
3-البحوث العلمية.
4-الطلبة.
5-المباني والمرافق والدورات.
6-توفير الخدمات للمجتمع المحلى.
7-التعليم الذاتي الداخلي.
8-تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا.

2-تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: وبالعودة إلى تعريف الجودة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة وإسقاطها في المجال التعليمي نجد التعاريف التالية لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

تعريف عفيفي " التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة وفق نظم محددة موثقة تقود إلى تحقيق رسالة المؤسسة التعليمية في بناء الإنسان من خلال تقديم الخدمة التعليمية المميزة وأنشطة بناء الشخصية المتوازنة[5]"

تعريف Rio Sal ado College هي العملية التي يمكن من خلالها رفع مستوي القائمين بالتدريس والنظام والكلية في ضوء توقعات الطلاب من خلال عملية متقنة

البناء لحل المشكلات ، يستطيع القائمون بالتدريس والطلب تطوير جودة التعليم[6]"

وتعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها فلسفة تعزز مهمة مؤسسة ما وأهدافها باستخدام أدوات وتقنيات تحسين الجودة المستمر كوسيلة لتحقيق الرضا المتبادل والمتزامن لجميع الأطراف المشاركة ويتطلب هذا التعريف لإدارة الجودة الشاملة انتشاراً واسع النطاق لفرق موجهة بالمعلومات، ومفوضة بالعمل، ومتداخلة المهام كي تقوم بتحسين عمليات الإنتاج لتلبية احتياجات الأطراف المشاركة.

تعنى إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بالتحسين المستمر في الأداء لتقديم أفضل خدمة بتكاليف اقتصادية وباستخدام أفضل للموارد.

لكي تتحقق إدارة الجودة الشاملة في منظومة الأداء الجامعي لابد أن تخضع كافة الأنشطة الجامعية لضبط الجودة الشاملة التي يتم من خلالها قياس دقيق للجودة في ضوء معايير محلية وعالمية وعمليات تقييس ومراقبة محددة وموثقة.وهو ما يتطلب وضع نظام داخلي إدارة الجودة، وهو النظام الذي تتبناه المؤسسة التعليمية لتحسين مستوى البرامج التعليمية والعناصر الأخرى المؤثرة فيها، وذلك النظام يتضمن تحديدا دقيقا لمواصفات الجودة، تحديد الممارسات الجيدة والتعريف على نقاط قصور ومعوقات عملية التعليم، ومتابعة الأداء، مقترحات للتطير والتحسين، والمراجعة والتطوير المنتظمين لعمليات إنشاء سياسات فعّالة وكذلك الاستراتيجيات والأولويات لدعم التحسين المستمر[7].

إدارة الجودة الشاملة هي ثقافة وسلوك وتطبيق؛ وتبعاً لذلك فإن من الضروري النظر إليها على أنها نظام جديد ومحسن ومطّور للإدارة يتسم بالديمومة إن هذه النظرة لا يمكن أن تحدث ما لم تكن هناك قناعة راسخة من الإدارة العليا بأهمية ودور إدارة الجودة الشاملة من اجل تفعيل ممارسة الجودة تفعيلاً يكتب له النجاح والبقاء. منه ومن خلال ما سبق نجد المبادئ الأساسية للجودة التالية:[8]

1- الرؤيا الإستراتيجية ودعم إدارة الجامعة

2- الانطلاق من العميل

3- التمكين والتحفيز

4- المعرفة العلمية والتقنية

5- التحسين المستمر

أما العمليات فتشتمل:

1- إدارة الجودة- ممارسة العمليات الإدارية على نشاط الجودة.

2- ضمان الجودة ويشمل نظام الجودة وتشغيله في مختلف المستويات الإدارية.

3- القياس والمعلومات والتغذية العكسية لكل العاملين واتخاذ القرارات واعتماد معايير القدوة للمقارنة.

3-متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم: يتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات مجموعة متطلبات وهي على النحو الآتي :[9]

1. رسم سياسة الجودة وتشمل (من المسؤول على إدارة الجودة وتطبيقها) كيف تتّم مراقبة ومراجعة نظام إدارة الجودة الشاملة من جانب الإدارة، تحديد المهام التي يجب أن تتم الإجراءات المحدد لها، كيفية مراقبة تلك الإجراءات ، كيفية القيام بالعمل التصحيحي في حالة الإخفاق في الالتزام بالإجراءات.

2. تحديد الإجراءات التي تشمل (التوثيق والتسجيل، تقديم المشورة، تخطيط المناهج وتطويرها، التقويم ، مواد التعليم، اختيار وتعيين الموارد البشرية الأكاديمية الإدارية وتطويرها.

3. توضيح ونشر تعليمات العمل ويجب أن تكون هذه التعليمات واضحة وقابلة للتطبيق.

4. القدرة على القيام بالعمل التصحيحي ويشمل تصحيح ما تم إغفاله أو عمله بطريقة غير صحيحة.

4-مراحل تطوير نظام الجودة في التعليم: إن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم ومنها الجامعات يعطي فوائده إذا تم اجتياز جميع مراحل تطبيقيه وهي على النحو الآتي:[10]

1. مرحلة التقويم ويتم فيها التعرف على الوضع القائم بالجامعة من حيث الإمكانات المادية والطريقة التي يطبق بها نظام التعليم فيها ونتائج التحصيل العلمي للطلاب ومدى العلاقة بين الجامعة ومجتمعهاومدى توافق هذه العلاقة مع حاجات سوق العمل فيه.

2. مرحلة تطوير وتوثيق نظام الجودة، ويتم فيها تنفيذ خطة تطويرية شاملة لاستيفاء متطلبات المواصفات والمعايير من خلال نشر دليل الجودة وإجراءاتها وتعليمات العمل وخططه من أجل ضمان الحصول على نظام الجودة المطلوب وذلك بالتعاون مع جميع العاملين في الجامعة أكاديميين وإداريين ثم اعتماده والتوافق عليه من قبل إدارة الجامعة.

3. مرحلة تطبيق نظام الجودة – يتم فيها تطبيق نظام إدارة الجودة على الجامعة بكل كلياتها وأقسامها والواجدات الإدارية فيها ويقوم فريق عمل إدارة الجودة بمتابعة والتأكد من تنفيذ وتطبيق إجراءات وتعليمات نظام الجودة.

4. مرحلة إعداد برامج التدريب لمختلف المستويات الإدارية خلال فترة تطبيق النظام مع توزيع هذه البرامج التدريبية على جميع العاملين للاطلاع عليها تمهيداً للتدريب عليها.

5. مرحلة التدريب بحيث يتم تدريب الإدارة العليا في الجامعة على نظام الجودة وتطبيقاته وهؤلاء بدورهم يقومون بتدريب الإدارة العليا في وحداتهم وكلياتهم لاحقاً، ويركز التدريب في هذه المرحلة على إجراء المراجعة الذاتية.

6. مرحلة المراجعة الذاتية إلى التأكد وتتم من أعضاء فريق العمل الداخلي للجامعة بحيث تهدف المراجعة الذاتية إلى التأكد من أن جميع إجراءات وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة مطبقة في الجامعة واكتشاف حالات عدم المطابقة وتعديلها في ضوء المواصفات والمعايير.

7. مرحلة المراجعة الخارجية وتقويم الجهة المانحة لشهادة أو جائزة الجودة بالمراجعة الخارجية بهدف التأكد من استيفاء الجامعة متطلبات نظام الجودة الشاملة

لمواصفاتها ومعاييرها واكتشاف عدم المطابقة والتوجيه لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية والتي يجب أن تقوم بها الجامعة.

8. مرحلة الترخيص والتي تلي إتمام مرحلة المراجعة الخارجية بإصدار واتخاذ القرار، بشأن القرار بمنح الجامعة شهادة الجودة العالمية في حالة المطابقة للمواصفات والمعايير المناسبة.

5-صعوبات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم: يواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة مجموعة صعوبات ومعوقات تحد من الحصول على فوائدها مثل[11]:

1.المركزية في اتخاذ القرار بالرغم من أن إدارة الجودة الشاملة تركز على المشاركة.

2.الاعتماد على الأساليب التقليدية في التطبيق وعدم التوجه نحو اعتماد الأساليب والمعلومات وأساليب القياس غير التقليدية.

3. الافتقار على الحصول على التمويل المناسب لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

4.عدم تقبل أساليب التطوير والتحسين ومقاومة التغير خوفاً من كشف العيوب.

5- شعور الأكاديميين بأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها، وصعوبة التوفيق بين ما يتمتعون به من تفويض للسلطة وما تقتضيه إدارة الجودة الشاملة من رقابة لتحقيق أهداف الجامعة في صورة مضامين إدارة الجودة الشاملة.

6- الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعات ترعى وتشجع وتكافئ الانجازات الفردية أكثر بكثير من رعاية وتشجيع ومكافأة الانجازات الجماعية والتنظيمية.

صعوبات قياس الجودة في التعليم العالي: تواجه عملية قياس مستوى الجودة في التعليم العالي العديد من الصعوبات ترجع إلى الخصائص التي يتميز بها النظام الجامعي ومن هذه الصعوبات[12]:

- لم ينل موضوع قياس الجودة الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في منظمات الخدمية بعامة والجامعات بخاصة، وبالتالي لا توجد مؤشرات دقيقة متفق عليها من قبل الباحثين لقياس الجودة، ويرجع ذلك إلى صعوبة إعطاء أوزان كمية لمواصفات مخرجات الجامعة كون تلك المواصفات غير ملموسة، والى اعتقاد الكثيرين بان الجودة أصلا مفهوم غير مهم في المنظمات الخدمية تطبيقا للتفكير الاقتصادي الشائع سابقا في أن المهم هو ما يكمن قياسه وأن الذي لا يمكن قياسه ليس بذاته الأهمية أن الظاهرة التي لا يمكن قياسها لا وجود لها.

- تتصف مخرجات النظام الجامعي من خريجين ونتاج علمي وخدمة المجتمع بالتعدد والنوع وعدم التجانس، وهذا يفرض الاعتماد على أعداد كبيرة من المؤشرات والخصائص في قياس الجودة، مما يعني الحاجة إلى الكثير من الوقت والجهد المطلوبين لعملية القياس.

- من الصعب معرفة الفائدة التي تحققها مخرجات الجامعة للمجتمع، لأن أعدادًا كبيرة من تلك المخرجات تبقى دون الاستفادة منها كحالات عدم التعيين. كما أن الفوائد المتحققة من تلك المخرجات لا تأتي مباشرة إنما تحتاج لسنوات طويلة أحيانا لكي يظهر مردودها.

- يشكل العنصر البشري الجزء الرئيسي من مخرجات النظام ومن مدخلاته أيضا وما يميز هذا العنصر هو عدم الثبات في الخصائص الشخصية والمواقف السلوكية وإمكانية تمثيل سلوك غير حقيقي وتأثر السلوك بالعديد من العوامل التي تجعل من الصعب التحديد الدقيق لجودة هذا العنصر.

II- نموذج لنظام إدارة الجودة الشاملة في الجامعة وفق مواصفات ISO 9001

1-مفهوم ومبادئ أنظمة إدارة الجودة: تعرف أنظمة إدارة الجودة ISO9000أنها " مجموعة من المواصفات التي تحدد الصفات والخصائص الواجب توفرها في أنظمة الجودة ,(Owen & Cohran, 1995)

ويعتمد نظام إدارة الجودة على المبادئ الآتية:[13]

1- الإجراء :وثق ما تفعل: توثيق كيف أن العمليات تجري في المنظمة .أي وضع إجراءات موثقة ومحددة ومعرفة

2- التنفيذ : أفعل ما وثقت: تنفيذ العمليات وفقا للإجراءات الموثقة.

3- التسجيل :سجل ما فعلته: الإدارة بالاستناد إلى الحقائق الموثقة من خلل الاحتفاظ بالسجلات المناسبة.

4- التأكد :دقق النتائج: مقارنة نتائج التطبيق بالمتطلبات من خلال التدقيق الداخلي للتأكد مما تم إنجازه.

5- المعالجة : عالج الفروقات: تصحيح الانحرافات للمحافظة على الجودة وتحقيق رضي الزبون.

أن تطبيق المبادئ الخمسة يقود إلى نظام جودة كفء، مما يتطلب أن تنعكس في سياسة المنظمة وأهدافها تجاه الجودة.(Bowen,et.al 1997)

و تتكون سلسلة المواصفات القياسيةISO9000 من المواصفات الآتية:

* المواصفة ISO9000 بأجزائها (1،2،3،4).
* المواصفة ISO9001 ، ISO9002 ، ISO9003 .
* المواصفة بأجزائها ISO9004 (1،2،3،4)

حيث أن حصول المنظمة على الشهادة يعطي الثقة بنظام إدارة الجودة فيها. ويعني حصول المنظمة على الشهادة للمستهلك، ضمانه أن تكون السلع والخدمات تقابل توقعاته.

وما يهمنا في الإدارة الجامعية هو المواصفة ISO9001 لعام2000 بعد تكييفها وفقا لمتطلبات الجامعات كمنظمات خدمية.

ففي التعليم فهي تضمن للطالب وعائلته وللمجتمع ولمؤسسات حقل العمل الحصول على المعارف والمهارات المطلوبة عن طريق ضبط كافة العمليات التي تتم داخل المؤسسة التعليمية بدءًا من تحديد الحاجات التعليمية المطلوبة مرورا

بتصميم البرامج وتنفيذها وضبطها وتقييمها داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

تعد المواصفة ISO 9000 مجموعة من متطلبات نظام الجودة غرضها الوفاء بحاجات أو غايات تأكيد الجودة لحالة محددة و قد كانت هذه المتطلبات تغطي عشر ين عنصرا من عناصر نظام إدارة الجودة تهدف بالأساس إلى تحقيق رضا الزبون من خلال منع أو الوقاية من حدوث عدم المطابقة في جميع، المراحل بدءًا من التصميم وانتهاءً بخدمات ما بعد البيع.

لقد تم تعد يل مجموعة المواصفات ISO 9000 اعتبارا من خر يف عام 2000 وتحد يد متطلباتها الأساسية ضمن ثمانية مبادئ. الواردة ضمن المواصفة (ISO9001:2000الإصدار الثالث في 2000/12/15). وهي[14]:

1- المدى أو المجال، 2-المرجع المعياري، 3-المصطلحات و التعاريف، 4-نظام إدارة الجودة، 5-مسؤولية الإدارة، 6-إدارة الموارد، 7-انجاز المنتج، 8-القياس والتحليل والتحسين.

2- نموذج لنظام الجودة الشاملة في الجامعة وفق مواصفات ISO 9001

باستخدام المبادئ الثمانية السابقة يمكن وضع وبناء نظام الجودة في مؤسسة جامعية كما يأتي[15]:

1- المجال: تحدد هذه المواصفة متطلبات نظام إدارة الجودة الجامعية، بحيث تحاول من خلاله المؤسسة الجامعية إثبات قدرتها في إعداد طالب يلبي متطلبات المجتمع والمتطلبات العلمية. تعزز رضا الطالب والمجتمع عبر التطبيق الفعال لنظام إدارة الجودة بما فيها عمليات التحسين المستمر.

2- المرجع القياسي:تحتوي المواصفة على فقرات شرطية وتعد مرجعا قياسيا وعند إصدار تعديل عليها على المؤسسة الجامعية الحاصلة على الشهادة بموجبها أن تطبق الإصدار الأحدث.

3- المصطلحات والتعاريف: ولتحقيق أهداف هذه المواصفة تحدد وتوضع مصطلحات وتعاريف بغية تحقيقها.

4-نظام إدارة الجودة:

4- 1- المتطلبات العامة: يجب على المؤسسة الجامعية أن تضع وتوثق وتطبق نظام إدارة الجودة وتحافظ عليه وتحسن فاعليته باستمرار وعليها أن:

- تحدد العمليات اللازمة لنظام إدارة الجودة.
- تحدد تعاقب وتفاعل هذه العمليات.
- تحدد المعايير والطرائق الضرورية لضمان فعالية تشغيل وضبط العمليات.
- تضمن توفر الموارد والمعلومات الضرورية.
- تراقب وتقيس وتحلل هذه العمليات.
- تطبق النشاطات الضرورية لتحقيق النتائج المخططة والتحسين المستمر لها.

4-2- متطلبات التوثيق: يجب أن يشمل نظام إدارة الجودة على إعلان موثق لسياسة وأهداف الجودة، دليل الجودة إجراءات موثقة ، الوثائق اللازمة لضمان التخطيط ، والتشغيل والرقابة الفاعلين ، السجلات المطلوبة.

* دليل الجودة: يجب على المؤسسة الجامعية أن تضع وتحافظ على دليل للجودة يحتوي على:

- مجال نظام إدارة الجودة (ومبررات أية استثناءات.)
- الإجراءات الموثقة الموضوعة لنظام إدارة الجودة.
- وصف للتفاعل بين عمليات نظام إدارة الجودة.

* ضبط الوثائق: يجب ضبط الوثائق في نظام إدارة الجودة من خلال إجراءات موثقة لتحديد الضبط اللازم لـ:

- المصادقة على الوثائق من حيث كفاءتها قبل إصدارها.
- مراجعة وتحديث الوثائق حسب الحاجة والمصادقة عليها مجددا.
- التأكد من توفر نسخ من الوثائق القابلة للتطبيق في نقاط الاستخدام.
- التأكد من بقاء الوثائق مقروءة وقابلة للتمييز بسهولة.
- التأكد من أن الوثائق ذات المصدر الخارجي مميزة.

– منع الاستخدام غير المقصود للوثائق الملغاة وتمييزها في حال الاحتفاظ بها.

* ضبط السجلات: يجب وضع السجلات والمحافظة عليها ، لتقد يم الأدلة على التطابق مع المتطلبات، وعلى التشغيل الفعال لنظام إدارة الجودة، ويجب أن تبقى السجلات مقروءة ، وسهلة التمييز، ويمكن الرجوع إليها . ويجب و ضع إجراء موثق لتحد يد الضبط اللازم لتمييز وتخز ين وحماية السجلات والرجوع إليها ، ومدة الاحتفاظ بها، وأتلافها.

5–مسؤولية الإدارة: و يتضمن ذلك:

5–1 التزام الإدارة: يجب على المؤسسة الجامعية أن تعلن التزامها بعمليات تحسين وتطوير نوعية مخرجاتها من خلال:

– تعريف وإيصال رسالتها لجميع العاملين في المؤسسة الجامعية بأهمية تحقيق حاجات الطالب والمتطلبات القانونية.

– وضع سياسة وأهداف لنوعية المخرجات.

– القيام بالمراجعة الدورية.

– التأكد من توفر الموارد.

5–2 التركيز على الطالب: يجب على الإدارة الجامعية أن تتأكد أن حاجات الطالب العلمية وتوقعاته ، قد أخذت بعين الاعتبار وحولت إلى متطلبات (احتياجات) لتحقيق ذلك وصولاً إلى رضا الطالب.

5–3 السياسة التعليمية:

– وجود وثيقة تحدد السياسة التعليمية في المؤسسة الجامعية وأهدافها.

– تعميم نوعية المخرجات على الأقسام العلمية والخدمية والعاملين في المؤسسة الجامعية.

– امتلاك رؤساء الأقسام العلمية للصلاحيات لمعالجة مشكلات تدني المستوى العلمي،و تقديم التوصيات والحلول.

4-5 التخطيط :يجب أن تحدد المؤسسة الجامعية وبشكل مكتوب أهداف وظائفها الأساسية (الدراسات الأولية، الدراسات العليا، والبحث العلمي، والتعليم المستمر، وخدمة المجتمع .) ويجب أن تتوافق الأهداف مع السياسة التعليمية. ثم تعمل على ضرورة أن تحدد الخطط لكيفية بتحقيق الأهداف، على أن تكون متوافقة مع المتطلبات الأخرى، وأن تكون مكتوبة بصيغة ملائمة للواقع العلمي، وأن تغطي الموضوعات التالية:

- تخصيص الموارد المادية اللازمة من الأبنية و الفضاءات والمختبرات ومصادر المعلومات والخدمات.
- تحد يد المسؤوليات والصلاحيات المطلوبة لرؤساء الأقسام العلمية ومديري الأنشطة الخدمية المساعدة.
- الاحتفاظ بالسجلات الكافية لعمليات التقويم ورقابة الأداء.
- تعريف وتحديد التحقق الملائم للأنشطة.

5-5الإدارة: يجب على المؤسسة الجامعية أن تضع نظامًا لإدارة جودة مخرجاتها كوسيلة للتأكد من نوعية الخريجين تطابق المتطلبات المحددة. كما أن نظام إدارة الجودة يجب أن يعاد هيكلته ويتكيف وفقا للأنشطة وحجم المؤسسة التعليمية.

* المسؤولية والصلاحيات: يجب تحديد المسؤوليات والصلاحيات لجميع الوظائف والعلاقات المتداخلة بينها بهدف تسهيل وتحسين إدارة المؤسسة الجامعية.

* ممثّلا الإدارة : على المؤسسة الجامعية أن تعين ممثلً لها لديه الصلاحية الكافية لمتابعة تنفيذ وإدامة نظام الجودة وفقا لمتطلبات نظام الجودة وأن تحدد صلاحيته في التأكد من أن نظام إدارة الجودة يطبق ويدام باستمرار. رفع التقارير إلى الإدارة الجامعية عن واقع إدارة الجودة متضمنا الاحتياجات لغرض التحسين والإدراك والمحافظة على متطلبات واحتياجات الطالب.

* الاتصالات الداخلية : يجب على المؤسسة الجامعية أن تتأكد من فاعلية نظام الاتصالات بين مختلف المستويات والوظائف المتعلقة بإعداد الطالب وتأهيله لمستوى

النوعية المطلوبة.

5-6 مراجعة الإدارة: يجب على المؤسسة الجامعية أن تعيد النظر بسياساتها ونظمها الدراسية في فترات متعاقبة ،(مخططة) ، للتأكد من سلامتها وملاءمتها وكفاءتها وفاعليتها . ويجب أن تشمل إعادة النظر التغيرات في السياسة والأهداف التعليمية.

* مراجعة المدخلات: يجب أن تعيد الإدارة الجامعية النظر بمداخلاتها من حيث أدائها وفرص التحسين المرتبطة بكفاءة نظام مخرجات التعليم الثانوي. الخلفية العلمية للطالب. مستوى أدائه ومطابقته للمواصفات المطلوبة التغيرات التي تحسن من نوع المدخلات.

* مراجعة المخرجات:يجب أن تشمل مراجعة المؤسسة الجامعية المخرجات ما يلي: تحسين عملية إعداد الطالب . تحسين العمليات وفقا لمتطلبات واحتياجات الطالب. الموارد اللازمة.

6-الموارد : وذلك من خلال:

6-1- تخصيص الموارد: يجب أن تحدد المؤسسة الجامعية وتوفر دوريا الموارد المطلوبة، من اجل إعداد وتحسين العملية التعليمية و تحقيق رضا الطالب.

6-2- الموارد البشرية: يجب أن يتميز العاملون المخولين للصلاحية بالكفاءة العلمية والمهارات والخبرات المطلوبة. وعليه تعمل المؤسسة الجامعية على التدريب وتطوير للقابليات من خلال :

- تحديد المميزات المطلوبة للأفراد لانجاز أعمالهم بكفاءة.
- توفير التدريب وفقا لاحتياجاتهم.
- تقويم فاعلية التدريب.
- التأكد من معرفة العاملين لدورهم وأهميته في تحقيق أهداف الجودة.
- الاحتفاظ بالسجلات اللازمة عن الشهادات والخبرات والتدريب والمواصفات الأخرى.

6-3- التسهيلات: يجب أن تحدد المؤسسة الجامعية وتوفر وتحافظ على الأجهزة المطلوبة في المختبرات والورش والمعامل لتحقيق المستوى المطلوب من الإعداد . ويتضمن ذلك:

- البنية والمختبرات والورش والأجهزة المطلوبة.
- مختبرات الحاسوب (الأجهزة والبرمجيات.)
- خدمات الصيانة والخدمات الداعمة الأخرى.

6-4- الخدمات: يجب أن تعمل المؤسسة الجامعية على توفير وتحسين نوعية الخدمات المساعدة التي تقدمها لتحسين بيئة العمل الجامعية المطلوبة لإعداد الطالب وفقا للمواصفات . وتتضمن:

- الخدمات العلمية المتعلقة بمصادر المعلومات بأنواعها.
- السكن الجامعي للأساتذة والطلبة.
- الخدمات الطلابية المتعلقة بالإطعام والنقل والصحة.
- المرافق الرياضية.
- الخدمات الطباعية.

7-إعداد الطالب: عن طريق:

7-1- احتياجات الطالب: يجب على المؤسسة التعليمية أن تضع آلية لتحديد احتياجات الطالب العلمية وأن تراعي:

- أسلوب موثق لتحديد الطالب لحاجاته الملائمة لميوله وقدراته.
- أسلوب تحديد الحاجات التي لم يحددها الطالب ولكنها ضرورية لتخرجه وحصوله على الشهادة.

7-2- بناء المناهج يجب أن تخطط الإدارة الجامعية وتتابع بناء المناهج وتطويرها.

* تخطيط المنهج : يجب على الإدارة الجامعية أن تتأكد من جملة من الأمور:

- وجود نظام لوضع خطط المنهج قبل بناء المناهج.

- تحديد خطة المنهج لمختلف فعاليات البناء والتطوير.
- تحديد صلاحيات تنفيذ الفعاليات ومتطلبات الأفراد.
- تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الفعاليات.

* تحليل الحاجات: يجب على الإدارة الجامعية أن تقوم بالتي:

- تحليل الحاجات الفردية والاجتماعية لفتح تخصصات جديدة.
- تحليل متطلبات التخصص الجديد.
- تحليل العمل لتحديد الواجبات التي يتضمنها كل عمل.

* بناء المواد الدراسية:يجب أن تعمل الأقسام العلمية على التأكد مما يلي:

- اشتقاق المواضيع والمواد الدراسية.
- وضع أهداف لكل مادة دراسية.
- اعتماد خطوات محددة في تحديد تسلسل المواد الدراسية والمواضيع التي تتضمنها كل مادة دراسية.
- تحديد المعارف والمهارات والاتجاهات المطلوبة لكل موضوع.
- كتابة تفاصيل المنهج والأهداف التدريسية.

* اعتماد المناهج وتغييرها :يجب أن تعتمد الإدارة الجامعية الخطوات العلمية في اعتماد المنهج وتغييره:

- التأكد من وجود سياقات موثقة لتجربة المنهج.
- التأكد من وجود سياقات لمراجعة المنهج من حيث عدد المواد الدراسية، والبناء العام للمناهج، والحاجات التي يفرضها التطور التكنولوجي وحاجات الفرد والمجتمع والحاجات التعليمية.
- وجود سياق موثق لاعتماد المناهج.
- وجود سياق لتوثيق عملية التغيير في المنهج.

7-3- القبول: يجب على المؤسسة الجامعية العمل على:

- التأكد من وجود سياقات موثقة لقبول وتسجيل الطلبة.
- التأكد من وجود سياق معتمد لقرار خطة القبول.
- التأكد من وجود سياق لتوثيق عملية تغيير خطة القبول.
- إعداد أدلة إرشادية تساعد الطلبة الجدد على اختيار أقسامهم العلمية بسهولة.
- وجود طريقة موثقة لاستقبال الطلبة الجدد.
- اعتماد سياقات لتوزيع الطلبة على الأقسام العلمية.

7-4- طرائق التدريس: يجب على المؤسسة الجامعية التأكد من التدريس والعمل على:

- تحديد طرائق التدريس.
- وجود تعليمات للعمل بتفاصيل طرائق التدريس ومعداتها المراد استخدامها.
- أسلوب موثق وسياقات لتحقيق كفاءة عملية التدريس.
- أسلوب لتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام الطرائق.
- سياقات لمعالجة الإخفاقات في طرائق التدريس.

8-القياس والتحليل والتحسين: يجب أن تحدد الإدارة الجامعية وتطبق أنظمة لقياس وتحليل وتطوير عملياتها العلمية والتربوية ، لتثبت أن مستوى خريجيها يتطابق مع المواصفات المحددة . كما يجب أن تحدد أنواع ومواقع وأوقات القياس والتقويم وإعلان نتائجها . ويجب أن تخضع تلك النتائج لمراجعة الإدارة الجامعية.

8-1- تحديد الكفاءات:

- اعتماد المؤسسة الجامعية لأسلوب تحديد المتطلبات الخاصة بالكفاءات التي يمكن تطبيقها.
- تحديد النشاطات التي تحتاج إلى إجراءات مكتوبة.
- التأكد من قيام الأقسام العلمية بتهيئة مستلزماته العملية العلمية التي لها تأثير على الكفاءات وعلى نوعية الخريج.

– وجود دليل يعرف نموذج الكفاءات في المؤسسة الجامعية ويحدد الإجـراءات الكفيلة بضمان نوعية الخريج.

– تحديد النطاق الذي تتطلبه خطط المعايير الوطنية للمهـن (الكفـاءات) فـي المؤسسة الجامعية وتطوير الأدلة الإرشادية الخاصة بها.

– تحديد الإجراءات الخاصة بنظام الاعتماد الأكاديمي مـن قبـل الجامعـة أو الوزارة.

– وجود آلية لتوضيح عملية تنفيذ نظام المعـايير الوطنيـة للمهـن والسـياقات الخاصة بالإجراء التصحيحي بما يضمن كفاءة وفاعلية النظام.

8-2- نظام الامتحانات:

– وجود نظام للامتحانات وتعليمات عمل مكتوبة.

– تطّلع الإدارة الجامعية على طبيعة الامتحانات التي يجريها أعضـاء الهيئـة التدريسية.

– مدى ارتباط نظام الامتحانات بنظام امتحان وطني.

– خضوع الأسئلة الامتحانية لنظام فحص بعض النماذج.

– وجود تعليمات لتحديد زمن ودرجة كل امتحان.

– مدى اعتماد نظام الاختبار: عدد مـن الطلبـة. الطلبـة المتفوقـون. أسـئلة الامتحانات. تقارير وبحوث الطلبة.

– خطط الاختبارات وأوقاتها خلال سنوات الدراسة.

8-3- تحليل أسباب الرسوب:

– وجود سياقات لتحديد أسباب ارتفاع نسب الرسوب.

– تثبيت كافة تفاصيل الفشل في الدراسة في ملفات الطلبة.

– توفر سياق لمتابعة الطلبة الفاشلين.

– وجود تعليمات لإعادة قبول بعض الطلبة الفاشلين لاستكمال دراستهم.

– اعتماد سياقات لمساعدة الطلبة الفاشلين لدخول مجالات دراسية أو تدريبية أخرى.

8-4-الأعمال التصحيحية لفشل الطالب:

– وجود نظام للاستقصاء عن حالات الفشل في الدراسة والإجراءات التصحيحية المناسبة.

– تحديد حالات النجاح بحدودها الدنيا وفقا للكفاءات المحددة.

– اعتماد سياقات لتحليل ومراجعة الأوضاع الدراسية للطلبة أو اختبار معلوماتهم للبدء بالإجراءات التصحيحية.

– وجود نظام للتحقق من تنفيذ الإجراءات التصحيحية وكفاءتها في تقليل حالات الفشل.

– معالجة شكاوى الطلبة المتعلقة بالمناهج وأساليب التدريس والتدريب.

– حفظ السجلات الخاصة بالإجراءات التصحيحية والوقائية لشرح مدى كفاءة التنفيذ.

8-5-مراجعة متطلبات الحصول على الشهادة: يجب على الإدارة الجامعية التأكد من:

– وجود سياق موثق يتم بواسطته التأكد من الدقة في تحديد متطلبات الحصول على الشهادة.

– تحديد مسؤولية تنفيذ متطلبات الحصول على الشهادة والأقسام والأفراد والعاملين بها.

– تحديد السياق للطالب وإطلاعه على متطلبات الحصول على الشهادة.

III- نظام الجودة ودوره في خلق القيمة العليا وتحسين الأداء الجامعي.

مفهوم الأداء في الجامعة: يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكية الجهد المبذول والهادف، وهو يقترح فصل العمل الجيد عن السيئ، وانه يتيح للمديرين تقييمه كما لو كان إجراء فنيا غير سياسي، وبذلك

أصبح الأداء من المفاهيم الأمامية في كافة المستويات الهرمية ولكافة أنواع المؤسسات والمنظمات، لأن هذا الأداء قد يكون ذا آثار ضارة بأرباح المؤسسات وقد يكون أساسيا لبقائها واستمراريتها وفعاليتها في استغلال الموارد الإنتاجية لها. و يمكن أن نستخلص التعاريف التالية للأداء:

التعريف الأول: هو المنهجية والطريقة التي بواسطتها يمكن للمؤسسة الوصول إلى أهدافها المختلفة التي وجدت من اجلها.

التعريف الثاني: هو الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها التكنولوجية بحيث تتمكن المؤسسة من الوصول إلى أهداف محددة بأسلوب واع، أي بتوظيف للقدرات البشرية والمالية وللزمن.

إن الأداء من الناحية التسييرية يتضمن معنيين أساسيين[16]:

- يتمثل في النتيجة الموجبة للنشاط
- هو عبارة على الفعل الذي يؤدي إلى النجاح ويتم بناؤه على طول مراحل العملية التسييرية ولا يكون كنتيجة محصلة لهذه العملية.

أما من الناحية الاقتصادية، فللأداء عدة حقائق تتمثل في الفعالية وهذا عند التعبير عن التكاليف، والكفاءة عندما نتحدث عن درجة تحقيق الأهداف.

كما أن الأداء في المنظمات معايير متداخلة ومترابطة فيما بينها وهي مستنبطة من الميدان المالي، التقني، التجاري والاجتماعي، أي أن الأداء في المنظمات يعتمد على الأداء المالي، التقني، التجاري والاجتماعي.

كما أن الأداء يعتبر نسبيا تطوريا، مرتبطا بماهية المنظمات مهما كانت طبيعتها ومهما اختلفت أحجامها، فيقدر الأداء من حيث المكان، أي مقارنة المنظمة بالنسبة للمنظمات الأخرى في السوق، وهذا للتعرف على الفرق في الأداء وأسباب ذلك، كذلك بمقارنة المناطق فيما بينها لجلب أحسن القدرات وهذا عن طريق التقدير من حيث الزمان. وبمقارنة المنظمة نفسها لفترات مختلفة والنتائج التي تظهر تكون بالنسبة إلى حجم الإشباع المحقق للعملاء في فترات زمنية مختلفة. ونستطيع القول

أن وجود أي إدارة في أي مؤسسة هو ضمان وتأكيد تحقيق الأهداف التي نشأت المنظمة من أجلها.

بنظرة فاحصة لنشاط الجامعة نجد أن الجامعة تعمل كمؤسسة تربوية، تعليمية وبحثية وثقافية ومجتمعية، وبذلك فإن مجالات أداء الجامعة يجب أن تشمل كل تلك الجوانب، فلا يمكن النظر للجامعة كمؤسسة تعليمية فقط لان دورها يختلف تماما عن دور المدارس، فالتركيز على الجامعات كمؤسسات تعليمية فقط أكثر من الأدوار الأخرى أدى إلى تدنى مستوى الأداء في كافة المجالات وغياب دور الجامعة الحقيقي في المجتمع[17].

لذا لابد من تناول كافة جوانب الأداء الجامعي في منظومة واحدة تتفاعل وتتناغم فيما بينها وعندما يتم النهوض في واحد من الجوانب ينهض معه الأداء في كافة الجوانب الأخرى. والشكل (1) يوضح منظومة الأداء الجامعي[18]

شكل(1): منظومة الأداء الجامعي

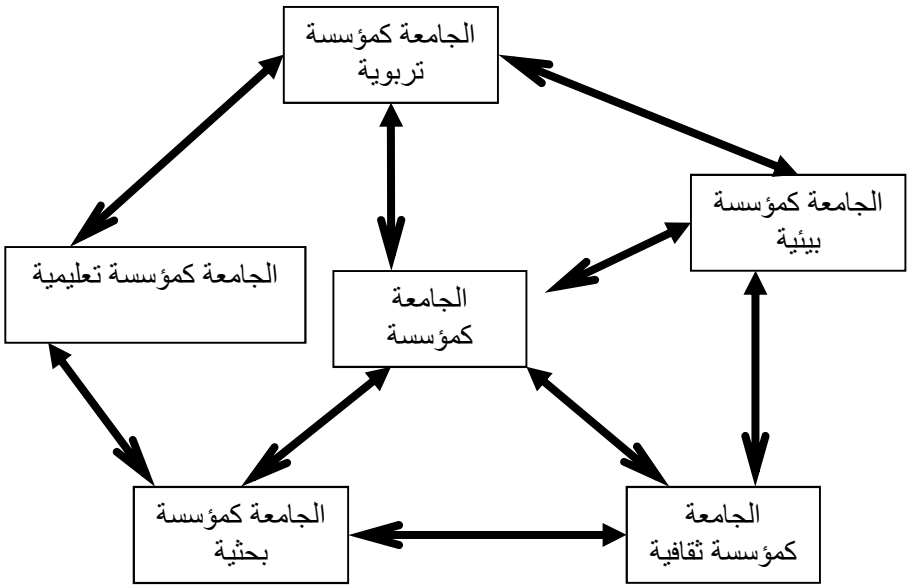

ولكي ترتقي الجامعة بأدائها وتؤدي رسالتها كمؤسسة تعليمية ، تربوية، بحثية ثقافية بيئية ومجتمعية يجب وضع نظام للجودة الشاملة يشمل جميع جوانب الأداء الجامعي، ولذلك لابد من وضع معايير محددة للجودة لكل جوانب الأداء الجامعي حتى يمكن تعظيم أداء الجامعة كمنظومة شاملة. والجدول (1) يوضح معايير الأداء الجامعي حسب مجالاته المختلفة.[19]

الجدول(1) معايير جودة الأداء حسب مجالات الأداء الجامعي

مجالات الأداء الجامعي	معايير الأداء
الجامعة كمؤسسة تربوية	– القيادة الجامعية القدوة في الانضباط والسلوك القويم. – تنمية اتجاهات وقيم ايجابية في المجتمع. – تأصيل أخلاقيات المهنة لخريجيها للارتقاء بالأداء المهني في المجتمعات.
الجامعة كمؤسسة تعليمية	يمكن ذكر معايير الأداء الجامعي وفق مكونات منظومة التعليم الجامعي وهي: * معايير المعلم الجامعي في مجال الأداء المهني: القدرة على إنتاج وإدارة المعرفة، التمكن من طرائق البحث العلمي، القدرة على التحكم في المفاهيم الأساسية في مجال تخصصه إيجاد علاقة منظومية فيما بينها من جهة ومع التخصصات الأخرى من جهة أخرى، التحكم في التكنولوجيات الحديثة لإنتاج بحوث تحقق الجودة، التمسك بالسلوك القويم بعيدا عن مواطن الشبهات. * في مجال التقويم : ويشمل تقويم الطلاب، تقويم أداء الأستاذ الجامعي، تقويم المؤسسة التعليمية. * معايير الطالب: مهارات التعلم والتطور الذاتي، التحكم في التكنولوجيات الحديثة، القدرة على مواجهة تحديات سوق العمل

	والمحيط الخارجي، مهارة التفاعل والتعاون في المجتمع. *معايير المنهج: وضع استراتيجيات تعليمية تناسب احتياجات وطموحات الطلاب والمجتمع الحاضرة والمستقبلية، التأكيد على دور المعلم الجامعي كمسير وموجه في التعليم والتعلم، التركيز على استراتيجيات التعلم الذاتي والمستمر وذو معنى. المحتوى عصري، ومرتبط بحاجات الطلاب ومحفز لهم،الوسائط متعددة وتعمق مفاهيم المادة العلمية، التقويم تراكمي منظومي يقيس البنية المعرفية كما وكيفا. * معايير سياق التعليم: -مساحة المدرجات والقاعات والمخابر وأماكن الأنشطة تتناسب مع عدد الطلبة. - الأجهزة والأدوات والمواد، حداثة أجهزة الكمبيوتر وتوفرها بأعداد كافية مع اتصالها بشبكة المعلومات الدولية(الانترنت) وتناسب كل ذلك مع عدد الطلبة. - حداثة الكتب والمراجع الورقية والالكترونية.
الجامعة كمؤسسة بحثية	- البحوث التطبيقية لحل مشاكل المجتمع والبيئة. - توفير المناخ المناسب للبحث العلمي داخل الجامعات. - توفير الإمكانيات المناسبة لإجراء البحوث. - تشجيع قيام الفرق البحثية داخل الجامعات وصولا لجودة مخرجات البحث العلمي.
الجامعة كمؤسسة ثقافية	- التأكيد على دور الجامعة في صنع المعرفة وإدارتها. - تعميق الوعي بأهمية الجامعة كمنارة لنشر الثقافة في ربوع المجتمع. - تفعيل دور الجامعة في مد جسور الحوار بين الثقافات لا التصادم فيما بينها. - الأخذ بمفهوم منظومة آليات الثقافة بحيث تكون الجامعة جزءا فاعلا فيها.

الجامعة كمؤسسة بيئية	– التأكيد على دور الجامعة في الحفاظ على البيئة والمحيط. – التأكيد على دور الجامعة في تنمية الموارد البيئية وحسن إدارتها. – نشر الوعي البيئي في البيئة المحيطة. – تعظيم دور الجامعة في حل المشاكل البيئية.
الجامعة كمؤسسة مجتمعية	– جودة الأداء في الجوانب السابقة (التربية، التعليم، البحث، الثقافة، البيئة) هي التي تحدد جودة أداء الجامعة في المجتمع. – جودة المخرجات بحيث تحقق تطلعات المجتمع الحاضرة والمستقبلية. – تعميق الوعي بدور الجامعات في تقدم وازدهار المجتمعات والشعوب. – التأكيد على دور الجامعة في حل مشاكل المجتمع. – تعظيم دور المشاركة المجتمعية بما يحقق الارتقاء بجودة العمليات والمخرجات.

فوائد تطبيق نظام الجودة في التعليم: اتصاف نظام الجودة بالشمولية والمنظومية في كافة مجالات الأداء الجامعي وارتباط الجودة بالإنتاجية في كافة مجالات العمل الجامعي. يجعل من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة شيئا أساسيا ومهما جدا للرفع من أدائها وتحقيق أهدافها، ويمكن إبراز هذه التأثيرات في النقاط التالية[20]:

1- تطوير النظام الإداري في الجامعة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.

2- الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب التي تنعكس على جوانب شخصياتهم.

3- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الأكاديميين والإداريين.

4- الوفاء بمتطلبات الطلاب والمجتمع والبحث العلمي والوصول إلى رضاهم

5- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين العاملين.

6- تمكين إدارة الجامعة من حل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً.

7- رفع مستوى الوعي لدى المستفيدين من خدمات الجامعة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.

8- الترابط والتكامل بين جميع الأكاديميين والإداريين في الجامعة والعمل بروح الفريق الواحد.

9- تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة يمنح الجامعة احتراماً وتقديراً وصورة ذهبية إيجابية(Positive Image).

10- حماية الأمن القومى للدول عن طريق إمداد قطاعاتها المختلفة بخريجين قادرين على تحسين جودة الأداء فى كافة قطاعاتها (منظوماتها). وبذلك تقوى منظومة القوة الشاملة للدولة في مقابل منظومات العولمة السياسية والاقتصادية والتجارية والدفاعية.. إلخ.[21]

11- الارتقاء بجودة الأداء في منظومة البحث العلمي لأن البحث العلمي هو الوجه الآخر للتعليم فجودة مكونات منظومة التعليم سوف تنعكس إيجاباً على جودة أداء الخريجين العاملين في منظومة البحث العلمي لذا فإن إدارة الجودة الشاملة فى منظومة التعليم سوف يقابلها بالضرورة إدارة جودة شاملة في منظومة البحث العلمي تحسن من الأداء وترتفع بجودة المخرجات (البحوث).[22]

12- تعظيم دور الأداء في المجال البيئي عن طريق حماية البيئة وحسن إدارة مواردها وحل مشاكلها.

الخاتمة: تعد جودة التعليم مطلبا لتحقيق الأهداف والطموحات التي تسعى إليها المؤسسات التعليمية وصولا إلى الإتقان والتميز، وكغيرها من الأدوات فان الجودة التعليمية تحتاج إلى ما يدل على كفاءتها ونجاح تطبيقها. لذلك تزايد الاهتمام

عالميا وعربا اعتبارا من الثمانينات بجودة التعليم بغية تحقيق الأهداف والطموحات التنموية التي تسعى إليها المجتمعات.

فالإنفاق على التعليم يقتطع جزءًا ليس باليسير من ميزانية الدول يصل إلى ما نسبته 26% ، وما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يعد استثمارا في رأس المال البشري الأمر الذي يتطلب مردودا يتمثل في القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمة فإن كفاءة الاقتصاد تتوقف على الكفاءة الإنتاجية للتعليم وهو ما تحاول الجودة الوصول إلى تحقيقه لإعداد الكوادر القادرة على المنافسة في سوق العمل الدولية.

إن إدارة الجودة الشاملة هي ثقافة وسلوك وتطبيق؛ وتبعاً لذلك فإن من الضروري النظر إليها على أنها نظام جديد ومحسن ومطّور للإدارة يتسم بالديمومة، إن هذه النظرة لا يمكن أن تحدث ما لم تكن هناك قناعة راسخة من الإدارة العليا بأهمية ودور إدارة الجودة الشاملة من اجل تفعيل ممارسة الجودة تفعيلاً يكتب له النجاح والبقاء. ويمكن تلخيص فوائد تطبيق نظام الجودة الشاملة في الجامعات بتحقيق :- (تحسين كفاية الإدارة الجامعية، تطوير المناهج، تطوير أساليب القياس والتقويم ، تحسين الاهتمام باستخدام تكنولوجيا التعليم رفع مستوى أداء العاملين من أكاديميين وإداريين وتشجيع عمل الفريق الواحد، تنمية القدرات الإدارية إتقان الكفاءات المهنية؛ تحسين مخرجات التعليم، زيادة رضا الطلاب، المجتمع المحلي ، زيادة انتاجات البحث العلمي في الجامعة) وتحسين الاقتصاد والرفاه الوطني بشكل عام.

ولاشك أن الوقت قد حان لتتبنى الجامعات الجزائرية فلسفة جودة التعليم أو إدارة الجودة الشاملة لما تحتويه هذه الفلسفة أو المفهوم من دلالة ورسالة واضحة لضرورة تحسين الأداء و الخدمة التعليمية حتى الإتقان.

المراجع والهوامش المعتمدة:

[1]- زكريا احمد محمد عزام، معايير الاعتماد العام والخاص ودورها في رفع جودة خدمات التعليم العالي- حالة دراسة جامعة الزرقاء الأهلية- الأردن، مجلة العلوم الإنسانية. العدد 33 ربيع 2007.ص ص 15-16.

[2]- محمد محجوب الحداد، حاتم عبد الله بن الطاهر، قياس جودة التعليم الجامعي في ليبيا: نموذج قياسي حالة جامعة السابع من أكتوبر خلال فترة (1988-2007)، مجلة العلوم الإنسانية. السنة السابعة العدد42 صيف 2009.ص 5.

[3]- أمين فاروق فهمي، المدخل المنظومي وإدارة الجودة الشاملة في منظومة الأداء الجامعي ورقة بحثية في ندوة حول الأداء الجامعي، 2004/05/12 جامعة المنيا.

[4]- مصطفى السايح محمد، الجودة-جودة التعليم- إدارة الجودة الشاملة (رؤية حول المفهوم والأهمية).

[5]- صديق عفيفي: الجودة الشاملة في الجامعات لماذا؟ وكيف؟ من بحوث الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي، كلية التجارة، بنها، 1997.

[6]- مصطفى السايح محمد، مرجع سابق.

[7]- أمين فاروق فهمي، مرجع سابق

[8]- عيسى يوسف قدادة، ايجابيات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية- دراسة استكشافية جامعة الزرقاء الأردن، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية جامعة بسكرة الجزائر، العدد 3، جوان 2008.ص 12

[9]- عيسى يوسف قدادة، نموذج مقترح لاستخدام إدارة الجودة الشاملة لتحقيق قيمة عالية لأعمال الجامعات الأردنية الخاصة. مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد 35: خريف 2007.

[10] - توفيق عبد الرحمن ، (2004)، المناهج التدريسية المتكاملة، منهج إدارة الجودة الشاملة مركز الخبرات المهنية للإدارة (PMEC)، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، ص 65.

[11]- عيسى يوسف قدادة، نموذج مقترح لاستخدام إدارة الجودة الشاملة لتحقيق قيمة عالية لأعمال الجامعات الأردنية الخاصة. مرجع سابق.

[12]- زكريا احمد محمد عزام ،مرجع سابق. ص ص 17-18

[13]- محمد عبد الوهاب العزاوي، متطلبات نظام إدارة الجودة الجامعية وفقا للمواصفات العالمة ISO 900-2000

[14]– نفس المرجع.

[15]– نفس المرجع.

[16]– عبد الغفار حنفي وآخرون، تنظيم الإدارة والأعمال،الدار الجامعية، الإسكندرية. ص586.

[17]–أمين فاروق فهمي، مرجع سابق

[18]– نفس المرجع.

[19]– نفس المرجع.

[20]– عيسى يوسف قدادة، نموذج مقترح لاستخدام إدارة الجودة الشاملة لتحقيق قيمة عالية لأعمال الجامعات الأردنية الخاصة. مرجع سابق.

[21]– أمين فاروق فهمي، مرجع سابق

[22]– إبراهيم عباس الزهيري، إدارة الجودة الشاملة في التعليم

WWW.MOSTFA-GAWDAT.NET/VB3/SHOWTHREADPHP ?T=1747

آليات ومداخل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي
ـ عرض للتجربة البريطانية كنموذج رائد –

د.نذير غانية د .يونس زين د. أحمد نصير

ج. حمه لخضر الوادي، الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على نظام ضمان جودة التعليم العالي، الذي يعتبر مدخلا حديثا في ادبيات التعليم العالي، وابراز الحاجة الكبيرة الى تطبيق هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي الجزائري، اضافة الى الاطلاع على التجربة البريطانية باعتبارها نموذج رائد في مجال ضمان جودة التعليم العالي، ومحاولة الاستفادة من خبراتها وتجربتها، والتعرف على عوامل نجاحها للاستفادة منها وتطبيقها على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة، نظام ضمان جودة التعليم العالي، التجربة البريطانية.

Abstract: The aim of this study is to highlight the system of guaranteeing the quality of higher education, which is a new entry into the literature of higher education, highlighting the great need to implement this system in Algerian higher education institutions, as well as the British experience as a leading model in the quality assurance of higher education , And try to benefit from their experience and experience, and identify the factors of success to benefit from and applied to institutions of higher education in Algeria.

Key Words : Quality Assurance, Quality Assurance System for Higher Education, British Experience.

المقدمة: تجتهد مؤسسات التعليم العالي باستمرار للتميز ولضمان الجودة في خدماتها التعليمية والبحثية وفي خدمة المجتمع حتى تكون مخرجاته متميزة ومتوائمة مع متطلبات السوق المحلي والدولي. ومن هذا المنطلق سعت معظم

مؤسسات التعليم العالي إلى إنشاء نظام لضمان جودة التعليم العالي تأكيدا منها على التزامها بجودة التعليم لضمان جودة الخريج ومنافسته عالميا. وسنحاول في هذه المداخلة تسليط الضوء على أهم الاتجاهات الحالية للتعليم العالي في العالم والتي دفعتبمؤسسات التعليم العالي إلى تطبيق نظام ضمان الجودة كأحد أهم المداخل لتحقيق جودة التعليم العالي مع توضيح ماهية هذا النظام ومختلف مراحل تطبيقه واستعراض التجربة البريطانية باعتبارها من ضمن التجارب المتقدمة في مجال ضمان جودة التعليم العالي.

وفي ظل تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها لمواجهة مختلف التحديات سواء على الصعيد المحلي أم العالمي، هذا ما يؤدي بنا الى طرح الإشكال التالي:

ما هي آليات ومداخل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي؟، وهل من تجارب رائدة في هذا المجال؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: جودة التعليم العالي: مفهوم، أهداف، أبعاد، ومحاور؛

المحور الثاني: نظام ضمان جودة التعليم العالي: مفهوم، أهداف، مراحل مداخل، والطرق؛

المحور الثالث: عرض للتجربة البريطانية كنموذج رائد في مجال تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي؛

أولا: جودة التعليم العالي: مفهوم، أهداف، أبعاد، ومحاور

1. مفهوم جودة التعليم العالي:

1.1 مفهوم الجامعة:

➢ **تعرف على انها:** معقل الفكر الانساني في ارفع مستوياته، او مصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة والتراث[1].

➢ **كما تعرف أيضا:** هي تلك المؤسسة التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة البكلوريا تعليما نظريا، معرفيا يلازمه تدريب مهني فني بهدف اخراجهم الى الحياة العملية كأفراد منتجين[2].

➢ **وتعرف:** هي مؤسسة انتاجية تهدف لإعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما بأقل التكاليف الممكنة[3].

2.1 مفهوم التعليم العالي:

➢ **مفهوم التعليم:** يعرف التعليم على انه تزويد الافراد بحصيلة معينة من العلم والمعرفة، حيث يهتم بالمعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العملية من حيث المعلومات العامة ومستوى الفهم للبيئة الكلية التي يتلقى فيها المتعلم تعليمه منها، فهو يهدف الى تطوير الملكيات الفكرية واكتساب المعارف العامة والخاصة للحصول على كفاءات مهنية[4].

➢ **مفهوم التعليم العالي:** هو عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة، ويقصد به كل انواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية او ما يعادلها ويهدف الى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات، ليتمكن بعد تخرجه من الاسهام في المسيرة التنموية للبلاد[5].

3.1 مفهوم جودة التعليم العالي: ازداد الاهتمام في العقود الاخيرة بجودة التعليم العالي، وهو اتجاه تسير عليه جميع المؤسسات الجامعية مستقبلا، حيث ارتبط المفهوم التقليدي للجودة في التعليم العالي بعمليات الفحص، الرفض والتركيز على الاختبارات النهائية دون مراجعة القدرات والمهارات الادراكية، الحركية

المنطقية، التحليلية والسلوكية....، لذلك تحول هذا المفهوم الى تأكيد جودة التعليم العالي الذي يعتمد على ضرورة اختيار معدلات نمطية للأداء وبناء منظومة لإدارة الجودة الجامعية. وعليه فيمكن تعريف جودة التعليم العالي على انها مقدرة مجموع خصائص وميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، سوق العمل المجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة[6].

2. أهداف جودة التعليم العالي: لجودة التعليم العالي أهداف عدة نذكر منها[7]:

- التأكيد على أن الجودة واتقان العمل وحسن الأداء مطلب وظيفي عصري وواجب وطني، تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة؛
- تنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة؛
- ترسيخ مفهوم الجودة تحت شعارات الوقاية خير من العلاج والتّعليم مدى الحياة؛
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التّعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي؛
- الوقوف على المشكلات التّعليمية في الواقع العملي ودراستها وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها؛
- فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التّعليم العالي والجهات الرسمية والمجتمعية لزيادة الثقة بينهما، والتعاون مع المنظّمات التي تعنى بالنظام التّعليمي لتحديث برامجه وتطويرها؛
- اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس.

3. أبعاد جودة التعليم العالي: عكف الباحثون في مجال دراسة جودة التعليم العالي على تحديد عشر أبعاد[8]:

- **الاعتمادية:** قدرة مقدّم الخدمة على أداء الخدمة المطلوبة منه بدرجة عالية من الدّقة والإتقان؛
- **الكفاءة:** امتلاك مقدّمي الخدمات للمهارة والمعرّفة اللازمتين لأداء الخدمة؛
- **الاستجابة:** رغبة واستعداد مقدّمي الخدمات لخدمة ومساعدة الزّبائن، مهما كانت الظروف؛
- **الأمان:** درجة الشعور بالأمان في الخدمة المقدّمة وفي من يقدمها؛
- **المصداقية:** مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وتعهداتها للطالب قبل وأثناء التحاقه بها؛
- **إمكانية وسهولة الحصول على خدمة:** سهولة الاتصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف الزبون كتقصير فقرة انتظار الحصول على الخدمة، وتوفير عدد كافٍ من منافذ الحصول عليها؛
- **الاتصال:** تزويد الزبائن بالمعلومات والتوضيحات اللازمة حول طبيعة الخدمة وتكلفتها؛
- **معرفة وتفهم الزبون:** بذل الجهود من طرف مقدمي الخدمات لفهم حاجات الزبائن ومعرّفة احتياجاتهم الخاصة، وتقديم النصح والاستشارة والتوجيه اللازم.
- **الملموسية:** تحتاج مؤسسة التعليم العالي في تقديم خدماتها إلى مجموعة من المستلزمات المادية من قاعات الدراسة، المدرجات، المخابر العلمية، التي تجسد هذه الخدمة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.
- **اللباقة:** تمتع مقدمي الخدمات بروح الصداقة والاحترام واللطف في التعامل كالاستقبال الطيّب مع التحية والابتسامة مع الزبائن.

4. أبعاد جودة التعليم العالي[9]:

1.4 جودة عضو هيئة التدريس وطرق التدريس:

➢ **جودة عضو هيئة التدريس:** مهما بلغت البرامج التعليمية من الجودة فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينفذها أساتذة أكفاء ومؤهلون؛

➢ **جودة الطالب:** لتحقيق جودة الطالب لا بد من توفر الخدمات التي تقدم له وكذا مناسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، اضافة الى تعزيز دافعيتهم للتعلم واكتسابهم مهارات فنية تسهل انخراطهم في سوق العمل؛

➢ **جودة البرامج التعليمية:** تعتبر خطة تعليمية ضرورية تعتمدها مؤسسة التعليم العالي للحصول على الخريجين المؤهلين؛

➢ **طرق التدريس الجامعي:** تتمثل في مدى فهم الطلبة للمعلومات ومدى قدرتهم على توظيفها في حياتهم، وليس حفظها واسترجاعها ثم نسيانها بعد ذلك.

2.4 جودة المباني التعليمية والوسائل والكتاب التعليمي: تعد كل من المباني التعليمية، الوسائل والكتاب التعليمي أحد أهم العناصر التي يعتمد عليها في القيام بالعملية التعليمية، ولتحقيق الجودة فيها ينبغي الاهتمام بجودة تلك العناصر.

3.4 جودة الادارة التعليمية: يدخل في إطار جودة إدارة مؤسسة التعليم العالي جودة كل من:

➢ **التخطيط:** فهو يبنى على أساس كل من احتياجات المجتمع والمواءمة بين متطلبات التنمية وإمكاناته؛

➢ **التنظيم:** هو عملية تحديد المسؤوليات، تفويض السلطات، توزيع المهام بين الموظفين كل حسب تخصصه وتعاونهم جميعا من أجل تنفيذها بغية تحقيق أهداف التنظيم المرسومة مسبقا؛

➢ **القيادة:** تؤدي دورا فاعلا في العملية الإدارية لتجعلها أكثر فاعلية تجاه تحقيق الأهداف؛

➢ **الرقابة:** هي العملية التي يستطيع من خلالها صانعو القرار التأكد من أن النشاط الفعلي يتماشى مع النشاط المخطط له من خلال القيام بقياس الأداء وتحديد الانحرافات ومعالجتها للوصول إلى الهدف المسطر.

4.4 جودة المناهج، التمويل وتقييم الأداء التعليمي:

➢ **جودة المناهج الجامعية:** يتم تطويرها باتباع مجموعة من الخطوات تتمثل في تحديد استراتيجية التعليم، دراسة الواقع الحالي للتعليم، التخطيط لتسهيل عملية تنفيذ التمويل وتغيير العملية التعليمية؛

➢ **جودة التمويل الجامعي:** يتطلب تسيير شؤون التعليم الجامعي توفير الكثير من الموارد المالية؛

➢ **جودة التقييم:** تحتاج عملية تقييم الطالب، عضو هيئة التدريس، البرامج التعليمية وطرق تدريسها، تمويل وادارة الجامعة إلى معايير واضحة ومحددة ويسهل القياس عليها.

ثانيا: نظام ضمان جودة التعليم العالي: مفهوم، أهداف، مراحل، مداخل، والطرق

1. مفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي:

1.1 مفهوم ضمان الجودة: تعرف على أنها مجموعة النشاطات التي تتخذها المؤسسة او المنظمة لضمان معايير محددة وضعت مسبقا لسلعة ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام، وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات[10].

2.1 مفهوم نظام ضمان الجودة: هو مجموعة من الخطط والأنشطة تطبقها إدارة المؤسسة في كافة الأقسام وفي جميع المستويات، بهدف ضمان بأن ناتج العمليات سوف يلبي حاجات الزبائن وتوقعاتهم وذلك من خلال التأثير على الطريقة التي يتم وفقها تصميم المنتجات وتصنيعها وتفتيشها واختبارها وتركيبها وتسليمها وخدمتها بهدف تزويد الثقة بمنتجات المؤسسة[11].

3.1 مفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي: أي جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرق التدريس، وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفات إدارية، وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق، وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل[12].

2. أهداف نظام ضمان جودة التعليم العالي: من اهداف تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي[13]:

- ايجاد نظام شامل لضمان الجودة يمكّن الجامعة من مراجعة مناهجها وتطويرها؛
- توحيد الهياكل التنظيمية التي تركز على الجودة في الجامعة؛
- تطوير المهارات الادارية والمهنية مع اعطاء الموظف فرصة لتطوير امكانياته؛
- تشجيع التحسين المستمر وتقديم الخدمة الافضل.

3. مراحل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي: يمر تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بثلاث مراحل اساسية ومكملة لبعضها البعض وهي[14]:

1.3 مرحلة تشكيل سياسة ضمان الجودة ومتطلبات تطبيقها:

- **تشكيل سياسة الجودة:** يطرح تطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى السياسة ثلاثة أسئلة:
  - السؤال: لماذا نطبق النظام؟، أي تحديد أهداف النظام؛
  - السؤال: ماهي الآلية المناسبة؟، أي اختيار الآليات؛
  - السؤال: ما هو الحجم؟، أي نطاق وأبعاد النظام.

➢ **متطلبات تطبيق سياسة ضمان جودة التعليم العالي:** يكون على مستوى:

– مجال التأطير والتسيير والرعاية للمؤسسة الجامعية؛

– ثقافة الجودة والقرار والانتاجية وقبول المساءلة؛

– توفير البيئة التمكينية الملائمة من تشريعات وأنظمة تراعى الاستقلالية وتنظم المساءلة.

2.3 مرحلة تشكيل سياسة ضمان الجودة الداخلية والتقييم الذاتي:

➢ **ادارة الجودة:** يجب أن يكون لكل مؤسسة استراتيجية، سياسة واجراءات خاصة بإدارة الجودة وتكون رسمية ومعلنا عنها، كما يجب العمل على نشر ثقافة الجودة وإدارتها كخطوة أساسية لتحقيق الأهداف المسطرة.

➢ **اعداد مرجع للجودة:** وجملة أهداف تعدها مؤسسة التعليم العالي تحسبا للتقييم الذاتي ليكون بمثابة دليل اندماج إدارة المؤسسة في مسار الجودة، ويكون وصف النتائج المنتظرة، وعرض الأجهزة المتوفرة، ثم العمليات المنجزة ومؤشرات القياس هي العناصر التي ستبرز في عملية التقييم الذاتي.

➢ **التقييم الذاتي:** وهي عملية اجراء دوري ومستمر يمارس من قبل موظفي مؤسسة التعليم العالي لقياس نتائج مختلف أنشطة مؤسسة التعليم العالي وينتهي بتقديم تقرير تستند عليه هيئات ضمان الجودة الخارجية في عملية اعتماد مؤسسة التعليم العالي.

3.3 مرحلة ضمان الجودة الداخلية: ان ضمان الجودة ليس فقط عملية تحسين داخلية ولكنها ترتبط أيضا بالمساءلة من قبل المجتمع. ويستند اجراء ضمان الجودة الخارجية على دراسة تقرير التقييم الذاتي من طرف هيئة ضمان الجودة وذلك من منطلق موقعهم الخارجي ونظرا للأكثر شمولية وخبراتهم وتجاربهم السابقة مع البرامج المماثلة.

4. مداخل نظام ضمان جودة التعليم العالي: من أشهر المداخل المطبقة والمعتمدة، نذكر[15]:

1.4 مدخل ضمان الجودة القائم على أساس المعايير: وفقا لهذا المدخل يمكن أن تستخدم هيئات ضمان الجودة إما المعايير الدنيا أو معايير التميز، وغالبا ما يتم الاستناد على المعايير الدنيا في الترخيص بفتح مؤسسة تعليم عالٍ أو عرض برنامج معين ثم القيام بعملية التجديد الدوري لهما. و يهدف تطبيق مدخل نظام ضمان الجودة القائم على أساس المعايير الدنيا إلى ضمان الملاءمة للقواعد وللمساءلة؛ أما مدخل نظام ضمان الجودة القائم على أساس معايير التميز فينطلق من فرضية أن المعايير الدنيا قد تم مراقبتها من قبل جهات أخرى أو أن مؤسسة التعليم العالي تتوافر على مستوى مقبول من الجودة، ويعد نظام ضمان الجودة القائم على معايير التميز أفضل أداة لتحسين الجودة لأنها تفرض على مؤسسات التعليم العالي الالتزام بجملة من المعايير.

2.4 مدخل ضمان الجودة القائم على أساس المواءمة للأهداف: تعد أهداف مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج بمثابة المرجع الذي تعتمد عليه هيئات ضمان الجودة لتحليل الجودة، فعلى أساسها تجرى عملية تقييم جودة مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج محل التقييم، ومن ثم يتم الحكم على أداء هذه المؤسسات .ويطلق على مؤسسات التعليم العالي التي تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بمؤسسات الجودة. وتعد آلية التدقيق أفضل آلية لضمان جودة التعليم العالي وفقا لهذا المدخل.

5. طرق واليات تقييم نظام ضمان جودة التعليم العالي: تعتمد هيئات ضمان الجودة على طريقتين[16]:

1.5 التقييم الكمي: تمر عملية التقييم الكمي لمؤسسات التعليم العالي بالخطوات التالية:

- الطلب من مؤسسات التعليم العالي اظهار مدى تطبيقها للمعايير الكمية الموضوعة؛

- الطلب من المقيمين الأقران فحص مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق المعايير؛
- اظهار النتائج في شكل كمي.

2.5 التقييم من قبل الأقران أو النظراء: تفضل بعض هيئات ضمان الجودة التي لا ترغب في اتباع نهج جد تقييدي أن لا تطلب من مؤسسات التعليم العالي تحقيق أهداف كمية، كأن لا تطلب منهم مثلا احترام نسبة عضو هيئة تدريس واحد لعشرة طلبة أو أن يدرس برامج الدكتوراه أعضاء هيئة تدريس من حملة شهادة الدكتوراه، بل يكفي أن يكون لديهم مستوى كاف ومناسب من المؤهلات لضمان تكوين جيد.

ثالثا: عرض للتجربة البريطانية كنموذج رائد في مجال تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي

تعتبر بريطانيا نموذجا جيدا للفكر الأوروبي، حيث أنشأت في سنة1997 وكالة ضمان الجودة وهي وكالة مستقلة وغير حكومية، ويتم تمويلها من خلال اشتراكات وكالة ضمان الجودة التي تدفعها مؤسسات التعليم العالي، الدخل الوارد من التعاقدات التي تتم بين الوكالة، وصندوق تمويل التعليم العالي ومن التبرعات. وتهدف تلك الوكالة إلى:

1. نظام ضمان جودة التعليم العالي في المملكة المتحدة: وتشمل ما يلي:

- عمليات المراجعة الداخلية لضمان الجودة، والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين وخارجيين الذين تعينهم كل مؤسسة ويقدمون تقاريرهم لرئيس المؤسسة، وهم خبراء أكاديميون مستقلون يتم الاستعانة بهم من المؤسسات؛
- مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية بواسطة وكالة ضمان الجودة؛
- مراجعة برامج المؤسسة التعليمية بواسطة وكالة ضمان الجودة؛

➢ تقويم أبحاث المؤسسات التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة عن طريق الجهة المانحة.

2. معايير ضمان جودة التعليم العالي في المملكة المتحدة: تنقسم هذه المعايير إلى قسمين هما:

1.2 على المستوى الاكاديمي:

➢ **مخرجات التعلم المقصودة:** وينبغي أن تكون محددة وواضحة، مكتوبة ومعلنة للطلبة، مرتبطة بالأهداف العامة، ملائمة لواقع وحاجات الطلبة وقابلة للتحقيق؛

➢ **المناهج:** يجب أن تتصف بالحداثة والتحديث الدوري والوضوح والشمولية والعمق والمطابقة للمعايير الدولية، كما يجب أن يتم تحديد أساليب إعداد المناهج وتبين مدى تحقيقها لمخرجات البرنامج المقصودة ومدى تطويرها للعديد من المهارات العقلية والعملية والفكرية؛

➢ **تقييم الطلبة:** لابد من توضيح معايير تقييم الطلبة وتنويع أساليب التقييم وملائمة أساليب التقييم للمخرجات المقصودة، ودقة أساليب التقييم وموضوعيتها وشفافيتها من خلال ممتحنين خارجيين؛

➢ **تحصيل الطلبة وفقا لمخرجات التعليم المقصودة:** ينبغي دراسة مدى توافق تحصيل الطلبة مع مخرجات البرنامج المقصودة، مستوى الدرجة الممنوحة نسبة نجاح الطلبة ومدى تفوقهم.

2.2 على المستوى نوعية فرص التعليم:

➢ **التعليم والتعلم:** يتضمن مدى إشراك الطلبة في عملية التعلم والنقاش والحوار، ومدى دقة وانتظام حضور الطلبة للمحاضرات، توفر فرص التدريب الميداني، مدى زيارة خبراء مختصين للمشاركة في فعاليات البرنامج ومدى تحسين مهارات المدرسين خاصة الجدد منهم؛

➢ **تقييم الطلبة:** ويضم أساليب استقطاب الطلبة والدعم الأكاديمي المقدم لملاءمة قدرات الطلبة المقبولين لمتطلبات البرنامج، مستوى التقدم الأكاديمي العام للطلبة الملتحقين بالبرنامج، نسبة الطلبة المنسحبين من البرنامج وأسباب ذلك :

➢ **مصادر التعليم:** ومن خلاله يتم تحديد مدى توفر وتنوع مصادر التعليم ومدى استخدام التجهيزات والمختبرات والأجهزة والمكتبة، مدى فعالية استخدام هذه المصادر في دعم مخرجات البرنامج المقصودة، مدى تفعيل أداء الهيئة التدريسية والفنية والإدارية ومدى انسجام مؤهلات الهيئة التدريسية وخبراتهم مع متطلبات وأهداف البرنامج.

3.2 مستوى ضمان الجودة وتحسينها: وفي هذا المجال ينبغي توفر هيكلية إدارية وأكاديمية لضمان تحسين معايير الجودة في حقول التخصص ونوعيتها توفر أنظمة مكتوبة وواضحة وموثقة للبرنامج كالمحاضر واللوائح والسجلات وعمليات التقييم، وتوفير أساليب التغذية الراجعة من الطلبة ومن الهيئة التدريسية[17].

3. اجراءات ضمان الجودة الخارجية للتعليم العالي في المملكة المتحدة: وشملت الخطوات التالية[18]:

1.3 وثيقة التقييم الذاتي: تقدم مؤسسة التعليم العالي في البداية وثيقة التقييم الذاتي، التي تحوي تحليل المؤسسة لكيفية إدارة جودة برامجها بفعالية وكيف يمكنها مقابلة التوقعات المنتظرة منها، كما تقدم تقريرا عن أهداف ومواصفات البرامج والنتائج المتوقعة منها بخصوص المعرفة والفهم والمهارات وغيرها. ويجب أن يشمل التقييم الذاتي توضيحا لنقاط القوة والضعف والتغيرات التي حدثت منذ المراجعة السابقة وما يمكن أن يتغير في المستقبل. كما تقدم الهيئة خطوطا ارشادية للمؤسسة عن كيفية إعداد الدراسة الذاتية وتعرض المؤسسة وثيقتين إحداهما عن المؤسسة ككل والأخرى عن عينة من الأقسام.

2.3 زيارة فرق المراجعة: وتتم كل خمس سنوات من خلال فريق من المتخصصين في المجالات الدراسية المختلفة، والهدف منها هو تقييم طرق إدارة المؤسسات لجودة ما تقدمه من تعليم، وتتم من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة ويقوم الفريق خلال الزيارة باختبار وتحري الأحكام الموجودة في تقرير التقييم الذاتي وتجميع بيانات أخرى ذات أهمية تمكن الفريق من تكوين صورة أوضح عن فعالية ترتيبات المؤسسة بخصوص إدارة الكلية لجودة ومعايير وعمليات منح الدرجات العلمية.

3.3 كتابة التقرير: ينتج عن مراجعة المؤسسة تقرير منشور حول المراجعة الرئيسية التي تتم كل خمس سنوات، ويشمل أحكام فريق التقييم بوجود ثقة واسعة أو ثقة محدودة أو عدم وجود ثقة في جودة مؤسسة التعليم العالي أو البرامج.

4.3 المتابعة: يقوم المانحون بإعداد خطة عمل عن كيفية تعزيز نقاط القوة التي حددها فريق المراجعة والتعامل مع النواحي التي تحتاج إلى تحسين، وتتم متابعتها من خلال هيئة ضمان الجودة.

خلاصة: بناء على ما سبق، يمكن القول بأنّ تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها لمواجهة مختلف التحديات سواء على الصعيد المحلي أم العالمي، ولتطبيق هذا النظام بكفاءة وفعالية، فإنه ينبغي أولا العمل على توفير المتطلبات الضرورية لتجسيد هذا النظام مع تسطير الخطوط العريضة له من تحديد الهدف المناسب، الآلية المناسبة والنطاق المناسب؛ ثم العمل على ضمان الجودة الداخلية من خلال الاهتمام بتحقيق الجودة الشاملة والتحسين المستمر القائم على اجراءات التقييم الذاتي التي تسهم في الأساس في خلق إحساس بالمسؤولية المؤسسية من أجل التحسين والتطوير، من خلال القيام بمعالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة؛ وفي الأخير يتم تبني اجراءات التقييم الخارجي التي تسهم في اعتماد معايير عالية للأداء ومن ثم دفع مؤسسة التعليم العالي إلى السعي إلى تحقيقها. كما أنّ انخراط المؤسسة في نظم ضمان الجودة الخارجية، يتيح لها مقارنة سياستها وبرامجها وأدائها بما هو متعارف عليه لدى أصحاب الاختصاص، وهو ما يحسن من جودة التعليم العالي في البلد المعني ويؤدي بالنهاية إلى الشهادة بجودة هذا التعليم والاعتراف بذلك على الصعيد العالمي.

الاقتراحات والتوصيات: من اجل النهوض بجودة التعليم العالي في الجزائر على الأطراف الوصية:

- نشر ثقافة ضمان الجودة على مستوى المؤسسة وبصورة مستمرة كإصدارمجلة دورية تعنى بضمان جودة التعليم العالي وفتح تخصصات في هذا المجال؛
- التزام الإدارة العليا على اختلاف مستوياتها بعملية تطبيق نظام ضمان الجودة ومتابعة مجرياتها؛
- التحسيس المكثف بمشروع تطبيق نظام ضمان الجودة مع إبراز ضرورته لكل الأطراف ذات المصلحة؛

- ضرورة رسم وإعداد سياسة تطبيق نظام ضمان الجودة وتوثيقها لتسهيل مهام مسؤولي ضمان الجودة؛
- ضرورة هيكلة خلية ضمان الجودة على مستوى المؤسسة وتوفير الوسائل اللازمة لها؛
- مشاركة أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية في إطار حكومة تأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات كل الأطراف.

الاحالات والمراجع:

[1]. ذهبية الجوزي، **الحكم الراشد وجودة التعليم العالي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 21.

[2]. فريد بلواهري، **مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الاساتذة – دراسة ميدانية بجامعة المسيلة**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سطيف 2، 2013/2012، ص 21.

3. ذهبية الجوزي، **مرجع سابق ذكره**، ص 22.

4. نجوى حرنان، **مساهمة ادارة الجودة في تحسين جودة التعليم العالي – دراسة عينة من الجامعات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص 06.

5. خالصة فتح الله، **ادارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي – دراسة حالة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 121.

6. نجوى حرنان، **مرجع سابق ذكره**، ص 22.

7. تيسير أندراوس سليم، **التدريس الإبداعي الجامعي كمتطلب رئيسي لضمان جودة التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، يومي 5/4 افريل 2014، ص ص 120-212.

8. عز الدين يونس ناجي – عبد الله أحمد الفراني، **نشر ثقافة الجودة في السياقات الجامعية المعاصرة في ليبيا – المفهوم والابعاد**، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الاردن، يومي 4/3 أفريل 2014، ص 77.

9. صليحة رقاد، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: افاقه ومعوقاته – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014/2013، ص ص 44-55.

10. يوسف حجيم الطائي واخرون، **إدارة الجودة الشاملة في التّعليم العالي**، الطبعة الاولى الوراق، عمان، الاردن، 2008، ص 307.

11. أحمد الخطيب – رداح الخطيب، **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية**، الطبعة الاولى، علم الكتب الحديث، الاردن، 2010، ص 45.

12. إبراهيم الطاهر – ووسيلة بن عامر، **معايير نظم الجودة وتأثيرها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل م د**، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء، الاردن، يومي 4/3 أفريل 2014، ص 146.

13. ضياء الدين زاهر، **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة**، دار السحاب للنشر، مصر 2005، ص275.

14. صليحة رقاد، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 44-55.

15. نفس المرجع السابق، ص ص 100-101.

16 . l'IIEP-UNESCO, **Assurance Qualité Externe: Options Pour Les Gestionnaires de L'enseignement Supérieur**, module 2, Evaluer La Qualité, Paris, 2011, pp.43/48.

17. أحمد الخطيب – رداح الخطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 127-130.

18. ماجدة محمد امين واخرون، **الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: دراسات تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول**، المؤتمر الثالث عشر حول الاعتماد وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية، 2005، ص ص 733-735.

الإصلاح الإداري بالجامعة الجزائرية: من التسيير التقليدي إلى الرؤية الاستراتيجية

د. بوصنوبرة عبد الله د. حواوسة جمال

ج.8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

ملخص: عرفت الجامعة الجزائرية العديد من المشكلات، لعل من أهمها المشكلات الإدارية في تسيير الملفات المختلفة، أدت إلى الكثير من الاختلالات في مجالات عديدة، إدارية وعلمية وبحثية وإلى ضعف المستوى الفكري والاجتماعي والثقافي للطلبة. نتيجة الاعتماد المتواصل منذ فترة طويلة على سياسة الاستيعاب الكمي شبه العشوائي، وغياب حوكمة إدارية جامعية يتم على أساسها تقييم العائد العلمي بموضوعية. لهذا على الإدارة الجامعية مسؤولية ثقيلة في إصلاح الجامعة وتطوير جهازها الإداري، عبر تطبيق إصلاح إداري شامل وعميق في ضوء الإدارة الاستراتيجية، والبحث عن نمط إداري وبديل.

إن الإدارة هي عصب الحياة في تجسيد وظائف الجامعة، وهي المحرك الأول لمختلف الأنشطة البيدغوجية و الأكاديمية و البحثية، فالأداء الإداري مكمل ودعامة رئيسية للأداء العلمي. وما يلاحظ، هو النقص الكبير في تطبيق نمط الإدارة الاستراتيجية في كثير من المؤسسات وخاصة الجامعة. لهذا يجب التحول من التسيير التقليدي إلى الإدارة الاستراتيجية من خلال تكريس مجموعة من المبادئ مثل وضع أهداف استراتيجية قابلة للتطبيق ذات قيم ورسالة واضحة، وضمن خطط بعيدة المدى، وتفعيل مبدأ المشاركة في التسيير الإداري والانفتاح على المحيط السوسيو – اقتصادي...الخ.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الإداري، الإدارة الاستراتيجية، الجامعة، التنمية العولمة

Abstract: The Algerian university known several problems, in particular the administrative problems in the management of the various files, It has imbalance of numerous administrative, scientific domains and search and to weaken the intellectual, social and cultural level of the students. This situation is the result of the politics of quantitative absorption semi-blind, and the absence of the good university administrative governance based on an objective system of evaluation.

The administration is the dynamo of all the activities of the university; it is the first engine of the various educational, academic acts and the search, because the administrative performance is a complement to the scientific performance. What is remarkable is the big lack of implementation of the style of strategic management in numerous institutions, in particular has the university. It is for it, it is necessary to pass of a traditional management in a strategic management, by exploiting a set of principles: define applicable strategic objectives, and with values and message lights, long-term plans, practise the principle of administrative participation in management and the opening to the socioeconomic environment etc…

Key Words: Administrative reform; strategic management; university; development; globalization.

مقدمة: لم يعد ينظر للجامعة والتعليم الجامعي كمصدر لنقل المعرفة ونشرها وتنظيم البحث العلمي فقط، بل أصبحت بفعل عوامل عديدة في قلب التحولات والتغيير والتجديد، وقاطرة للنمو والتنمية وتحقيق الأمن المعرفي وغرس مفاهيم وقيم وسلوكات واعية وبناءة، لبلوغ هدف استراتيجي وهو الحصانة الوطنية.

لكن واقع الجامعة الجزائرية اليوم، يعرف الكثير من سمات التأزم والاختلال في مجالات عديدة، إدارية وعلمية وبحثية وفي ضعف التأطير الفكري والاجتماعي والثقافي للطلبة ونخب المجتمع وغيرها من المشكلات، نتيجة الاعتماد المتواصل

منذ فترة طويلة على سياسة الاستيعاب الكمي شبه العشوائي، وغياب حوكمة إدارية جامعية يتم على أساسها تقييم العائد العلمي والفكري بموضوعية وصرامة، وسيادة الجمود الإداري والبيروقراطية، وضعف البحث العلمي والابتكار، والصراعات ذات النزعة الشخصية والمصلحية الضيقة، فأصبح التعليم الجامعي دون المستوى المأمول، وشهادات المتخرجين لا رصيد حقيقي لها، ولا تجد القبول نتيجة غياب التطابق والانسجام بين المكتسبات والمؤهلات ومتطلبات المحيط السوسيو-اقتصادي وسوق العمل.

إلى جانب ذلك فإن الجامعة تعيش أزمة غياب رؤية استراتيجية ذات معالم ومرتكزات علمية واضحة، وسلوكات تنظيمية تنفيذية موضوعية؛ فلا يجب أن يكون نشاط الإدارة الجامعية في مختلف مستوياتها العليا والوسطى والدنيا مجرد ردود أفعال، بل يجب أن تنظر إلى المستقبل وتستشرفه وتستبق التغيير، ولا تنتظره بسلبية.

ولهذا، فإن الإدارة الجامعية لها مسؤولية ثقيلة في إصلاح الجامعة وتطوير الجهاز الإداري، عبر تطبيق إصلاح إداري استراتيجي، والبحث عن نمط إداري عصري وبديل، يحارب النمط الإداري المتسم باللامبالاة والتواكلية، لأن الإدارة هي عصب حيوي في تجسيد وظائف الجامعة، وهي المحرك الأول لمختلف الأنشطة سواء كانت بيدغوجية أم اكاديمية أم بحثية، فالأداء الإداري مكمل ودعامة رئيسية للأداء العلمي.

أولاً- الجامعة: وظائف ومهام استراتيجية:

1. الجامعة والتعليم الجامعي: الجامعة صرح علمي هام في المجتمع، تمثل آخر مراحل التعليم والتكوين العالي النظامي الرسمي، فهي قمة السلم التعليمي، لها رسالة و وظيفة صعبة للغاية ودقيقة، هي بناء وتكوين الإنسان وتطويره باعتباره الطاقة المحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه[1]. فالجامعة هي المصدر الأول لتلبية احتياجات المجتمع من الموارد البشرية والقيادات العلمية

والفكرية وغيرها وبالتالي فهي مفتاح التنمية الشاملة والمستدامة التي تستهدف الإنسان باعتباره أداتها وعمودها الفقري وغايتها في الوقت نفسه.

إن الجامعة كيان منظم وتنظيم متكامل، وهي بمثابة مجتمع مصغر لا يستطيع أن ينفصل عن المجتمع الكلي، في تأثرها به أو تأثيرها فيه سلبا أو إيجابا باعتبارها القاطرة والقوة الطلائعية التي يضع فيها المجتمع كل طموحاته وأهدافه ويوفر لها الإمكانيات اللازمة لكي تكون قيادتها له قيادة علمية رشيدة وناجحة في إحداث التغيير المرغوب، لهذا لم تعد الجامعة مفهوماً يحصر أدوارها ووظائفها في نقل المعلومات والمعارف والنظريات إلى المتعلمين، بل أصبح المفهوم الحديث يدل على عمق وعضوية الارتباط بينها وبين المجتمع بمختلف قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ حيث تنطلق منه أي من احتياجاته وأهدافه وتعود إليه بمخرجات ممثلة في الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تسيير وإدارة دفة الاقتصاد والتنمية.

وفي ظل العولمة وعصر السرعة والتكنولوجيا الرقمية ومجتمع المعلومات مطلوب من الجامعة وهيئتها التدريسية النزول من البرج العاجي، وتحطيم الحواجز الوهمية التي تفصلها عن المجتمع[2]، باعتباره الحقل الحياتي الذي يتم التفاعل معه ومحاولة خدمته في النهاية.

ولكي تحقق الجامعة رسالتها المجتمعية النبيلة ينبغي ان تقوم بأداء ثلاث وظائف رئيسية، مثلما تؤكده معظم الدراسات المتخصصة وهي: التدريس (التعليم أو التكوين)، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. [3]

هذه الأدوار تتطلب التطوير والتحسين الدائمين في المناهج التعليمية، للتكيف مع متغيرات المحيط وتوفير الإمكانيات والوسائل الضرورية، مع تبني طرق بيداغوجية حديثة في التدريس، بعيدة عن أساليب التلقين والحفظ والاسترجاع الذي يميز مسيرة الجامعات التقليدية، فالأهم هو تكوين ذهنية علمية مركزة قادرة على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، وإعمال العقل فيها من خلال عمليات

التحليل والتصنيف والنقد والمقارنة والتركيب والتصميم والإبداع[4]، وفي هذا الصدد تقول روزين دوبراي: "يجب تعليم الفرد كيفية التفكير لا إعطاؤه الأفكار".[5]

التعليم يقصد به ذلك النشاط التواصلي الذي يهدف إلى إثارة العلم وتحفيزه وتسهيل حصوله، فهو مجموعة الأفعال التواصلية والقرارات التي يتم اللجوء إليها بشكل قصدي ومنظم، ويتم استغلالها وتوظيفها بكيفية مقصودة من طرف شخص (أو مجموعة من الأشخاص)، يتدخل كوسيط بين المعرفة والتكوين[6]. والهدف من تدخله هو إحداث تغيير مرغوب في سلوكات واتجاهات المتكون أو المتعلم، والتخلي عن السلوكات والاتجاهات المرفوضة أو الخاطئة من جهة، واكتساب مهارات ومعلومات جديدة لم تكن معروفة من قبل من جهة أخرى.

ويمر التكوين والتعليم العالي بشكل عام بعدة مراحل حتى يصل إلى تحقيق أهدافه وهي: المدخلات والعمليات التحويلية والمخرجات، ولكن مع تطور الرؤى وزيادة أهمية ارتباط التعليم بالواقع الاجتماعي والاقتصادي وغيرهما، أصبح حتمياً التكلم عن عنصر أو بعد رابع في عملية التكوين، وهو سوق العمل أو المحيط الاقتصادي أو التنموي بشكل عام.

إن أهمية التعليم والتكوين مسألة لم تعد اليوم قابلة للجدل والنقاش في أي مكان في العالم، سواء المتقدم أم النامي، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت من اليابان إلى كوريا الجنوبية إلى النمور الآسيوية تقدمت عبر بوابة التعليم لهذا وضعت الدول المتطورة التعليم والتكوين وبناء وترقية الموارد البشرية في أولى اهتماماتها، بل أعطته صبغة إستراتيجية، وقد خلص بول كينيدي في كتاب حديث له تحت عنوان "الاستعداد للقرن الحادي والعشرين"، إلى أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين[7]، الذي يتميز بتحولات سريعة في مجالات المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، حتى أصبحنا نعيش عصر مجتمع المعرفة الذي يقاس فيه تقدم المجتمعات بما تنتجه من معرفة

وابتكارات علمية لا بإنتاجها للسلع والبضائع، الأمر الذي يفرض على مهندسي العملية التعليمية التجديد المستمر للمناهج وطرق التدريس والوسائل التعليمية من ناحية، وكذلك للبرامج التربوية التي تستهدف تخريج أجيال قادرة على التكيف والعطاء في هذا العالم المتغير من ناحية أخرى[8]، فإنسان اليوم أصبح لا يقضي كل عمره في وظيفة واحدة، فكل الدلائل تشير إلى أن 80 في المائة من وظائف القرن 21 م لم يتم تحديد مسمياتها بعد فعلى كل فرد أن يكون جاهزاً لتحويل مساره الوظيفي والتأقلم مع لغة العلم والتكنولوجيا المتطورة.[9]

2. الجامعة والتنمية: إن إسهام التعليم في التنمية مسألة تناولتها كل الأدبيات الاقتصادية، بدءاً بآدم سميث و كارل ماركس وألفرد مارشال، الذي اعتبر التعليم نوعا من انواع الاستثمار. كما أعطت المؤسسات الدولية أهمية بالغة للتعليم والتكوين والتدريب المستمر وخاصة التعليم العالي؛ حيث اعتبرته مؤشرا أساسيا للتنمية البشرية، بل وصناعة كبرى يجب أن تنفق عليها الدولة وتراقب وتخضع مدخلاتها ومخرجاتها إلى التقييم والقياس، لعقلنة العملية التعليمية والتحكم في الموارد المالية.[10]

إن التعليم والتكوين الجامعي الناجح يتصف بالخصائص الآتية:

1- يستوعب أكبر عدد ممكن من الطلبة، مع إعطائهم فرصا متكافئة ويؤهلهم في التخصصات التي تتفق مع رغباتهم وقدراتهم، في ضوء متطلبات المجتمع وسوق العمل في القطاعات العامة والخاصة والأهلية، ويتمكن النظام التعليمي من اكتشاف قدرات ومواهب الطلبة وصقل وتفجير طاقاتهم الخلاقة وإبداعاتهم في شتى المجالات وإعدادهم جيدا لمواجهة تحديات المستقبل وسوق العمل المتغيرة، مع غرس بذرة التكوين المستمر مدى الحياة والتعليم الذاتي.

2- أن يتصف التعليم الجامعي بالمرونة والتنوع، حتى يتمكن من إعداد الموارد البشرية المؤهلة في التخصصات المختلفة، كما يتيح النظام التعليمي ابتداع تخصصات جديدة وفقا لمتطلبات المجتمع، كما يتيح للطلبة سهولة تغيير التخصص

دون هدر.

3- أن يستعين النظام التعليمي الجامعي بتقنيات التعليم والتدريس الحديثة المقروءة والمرئية والمسموعة، أي بالوسائل البيداغوجية التكنولوجية، ويتسع لعقد الندوات وحلقات المناقشة والبحث والاتصال بمراكز وشبكات المعلومات المعنية بالبحث العلمي والتعليم.

4- أن يتضمن النظام إلى جانب البرامج التعليمية النظامية نسبة معينة من البرامج التدريبية والتجديدية والميدانية (العملية).

5- أن يقوم على الإعداد الأكاديمي هيئة تدريس عالية المستوى والكفاءة العلمية والبيداغوجية والشخصية، يعاونهم مساعدون نشطون وهيئة فنية وجهاز إداري فعال.

6- أن تكون هناك سهولة في التمويل والدعم المادي، تمكن التعليم العالي من تعظيم مخرجاته، من مخصصات الدولة وإسهامات القطاعات المختلفة المستفيدة من الجامعة والبحث العلمي والتدريب فيها.

7- أن يسمح النظام بتوفير الإمكانيات الضرورية والوقت اللازم للقيام بالأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والترفيهية والخدمات العامة كالضمان الاجتماعي مثلاً.(11)

3. العولمة والتعليم الجامعي: منذ نهاية القرن 20 م أصبح العالم يعيش عصر العولمة، وهو عصر تميزه كما سبق الإشارة إلى ذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات الرقمية والاتصالات السريعة، وقد كتب الكثير حول ظاهرة العولمة وتجلياتها وتأثيراتها السلبية والايجابية على ثقافات واقتصاديات بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر وظهرت آراء واتجاهات مختلفة؛ فهناك المتفهم والمؤيد لهذه الظاهرة الكونية ولو بدرجات متفاوتة، والداعي للتعامل معها والاندماج في مقتضياتها وقواعدها وهناك الرافض والمحذر من تبعات الرضوخ لمبادئها خوفاً على الهوية والخصوصية.

ولم تبق الجامعة بمعزل عن هذا الزخم والنقاش، الذي اختلط فيه العلمي بما هو إيديولوجي، فاصبحت المكان الملائم لطرح التصورات والرؤى المختلفة حول مفهوم العولمة، وقد شكل الجانب العلمي والمعرفي والتكنولوجي أبرز مظاهرها؛ حيث جعلت منه وسائل وتكنولوجيا الاتصال السريعة وأهمها الانترنت حقلا مفتوحا للجميع، مما أدى بالجامعة إلى ضرورة تكييف دورها مع هذه المعطيات الجديدة. لقد أثرت العولمة على رسالة الجامعة في عدة مظاهر وشكلت لتطورها تحديات عظيمة كتحدي ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية السريعة التغير وضرورة مواكبتها، وتحدي المنافسة العالمية والإنتاج العلمي والمعرفي والاحتكارات العالمية في ظل اقتصاد السوق وحرية التجارة... الخ.[12]

إن أي تطور في التعليم الجامعي يستوجب بالضرورة رؤية استراتيجية سليمة لبعث إصلاح إداري شامل، من أجل تغيير الأنماط السلبية السائدة، وفق مقومات ومبادئ الإدارة الاستراتيجية.

ثانياً- معالم الإصلاح الإداري الجامعي في ضوء الإدارة الاستراتيجية: تتطلب الاستراتيجية قطيعة ذهنية صارمة مع رواسب الماضي ومخلفات الفكرة الثقافية البالية ولبلوغ ذلك يجب المبادرة وبإرادة وبحزم للإصلاح الإداري والتطوير ومواكبة التغيير. إن الجامعة هيكلاً إدارياً بيروقراطياً، بل نظاماً مفتوحاً ومتفاعلاً مع بيئته، لذلك تعتمد إدارتها في المرونة والتجديد باستمرار للتخلص من الجمود الإداري والروتين والبيروقراطية، عبر إصلاح إداري فعال ومدروس.

1. الإصلاح الإداري للجامعة ضرورة حيوية: يعد الإصلاح الإداري في أي منظمة من العمليات الضرورية والحيوية في مسيرتها وتطورها، تستمد منه عناصر القوة والبقاء والاستمرارية، وتنمي قدرتها على المنافسة ومجابهة تحديات البيئة التنظيمية الداخلية والخارجية، والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

إن الاصلاح الإداري عملية شاملة لمختلف التأثيرات المتبادلة مع البيئة الكلية للإدارة، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه النظرة الشمولية للمفهوم

تنقل عملية الإصلاح أو التحديث الإداري من مجرد نقل لصور إدارة وأدوات تقنية وفنية حديثة إلى غرس روح الابتكار والإبداع التنظيمي والاهتمام بالإنجاز في الظروف البيئية المحيطة به ".[13]

يبرز عمق وشمولية الإصلاح الإداري من الإحاطة بالبيئة التي تعمل ضمنها المنظمة، بمعنى الانفتاح والتفاعل معه بصفة إيجابية، كما أن الثقافة التنظيمية لها دور حاسم في نجاح الاصلاح الاداري أكثر من دور الوسائل التقنية.

ويعرف قاموس موسوعة الادارة العامة الإصلاح الإداري بأنه: "التغيير الواعي والمدروس في إطار تنظيم أو نظام عمومي من أجل تطوير وتحسين بيئته ووظيفته أو كفاءة عناصره البشرية".[14]

ولنجاح هذا التغيير والتطوير للعمل الجامعي، يجب أن يسبق بتشخيص وفحص وتقييم دوري للاختلالات والنقائض وعدم إنجاز الأهداف والمهام من طرف المراكز الإدارية المختلفة، قبل وضع الخطط الملائمة لتدارك تلك النقائض، سواء كانت في البناء التنظيمي أم النظم والقوانين المسيرة للمجامعة، أم بنقائض في أداء العنصر البشري كنقص المهارات أو المؤهلات أو ضعف الاتجاهات الإيجابية نحو المنظمة ومن ثم تعمل الجامعة على بناء قدرات أحسن وأفضل لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.

ويعدّ تحويل النظم الإدارية والقواعد التنظيمية من شكلها التقليدي إلى الرؤية الاستراتيجية وأساليب المرونة والإبداع والتجديد، السبيل الأمثل للإصلاح الاداري والرفع من فاعلية أداء الموارد البشرية وزيادة قدراتهم وإبداعاتهم.

إن النظم الادارية البيروقراطية تتميز بالجمود والمركزية والبطيء الشديد في معالجة مختلف القضايا والملفات الإدارية والبيداغوجية الجامعية، عكس النظم الحديثة ذات البعد الاستراتيجي، حيث تتسم بقدر كبير من المرونة وتحمل المسؤولية من طرف العاملين وأكد عالم الجودة جوران (Jouran) ذلك عندما قال: "إن وراء فشل المنظمات هو سوء اختيار الاستراتيجية".[15]

وحسن اختيار الاستراتيجية لضمان نجاح الإصلاح الإداري، مرتبط عضوياً بنجاح التشخيص والتحليل الاستراتيجي للخلل؛ هل هو جزئي أم شامل، أفقي أم عمودي. فإستراتيجية الاصلاح الجزئي تنجح فقط في حالة وجود خلل في عدد قليل من الأفراد أو الوحدات، أما استراتيجية الإصلاح الشامل، فيمس العاملين والقيادة الإدارية والنظم والتشريعات والوسائل... الخ.

كما أنه لابد من وجود جهاز إداري وتأطير بشري له كفاءة كبيرة للإشراف على الإصلاح الإداري بنجاح ودون آثار جانبية سلبية لأن تغيير الإدارة التقليدية القديمة إلى إدارة حديثة ليس أمراً يسيراً، فقد تعترض عمليات الإصلاح الإداري معيقات كثيرة أهمها تردد القيادة الإدارية وعدم حماسها لإجراء التغيير المطلوب، وكذلك سيادة القيم الثقافية السلبية اللاوظيفية بالنسبة للعمل ونقص مؤهلات الموارد البشرية... الخ.

وعليه فإن الإصلاح الإداري في الجامعة الجزائرية له أهمية كبيرة، لأن "الإدارة الجامعية هي المسؤولة عن ضبط العمل الأكاديمي وقيادته وتهيئة المناخ العلمي لأداء جامعي أفضل، ولتطوير التعليم الجامعي كما يرى توماس (Thomas, 2001) لابد من إعطاء الأولوية للإدارة الجامعية، فلا يمكن أن ينجح التعليم والتكوين الجامعي سواء كان أكاديميا أم بحثيا أم في خدمة المجتمع والبيئة، ما لم تكن على رأسه إدارة علمية متطورة وواعية ومخلصة، بداية برئيس الجامعة ومرورا بنوابه وانتهاء إلى رؤساء الأقسام".[16]

2. مبادئ الإدارة الاستراتيجية: الإدارة الاستراتيجية أسلوب أو نموذج للإدارة الحديثة، تمثل تطوراً ثورياً كبيراً في الفلسفة والفكر الإداري والتنظيمي، انتقلت بالفكر الاستراتيجي العام إلى العمليات الإدارية وإجراءاتها، وأخرجت الإدارة من النظرة الداخلية الضيقة إلى الفضاء الأرحب، وهو البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة.

لقد تبنت الإدارة الاستراتيجية مفاهيم الشمولية في التصور، والعمق في التحليل المدى البعيد في التخطيط، فعلى عكس الإدارة في السابق، تركز الإدارة العصرية على العلاقة بين المنظمة وبيئتها، فلا يوجد تناقض بين الاتجاه المحلي والبيئة الخارجية.

فالمنظمة في ظل الإدارة الاستراتيجية تعمل في إطار وضوح الرؤية المستقبلية لأهدافها وإمكانياتها ومتطلبات بيئتها، وبالتالي اتخاذ قراراتها بما يتناسب مع تلك المتطلبات والقدرات، وتنمية أداء وسلوكات تنظيمية واعية بتلك الأهداف والتحديات وتتيح الفرصة لمشاركة جميع مراكز الهيكل التنظيمي والإداري في صنع القرارات حتى يندمج الجميع في إنجاحها وتحمل مسؤولية نتائجها.

إن الإدارة الاستراتيجية لها مبادئ وأسس لابد منها، من ذلك:

– المبادرة السريعة والمنهجية للتأثير في سيرورة تحقيق الأهداف، دون الركون لرد الفعل فقط.

– مبدأ المشاركة والاسهام في رسم سياسة المنظمة، والقائم على التفاعل البناء بين القيادة الادارية وباقي أفرادها، وفتح قنوات دائمة للاتصال الرسمي وغير الرسمي وفي كل الاتجاهات الصاعدة والنازلة والأفقية، للرفع من الشعور بالرضا والدمج بين الأهداف الفردية والجماعية وتقليل عوامل المقاومة لدى العاملين.

– رصد وتحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية باستمرار، والتخطيط الاستراتيجي للتعامل مع المتغيرات والمستجدات والتكيف معها، ومواجهة التهديدات بأفضل الاستراتيجيات، من خلال تفعيل أسلوب التفكير المستقبلي.

ينطلق هذا التخطيط الاستراتيجي من إجراء التعديلات الضرورية في الهيكل التنظيمي، وكذا في أنظمة وقواعد العمل الإداري أو الإنتاجي، والعاملين، حتى يتم الرفع من قدرات التعامل مع البيئتين الداخلية والخارجية ومنه، فإن أبرز الأهداف الأخرى للإدارة الاستراتيجية هي:[17]

– تسطير الأولويات والأهداف حسب الأهمية ووفق مخططات طويلة ومتوسطة المدى.

– تخصيص الموارد البشرية المطلوبة وذات الكفاءة والفعالية، لتنفيذ تلك الأهداف (تنمية واستقطاب رأس المال البشري والفكري).

– وضع معايير دقيقة وموضوعية للحكم على كفاءة وأداء ومردودية الأفراد والإدارة.

– زيادة فاعلية عمليات اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة واكتشاف وتصحيح الانحرافات.

– استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية وسوق المنافسة ومقاومة التهديدات.

– التقاط الإشارات وجمع المعلومات عن نقاط القوة والضعف، لاكتشاف المشكلات مبكرا؛ حتى لا تكون القرارات عبارة عن ردود أفعال لقرارات خارجية.

– تسهيل عمليات الاتصال في المنظمة؛ حتى لا تصدر رسائل غير مفهومة أو مغرضة.

وعليه، فإن الإدارة الاستراتيجية عملية رسم الاتجاه المستقبلي للمنظمة، واختيار الأنماط والتصرفات الملائمة على المدى البعيد، في ضوء العوامل والمتغيرات البيئية؛ حيث تقتضي عملية الإدارة الاستراتيجية تحديد الرؤية والغايات الكبرى للمنظمة وأهدافها، ثم اختيار البديل الاستراتيجي المناسب، أي صياغة الاستراتيجية ثم تطبيقها ومتابعتها، وأخيراً تقييم الاستراتيجية وتصحيح الانحرافات. فالإدارة الاستراتيجية تعني بالقرارات الأساسية والهامة بالنسبة للمنظمة، والتي تمس موقعها وعلاقتها مع عناصر البيئة.

ومن أبرز الخصائص التي تقود لنجاح الإدارة الاستراتيجية هي البصيرة النافذة والاستشعار البيئي والقدرة على تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها ومهارة الاختيار الاستراتيجي والتجاوب الاجتماعي، والمعرفة التامة والشاملة لمختلف

جوانب المنظمة وبيئتها ومتطلبات نشاطها والتميز بمعارف علمية وتطبيقية واسعة والتمتع بميزات التفكير الابتكاري والتحديد.[18]

لقد ازداد اهتمام الكثير من المؤسسات العامة والخاصة في العديد من المجالات الخدمية والاقتصادية بالإدارة الاستراتيجية والأخذ بالتفكير الاستراتيجي؛ وذلك نظراً للعوامل الآتية:[19]

– تدهور الأداء الاقتصادي مع ندرة الموارد الاقتصادية وضرورة الاستفادة منها.

– ازدياد الأعباء على ميزانية الدولة، ومسؤولية تلبية حاجيات المواطنين الأساسية في نفس الوقت.

– زيادة احتياجات السكان من فرص العمل، وعجز الدولة ومؤسساتها على الوفاء بالالتزامات.

– ضرورة تغيير أنماط وسلوكات البناء الوظيفي والتنظيمي وقواعد ونظم العمل داخل الأجهزة والمؤسسات.

– ضرورة تحسين وتطوير أداء المؤسسات، لمواجهة ما تتطلّبه البيئة وتحديات العصر والظروف الداخلية والخارجية واستغلال الفرص، والوقاية من التهديدات.

– كذلك أدى تذبذب الأسواق التجارية والمالية، وتسارع نمو التكنولوجيا والعولمة وحرية التبادل والمنافسة إلى زيادة أهمية تبني الإدارة الاستراتيجية.

كما احتل مفهوم الإدارة الاستراتيجية مركز القمة في الفكر الإداري المعاصر؛ حيث تطور عن مفهوم التخطيط الاستراتيجي، وجعل صلب اهتمامه الحاضر والمستقبل معاً، أي نظرة داخلية نحو الخارج تهدف إلى الابداع ورفع الكفاءة التشغيلية.[20]

إن التخطيط الاستراتيجي هو "تفكير استراتيجي منظم، له مقوماته ومفاهيمه وتقنياته الفعالة، ويستخدم المنهج العلمي لاستشراف متغيرات المستقبل، وتحليل بيئة المؤسسة داخلياً وخارجياً، للاستفادة من الفرص المتاحة، ومواجهة التحديات القائمة

والمتوقعة، بصورة تمكن من بناء استراتيجيات قابلة للتنفيذ، مستمدة من البدائل والخيارات المطروحة، بغية الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات"[21]، كما يعد التخطيط الاستراتيجي جزءاً من الإدارة الاستراتيجية، ومكوناً هاماً من مكوناتها قبل التنفيذ وتقويم الأداء. ومن العوامل المؤثرة في الإدارة الاستراتيجية: البيئة الخارجية ومتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والموارد والامكانيات الداخلية والأهداف التي تحددها المنظمة والتي تسعى لتحقيقها في ظرف زمني محدد.[22]

3. عمليات وخطوات الإدارة الاستراتيجية: انتقلت الإدارة من التركيز على التخطيط الاستراتيجي، والاكتفاء به واعتباره تحكما وسيطرة على حاضر ومستقبل المنظمة دون توفر المعلومات الكافية والتحليل للبيئة إلى إضفاء طابع السيرورة على الإدارة الاستراتيجية (processus) بمعنى تلازم الفكر الاستراتيجي خلال كل مسارها من التخطيط إلى التقويم مروراً بالتنفيذ العملي، وعدم الاكتفاء بالإعداد للاستراتيجيات فقط.[23]

من هذا المنطلق، تبنت الإدارة الاستراتيجية أبعاداً جديدة وأنشطة وعمليات متتالية ومترابطة ومتكاملة لابد منها لنجاح المنظمة في بلوغ أهدافها، وتنقسم الإدارة الاستراتيجية حسب اتفاق جل الباحثين إلى خمس عمليات أساسية هي:[24]

3. 1. صياغة رسالة المنظمة وتحديد أهدافها: رسالة المنظمة هي رؤيتها وتوجهها المستقبلي، أي غايتها الكبرى وسبب وجودها والحلم الذي تصبو لتحقيقه على المدى الطويل بمعنى آخر رسالة المنظمة هي الهوية التي تميزها عن غيرها من المنظمات تتكون من قيم تنظيمية وقناعات وسلوكات محددة، إذا فهي الغايات النهائية لوجودها.

والرسالة أو الرؤية الاستراتيجية للجامعة هي المصدر الأول لوضع وتحديد أهدافها الاستراتيجية لتجسيد رسالتها. كما تصدر عن الأهداف الكبرى أو الغايات أهداف عملياتية تكتيكية تفصيلية قصيرة المدى، تبعا للاختيار الاستراتيجي الأنسب.

وتعد رسالة المنظمة من مهام الإدارة العليا، فهي التي تصيغها وتنشرها للعاملين وتوضحها لهم وتجندهم للاقتناع بها والعمل على تحسين الأداء لتجسيد الرؤية والرسالة الغايات والأهداف.

إن رسالة ورؤية المنظمة التي تخلق الانسجام والاشتراك في ثقافة تنظيمية واحدة وبالتالي إيجاد وعي مشترك بمصيرها وحافز على تحمل المسؤولية والمزيد من الالتزام والجهد واللحمة والتعاون بي أفراد المنظمة على تحقيق تلك الرسالة.

إن تصميم الأهداف أمر مهم لتحديد ما يجب فعله، وهي عنصر ضروري في الإدارة الاستراتيجية، تحدد المسؤوليات والمهام، ويرى عالم الإدارة إيدوين لوك (Edwin Look) في كتابه السلوك التنظيمي والأداء الإنساني 1986، أن جميع سلوكات الأفراد هادفة، وعلى هذا الأساس أصدر نظريته حول (تصميم الهدف) وقال " إن تحديد الهدف مسبقاً وفي مدة زمنية معينة يؤدي إلى زيادة الدافعية والأداء، خاصة إذا توفر عنصر المشاركة من طرف الأفراد في وضع تلك الأهداف إلى جانب زيادة درجة ولائهم للمنظمة، وهذا ما أشار إليه وأكده كل من مولا (Mullin .j) ولاتان (Latin. G .p) ويوكل (Yukl. G .a)[25]، فكل الدراسات الإدارية والنفسية الحديثة تؤكد على أهمية الأهداف في رفع الأداء، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم الإدارة بالأهداف.

3. 2. التحليل الاستراتيجي: يطلق عليه كذلك التحليل البيئي أو التشخيصي الاستراتيجي، ويعني جميع البيانات والمعلومات عن البيئتين الداخلية والخارجية والإحاطة وأخذ فكرة حقيقية وواقعية عن مختلف العوامل والمؤثرات الرئيسة التي تتفاعل وتؤثر في المنظمة وفي مستقبلها، وتعد هذه العملية أو الخطوة مهمة للغاية في نجاح الإدارة الاستراتيجية، ولأنها أساس نجاح عمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مختلف المستويات التنظيمية، خاصة في الجامعة حيث للمعلومات أثر بالغ في أداء وظيفتها، باعتبارها منبع المعرفة العلمية الناتجة عن البحث.

إن عملية التحليل الاستراتيجي تتطلب وجود نظام معلومـــاتي لتجميـــع وتخـــزين ومعالجة المعطيات وتحويلها إلى معلومات، بعد تحليلها وتفسيرها، مما يـــؤدي إلـــى فوائد عديدة منها:

– تحديد حجم الموارد المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة لدى المنظمة، أي نقاط القوة والضعف.

– التعرف على خصائص وطبيعة المجتمع المحلي، والمتعـــاملين والمســـتهدفين وما هي حاجياتهم ورغباتهم وقيم المجتمع وثقافته.

– الكشف عن الفرص والتهديدات الموجودة فـــي البيئـــة الداخليـــة والخارجيـــة ورصد المؤشرات والمتغيرات المحتملة المؤثرة فيهما، لاستغلال الفـــرص وتجنـــب المفاجآت سواء منها السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أم التكنولوجية.

– وبذلك فالتحليل الاستراتيجي يعد بمثابة مرصد بيئي يقـــوم بالمســـح الشـــامل والمتواصل لكل تحركات البيئة.

وقد ظهر نموذج أو مصفوفة (SWOT) لإجراء التحليل الاستراتيجي وتعني مـــا يلي:

S = (Strengths) نقاط القوة

W = (Weaknesse) نقاط الضعف

O = (Opportunitie) الفرص

T = (Threats) التهديدات

3. 3. صياغة الاســـتراتيجية: هي اختيار أفضل الأهداف الاستراتيجية الممكنـــة واقعيا، والتي تسمح للمنظمة بتحقيق رسالتها ويـــتم تحديـــد الخطـــط الاســـتراتيجية المناسبة وفقاً لاحتياجات المنظمة ومحاولة تكيفها للتموقع في أعلى المراكز التنافســـية وتتم صياغة الاستراتيجية (الخطة والبدائل المتعددة) فـــي ضـــوء رســـالة المنظمـــة ورؤيتها الواضحة والنتائج التي تهدف إليها ويفضل في صياغة الاستراتيجية إشـــراك

كل أطراف وأجزاء المنظمة، من جميع المستويات التنظيمية، من خلال الاجتماعات أو التقارير، ويجب أن تكون الخطط الاستراتيجية مرنة تتكيف مع الظروف البيئية.

3. 4. الاختيار الاستراتيجي: هو المفاضلة بين مختلف البدائل الاستراتيجية التي اتفق على تصميمها، من حيث الأهداف المسطرة، والأساليب والطرق الواجب اعتمادها، وكذا العملاء المستفيدون من الخدمات وكيفيات تقديمها وتكاليفها.

إذاً فالاختيار الاستراتيجي يضع في الحسبان الفوائد المتوقعة من أي خطة، وكذا الصعوبات العراقيل المحتملة، حتى يتم التحضير لتجاوزها ووضع الهيكل التنظيمي المناسب لها. ويجب أن يكون البديل متناسبا مع قدرات المنظمة، وأن يكون مقبولا من طرف البيئة والعملاء وقابلا للتقويم.

يمكن أن يكون الاختيار الاستراتيجي لتنفيذ استراتيجية دفاعية، لتخفيض النفقات أو التحول من نشاط لآخر أقل تكلفة، أو بهدف الاستقرار، أم استراتيجية التميز، أم استراتيجية التركيز على نشاط واحد.

3. 5. تنفيذ الاستراتيجية: هو وضع الخطة الاستراتيجية المختارة موضع التطبيق وذلك بتخصيص الموارد اللازمة والامكانيات المطلوبة لإنجاز مختلف عناصر الخطة وخطواتها، ثم توزيع وتفعيل تلك الموارد سواء المادية أو المالية أو البشرية على مختلف مراكز الهيكل التنظيمي.

ويشترط في التنفيذ أخذ التغيرات البيئية والصعوبات بعين الاعتبار، للتكيف مع الوقائع، والعمل وفق مفاهيم ومبادئ إدارة التغير، في إطار مرونة الخطة الاستراتيجية مهارة العاملين.

3. 6. تقويم الاستراتيجية: هو معرفة مدى نجاح الاستراتيجية ككل، وفحص مستوى الأداء الفردي والجماعي، ومدى كفاءته وفعاليته، أي مردودية ونتائج الأداء في بلوغ الأهداف على المستوى الوظيفي، أو مستوى الوحدات والأقسام المكونة للمنظمة.

ويتم التقويم عبر تفعيل آلية التغذية العكسية (الراجعة) بجمع المعلومات عن النتائج المحققة، والتأكد من سلامة كل العمليات والخطوات السابقة، ومختلف القرارات الاستراتيجية التي تم اتخاذها.

ويتطلب التقويم الاستراتيجي كذلك وجود نظام رقابي محكم ودقيق، يقوم بمتابعة مسار عمليات الإدارة الاستراتيجية، حيث تكون الرقابة الاستراتيجية مختلفة عن الرقابة التقليدية، فهي أشمل وتكون مرحلية، تتابع إنجاز الأهداف مرحة بمرحلة.

وفي حالة الضرورة تقوم المنظمة بمراجعة وتغيير وتصحيح طريقة التنفيذ أو الأهداف الفرعية، حتى تتكيف مع المحيط، وتقوم الإدارة الاستراتيجية خلال مرحلة أو عملية التنفيذ بتحفيز العاملين من خلال نظام حوافز دقيق وشامل وموضوعي لضمان استمرارية الأداء بكفاءة وفعالية. فجميع الخطوات السابقة متداخلة ومتكاملة حيث يؤثر عدم نجاح عملية ما في العملية الموالية.

4. القيادة الإدارية واستراتيجية الإصلاح الإداري: إن القيادة الإدارية هي مصدر النجاح الأول للإدارة الاستراتيجية فإليها يعود الدور الرئيسي لصياغة استراتيجية المنظمة وفق رسالتها وتوجهها المستقبلي، فأهم شرط في قدرته على قيادة فريقه وأفراد منظمته هو اقتناعه وتشبعه بالفكر الاستراتيجي والنظرة البعيدة الثاقبة لمجريات الأحداث والوقائع التي تعمل فيها المؤسسة التي يديرها، وإحاطته بالمعلومات اللازمة لصياغة القرارات الاستراتيجية وإلى جانب ما سبق يجب أن يتمتع بحس العمل في إطار الفريق، وإشراك المستويات التنظيمية المختلفة في عملية اختيار الأهداف وصياغة الاستراتيجية.

إن القيادة الاستراتيجية هي رأس وقمة الإدارة، وهي المصدر الأول للتأثير والتوجيه والتقويم، فالنجاح أو الفشل له علاقة جد وثيقة مع طبيعة سلوكهم التنظيمي أو السلوك القيادي المتبع، ومن هنا ظهر مفهوم القيادة الاستراتيجية المختلف عن المفهوم التقليدي للقيادة، حيث ينبغي على المدير الاستراتيجي أن يمتلك رؤية استراتيجية واضحة للمستقبل، في ظل التغيرات المتسارعة في البيئة الخارجية.

فالمدير الاستراتيجي له وظائف معقدة ومتنوعة، ومسؤوليات واسعة وتشمل كل جانب من جوانب المنظمة: المالية وشؤون الموظفين والعمليات وتصميم المؤسسة والأداء الفعّال هو الذي يقود إلى نجاح مهام المدير الست (6) حسب بيرسون وهي: تشكيل محيط العمل، وضع الاستراتيجية تخصيص الموارد، تنمية المديرين، بناء المؤسسة، الإشراف على العمليات.[26]

تعرف القيادة الاستراتيجية بأنها: "القدرة على التوقع والتصور وإيقاء المرونة والتفكير بشكل استراتيجي، والعمل مع الآخرين لبدء التغيرات التي ستخلق مستقبلا قابلا للنمو والازدهار للمنظمة ".[27]

إن القائد الاستراتيجي هو مفكر بالضرورة ومخطط ومنفذ ومتابع ومقيم، لهذا يجب أن يتوفر على القدرة على التفكير الاستراتيجي، والتنظيم والتنسيق بين الأجزاء والتحليل والتشخيص والتوقع.[28]

فدور القائد هو وظيفة الذكاء، أي التخطيط ورسم السياسات لذلك يعرف بأنه: "القدرة على التخيل والتصور المستقبلي وأيضا بناء المرونة ودعم الآخرين نحو خلق التغيير الاستراتيجي الضروري والمطلوب في المنظمة".[29]

إن كل الدراسات العلمية تؤكد على أهمية القيادة الاستراتيجية في تطبيق استراتيجية الإصلاح الإداري في الجامعة عامة وفي الجزائر خاصة، وتتمثل في العناصر الآتية:[30]

- بناء استراتيجية مؤسسة ذات رؤية مستقبلية على المدى البعيد.
- جمع ورصد البيانات وتحليلها لفهم البيئة الداخلية والخارجية المحلية والعالمية للمساعدة على اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة.
- التكيف مع التغيرات والتهديدات الخارجية واستثمار الفرص
- الاستغلال العقلاني للموارد البشرية والمادية المتوفرة، وحسن توظيفها لخدمة أهداف المؤسسة.

– تنمية رأس المال البشري وتدريبه وتثمين الابداعات.

– تعزيز مبدأ المشاركة في صياغة الاستراتيجية ونشر الالتزام بالنموذج الأخلاقي.

– بناء ثقافة تنظيمية صالحة وإيجابية نابعة من رسالة المؤسسة، وتخدم المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

– تمثل المنظمة في التعاملات والعلاقات الخارجية.

ولنجاح تطبيق الإدارة الاستراتيجية على المنظمة أن تضم مديرين لهم مهارات القيادة الاستراتيجية الفعّالة، مع توفر الاستعداد للالتزام بمبادئها، والجامعة الجزائرية مطالبة بتطبيق أسلوب الإدارة الاستراتيجية، لكن ذلك لا يعنى النجاح المؤكد، هذا النجاح الذي يشترط العديد من المتطلبات، أولها هو امتلاك القيادة الادارية الاستراتيجية لخصائص ومهارات معينة، لا تتوفر لدى الجميع ومنها.[31]

– مهارات تصميم الاستراتيجيات والرؤية والأهداف، والتحليل الصادق والسليم والقدرة على إيجاد البدائل.

– مهارات تنفيذ ورقابة الاستراتيجيات، أي تخصيص الموارد وبناء الهيكل التنظيمي المناسب وتوزيع المهام، وتفويض السلطة ووضع الضوابط، ونشر الثقافة التنظيمية الداعمة للسياسات الاستراتيجية المختارة، لكن بالتشاور والمشاركة مع جميع أطراف المنظمة، وتشجيع رأس المال البشري على الإبداع.

– مهارات إنسانية كالقدرة على التواصل الفعّال والتعامل الجيد مع الآخرين داخل وخارج المنظمة، والتأثير فيهم بفضل سلوكات ذات قيم إنسانية، لتحقيق جو ديمقراطي يتميز بالتعاون وروح الفريق.

– مهارات فنية: القدرة على إنجاز نشاطات متخصصة ذات طابع تقني كاستعمال الحاسوب، أو معالجة البيانات أو المحاسبة المالية.

وإلى جانب هذه المهارات يجب أن يتميز القائد الاستراتيجي بخصائص شخصية مثل: حب العمل والإخلاص، الصبر والتحمل للمشقة الناتجة عن المسؤولية، الثقة

بالنفس والشجاعة، الذكاء والطموح، التعلم المستمر والإبداع الشفافية والإصغاء...الخ.

ثالثاً- آليات تطبيق الإدارة الاستراتيجية الجامعية: تقع على عاتق الإدارة الجامعية عدة وظائف ومسؤوليات ليست سهلة التجسيد، إلا بتوفر الظروف والعوامل المساعدة على الإصلاح الإداري وإدخال مفاهيم إدارية جديدة، تقطع الصلة مع الذهنيات القديمة التي اعتاد عليها الموظفون وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم.

إن تطبيق مبادئ ومقومات الادارة الاستراتيجية يعنى الإيمان بها أولاً كمحرك لتطوير إدارة الجامعة وقبل ذلك الدخول في إجراءات وخارطة طريق فعّالة، تأخذ بالحسبان عناصر قيام الإدارة الاستراتيجية، سنستعرض أبرزها فيما يلي:

1. المشاركة في صنع القرارات: إن الجامعة وسط يضم فئة واعية، ونخبة مجتمعية قائدة وهي كما سبق الإشارة إليه مصدر الإشعاع للتغيير الإيجابي، لذلك فمن البديهي أن تتم استشارتهم حول عمليات صنع القرارات داخل الجامعة، بل يستشارون كخبراء حول القضايا التي تهم المجتمع.

إن المشاركة عمل حضاري وسلوك ديمقراطي، حث عليه الإسلام من خلال مبدأ الشورى والمحاورة، فالمشاركة تعنى انخراط الجميع وتعاونهم على تحقيق أهداف الجامعة والتزامهم المعنوي بإنجاحها، وتعني كذلك إحساسهم الصادق بالمسؤولية عن كل النتائج التي تحدث، كما تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء واحترام ثقافة وقيم الجامعة ورسالتها وقوانينها.

يعرف فرانس (French. J. R .P) المشاركة بأنها عملية تبادل فيها طرفان أو عدة أطراف التأثير كل في الآخر في وضع المخططات أو رسم السياسات واتخاذ القرارات[32]، فالمشاركة في الإدارة الجامعية هي ذلك التواصل والحوار والتشاور المستمر بين إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم أو مخبر البحث العلمي مع هيئة التدريس الجامعي أو العمال أو الطلبة، بهدف اتخاذ القرارات في المستويات

المختلفة، بحيث تكون ذات طابع استراتيجي، أو عملياتي أو غيره.

ويرى لمبرت (Lambert 1995) أن مشاركة هيئة التدريس مع الإدارة الجامعية في مسار عمليات اتخاذ القرارات تساعد على التعرف على اتجاهاتهم نحو الجامعة وتظهر مدى تقديرهم للأولويات المحلية والوطنية، توفر فرص التواصل والتّعاون بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.[33]

لقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن القرارات التي لا تجد دعما لدى العاملين ولا ينفذونها إلا خوفا من الإجراءات العقابية، هي القرارات التي لم يشاركوا في صناعتها ولم يستشاروا حولها فيشعرون أنها لا تخدمهم.[34]

وتعد المشاركة ضمن مفهوم الإدارة بالمشاركة عاملا لإضافة أفكار جديدة وأكثر تعمقا وواقعية، لأن العمال قد يكونون أكثر إدراكا بأمو ر لا يدركها المديرون أو المشرفون، كما أنها تعزز لديهم الثقة بالنفس وتزيد روح الولاء والانتماء وترفع درجة الدافعية للعمل [35]، وتؤدي إلى الرضا الوظيفي وترفع روحهم المعنوية، وبالتالي التزامهم اتجاه الوظيفة الجامعة ككل.

ويمكن أن تأخذ المشاركة شكلين رئيسيين هما: المشاركة المباشرة بين الإدارة الجامعة وكل أعضاء الجامعة، والمشاركة غير المباشرة، بينها وبين الممثلين في المجالس العلميّة والإدارية واللجان المختلفة. ومن جهة أخرى فإن المركزية في اتخاذ القرارات والبيروقراطية وغياب تفويض السلطة مفتاح الفساد والرشوة وضعف الضمير المهني...وبالتالي ضياع فعالية الإدارة.

وتعد المشاركة أفضل أدوات محاربة الفساد الإدارية والمالية والأخلاقية...لأنها طريق الشفافية والمحاسبة والمساءلة، أي الحكم الراشد (الحوكمة الإدارية الجامعية) فالفساد حسب معادلة كليتجارد 1988 (Klitgaard) يساوي درجة احتكار القرار زائد حرية التصرف ناقص المساءلة.

الفساد= درجة احتكار القرار+ حرية التصرف– المساءلة[36]

إن الجامعة لها دور كبير في خلق وعي اجتماعي، لمحاربة مظاهر الفساد والوقاية منه، وتجفيف منابعه، من خلال التزام أعضائها بالمعايير الأخلاقية المهنية، ونشر العلم والمعرفة وثقافة المواطنة وسط بيئتها. إلا أنه ومن جهة أخرى فإن الجامعة تتأثر بدورها بالجو العام السائد " فالدولة من خلال سياستها تقوم بإيجاد بيئة وسياق عام وحوافز مشجعة أو محاربة للفساد، لذلك فمحاربة الفساد ليست عملية مستقلة عن إصلاح الدولة".[37]

2. نظم التخطيط الاستراتيجي والتحفيز والفحص والتقييم: إن الإدارة الجامعية الاستراتيجية هي التي تضع الغايات والأهداف طويلة المدى، للتعبير عن رؤية استراتيجية شاملة، فالاستراتيجية حسب أندريوز (K.Andrews) هي "نظام الغايات والأهداف والسياسات الضرورية والخطط لبلوغ هذه الأهداف، مبينة بالشكل الذي يسمح بتحديد قطاع النشاط الذي تتموقع فيه المؤسسة أو ترغب في الدخول إليه، كما يسمح بتحديد شكل المؤسسة، أو ما ترغب في أن تكون عليه مستقبلاً ".[38]

فالتخطيط الاستراتيجي أساسه الأهداف العامة والفرعية القابلة للتحقيق والقياس والمنهج والوسائل والأساليب والموارد اللازمة لتحقيقها، ومنها عملية الهيكلة، أي وضع هيكل تنظيمي فعّال ومرن يوزع المهام والمسؤوليات ويسهر على تنفيذ الأدوار وهو من صميم أدوار الإدارة العليا لما ينطوي عليه من قدرات ومؤهلات علمية وفكرية فطنة وذكاء وفكر استراتيجي، فمفتاح نجاح الإدارة الاستراتيجية حسب كل من سيشتر برنارد (Chester Bernard) وألفريد شاندلر (Alfred Chandler) هو التفكير الاستراتيجي والشمولية في التصور والتحليل.[39]

وعليه، فالتخطيط الاستراتيجي المبنى على منظومة دقيقة من البيانات والمعلومات، يتأسّس من تحليل عميق للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للجامعة، فهو أول خطوة في اتجاه تطبيق الادارة الاستراتيجية.

كما يعد نظام الحوافز عاملاً مؤثراً في مسار الإدارة الاستراتيجية، يجب اعتماده بكفاءة وفعالية في سياق الإصلاح الإداري للجامعة الجزائرية، فالتحفيز هو

الذي يخلق الدوافع والحماس المهني والإبداع. إن التحفيز هو وصول العاملين إلى حالة الشغف والتلهف والسرور بأعمالهم، والقيادة الإدارية هي المسؤولة عن تحريكهم وتحفيزهم لأداء وظائفهم ذاتيا (المراقبة الذاتية)، والمساعدة على اكتشاف القدرات والمحافظة عليها وتسخيرها لمصلحة العامل ومصلحة العمل معاً.

فالألقاب المهنية العلمية مثلاً تمثل حافزاً للأساتذة في الجامعة لمزيد من العمل والأداء والإنجاز المتواصل.[40]

قد يكون التحفيز داخلياً وذاتياً، له بعد معنوي أكثر مثل قناعة الموظف أو العامل أو الأستاذ برسالته ووظيفته، والرغبة في إنجازها لإشباع دوافع ذاتية لديه أو يعبر عن اتجاهات إيجابية نحو العمل، تتمثل في الحماس والهمة وبذل الجهود وقد يكون التحفيز خارجيا كاستجابة لمؤثرات البيئة والإدارة الجامعية، وهو ذو بعد مادي أكثر مثل المكافآت والمنح والترقيات وتثمين الأبحاث والإبداع، وحتى الضبط الوظيفي.

وإذا لم يكن في المؤسسة الجامعية نظام تحفيز فعال يغطي كافة العاملين، فقد تتعرض للعديد من المخاطر مثل:

- انخفاض مستوى الأداء والإنتاج أقل من الأهداف المسطرة.
- انخفاض جودة العمل والخدمات.
- زيادة الزمن المتّفق على إتمام عمل ما، وبالتالي زيادة التكلفة وتعطل المصالح المرتبطة.
- عدم رضا العاملين وظهور الصراع والمصلحة الذاتية الضيقة بدل التعاون.
- زيادة روح اللامبالاة وغياب الشعور بالمسؤولية.
- زيادة نسبة التغيب المقصود، والتأخر عن العمل.
- غياب الثقة والاحترام بين العاملين والإدارة.[41]

ومن بين الإجراءات التحفيزية هو التدريب، حيث تضع المؤسسة الجامعية برامج تدريبية دورية لفائدة جميع عمالها، وفي مختلف المستويات المهمة.

فالتدريب هو مجمل العمليات القادرة على جعل الأفراد والفرق يؤدون وظائفهم الحالية، والتي قد يكلفون بها مستقبلا من أجل السير الحسن للمؤسسة بمهارة[42] وبالتالي فإن التدريب يعمل على رفع معارف ومهارات واتجاهات العاملين وزيادة معدلات أدائهم وينقص التكاليف، ويرفع الروح المعنوية، ويعمل على جعل المؤسسة أكثر مرونة في إطار التنمية الإدارية والتكيف مع التطورات والمستجدات البيئية.

كما يعد الفحص الداخلي والتقييم والرقابة الذاتية عملية إدارية استراتيجية ضرورية كل فترة زمنية محددة (03 إلى 04 سنوات) تقوم بمسح عام لمختلف الهياكل القاعدية المكونة للجامعة، من أقسام وكليات، تعتمد على تجميع موضوعي ودقيق للمعلومات حول سير عمليات التعليم الجامعي، ومختلف المصالح اللوجستية المرتبطة بها.

إن هذه الخطوة الدورية تفيد في مراجعة ما تم إنجازه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من الاصلاح الإداري، وكشف النقائص والصعوبات المختلفة التي تعيق الإدارة الجامعية، سواء على مستوى النظم والقوانين والهيكلة البشرية، أم على مستوى الوسائل والامكانيات وأجهزة العمل الفنية، ويمكن اعتبار عملية الفحص العام هذه رقابة استراتيجية تساعد على إعادة النظر في رؤية الإدارة الاستراتيجية للخطة العامة والعمل على ملائمة الأهداف مع القدرات ويمكن تقسيم مجالات الفحص الداخلية والتقييم إلى:

– فحص إجراء التسيير الإداري للقسم والكلية، من محاضر وسجلات وأرشيف وتنظيم الوسائل...

– فحص التسيير البيداغوجي، من جداول استعمال الزمن ولجان فرق التكوين والتربصات الميدانية وتوفر وسائل التدريب.

– نظام المعلومات والاتصال من أدوات تبليغ المعلومات ونشرها، وتنظيم المواقع الإلكترونية وتفعيلها...الخ

كل هذه الإجراءات التقييمية تستهدف تطوير آليات الإصلاح الجامعيّة وتحسين الجانب الإداري لتقديم خدمات تعليمية جيدة. أما التقييم والرقابة على مستوى الوحدات والأقسام، فإن الإدارة الاستراتيجية انتقلت من الرقابة القبلية إلى الرقابة الذاتية ثم إلى الالتزام في مكان العمل، حيث تتوقع استراتيجية الالتزام أداء متفوقا للعاملين، وتكون الوظائف محددة بشكل واسع، ويتوقع منهم ان يتولوا إدارة أنفسهم قدر الإمكان ويمكن التدريب المتكرر لتنمية المهارات.

لذلك على المديرين أن يثقوا في مرؤوسيهم وأن يتوقعوا منهم الكثير كما يقول ريتشارد، إي ولتون. وعليه إن الرقابة الذاتية نابعة من شعور العامل بالمسؤولية نتيجة مشاركته في صنع القرارات، وانتمائه لثقافة مؤسسته وثقة الإدارة فيه.

3. تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإصلاح الجامعي: تضم البيئة الخارجية تغيرات عديدة وسريعة، ومنها المفاجئة إلا أن التغيير في الجانب التكنولوجي هو الأكثر قوة وتأثيرا تنقل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة، بعدما كانت مجتمعات صناعية وبعد الصناعية، حتى غدت الثورة التكنولوجية الرقمية اخر ثورات العالم المعاصر.

كما أصبح التنافس الاقتصادي بين الدول والمؤسسات أساسه هذه التكنولوجيا لهذا أصبحت في بؤرة اهتمام الإدارة الاستراتيجية، لأن الوسائل الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي العامل الأهم في التأثير على النشاطات الاقتصادية والإدارية وغيرها. مما تضمنته من قدرات فائقة على جمع وتخزين ومعالجة المعلومات حتى صارت المؤسسات في منافسة شديدة على من يتحكم في إدارة المعرفة وتوظيفها لخلق الثروة وتحسين ظروف الحياة.

وتعد الجامعة معمل إنتاج المعرفة وقلعة تخزينها ومجال توظيفها لخدمة المحيط الاقتصادي والاجتماعي، لأنها هي التي تضم البنية التحتية اللازمة لادارة المعرفة ورأس المال البشري المؤهل لذلك. أما في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التسيير الاستراتيجي، فإن هذا الاستخدام كفيل بإنتاج نظام

معلومات مبني على قواعد علمية فعالة، تشمل مختلف الأنشطة الجامعية، من جانب بيداغوجي وإداري وبحثي وخدمة العملاء. ..الخ.

فليس المهم توفير وتجهيز الجامعة بالوسائل بقدر ما تكمن الأهمية في طريقة الاستعمال وتوظيف البيانات باعتبارها أجزاء غير منظمة من المعلومات ثم استيفاؤها من المصادر أولية مثل أدوات القياس والافراد، ومن مصادر ثانوية كالسجلات والتقارير، سواء من داخل أم خارج المؤسسة.[43]

إن الجامعة لا يمكنها العمل دون معلومات تتم مبادلتها ومعالجتها ونشرها واسترجاعها بعد التخزين بواسطة شبكة اتصال داخلية وخارجية تقليدية (ورقية هاتفية) والكترونية رقمية تسمح بتدفق المعلومات في جميع الاتجاهات. وهذه المعلومات جد ضرورية لصياغة الاستراتيجية وخططها واتخاذ القرارات ومراقبتها وتقييمها.

وعليه، فإن نظام المعلومات الإدارية يعتبر أحد الموارد الأساسية بالمنظمة وسلاحها الاستراتيجي في التعامل مع البيئة التي تتصف بالتغيير السريع واشتداد حدة المنافسة، ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضاً على المستوى الدولي[44]، وهذا بهدف الوصول إلى إدارة إلكترونية أو رقمية بعيدة عن أساليب الإدارة التقليدية.

إن نظام المعلومات القائم على أسلوب الإدارة الالكترونية له عدة مزايا وأهداف هي:[45]

– تطوير الإدارة عامة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة وبالتالي رفع كفاءة الموظف ومردوده.

– محاربة مظاهر البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية وخفض التكاليف وتقليص الوقت وتقريب المكان.

– توفير المعلومات لأصحاب القرار بسرعة وفي وقتها المناسب وانجاح عملية الرقابة.

– زيادة الارتباط والتواصل بين اقسام المنظمة.

– حسن استخدام الجامعة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات وأساليب الإدارة الالكترونية سيشكل واحدا من العوامل المساعدة على تحسين تصنيفها من طرف الهيئات الدولية والتي لازالت تعاني من درجة جد متدنية في ترتيب أفضل الجامعات العالمية.

– كما يساعدها على تخفيض الكثير من نفقاتها ومنها زيادة قدرة استيعابها من خلال اعتماد أسلوب التعليم عن بعد.

4. الانفتاح على المحيط والشراكة: تعد الجامعة نسقا مفتوحا فيما يخص بنية وطبيعة علاقتها مع المحيط السوسيو اقتصادي الذي تعمل فيه؛ حيث تأخذ منه الافراد والموارد المادية وتقوم بعمليات تحويلية عبر التدريس والتكوين الجامعي بمختلف أطواره وطرقه وأساليبه، لإنتاج مخرجات مؤهلة لتولي مناصب عمل في المؤسسات وتأطيره وادارة الاقتصاد، أو القيام بالأبحاث العلمية وتلبية احتياجات المجتمع.

لكن على الجامعة إبقاء صلتها قائمة مع مخرجاتها من خلال تغذية عكسية ونظام اتصال ومعلومات فعال لمعرفة وتقييم موقف المحيط من تلك المخرجات ومراجعة النقائص ومدى قدرته على إدماج الخريجين واستقطابهم واستغلال معارفهم ومهاراتهم. لذلك يجب أن تكيف المؤسسات الجامعية برامجها ومناهجها التكوينية مع ما يطلبه سوق العمل واحتياجات المجتمع من خلال تكوين نوعي للطالب يجمع بين الرصيد النظري والمعطيات التطبيقية الميدانية.

لقد أكدت كل الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية منذ 1971 على أهمية ارتباط الجامعة وانفتاحها على محيطيها الاقتصادي والاجتماعي، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى التطلعات؛ حيث ما لبث التباعد بين مخرجات الجامعة وما يطلبه السوق يزداد اتساعا، بدليل مؤشر البطالة المتصاعد. فأين تكمن المشكلة؟ هل في نوعية تكوين مخرجات الجامعة غير المناسبة للوظائف؟ ام ان

هذه الوظائف تسند لمن لا يستحقها؟ كما تساءل أحد الباحثين.

إن علاج هذا الخلل الهيكلي في علاقة عدم الانسجام بين مخرجات التكوين الجامعي، والمحيط السوسيو- اقتصادي يتطلب تفعيل آلية من آليات الادارة الاستراتيجية وهي عملية الرصد والتحليل البيئي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار نظام معلوماتي لمعرفة الاحتياجات الحقيقية للسوق، وبالتالي الغاء التخصصات غير المتلائمة مع ذلك المحيط، وفتح تخصصات أكثر طلبا من طرف السوق، وتتماشى مع التطور الاقتصادي، وكذلك الانتقال بالاهتمام من الكم الى النوعية في ظل العولمة واقتصاد المعرفة.

فالجامعة لم يعد دورها يقتصر على التكوين النظري الأكاديمي والبحث الأساسي فقط، بل تكوين راس مال بشري واجتماعي مدمج مع قضايا المجتمع ويعمل على تطوير وتنمية كل المجالات في الطب والزراعة والصناعة والتكنولوجيا والآداب والفنون والعلوم الاجتماعية والدينية والرياضة. ...الخ.

ويعد الانفتاح على المحيط أحد السبل التي تتيح للجامعة حرية المبادرة والتجديد اكثر، لأنه أداة من أدوات التمويل الذاتي، من خلال الشراكة والتعاقد والرعاية مع المؤسسات الاقتصادية خاصة مما يتيح لها مرونة في انتاج المعرفة والبحث العلمي في ظل تناقص دعم الدولة المالي بسبب الازمة المالية لكن كل هذا يتطلب إدارة جامعية ذات رؤية استراتيجية.

***خاتمة** إن من أهم ركائز التعليم والتكوين الجامعي وشروط نجاحه، هو طبيعة النمط الإداري المتبع، والذي يسهر على سير العملية التعليمية ومتابعتها، بدءاً بالمدخلات ثم العمليات التحويلية وصولاً إلى المخرجات. وفي ظل عدم وصول الجامعة الجزائرية إلى بلوغ اهدافها، والظروف الصعبة التي تعيشها، فإن الواقع يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاح إداري عميق ومدروس للإدارة الجامعية، ينطلق من الخبرات المتراكمة، وتشخيص وتحليل معطيات البيئة الداخلية والخارجية للجامعة.

وما يلاحظ، هو النقص الكبير في تطبيق نمط الإدارة الاستراتيجية في كثير من المؤسسات وخاصة الجامعة منها، رغم دورها وفعاليتها، فهذا النمط الإداري الذي طبقته جامعة هارفارد الإمريكية سنة 1984 جعلها الأولى عالمياً في مختلف التصنيفات. لهذا فتطبيق مبادئ الإدارة الاستراتيجية هو توجه لا بد منه، لكي تتمكن الجامعة الجزائرية في التحكم في العمليات الإدارية المختلفة، وإيجاد إدارة فعالة للأنشطة البيداغوجية والبحثية واللوجيستية، وتدعيم مكانتها في المحيط المحلي والوطني والدولي.

إن هذا التحول والتطور من التسيير التقليدي إلى الإدارة الاستراتيجية، لا يتم إلا بتكريس مجموعة من المبادئ مثل: وضع أهداف استراتيجية قابلة للتطبيق ذات قيم ورسالة واضحة، وضمن خطط بعيدة المدى، وتفعيل مبدأ المشاركة في التسيير الإداري والانفتاح على المحيط السوسيو- اقتصادي، وملاءمة التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل والتكيف مع كل التغيرات، وتثمين البحث العلمي وتشجيع روح المبادرة والإبداع في كل المجالات والتحفيز، والتوظيف الأمثل والفعال لتكنلوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق الإدارة الالكترونية ومجتمع المعرفة.

كما يتطلب نجاح العملية التعليمية الجامعية، التشجيع الدائم لبرامج التدريب والتكوين الميداني للإداريين وغيرهم، مع العمل على خلق مناخ عمل يسوده التعاون وروح الفريق بين جميع الأطراف، ووضع نظام دقيق للفحص والتقييم لمدى الانظباط والالتزام في التنفيذ، للوصول إلى رفع معدلات الأداء الوظيفي وبالتالي تكوين جامعي ذي جودة يستجيب للمعايير العالمية.

* الهوامش والمراجع:

[1]- إسماعيل محمد دياب، **العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي**، عالم الكتب، القاهرة 1990، ص 33.

[2]- محمود الحضري، **رحلة في مراحل التعليم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005 ص 195.

[3]- إسماعيل محمد دياب، مرجع سابق، ص 38.

[4]- حسن شحاتة، **التعليم الجامعي والتقويم الجامعي**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2001 ص 22.

[5] - Revue Feurstein, **Pedagogie de lamediation autour du PEI chronique scolaire**, Lyon 3è dition, 1996 P36.

[6]- محمد الدريج، **تحليل العملية التعليمية**، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2000، ص 13.

[7]- حسن كامل بهاء الدين، **التعليم والمستقبل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1999 ص ص 13- 14.

[8]- مجدي عزيز إبراهيم، **منطلقات المنهج التربوي في مجتمع المعرفة**، عالم الكتب القاهرة 2002، ص 104.

[9]- حسن شحاتة، مرجع سابق، ص ص 109- 110.

[10]- زايري بلقاسم، **البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار عدد 6، ماي 2005، ص ص 40- 41.

[11]- حسن شحاتة، مرجع سابق، ص ص 109- 110.

[12]- حسين كامل بهاء الدين، مرجع سابق، ص 36.

[13]- ياسر السعدون، **نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي**، ضمن كتاب الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1986، ص 786.

[14] - **Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Public**, **Réforme Administrative**, www.Dictionnaire. Enap. Ca.

[15]- محمد عبد الغني حسن هلال، **مهارات مقاومة ومواجهة الفساد**، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 55.

[16]– نور القرني، **دور الإدارة الجامعية في تنمية كفايات أعضاء هيئة التدريس ومعوقاتها في الجامعات السعودية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة اليرموك الأردن، 2010، ص 10.

[17]– ديفيد هاريسون، **الإدارة الاستراتيجية**، ترجمة: علاء الدين ناظورية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 145– 146.

[18]– عمرو عادل عبد السلام عباس، **ماهي العوامل التي تجعل الإداري متميزاً:** www :bayt.com./en/spécialties، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2016/10/17.

[19]– فيصل بن محمد القحطاني، **الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقاً لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية إدارة الأعمال الجامعة الدولية، بريطانيا، انجلترا، 2010، ص 04.

[20]– محمود عساف، **واقع الإدارة المدرسية في محافظة غزة في ضوء معايير الإدارة الاستراتيجية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة 2005 ص 05.

[21]– حسن مختار حسين، **تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي المصري**، مجلة التربية، عدد 6 ، 2002، ص 170.

[22]– فاضل حنا، **متطلبات تطبيق الإدارة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية في كلية التربية بجامعة دمشق**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، ع 4 2012، ص 72.

[23]– عبد المالك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي للمؤسسات، مقاربات مفهومية وتحديات التنافسية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص 87.

[24]– زكرياء مطلك الدوري، **الإدارة الاستراتيجية، مفاهيم وحالات دراسية**، دار اليازوري عمان، 2005، ص 26.

[25]– بغول زهير، **الوجيز في الفكر الإداري**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص ص 168– 169.

[26]– فؤاد الصادق، **وقفة مع كتاب فن الادارة للبروفيسور جوزيف. ال. باور من كلية هارفارد لإدارة الأعمال**، عن موقع: www.siironline.org

[27]– حنان موسى، أبو سلطان، **دور القيادة الاستراتيجية في بناء قيادات الصف الثاني في الوزارات الفلسطينية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأقصى غزة، 2016، ص 11.

[28]– عز الدين عمرو موسى، **عناصر القيادة الاستراتيجية ومقوماتها**، ورقة مقدمة في الحلقة العلمية لمنتسبي المديرية العامة لحرس الحدود الرياض، 2009، ص 04.

[29]– سيد أحمد جاد الرب، **القيادة الاستراتيجية**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2012، ص 20.

[30]– محمد قاسم الفيسي، **دور القيادة الاستراتيجية في تطوير السياسات الإدارية بوزارة الصحة الفلسطينية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة 2015، ص ص 22-23.

[31]– علي ميّا وآخرون، **توافر القيادات الادارية كمتطلب لتطبيق مدخل الإدارة الاستراتيجية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 01، 2011، ص ص 170- 171.

[32]– فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، قسنطينة، 2006، ص 18.

[33]– ريب الله محمد، **واقع المشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 11، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2013، ص 51.

[34]– سماش نادية، **تأثير العمليات التنظيمية في سلوكات العمال داخل المؤسسة الوطنية لتحويل المنتوجات الطويلة بوهران تريفيلور**، عن موقع:
www.platform.almanhal.com

[35]– بن داود العربي، **المشاركة في اتخاذ القرارات والعلاقات الانسانية من ركائز الاتصال الفعال في المؤسسة**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16 قسنطينة، سبتمبر 2014، ص 17.

[36]– يوسف خليفة اليوسف، **الفساد الإداري والمالي، الأسباب والنتائج وطرق العلاج**، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت، المجلد 30، العدد 2، 2002، ص 271.

[37]– المرسي السيد حجازي، **التكاليف الاجتماعية للفساد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 266 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2011، ص 33.

[38] - S. Orial, **Management Stratégique De L'entreprise**, Ed Economica, Paris, 1993, P14.

[39] - عبد العزيز بن حبتور، **الإدارة الاستراتيجية، إدارة جديدة في عالم متغير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2004، ص 41.

[40] - أحمد قوراية، **فن القيادة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 228.

[41] - محمد مرعي مرحي، **التحفيز المعنوي وكيفية تفعيله في القطاع العام الحكومي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 9.

[42] - Vater Raymond, **développement de l'entreprise et promotion des rommes**, entreprise moderne, d'Edition, paris, 1984, p 203.

[43] - Jean brilmon, **les milleurs pratique du management**, dunod, paris, 2003, p 444.

[44] - بلقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013، ص 155.

[45] - علاء السالمي، **شبكات الإدارة الالكترونية**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 57.

دور مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية بالجزائر
دراسة استطلاعية لعينة من مشاريع خريجي الجامعات بولاية سكيكدة

أ.فريد كورتل **أ. أمال يوب**

ج.سطيف 1، ج. 20 أوت 1955 سكيكدة،

الملخص: لقد أدركت الجزائر أهمية المقاولاتية كبديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفها اقتصاد الجزائر نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والناتجة أساسا عن عجز المؤسسات العمومية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. وقد ركزت الجزائر في تكوينها الجامعي على أهمية تنمية وغرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بهدف توجيههم إلى النشاطات التي تهم التنمية المحلية بالدرجة الأولى والتي من شأنها أن تزداد حجما بمرور الأيام وبالتالي بإمكانها توفير فرص العمل لفائدة الشباب. وقد تم تطبيق دراسة ميدانية لعيّنة من المشاريع المقاولاتية لحاملي الشهادات الجامعية بولاية سكيكدة، والبالغ عددهم 150 مقاولا. وكان الهدف من الدراسة تبيان مدى أهمية ودور التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية. وقد تم التوصل إلى أنه فعلا للتكوين الجامعي دور في إخراج قيادات ناجحة انطلاقا من أهمية التكوين الذي تحصل عليه الطالب مما شجعه للتوجه إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية، كما أن التكوين طوّر وأسهم في تنمية قدراته وخصائصه كمقاول، إضافة إلى اكتسابه المهارات الكافية لضمان واستمرارية مشاريعه. غير أن ذلك لا ينفي من أنه توجد نقائص وثغرات في البرامج والمناهج المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي ولعّل أبرزها يكمن في نقص ثقافة ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي، المقاولاتية، القيادات الناجحة، عيّنة من المشاريع المقاولاتية بولاية سكيكدة.

Summary: Algeria has realized the importance of Entrepreneurship as an alternative can be relied upon to get out of the critical position defined by Algeria's economy at the end of the 80s of the last century, mainly due to the inability of public institutions in achieving economic and social development. Algeria has focused in its composition, the importance of the development of the university and to inculcate the spirit of Entrepreneurship among students university with the aim of directing them to the activities of interest to local development in the first place, which would grow larger as days pass, which would grow larger by the day, and thus could provide employment opportunities for young people. It was the application of a field study of a sample of entrepreneurship projects for university graduates in skikda, numbered 150, the contractor. The purpose of the study was to identify the extent of the importance of the role of the university in the configuration output of successful leaders in the area of entrepreneurship. Agreement was reached to that actually configurable campus role in the output of successful leaders from the importance of the configuration that you get to go to the student was encouraged by the establishment of entrepreneurship projects, and that the configuration process and contributed to the development of his abilities and characteristics of the subcontractor, in addition to acquire adequate skills to ensure the continuity of the projects. However, this does not deny that there are shortcomings and gaps in the programs and curricula of higher education institutions, most lies in the lack of a culture of Quality Assurance in Higher Education.

Keywords: The university configuration, Entrepreneurship, successful leaders, sample of Entrepreneurship projects in skikda.

مقدمة: إن الوطن العربي بحاجة ماسة للإبداع على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات وفي شتى المجالات والميادين بهدف تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها وللصمود في مواجهة التحديات الكبيرة الداخلية منها والخارجية وهذا لوجود قصور واضح في مجال الإبداع بين الأفراد والمؤسسات في الوطن العربي

حاليا. ومن أبرز المؤسسات التي يفترض التركيز عليها هي مؤسسات التعليم العالي نظرا لما تسهم به وبشكل كبير في صناعة أجيال المستقبل، ويعد الاستثمار في هذا النوع من الصناعة من أفضل أنواع الاستثمارات وأكثرها فائدة لأن هذه المؤسسات تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات. ومن هنا يمكن القول أن أهمية الجامعة لا تكمن فقط في مجال التدريس والبحث العلمي بل تستند على مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات وكوادر جديدة والذي يكون من خلال وضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة.

وفي ظل تقلص فرصة الحصول على وظيفة في القطاع العمومي والذي نراه يكاد يكون مبدأ جميع المتخرجين من الجامعة لأسباب متباينة، أصبح البديل الأول والحل الأساس للمتخرجين من الجامعة هو كسر ذلك الحاجز والتوجه نحو المقاولاتية بدلا من الانتظار طويلا في سبيل الظفر بوظيفة، من خلال إنشاء المقاولات الصغيرة، لأنه لا يخفى علينا أن الجامعة هي من أعدت هذه النخبة وكونتها لتصبح قادرة على الإبداع والابتكار وتحسن إدارة هذه المشاريع يبقى فقط تعزيز الحس المقاولاتي من أجل خلق الروح المقاولاتية لدى المتخرجين من الجامعة.

مشكلة الدراسة: لقد حققت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحات باهرة واستمر بعضها إلى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، في حين نجد أن البعض الآخر باء بالفشل في بداية المشوار، فأين يكمن الخلل يا ترى؟ وهل للتكوين الجامعي أثر في ذلك؟

انطلاقا مما سبق فإن الدراسة الحالية توضح مضامين مشكلة الدراسة في ضوء إثارة جملة من الأسئلة نبيّنها فيما يلي:

ما مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية بولاية سكيكدة؟

وتتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي:

1- هل توجد علاقة بين التكوين في مؤسسات التعليم العالي وتوجه المتخرجين منها إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية ؟

2- هل توجد علاقة بين البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وقدرات وخصائص المقاول ؟

3- هل توجد علاقة بين التكوين في مؤسسات التعليم العالي واستمرارية المشاريع المقاولاتية ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على مشكلة الدراسة وأسئلتها الجزئية، سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

ساهم التكوين الجامعي في نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية لخريجي الجامعات بولاية سكيكدة.

وقد تم تجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية 1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي وتوجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة.

الفرضية 2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير قدرات وخصائص المقاول بالعيّنة المدروسة.

الفرضية 3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي واستمرارية المشاريع المقاولاتية بالعيّنة المدروسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في صناعة أجيال المستقبل مما يسهم وبشكل فعّال في تغذية المجتمع بقيادات تمتلك الكفاءات والقدرات اللازمة لتسيير وإدارة المؤسسات والمشاريع. وهنا تظهر الحاجة إلى وضع تصوّر واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات أفراد المجتمع

والتفكير الجدي في وضع برامج تساعد على تلبية وتغطية متطلبات وحاجات سوق العمل.

أهداف الدراسة: في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تتحدد الأهداف وفقا لما يلي:

- توضيح العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم العالي و المشاريع المقاولاتية؛
- تبيان مدى مساهمة التكوين الجامعي في توجه المتخرجين إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية؛
- تبيان مدى مساهمة التكوين الجامعي في تنمية وتطوير قدرات المتخرجين في مجال المقاولة؛
- تبيان مدى مساهمة التكوين الجامعي في استمرارية المشاريع المقاولاتية ؛
- وضع مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تحسّن وتفعّل التكوين الجامعي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

أولا: مؤسسات التعليم العالي والتوجه المقاولاتي: يمكن تعريف مؤسسات التعليم العالي على أنها: "التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي".

تعد الجامعة الجزائرية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتشكل الجامعة من كليات ومعاهد كما يمكن أن تكون لها ملحقات. وكذلك تتكون الجامعة الجزائرية من هيئات ورئاسة الجامعة وكليات ومعاهد، كما تتضمن مصالح إدارية وتقنية مشتركة [1].

وتتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال التكوين العالي في الخصوص على ما يأتي :

-تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد ؛

-تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث ؛

-الإسهام في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها ؛

-المشاركة في التكوين المتواصل.

وتتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية وتعدد تخصصاتها، ويوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة للتخصص في حقول مختلفة مثل: العلوم،...، والعلوم الانسانية والاجتماعية، والتي بدورها تتفرع عنها مجموعة من الشعب ومنها الاقتصاد والتسيير، والذي من أهم وأبرز التخصصات الموجودة فيه هي المقاولاتية.

ويعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم، وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدم MYLE MACES أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600طالبا [2].

ومن الأسباب التي جعلت الدولة الجزائرية تهتم بموضوع المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في النقاط التالية :

- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- دور المقاولاتية في تطور الميزان التجاري ؛
- دور المقاولاتية في تطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ؛

وقد اتخذ المقاول الجزائري المسارات التالية [3] :

- المسار العائلي : رئيس المؤسسة يفوّض للإشراف عليها من العائلة، ويقوم بتطويرها، كما قد ينشأ مؤسسة في إطار العائلة من خلال تعبئة مدخراتها، مستعملا علاقاته، ومستعينا بالتكنولوجيا.

-المسار السياسي : رئيس المؤسسة شارك شخصيا في حرب التحرير الوطني قبل أن ينشئ مؤسسته.

-مسار المهاجر : رئيس المؤسسة مهاجر سابق أو ابن له، يحول إلى الجزائر نشاطًا أنشأه في الخارج أو ينشئه في الجزائر كامتداد لنشاطه الخارجي.

-مسار القطاع العام : رئيس المؤسسة هو موظف سابق، إطار سامٍ أو متوسط في القطاع العام الإداري أو الاقتصادي، اكتسب خلال حياته المهنية كفاءات مكّنته من إنشاء شبكة علاقات مفيدة في أعماله.

-مسار الانفتاح : رئيس المؤسسة في الغالب تاجر سابق، استغل الانفتاح على التجارة الخارجية فانفتح على المنافسة ليبحث في إنتاج السلع أو الخدمات.

-مسار المخاطر والمغامر : بالنسبة لهذا المقاول فالمؤسسة ذريعة لتكوين الثروة، فيمارس الغش مع جميع البنوك، الضرائب، الإدارة، أملاك الدولة، القوانين وغيرها.

-المسار الجامعي : رئيس المؤسسة حامل لشهادة جامعية، وبمساعدة عائلته أو بدونها ينشئ أو يطوّر مؤسسة، ويعتبر منفتحًا ويحاول تطبيق معارفه المكتسبة في الجامعة.

كما تطرق (Abderrehmane Abdou et Kamel Boucherf) إلى تقسيم آخر تمثل في المقاول: الإطار، التقليدي، الوريث، المنفتح. فالمقاول التقليدي قد يتقاطع مع مسار أو أكثر من المسارات السابقة فهو محدود الشهادات (مستوى ابتدائي أو متوسط) قام بإنشاء مؤسسته في مرحلة شبابه والمؤسسة التي يقودها ليست بالضرورة هي نفسها التي امتلكها عند بداية نشاطه، اكتسب خبرة طويلة وينحدر من عائلات تجارية، دوافعه هي تحقيق مؤسسة موجهة نحو الأسرة والأبناء، كي لا يحتاجوا إلى العمل لدى الغير [4]. لكل مسار من هذه المسارات إيجابياته التي تميّزه وتخدم استراتيجيات المقاول التطويرية وأهدافه، وقد تتداخل هذه المسارات وتتفاعل فيما بينها.

وتكمن علاقة التكوين الجامعي بالمقاولة في تطوير ثقافة المقاولاتية بالتركيز على العناصر التالية [5]:

-التحسيس والعمل على تأكيد أهمية المقاولة من خلال التكوين في المقاولاتية (البرامج التدريسية، المسالك المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية...إلخ)، هذا لأجل تشجيع الاهتمام بالمقاولة الذي يعتبر العنصر الأساسي في الثقافة المقاولاتية ؛

-التثمين؛ أي تشجيع السلوكات والممارسات المقاولاتية، من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع ؛

-انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيذ واستقطاب الدعم.

وعليه يظهر أن العلاقة بين التكوين الجامعي وثقافة المقاولة تتمحور من خلال ثلاثية : "التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة".

ثانيا: مؤشرات نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية: توجد مجموعة من العوامل التي لابد من التفكير فيها حتى تجعل المشروع ناجحا وذلك عند بداية تكوين هذا المشروع تتمثل في [6]:

- أن تكون المؤسسة قادرة على إبقاء هوامش الربح عالية : إن تحقيق الربحية المتدنية يعتبر من العوامل الخطيرة على ديمومة ونجاح أي مشروع.

- البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب : إن من الصعوبة النجاح في حالة البيع بكميات قليلة ولهذا فلابد من البيع بكميات كبيرة من الإنتاج حتى تحقق عائدًا يتناسب مع حجم الإنفاق الموجود في المشروع، وعليه يتم اختيار الأسلوب المناسب لذلك.

- المحافظة على الإنتاج : وهي الطريقة التي يجب على المقاول أن يحافظ بها على إنتاجه من عدم قدرة الآخرين من المنافسين على تقليده والمحافظة على حقوقه فيما يتعلق بمنتجاته وهذا يتم من خلال حقوق النشر وبراءة الاختراع.

- الرغبة في إنجاز الأعمال : إن النجاح في أداء المشروع لا يمكن أن يتحقق إذا لم تكن هنالك الرغبة الأكيدة والقناعة المطلقة لصاحب المشروع بالفكرة التي أنشأ من أجلها هذا المشروع، وأن تتولد لديه الرغبة في إنجاز هذا المشروع ولا يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الربح المادي على حساب استمرارية مشروعه على المدى الطويل.

- المحافظة على التدفقات النقدية : إن من السهولة لمشاريع الأعمال تحقيق مبيعات وربحية جيدة لكن من الصعوبة أن يكون هنالك نقص في بعض التدفقات النقدية التي يتم الحاجة إليها لدفع الفواتير والنفقات والتي تصبح مشكلة لنمو المشروع ولهذا لابد من توجيه هذه التدفقات النقدية نحو استمرارية وانطلاقة المشروع.

- المحافظة على استمرارية وديمومة المشاريع : إن الكثير من أصحاب المشاريع الصغيرة يشعرون بالسعادة نتيجة حصولهم على الأموال ولكن يجب التفكير في كيفية المحافظة والديمومة لهذا المشروع والنمو المستقبلي.

وقد أوضحت عدة كتابات أن التأهيل والتعليم والتدريب هو العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع، وأنه لا يوجد مقاولون بالفطرة، فالمقاولاتية ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل كغيره من المجالات. وبالرغم من هذا الإقرار من الباحثين حول دور التعليم في تكوين المقاولين، إلا أن الاختصاصيين يرون أن تحويل الأفراد إلى مقاولين ليس من السهولة، فلا بد من توفر الحد الأدنى من المميّزات التي تمكّن هؤلاء الأفراد من النجاح كمقاولين، كما أنه من الصعب حصر كل جوانب المقاولاتية في العملية التعليمية، فالمقاولاتية تعتبر مجالاً متعدد الأبعاد ولا يمكن حصره في مجال واحد، لكن التدريس في هذا المجال لا بد أن يتوسع إطاره ليشمل جميع البرامج التعليمية (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي) وكذلك إدماج هذه المفاهيم في مختلف التخصصات، حتى يكون هذا النظام أكثر كفاءة في تحويل الأفراد إلى مقاولين [7].

ثالثا: مساهمة التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في المقاولاتية بولاية سكيكدة

1- أنموذج الدراسة: يمكن توضيح متغيرات الدراسة في الأنموذج التالي:

شكل رقم (01): متغيّرات الدراسة

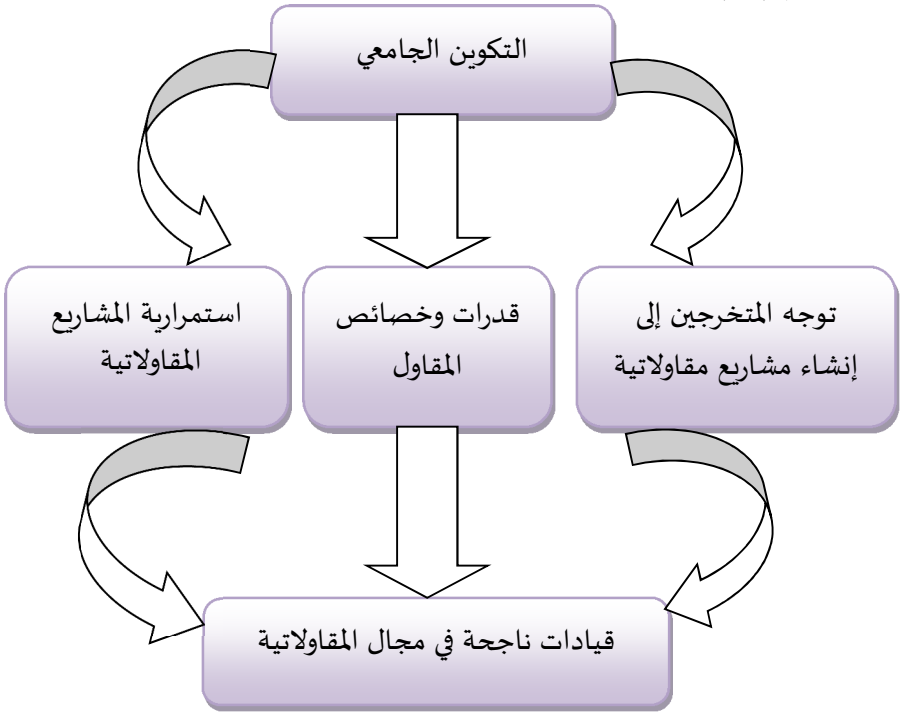

المصدر: من إعداد الباحثين

حيث أن: المتغيّر المستقل: التكوين الجامعي (من برامج ومناهج معتمدة بمؤسسات التعليم العالي).

المتغيّر التابع: قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية والتي تظهر ملامحها من خلال (توجه المتخرجين إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية، قدرات وخصائص المقاول استمرارية المشاريع المقاولاتية).

1- حدود الدراسة الميدانية: تمثلت الحدود **البشرية** للدراسة في عينة تكونت من 150 مقاول جامعي بولاية سكيكدة لمختلف بلدياتها، أما **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على المقاولات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة، أما **الحدود الزمنية** فقد امتدت الدراسة خلال الفترة (شهري جانفي وفيفري 2018).

2- أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في استبيان تم تقسيمه إلى محورين يتعلق المحور الأول بالمتغير المستقل (التكوين الجامعي) ويضم 7 عبارات المحور الثاني يتعلق بالمتغير التابع (القيادات الناجحة في المقاولاتية) وتم تقسيمه إلى:

-توجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية ويضم 9 عبارات.

-قدرات وخصائص المقاول ويضم 18 عبارة.

-مدى استمرارية المشاريع المقاولاتية ويضم 6 عبارات.

3-منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة: تشمل منهجية الدراسة الميدانية الجانب المنهجي من خلال شرح منهج الدراسة وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج، وبيان للمجتمع والعينة التي تناولتها الدراسة.

1.3-منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي، وهو منهج يسمح بشرح مدى مساهمة الجامعة في تكوين الطلبة كمتطلب لنجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية.

2.3-أدوات جمع المعلومات وتحليلها: نحرص من خلالها على الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال ما تناولته المراجع.

3.3- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: لغرض التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام بعض أدوات الإحصاء الوصفي، المتوسطات الحسابية بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت آراء عينة

الدراسة حول الوسط الحسابي، وضمن الاحصاء الاستدلالي تم الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون وهذا لغرض معرفة مدى ارتباط التكوين الجامعي بولاية سكيكدة في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

4-تحديد مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت الدراسة أصحاب المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة ومجتمع الدراسة تمثل في خريجي الجامعة. وقد تم توزيع 160 استمارة على العينة الميسرة والمتمثلة في المقاولين المتخرجين من الجامعة، استرد منها 150 استمارة أي بنسبة استرداد بلغت 93.75%، وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة.

5- تحليل فقرات المحاور والإجابة على أسئلة الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة تم الاستعانة بما يلي:

-تحديد القيم المعيارية لمقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من المقاولين بولاية سكيكدة، حيث تم تحديد معيار عند مناقشة النتائج وفقا للدرجات المعطاة لفئات الإجابة كما يلي : من 1 – 1.80 ضعيفة جدا، من 1.81 – 2.60 ضعيفة، من 2.61 – 3.40 متوسطة، من 3.41 – 4.20 عالية، من 4.21 – 5 عالية جدا.

-معامل الارتباط : استخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط المتغير المستقل " التكوين الجامعي" بالمتغير التابع " قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية" والذي بدوره تم تقسيمه لثلاثة متغيرات تابعة تمثلت في " توجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية"، "قدرات وخصائص المقاول"، "استمرارية المشاريع المقاولاتية".

1.5- تحليل فقرات محور التكوين الجامعي: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول وجاءت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مدى جدوى التكوين الجامعي من وجهة نظر خريجي جامعة سكيكدة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	أسهم التكوين الجامعي في تحقيق التكوين للطالب.	4.32	0.47	عالية
02	إسهام التكوين الجامعي في تحديد المسار للطالب.	4.24	0.63	عالية
03	أسهمت التوجيهات والمعارف النظرية خلال التكوين الجامعي في تحضيرك للحياة المهنية	3.97	0.54	عالية
04	قمت بتربصات محددة تتصف بقلتها خلال التكوين الجامعي.	3.76	0.59	عالية
05	محتوى البرامج المدرسة واقعي ويتماشى التطورات العلمية الحاصلة.	3.63	0.71	متوسطة
06	التربصات الميدانية التي قمت بها كانت كافية لتطبيق ما تلقيته من مضمون معرفي.	3.61	0.50	متوسطة
07	زودتك البرامج المقررة خلال تكوينك الجامعي بالمهارات والمعلومات الكافية عن سوق العمل.	3.53	0.51	متوسطة
	المتوسط العام للمحور	**3.86**	**0.39**	**عالية**

المصدر: اعتمادا على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (01) أن المتوسط الحسابي العام للتكوين الجامعي بلغ (3.86) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3.41-4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية، وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة عالية على مدى أهمية التكوين الجامعي.

يتضح كذلك أن متوسطات أهمية التكوين الجامعي تتراوح بين (3.53) و (4.32) أي أنه هناك تفاوت في درجة الموافقة على درجة الأهمية فهناك البعض يوافق بدرجة عالية والبعض الآخر بدرجة موافقة متوسطة.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي:

- العبارة رقم (01) وهي: " أسهم التكوين الجامعي في تحقيق التكوين الذاتي للطالب " بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.47). ذلك أن التكوين الجامعي ساعد الطلبة على تحصيل المعلومات؛ والتي تعد من أهم سمات هذا العصر، لخصائصها التعليمية والتكوينية والتثقيفية والاجتماعية، ومصادر المعلومات هي الكيانات المادية التي تحملها المؤسسة الجامعية، ومن أهمها المكتبات التي تزود الطلبة بالكتب الضرورية وفي تخصصات مختلفة. إلا أنه مع التطور الهائل والمتسارع في المجال التكنولوجي وظهور الانترنت نتجت وسائط أخرى لها خصائص ومزايا مسايرة للوقت الحالي، والتي تجمع بين النشر والتداول والتوزيع بشكل سريع.

- العبارة رقم (02) وهي: " إسهام التكوين الجامعي في تحديد المسار المهني للطالب " بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.63). فنظرا لمعطيات الوقت الراهن من ازدياد التوتر والقلق والسرعة وازدياد حاجات الطالب وتعقيدها جعلت من ظروف ودوافع وأهداف الطالب من وراء اختياره لمهنة المستقبل مرتبطة بمجموعة من المتغيرات كالتخصص، الجنس، المكانة الاجتماعية والاقتصادية

للمهنة. وهنا يسهم التكوين الجامعي عن طريق احتكاك الطلبة بالأساتذة والمختصين والقيام بالدراسات الميدانية في تحديد مسارهم المهني.

– العبارة رقم (03) وهي: " أسهمت التوجيهات والمعارف النظرية خلال التكوين الجامعي في تحضيرك للحياة المهنية " بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.54). مما يدل على أن الطالب بولاية سكيكدة يحظى بالتوجيهات والمعارف النظرية المقبولة نسبيا لتحضيره للحياة المهنية.

– العبارة رقم (04) وهي: " قمت بتربصات محددة تتصف بقلتها خلال تكوينك الجامعي " بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.59). وهذا يدل على أنه يوجد تقصير من حيث البرامج التكوينية للطلبة، فالنظام التدريسي المطبق (ل.م.د) بالجامعة يتطلب ضرورة التنسيق بالتوازي بين الجانب النظري و الدراسات الميدانية، وهذا لتمكين الطالب من تطبيق المفاهيم النظرية.

أما بالنسبة للعبارات التي توافق عليها أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة، فهي مرتبة كما يلي:

– العبارة رقم (05) وهي: " محتوى البرامج المدّرسة واقعي ويتماشى مع التطورات العلمية الحاصلة " بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.71). مما يدل على ضرورة إعادة النظر في محتوى البرامج المقررة والعمل على تحديثها بما يتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة تأهيل الأساتذة.

– العبارة رقم (06) وهي: " التربصات الميدانية التي قمت بها كانت كافية لتطبيق ما تلقيته من مضمون معرفي " بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.50). مما يؤكد على عدم رضا الطلبة بالقدر الكافي فيما يخص التربصات الميدانية المبرمجة؛ وهو ما يؤكد العبارة رقم (04) فيما يخص قلة ومحدودية التربصات المبرمجة. وهنا تجدر الإشارة إلى تسليط الضوء على إشكالية القبول

والدعم من المؤسسات المستقبلة لإجراء التربصات الميدانية، فالملاحظ أنه لا يوجد تنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بالقدر المطلوب فيما يخص التربصات.

- العبارة رقم (07) وهي: " زودتك البرامج المقررة خلال تكوينك الجامعي بالمهارات والمعلومات الكافية عن سوق العمل " بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.51). مما يدل على أن الطالب غير راض بشكل كبير على البرامج المقررة في تكوينه الجامعي؛ فهو يرى أنها لم تزوده بالقدر الكافي من المعلومات حول سوق العمل.

2.5-تحليل فقرات محور إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية: للتعرف على مدى إمكانية تحصيل قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية حاصلة على شهادات جامعية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (02): قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية

أولا: توجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية				
الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	كانت لديك فكرة إنشاء مشروع خاص بك بدرجة قوية جدا.	2.62	1.31	متوسطة
02	البحث عن المعلومات من أجل إنشاء مشروع يؤثر على مواقف الأفراد فيما يخص رغبتهم في هذا الإنشاء.	3.92	1.10	عالية
03	الحاجة إلى تحقيق الذات تعتبر محفزًا لرغبة المتخرج الجامعي في إنشاء مشروع خاص به.	3.82	1.40	عالية

04	البحث عن الاستقلالية يؤثر على رغبة الطالب في إنشاء شركته الخاصة.	2.90	0.99	متوسطة
05	الأخذ بفكرة المخاطرة كقاعدة أساسية في توجه الجامعي لإنشاء مشروع خاص به.	2.63	1.36	متوسطة
06	وجود نماذج لمقاولين ناجحين يعتبر دافعا لرغبة الطالب الجامعي للتوجه للمقاولاتية.	4.12	0.79	عالية
07	أسهم التكوين الجامعي المكتسب حول عملية إنشاء مشروع من التأثير على تصورات الطالب حول إمكانية انجاز مشاريع مقاولاتية.	3.82	1.14	عالية
08	توفر الموارد المالية والمعلوماتية والارشادات تؤثر على تصورات الجامعي حول إمكانية انجاز مشاريع مقاولاتية.	3.21	1.03	متوسطة
09	الخبرات المهنية والتدريبات المقدمة تؤثر على تصورات الجامعي حول إمكانية انجاز مشاريع مقاولاتية.	3.25	1.03	متوسطة
المتوسط العام للبعد		**3.37**	**0.63**	**متوسطة**
ثانيا: قدرات وخصائص المقاول				
الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
10	تقوم بوضع أهداف واضحة ومحددة لنجاح مشروعك.	4.16	1.32	عالية
11	تمتلك ثقة بنفسك وبقدراتك.	4.30	0.87	عالية جدا

12	تتخذ قرارات حاسمة في عملك.	2.92	1.10	متوسطة
13	يتم إنجاز العمل في الوقت المحدد.	3.21	0.85	متوسطة
14	تبحث في عملك عن أشياء تحتاج للتحسين.	3.82	1.04	عالية
15	تتحمل المسؤولية كاملة في عملك.	2.84	1.18	متوسطة
16	تمتلك القدرة في إقناع الآخرين بآرائك الشخصية.	2.75	1.02	متوسطة
17	تمتلك القدرة على قيادة العاملين وتوجيههم.	3.65	1.14	عالية
18	لديك القدرة على حل المشكلات المصاحبة للعمل.	2.88	1.18	متوسطة
19	تمتلك قوة الاصرار والمثابرة لبلوغ أهدافك بفعالية.	2.65	1.23	متوسطة
20	تشعر بعدم الراحة في حال ضياع وقتك.	4.31	0.48	عالية جدا
21	تستعين في دعم مقترحاتك بالآخرين.	2.54	1.02	ضعيفة
22	تدير الوقت بكفاءة.	4.30	0.66	عالية جدا
23	تمتلك الوعي الشامل بكافة تفاصيل العمل.	4.38	0.79	عالية جدا
24	تمتلك القدرة على إدارة العمل بكفاءة في حالات الفوضى.	4.40	0.63	عالية جدا
25	لديك القدرة على العمل لساعات طويلة دون ملل.	3.81	0.66	عالية
26	تقوم بجمع المعلومات الكافية عن المهام قبل البدء بها.	3.89	0.86	عالية

27	تفكر في ايجابيات وسلبيات الطرق المختلفة لإنجاز المهام بكفاءة.	3.93	1.06	عالية
المتوسط العام للبعد		**3.60**	**0.26**	**عالية**
ثالثا: استمرارية المشاريع المقاولاتية				
الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
28	تشعر بالرضا عن المردودية المحققة من قبل المشروع.	3.72	1.02	عالية
29	تدفع ديونك بانتظام.	3.65	0.94	عالية
30	تحصل على الأرباح وتعيد استثمارها في الأعمال التجارية.	1.73	1.17	ضعيفة
31	تعتقد أنك حققت النجاح في هذا النشاط مقارنة مع المنافسين.	3.21	1.29	متوسطة
32	تفكر في توسيع المشروع مستقبلا.	2.50	1.07	ضعيفة
33	تدعم معارفك في الإدارة والتسيير ببرامج تكوينية.	2.67	1.02	متوسطة
المتوسط العام للبعد		**2.91**	**0.59**	**متوسطة**
المتوسط العام للمحور		**3.29**	**0.37**	**متوسطة**

المصدر: اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين الجدول رقم (02) أن المتوسط الحسابي العام لمدى توفر قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية متخرجة من الجامعة بولاية سكيكدة بلغ (2.91)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61- 3.40) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة متوسطة وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة متوسطة على أن التكوين الجامعي أسهم بتوفير قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية. يتضح كذلك أن متوسطات أبعاد المحور تتراوح بين

(2.91) و (3.60) أي أنه هناك تفاوت في درجة الموافقة على الأبعاد المحددة لجعل أصحاب المشاريع المقاولاتية ناجحين في نشاطهم الممارس. وقد جاءت درجة الموافقة متباينة على الأبعاد الثلاثة للمحور الخاص بالقيادات الناجحة في مجال المقاولاتية.

بالنسبة للبعد الذي كانت فيه آراء أفراد عينة الدراسة عالية فهو البعد الخاص بقدرات وخصائص المقاول بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.29). أما بالنسبة للبعدين اللذين كانت فيهما آراء عينة الدراسة متوسطة فهما البعد الخاص بتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.63)، والبعد الخاص باستمرارية المشاريع المقاولاتية بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.59).

3.5- اختبار فرضيات الدراسة : لاختبار فرضيات الدراسة التي تبحث في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة تم الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون والنتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (03): العلاقة بين التكوين الجامعي والقيادات الناجحة في مجال المقاولاتية

العلاقة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التكوين الجامعي وتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية	0.880	0.000
البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير قدرات وخصائص المقاول	0.639	0.000
التكوين الجامعي ومدى استمرارية المشاريع المقاولاتية	0.549	0.000
مساهمة التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية	**0.689**	**0.000**

المصدر: اعتمادا على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) ما يلي :

- توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي وتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.880) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على **وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي وتوجه الخريجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة.** فالتكوين الجامعي يعتبر محيطا علميا وهو جّد مشجع بل وله أثر كبير في توجيه قرار الطالب لتبني مقاولته الخاصة، ذلك أنه يبرز له الجانب النظري من خلال المقاييس المدرسة وكذلك يبرز له الواقع الحقيقي من خلال التربصات والملتقيات. فمع الظاهرة التي يشهدها سوق العمل الجزائرية والمتمثلة في ارتفاع معدل البطالة يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات أو كما تعرف حاليا بالبطالة الذكية، فعلى الرغم من التطور الملحوظ والمستمر في المستوى التكويني للطلبة في الجزائر إلا أنه يوجد تزايد مستمر في عدد البطالين وخاصة الشباب خريجي الجامعات. لتصبح المقاولاتية فكرة جذابة لدى خريجي الجامعات، كما تمكن خريجي الجامعات من إدراك طموحاتهم المهنية والسعي إلى تحقيقها، كما يرون أن المقاولاتية تضمن لهم تحقيق جملة من طموحاتهم.

- توجد علاقة ارتباط بين البرامج والمناهج المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير قدرات وخصائص المقاول بالعينة المدروسة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.639) عند مستوى دلالة (0.000) مما يؤكد على أنه **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين برامج ومناهج التكوين الجامعي وما يمتلكه المقاول من قدرات وخصائص.** إذ يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، لذا يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى ، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية

وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها. أي أن التكوين الجامعي الـذي تحصـل عليه المتخرجون قد أسهم في زيادة قدراتهم على إدارة وتسيير مشاريعهم.

-توجد علاقة ارتباط بين التكـوين الجـامعي ومـدى اسـتمرارية المشـاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.549) عند مستوى دلالة (0.000) مما يؤكد على أنه **توجد علاقـة ارتبـاط ذات دلالـة إحصائية بين التكوين الجامعي ومدى استمرارية المشاريع المقاولاتية.**

وهكذا يمكن الإجابة على الفرضية الرئيسية والقول بأنه توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي وقيادات ناجحة في مجال المقاولاتية لعينة من المقـاولين بولايـة سكيكدة، حيث بلغ معامل الارتباط "بيرسون" القيمة (0.689) عند مسـتوى دلالـة (0.000). وعليه؛ فإن التكوين الجامعي قد أسهم نسبيا في إخراج قيادات ناجحـة في مجال المقاولاتية بالعينة المدروسة، وهذا ما يؤكد أن للتكوين الجامعي مساهمة فعّالة وقوية في تنمية قدرات ومعارف الطالب على الرغم من بعض النقائص التي تظهر بشكل واضح في نوعية البرامج المقررة التي تتطلب ضرورة إعادة النظـر فيها وعوامل أخرى تم ذكرها ولكن هذا لا ينفي الدور النسبي للتكوين الجامعي في مساعدة الطالب على اكتساب المعارف والارشادات بطرق مختلفة لتوضيح رؤيتـه فيما يخص مساره المهني، وتمكينه من اتخاذ قرارات مصيرية تتعلـق بمسـتقبله والمسار الذي يسلكه لتحقيق ذاته ومكانته في المجتمع. غير أن الواقع يبـدأ عنـد محاولة الإطار الجامعي تحقيق حلمه وما يصادفه من حواجز وعقبات تحـول دون تحقيقه لهدفه المتمثل في إنشاء مشروع خاص به أو في قيامه بالمشروع ولكن عدم قدرته على المواصلة والنمو في مشروعه.

خلاصة: هدفنا في الدراسة هو معرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتـائج هامة، كما حاولنا تقديم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

1- نتائج الدراسة: تتمثل فيما يلي:

تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن للتكوين الجامعي دور نسبي في إخراج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية للعيّنة المدروسة بولاية سكيكدة حيث تأكد أنه:

– توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي وتوجه المتخرجين إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية بالعينة المدروسة.

– توجد علاقة ارتباط بين برامج ومناهج التكوين الجامعي وتطوير قدرات وخصائص المقاول.

– توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي واستمرارية المشاريع المقاولاتية.

ولكن على الرغم من وجود علاقة ارتباط نسبية بين التكوين الجامعي وإخراج قيادات ناجحة للعينة الميسرة بولاية سكيكدة. الأمر الذي يبين أنه يوجد وعي لدى الطالب واهتمام بمستقبله المهني سواء من حيث:

–اختيار التخصص الأكثر تناسبا مع فرص الشغل المتوفرة؛

–استغلال الفرص التكوينية التي أتاحتها الجامعة مثل تكوين الطلبة على تعلم واتقان اللغات الأجنبية؛

–القيام بأيام إعلامية فيما يخص المقاولاتية؛

–النصائح والتوجيهات من الأستاذة المدرسين والمؤطرين فيما يخص المجالات والبدائل المتاحة في سوق العمل بعد التخرج.

كما يمكن القول أن الجامعة الجزائرية لديها ثغرات ونقائص سواء من حيث:

–محتوى برامج التكوين؛ فالملاحظ هو تطبيق نظام ل.م.د بمحتوى كلاسيكي لا يواكب احتياجات سوق العمل والتطور السريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال والتي تؤثر بشكل مباشر في سوق العمل.

–نقص الأيام الإعلامية والتحسيسية المساعدة لتعريف الطالب بالمهن والوظائف المطلوبة ومتطلباتها من تعليم وتدريب والتعرف على المهارات والكفاءات

المرتبطة بها، وهذا ليتمكن الطالب من اتخاذ قرارات صائبة فيما يخص مصيره ومستقبله المهني كمثل:

- ✓ اتقان اللغات الأجنبية (الفرنسية، الانجليزية، الألمانية،.....).
- ✓ اتقان استخدام البرمجيات الخاصة بالحاسوب في مختلف وظائف المؤسسات.

2-اقتراحات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها نورد اقتراحات والتي من شأنها أن تفعّل أكثر التكوين الجامعي، فهو يعد البيئة المشجعة والمدعمة والمسهمة بنسبة كبيرة في تطوير القدرات وتوجيه الطلاب إلى المسارات التي تشكل بالنسبة لهم ميزة مطلقة مقارنة بالمسارات الأخرى، إلا أن هذا لا يعني أن التكوين الجامعي لوحده هو المسؤول على مدى نجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية، فالدولة وما تتخذه من إجراءات وتدابير له نصيب أيضا في استمرارية المشاريع والوصول بها إلى الريادة، ومن الاقتراحات نذكر:

- نشر ثقافة ضمان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية وبصورة مستمرة كإصدار مجلة دورية تعنى بضمان جودة التعليم العالي ؛

- ضرورة تشكيل خلايا تدعم عملية تطبيق نظام ضمان على مستوى المؤسسة، نذكر منها: تشكيل خلية تعنى بالربط بين مؤسسة التعليم العالي والمؤسسات لزيادة المشاريع التعاونية بينهما وتنظيم تكوينات مستمرة وإشراك مؤسسة التعليم العالي في التنمية الجهوية، وتشكيل خلية تعنى باستقبال وتوجيه أصحاب المصلحة وتوفير المعلومات المطلوبة من قبلهم.

- ترقية حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات وربطها بالجامعات ومراكز البحث وتفعيل الحاضنات التكنولوجية، مما يسهم في تنمية القدرة على الابداع والابتكار في خلق منتجات تغني عن الاستيراد.

الهوامش والمراجع:

(1) سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر – دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة –، أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014/2013، ص 256.

(2) Aziz Bouslikhane, Enseignement de L'entrepreneuriat – pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial –, thése de doctorat en sciences de gestion, Université de Nancy2, 2011, P.129.

(3) Abdellatif Benachenehou, Les entrepreneurs algériens, éd.Alpha Design, 2007, PP.20 -21.

(4) Abderrehmane Abdou, Kamel Boucherf, Entrepreneurs et PME – approches algéro – françaises –, éd. L'Aarmattan, France, 2004, P.132.

(5) بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 – 2015، ص 82.

(6) بلال خلف السكارنة، المشاريع الصغيرة والريادة، 2006، ص ص 26 – 27. تم الاطلاع عليه على الموقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51061

(7) عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال – القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية –، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص ص 117 – 118.

التعليم المقاولاتي ودوره في توجيه طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة تحليلية لاتجاهات عينة من طلبة جامعة قالمة-

د. سارة عمرون د. سليمة طبايبية

ج. 8 ماي 1945 قالمة –الجزائر-

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه التعليم المقاولاتي للطلبة الجامعيين في تعزيز روح المبادرة من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة، إذ تعتبر المعرفة والتعليم ضروريان لضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون برامج التعليم المقاولاتي تهتم بتنمية قدرة الطالب على توفير منصب عمل له ولغيره من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة، ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، وجب أن يتم تفعيلها في الجامعات من أجل إستحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة تساهم في الرفع من الأداء الاقتصادي.

لذا إهتمت الجامعات الجزائرية في السنوات الأخيرة بالتعليم المقاولاتية من خلال تشجيع الطلبة على طرح أفكار جديدة والاعتماد على أنفسهم لإنشاء مشاريع ريادية تعتمد على التكنولوجيات الحديثة مما ينعكس إيجابا على المجتمع من خلال الرفع من النمو الاقتصادي، وهذا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخروج من دائرة الاعتماد الكلي على المحروقات وهذا بعد التدهور الذي شهدته هذه الأخيرة.

ولقد طبقت الدراسة الميدانية على عينة من طلبة الأقسام النهائية (سنة ثالثة ليسانس وثانية ماستر) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة قالمة، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل إجابات أفراد العينة حيث تم معالجة 130 استمارة قابلة للتحليل الإحصائي في الفترة الممتدة من 17 فيفري إلى

غاية 15 مارس لسنة 2018، ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- ✓ اهتمام جامعة قالمة بالتعليم المقاولاتي؛
- ✓ اهتمام من قبل طلبة جامعة قالمة للتوجه بعد التخرج لتأسيس مؤسساتهم الخاصة؛
- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التعليم المقاولاتي وبين إنشاء الطلبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما أكدته الفرضية الثالثة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي، الجامعات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé : Cette étude à préciser l'importance de l'éducation entrepreneuriale pour les étudiants universitaires pour établir leurs propres institutions, car les programmes éducatifs visent à développer la capacité de l'étudiant à fournir un emploi pour lui et les autres par la mise en place de nouveaux projets pilotes, étant donné que l'esprit d'entreprise en essayant de construire un système économique caractérisé par la créativité et l'innovation, doit être activé dans les universités pour développer des idées entrepreneuriales et d'adopter ces idées par l'éducation entrepreneuriale pour devenir des projets pilotes productifs contribuer à l'amélioration des performances économiques.

Ces dernières années, les universités algériennes se sont intéressées à l'éducation entrepreneuriale et ont encouragé les étudiants à proposer de nouvelles idées et de compter sur eux-mêmes pour créer des projets pilotes basés sur les nouvelles technologies, ce qui aura un impact positif sur la croissance économique des petites et moyennes entreprises.

L'étude sur le terrain appliqué sur un échantillon d'élèves des sections finales (licence et Master), Faculté Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion à l'Université de Guelma, et l'utilisation du programme logiciel statistique (SPSS) pour analyser les réponses à l'échantillon, où la forme de traitement 130 font l'objet d'une analyse statistique de la période Du 17 février au 15 mars 2018. L'étude a montré les résultats suivants:

✓ l'Université Guelma s'intéresse pour l'éducation à l'entrepreneuriat;
✓ les étudiants de l'Université de Guelma à poursuivre leurs études pour créer leurs propres institutions;
✓ L'existence d'une relation relationnelle statistiquement significative à un niveau significatif de 5% entre l'éducation entrepreneuriale et l'établissement d'étudiants pour les petites et moyennes entreprises, comme le confirme la troisième hypothèse.

Mots-clés : Education à l'entrepreneuriat, Universités, Petites et Moyennes Entreprises.

المقدمة: يحظى التعليم المقاولاتي باهتمام جميع المختصين ورواد الأعمال لما يكتسيه من أهمية بالغة فيما يخص المجالات التي يقدمها للحصول على فرص مختلفة، وجعل طلبة الجامعات يبحثون عن فرص استثمارية في مجال المقاولاتية وتحويلهم إلى أصحاب مشاريع ريادية يغلب عليها طابع الاستدامة والاستمرارية سواء من ناحية الأرباح أم الوظائف أم الحصص السوقية.

كما أن التعليم المقاولاتي يرفع من مستوى الوعي لتعزيز الابداع والابتكار في صفوف الطلبة وتنمية قدراتهم المعرفية في عالم تتغلب عليه التكنولوجيات الحديثة ناهيك عن التوجه السائد لنشر المسؤولية الاجتماعية وإعطاء فرص للمشاريع ذات الطابع البيئي والاجتماعي، والتفاعل مع متطلبات المجتمع ورغباته المتزايدة، وكذا مع الإستراتيجيات المتبناة من قبل الدولة وتحقيق الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الإسهام في التقليل من البطالة والرفع من الدخل الوطني وزيادة الدخول الفردية والحد من الفقر والتقليل من التبعية الاقتصادية، وفتح أفق جديدة للتنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد الكلي على المحروقات.

ومن هنا ظهرت مكانة الجامعات في التعليم المقاولاتي لأن البرامج والتخصصات والدورات المعتمدة فيها يمكن أن تزيد من الدافع إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية شبابية، وإختصاص خريجيهم ليصبحوا أشخاصا مهمين في مشاريع مقاولاتية مبتكرة وريادية، كل هذا جعل الجامعات في تحد متزايد للنهوض بآليات

تكوين وتعليم طلبتها ومحاولة تكييف مناهجها التدريسية مع احتياجات المجتمع ككل وكذا محيطها الخارجي، والاستفادة من التطورات الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، واستخدام الوسائط التكنولوجية من أجل تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي دون أدنى اعتبار للحواجز الزمانية والمكانية.

- **إشكالية الدراسة:**

يعتبر الطالب الجامعي عاملا مهما من عوامل إحداث التغيير في توجهات المجتمع، نظرا لقدرته على التفاعل الإيجابي مع التطورات الحاصلة في محيطه الخارجي، وإعداده ليكون فاعلا في مجتمعه من خلال بث روح المقاولة فيه وحثه على إنشاء مشروع مقاولاتي ريادي في ظل المخاطر المحيطة، ومن خلال ما تقدم تظهر لنا معالم الإشكالية محل البحث والتي يمكن بلورتها وصياغتها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

كيف يؤثر التعليم المقاولاتي على توجهات الطلبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- **الفرضيات الدراسية:**

وللإجابة على الإشكالية وكمنطلق للدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا تهتم جامعة قالمة بالتعليم المقاولاتي؛
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يهتم طلبة جامعة قالمة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التعليم المقاولاتي وبين توجه الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

- **أهمية الدراسة:**

يمكننا إبراز أهمية الموضوع من خلال النقاط التالية:

- إظهار أهم التحديات التي تواجه خريجي الجامعات للدخول في عالم المقاولة؛
- التعرف على كيفية إسهام التعليم المقاولاتي في تحفيز الطلبة الجامعيين على المبادرة والإبداع؛
- التطرق إلى الدور الذي تؤديه الجامعات في تمكين الخريجين لإنشاء مشاريع مقاولاتية؛
- دور برامج التعليم المقاولاتي في تنمية القدرات والكفاءات لإنشاء مشاريع رائدة ومبدعة.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق إلى مفهوم التعليم الجامعي المقاولاتي؛
- التعرف على أهم الآليات الموضوعة من قبل الجامعات للتشجيع على الاستثمار في مجال المقاولاتية الطلابية؛
- التعرف على رغبة متخرجي جامعة قالمة في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

- **منهج الدراسة ومصادر البيانات**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة أو خطأ فرضيتها، حيث تم الاعتماد بصفة أساسية في الجانب النظري على مصادر المعلومات الثانوية والمتمثلة في الكتب والمقالات والدراسات المتعلقة بالموضوع، أما في الدراسة الميدانية فقد تم اعتماد استمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات بهدف التعرف على **تأثير التعليم المقاولاتي في الجامعات لتوجيه سلوك الطلبة لإنشاء مشاريعهم الخاصة بعد التخرج.**

- وصف أداة الدراسة

استخدمنا الاستمارة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية للمتغير المستقل والمتغير التابع وتضمنت 28 فقرة، حيث تم وضعها اعتمادا على الجانب النظري والأبحاث الأكاديمية السابقة، وبهدف صياغتها بالشكل النهائي والتأكد من صحة الأداة قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أجل تحكيمها ولقد تكونت من جزئين رئيسيين يشملان متغيرات الدراسة: **الأول:** ويتناول التعليم المقاولاتي وهو المتغير المستقل، **والثاني:** وتطرق إلى توجهات الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهو المتغير التابع.

- مجتمع وعينة الدراسة

في هذه الدراسة يتم جمع البيانات عن تأثير التعليم المقاولاتي في الجامعات لتوجيه سلوك الطلبة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة قالمة وتم تنفيذ العمل الميداني في شهري فيفري ومارس 2018، وأجريت الدراسة الاستقصائية على طلبة السنة الثالثة ليسانس وطلبة الماستر من مختلف التخصصات، وتم اختيار هذه المجموعة من الطلاب باعتباها الأنسب للدراسة لأنهم عليهم اتخاذ القرارات المهنية الهامة عند التخرج وتكون مجتمع الدراسة من 1487 طالبا وطالبة للسنة الجامعية 2018/2017 وأجرينا الاستطلاع مع 149 من المستجوبين الذين يمثلون العينة الإحصائية التي تم اختيار مفرداتها من خلال العينة العشوائية، وبعد توزيع الاستمارات عن طريق المقابلة الشخصية إلى المستجوبين، تم استرجاع 145 استمارة من بين إجمالي الاستمارات الموزعة، لم تؤخذ كلها في الحسبان حيث اشتملت الاستمارات المسترجعة على 130 استمارة فقط صالحة للتحليل الإحصائي إذ تم استبعاد 15 إستمارة بسبب النقص الكبير في البيانات المطلوبة، وبذلك بلغ عدد الاستمارات القابلة للتحليل نسبة 87,25% من مجموع الاستمارات الموزعة وهي نسبة مقبولة.

وقد تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة في الاستمارة ذات إجابات محددة وبغرض قياس اتجاهات أفراد العينة والتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، وبهدف قياس درجة موافقة أو عدم موافقة مفردات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستمارة استخدمنا مقياس Likert ذا الخمس الدرجات من عدم الموافقة التامة إلى الموافقة التامة[1]، وهذا يعنى أن كل واحدة منها مقاسة بخمسة بدائل للإجابة، وفقا للتدرج التالي: (غير موافق تماما=1، غير موافق=2، محايد=3، موافق=4، موافق تماما=5) [2].

كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (01): مجالات المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	الدرجة
من 1,00 إلى أقل أو يساوي 1,80	منخفضة جدا
من 1,80 إلى أقل أو يساوي 2,60	منخفضة
من 2,60 إلى أقل أو يساوي 3,40	متوسطة
من 3,40 إلى أقل أو يساوي 4,20	عالية
4,20 فأكثر	عالية جدا

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: عبد الفتاح عز: مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع الرياض المملكة العربية السعودية، 2007، ص.540.

حيث اعتبرنا أن كافة الإجابات التي تقع ضمن الفئة الأولى والفئة الثانية على أنها مؤشرات لضعف أو غياب الخاصية أو النشاط، واعتمدنا على الوسط الحسابي الفرضي 3,00 هو الحد الأدنى للدرجة الجيدة التي يمكن أن نقبل بها لقياس مدى أهمية المعلومات.

– **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في التحليلات الإحصائية المختلفة حيث تم

استخدام الإحصاء الوصفي والاستقرائي لتحليل كل فقرات الدراسة، فكانت الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لغرض اختبار الفرضيات التي تم صياغتها للإجابة عن أسئلة الدراسة وحسب طبيعة الفرضية كانت على النحو التالي:

– معامل الثبات Alpha Cronbach للتعرف على مدى الإتساق الداخلي العبارات ولاختبار موثوقية أداة الدراسة؛

– اختبار Kolmogorov–Smirnov (K–S) وقد استخدم لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي بالشكل الذي يمكن من تطبيق الأساليب الإحصائية المستخدمة؛

– الوسط الحسابي بوصفه مؤشرا لإجابات أفراد عينة الدراسة، الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت إجابات العينة المتعلقة بأبعاد الدراسة عن الوسط الحسابي؛

– معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليل التباين لقياس تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع لاختبار الانحدار البسيط.

للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، إستخدامنا اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (K–S).

➢ **المحور الأول: إهتمام جامعة قالمة بالتعليم المقاولاتي**

– **الفرضية الرئيسية الصفرية:** البيانات المتعلقة بالمحور الأول لا تخضع للتوزيع الطبيعي؛

– **الفرضية الرئيسية البديلة:** البيانات المتعلقة بالمحور الأول تخضع للتوزيع الطبيعي.

➢ **المحور الثاني: إهتمام طلبة جامعة قالمة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة**

– **الفرضية الرئيسية الصفرية:** البيانات المتعلقة بالمحور الثاني لا تخضع للتوزيع الطبيعي؛

- **الفرضية الرئيسية البديلة:** البيانات المتعلقة بالمحور الثاني تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (K.S)

المحاور	قيمة اختبار (K.S)	مستوى المعنوية
المحور الأول	1,145	0,145
المحور الثاني	1,916	0,071

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS version 19

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية Sig لكل من المحورين أكبر من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية قبول الفرضية البديلة، وبالتالي تتبع بيانات كلا المحورين التوزيع الطبيعي، مما يمكننا من إستخدام الاختبارات المعلمية.

- **اختبار الصدق الظاهري والصدق البنائي واختبار ثبات الاستمارة:** وللتأكد من صدق الأداة فقد تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين الأكاديميين من ذوي الاختصاص وهذا للتحقق من صدقها الظاهري، حيث كان لهم بعض وجهات النظر والملاحظات، وركزت معظمها على الصياغة اللغوية للفقرات، وتغيير بعض المصطلحات لتكون أكثر وضوحا ودقة.

كما تم إجراء دراسة أولية على عدد من الوكالات للتأكد من وضوح العبارات الواردة في الاستمارة، وأنها فعلا استطاعت قياس متغيرات الدراسة ككل، وللتأكد من ثبات الأداة فلقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك لقياس مستوى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي للعبارات، حيث تتراوح قيمة معامل الثبات بين 0و1 وكلما اقتربت من الواحد كلما دل ذلك على ثبات عال للمقياس، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على عدم وجود ثبات، وجاءت نتائجه كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة

محاور الاستمارة	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرومباخ
المحور الأول	13	0,738
المحور الثاني	15	0,824
كامل الاستمارة	**28**	**0,854**

المصدر: من إعداد الباحثتين بإستعمال SPSS Version 19

عندما يكون معامل ألفا كرونباخ بين 0,6–0,7 فإن ارتباط جميع الفقرات عالٍ مما يعني موثوقية الأداة عالية، أما عندما يكون ألفا كرونباخ أقل من 0,35 تكون موثوقيتها منخفضة مما يعني أنها غير قابلة للتطبيق، وتظهر الأداة موثوقية عالية حيث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكامل الاستمارة عالية حيث بلغت 85% كما هو مبين في الجدول أعلاه ، وبذلك فإن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة، إذ تجاوزت النسبة المقبولة إحصائيا.

جدول رقم(04): نتائج الصدق البنائي

الرقم	محاور الإستبيان		الإرتباط
01	**المحور الأول**	معامل ارتباط بيرسون	0,851 (**)
		الدلالة المعنوية	0,01
02	**المحور الثاني**	معامل ارتباط بيرسون	0,894 (**)
		الدلالة المعنوية	0,01

La corrélation est significative au niveau 0.01

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19.

وكانت معاملات الصدق البنائي دالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وتراوحت معاملات الارتباط بين 0,894 في حدها الأعلى و0,851 في حدها الأدنى، وبالتالي فإن صدق الأداة مرتفع أي أن الاستمارة تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها.

- **تقسيمات الدراسة:**

وقصد تحليل هذا الموضوع سنتطرق إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: التعليم المقاولاتي الجامعي؛**
- **المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛**
- **المحور الثالث: دراسة تحليلية لأراء عينة من طلبة جامعة قالمة.**

المحور الأول: التعليم المقاولاتي الجامعي

أولا- التعليم الجامعي: تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع للمقررات الدراسية وتعدد تخصصات، ويوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة للتخصص في حقول العلوم المختلفة، وعلى النقيض من الجامعات فإن الأنواع المألوفة من مؤسسات التعليم العالي الأخرى هي الكليات والأكاديميات، تركز على واحد أو اثنين من حقول المعرفة[3].

يقوم التعليم العالي على أساس التعليم الثانوي وهو يوفر أنشطة التعلم في مجالات تعليمية تخصصية، ويرمي إلى تحقيق التعلم بدرجة عالية من التعقيد والتخصص، ويتضمن عموما ما يعرف بالتعليم الجامعي، إلا إنه يشمل أيضا تعليما مهنيا أو تقنيا متقدما، وهو يتألف من المستويات التالية: (دورات التعليم العالي القصيرة الأمد) و(مستوى البكالوريوس أو ما يعادله) و (مستوى الماجستير أو ما يعادله) و(مستوى الدكتوراه أو ما يعادله) [4].

تعتبر الجامعة أعلى قمة الهرم الأكاديمي والأصل في الجامعة أنها مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم للدراسة والبحث والمعرفة وينظرون إلى الحياة ومشاكل المجتمع نظرة علمية شمولية متكاملة ويستعينون في الإضافة إلى المعرفة مع طلابهم بالكتاب والمعلومات والمختبر أو الدراسة الميدانية، وهناك تعريفات عديدة في الوقت الحاضر لمصطلح الجامعة بعد إن تطور مفهومها من مجرد الكليات أو المدارس العليا التي تقوم على تعليم القلة المختارة لممارسة مهنة أو أكثر من المهن الحرة وفي هذا الصدد يمكن إعطاء التعريف للجامعة: الجامعة هي مؤسسة

تعليمية تحتوي على كليات وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة أو عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث[5].

ويعرف أيضا بِمسمّى التعليم العالي، وهو المرحلة الأخيرة من المراحل الدراسية والتي يدرس فيها الطالب فرعا من الفروع الدراسية بشكل أكثر تخصصا ومن التعريفات الأخرى للتعليم للجامعي: وهو المستوى التعليمي الذي يأتي مباشرة بعد التعليم الثانوي، ويجب أن يحقق الطالب معدلا دراسيا في المرحلة الثانوية يؤهله للدراسة الجامعية، أو للالتحاق بالتخصص الجامعي الذي يهتم بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصل الطالب على شهادة تؤهله للحصول على عمل معين ضمن مؤهلاته التعليمية، أو تساعده في الاستمرار بدراسة مراحل متقدمة من الدراسات العليا في الجامعة[6].

ثانيا- المقاولة: تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة المقاولة في الآونة الأخيرة، وبالرغم من وجود الكثير من التقارب فيما بينها من حيث المعني العام والمحتوى، فقد تضمن بعضها بأن المقاولة هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، بالإضافة إلى شمول مثل هذه التعاريف على بعض المفاهيم الجديدة مثل :الابتكار والقدرة على تحمل المخاطرة.

فالمقاولة هي عملية إنشاء شيء جديد ذي قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم من طرف الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات. وهذه المنتجات أو الخدمات قد تكون أو لا تكون جديدة أو فريدة، ولكن يجب أن يضيف الريادي لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية.

ومن هنا يتم التوصل إلى أربعة جوانب أساسية من تعريف المقاولة هي [7]:

- عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت والجهد والمال؛
- تقبل المخاطر المختلفة؛
- استقبال المكافآت الناتجة مثل: الاعتمادية، الاستقلالية والمال.

وهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة، وسنركز على تعريف المقاولة استنادا إلى ثلاثة مدارس، تعرف المقاولة حسب تصورات مختلفة ووجهات نظر متعددة.

- **التعريف على أساس الفرص واستغلالها:** يعرف (Shane and Venkataraman, 2000) المقاولة على أنها عملية اكتشاف وتقييم وإستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة أو عمليات إنتاجية أو إستراتيجيات أو أشكال تنظيمية أو أسواق جديدة للمنتجات أو مدخلات لم تكن موجودة [8].

-**التعريف على أساس إنشاء مؤسسات جديدة:** يترأس هذا الاتجاه (1988 William B. Gartner) يعتبر المقاولة على أنها عملية إنشاء مؤسسات جديدة و خروجها إلى حيز الوجود[9]. يحدد هذا الاتجاه أربعة متغيرات هي: الفرد (الشخص الذي يشارك في إنشاء مؤسسة جديدة)، العملية (الإجراءات المتخذة من قبل الفرد لإنشاء مؤسسة)، البيئة (الوضع الذي يحيط ويؤثر على المؤسسة الجديدة)، والتنظيم (نوع المؤسسة التي سيتم إنشاؤها) [10].

- **الازدواجية بين الثنائية الفرد- القيمة:** يترأس هذا الاتجاه (Bruyat ،1993) وحسبه تتمحور المقاولة حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة في ديناميكية من التغيير الإبداعي[11]. ينطلق النموذج من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الضروري لخلق القيمة [12]، أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة تؤدي إلى جعل الفرد مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه، وتحتل القيمة مكانة كبيرة في حياته (أعماله، أهدافه، وسائله، وضعه الاجتماعي...)، كما أنها تؤثر عليه

وهي قادرة على تغيير صفاته وقيمه ومواقفه[13].

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاثة متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولة، وبصفة عامة يمكن تعريف المقاولة بأنها: "مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة". ومنه فإنه يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية في المقاولة هي [14]:

– المقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم؛

– البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية؛

– البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق.

وبناءًا على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولة كما يلي [15]:

– هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛

– تخصيص الوقت الجهد والمال؛

– تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة؛

– الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

تؤدي المقاولة دورا كبيرا في دفع العجلة التنموية للإقتصاد، وتسهم بشكل فعال في إعادة تقويم هيكلية الإنتاج في العديد من الدول وبالخصوص في الدول النامية، فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة، حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيادي العاملة وتسهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقّق التوازن الإقليمي للتنمية، التي تسعى الدول إلى تحقيقه ضمن خططها المختلفة للتنمية الشاملة، كما يمكن تلخيص هذا الدور بما يلي [16]:

– **زيادة متوسط دخل الفرد:** تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع، حيث تكون المقاولة في مجالات عدة، وهذا التغيير يكون مصحوبا بنمو وزيادة في المخرجات، مما يسمح بتشكيل الثورة للأفراد

عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، ما يؤدي إلى توفر نوع من العدالة في هذه المكاسب؛

– **الزيادة في جانب العرض والطلب:** إن تأمين رأسمال جديد يوسع النمو في العرض، كما أن الارتفاع في المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع يؤدي إلى النمو في الطلب، حيث تعمل على زيادة كلٍّ من جانبي العرض والطلب؛

– **التجديد والقدرة على الابتكار ومعرفة حاجات السوق:** لا يعتمد الابتكار فقط على تطوير منتج أو خدمة، بل يهتم أيضا بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة؛

– **العمل على تطوير الاقتصاد:** تعتبر المشروعات المقاولاتية النواة والمادة الأساسية في تطوير الاقتصاد، إذ تعمل على خلق ديناميكية في السوق والرفع من الإنتاج وكذا التنويع في شتى المنتجات، وكل هذا يساعد في تطوير الاقتصاد.

أما المقاولة كظاهرة اقتصادية واجتماعية، فإن إسهاماتها في الاقتصاد والمجتمع هامة جدا، حيث تسهم في [17]:

– إنشاء الأعمال التجارية وتجديدها في مختلف المجالات؛

– خلق فرص العمل كرد على مشاكل البطالة؛

– الابتكار وخلق الفرص الابتكارية؛

– تنمية الروح المقاولاتية في المؤسسات عن طريق :أخذ المبادرة، المخاطرة فرص التوجيه والتفاعل؛

– دعم التغييرات الهيكلية في البيئة السياسية والتكنولوجية والاجتماعية والتنظيمية (مثل قطاع الخدمات، الإنترنت، تكنولوجيا المعلومات...).

ثالثا– التعليم المقاولاتي الجامعي: خلال العقدين الأخيرين، زاد الاهتمام بالتعليم المقاولاتي من قبل العديد من كليات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة، وجذب إنتباه الأكاديميين وصانعي القرار، التقنيين وكذا الاقتصاديين، وأضحى تعزيز روح المقاولة والمبادرة لإنشاء المشاريع المقاولاتية على نطاق واسع، وأصبح ضرورة في

الجامعات المختصة بالهندسة بالإضافة إلى المهارات التقنية، وبالتالي يتضمن التعليم المقاولاتي كمصدر للتنمية المهارات وخلق المعرفة وتسويق التقنيات الحديثة المقدمة من طرف المهندسين، حيث لوحظ أن رجال الأعمال يفتقرون إلى المهارات المنهجية ويعتمدون على تصوراتهم وحالتهم المزاجية، ويواجهون عقبات في المراحل الأولى من مرحلة إنشاء مشاريعهم، فأضحى العمل المقاولاتي يحتاج إلى أن يدار في نهج تسييري منظم لتطوير كفاءات قادرة على الأخذ بالمبادرة واستغلال الموارد المتاحة في ظل المخاطر المحتملة، لذا بدأت الجامعات في تقديم دورات وبرامج في ريادة الأعمال والتعليم المقاولاتي منذ سنة 1947 عندما قدم Myle Maces أول مقرر دراسي في إنشاء وتسيير المشاريع المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية تخصص ماجستير إدارة الأعمال، منذ ذلك الحين ، بدأ التعليم المقاولاتي يأخذ مكانه في جدول أعمال المدارس التجارية في جميع أنحاء العالم [18].

وتزايد عدد الجامعات التي تقدم دورات وبرامج وتخصصات في ريادة الأعمال والتعليم المقاولاتي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد الطلبة 120.000 المسجلين في برامج التعليم المقاولاتي وذلك سنة 1994، أما في كندا فقد زاد عدد الطلاب المسجلين في هذه الدورات بنسبة 444 % في الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى غاية سنة 1999، إلا أن موضوع المقاولاتية لم يحقق الجاذبية المتوقعة منه – بصفة عامة– خلال السنوات الخمس التالية، ولقد اتبعت نفس الاتجاه في التعليم كل من فرنسا وجميع أنحاء أوروبا.

وحسب الباحث Rondstat وفي بداية سنة 1990 كانت أغلب البرامج التعليمية تقوم أساسا على خطة العمل، ولقد توقع أن الاتجاهات الحديثة في التعليم المقاولاتي من شأنها أنه ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارب ومهارات الأفراد وهيمنة مستمرة من دراساتهما الحالة. كما أوضح كل من Béchard et Toulouse (1991) في دراستهم الممارسات التربوية التقليدية القائمة على المحتوى بقيت مهيمنة على برامج التعليم المقاولاتي في الجامعات، وجاء كل من Vesalain et Str□mmer (1998)

ليحددا أهمية التركيز على المقاربات التفضيلية للطلبة بدلا من التركيز على محتوى هذه البرامج[19].

كما تذهب التربية من أجل ريادة الأعمال بعيدا عن مجرد كونها بداية أعمال، بل يجب أن تطور جيلا من البشر ليكونوا مبدعين ومبتكرين ولهم القدرة على المغامرة بالإضافة لكونها مدخل مرتكز إلى العمليات، تقوم على تشجيع وتوقع روح ومبادرة إدارة الأعمال خاصة للطلبة في سن الشباب وجوهرها هو تقوية الكفاءات الريادية مثل القدرة على تحويل الأفكار إلى ممارسة (التعلم المرتكز إلى الفرصة) ويتطلب هذا الحافز إدراك الفرص وتنمية الأفكار وإستعداد منظم لقبول المخاطرة جنبا إلى جنب مع القدرة على تخطيط المشروعات وتنفيذها، لكسب معرفة جديدة والوصول إلى أهداف مؤكدة[20].

ينظر للتعليم الريادي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص. وتبنى الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية والاتجاهاتية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة. أما على مستوى المؤسسة التعليمية، فإن ذلك يشمل المدخلات المتعلقة بالأساليب التعليمية التعلمية، والفحوص ومنح الشهادات، والنشاطات اللاصفية واللامدرسية، والإدارة المدرسية، وتنمية قدرات العاملين[21].

تسمح البرامج المتخصصة من تخصصات ومقاييس بتعميق معارف الطلبة وتعلمهم ومنحهم روح المقاولة والهدف ليس إعداد منشئات وصاحبات للمؤسسات بل إعداد أفراد لديهم معارف جيدة عن أشكال وقضايا المقاولاتية.

والبرنامج التعليمي الفعال هو الذي يظهر كيفية التصرف كمقاولين وربطهم مع الأفراد الذين يكونون قادرين على تسهيل نجاح تعليمهم وتدريبهم، وبرنامج التعليم

المقاولاتي يبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للطلبة، ثم تعزيز الأعمال التجارية والتوعية والاستمرارية والنمو، ولا يغطي فقط برامج المقاولين ولكن تكوين المدربين والمشرفين أيضا[22].

كما جاء المنشور الرائد الذي أصدرته اليونسكو بعنوان: "إعادة التفكير في التربية والتعليم – نحو صالح مشترك عالمي؟" (2015) ليعيد التفكير في الغرض من أساسيات التعليم وتنظيم أساليب التعلم في ظل التغيرات، ويُستخدم كأداة للحوار والبحوث في مجال السياسات بشأن التعليم والتنمية. ويعد هذا المنشور ثمرة أعمال فريق كبار الخبراء الذي أنشأته المديرة العامة لليونسكو (إيرينا بوكوفا) من أجل إعادة التفكير في التربية والتعليم في عالم تسوده تحولات متسارعة، وقد استلهم رؤية إنسانية في التربية والتنمية، واقترح أن نعتبر التعليم والمعرفة صالحا مشتركا عالميا سعيا إلى التوفيق بين مقاصد التربية والتعليم وتنظيمهما كمجهود مجتمعي جماعي في عالم معقد[23].

تشتمل برامج التعليم المقاولاتي على عدة وحدات وموضوعات منها[24]:

- مبادئ ريادة الأعمال؛
- خلق المشروعات الجديدة؛
- الابتكار/ الإبداع؛
- رأس المال المخاطر؛
- تطوير المنتجات الجديدة؛
- تخطيط المشروعات الناشئة؛
- الشركات العائلية؛
- سياسة الإبداع؛
- الريادة الاجتماعية؛
- التسويق الريادي؛
- ريادة الأقليات؛

- قضايا قانونية في ريادة الأعمال؛
- حقوق الامتياز؛
- التمويل الريادي؛
- أخلاقيات ريادة الأعمال؛
- الإستراتيجية الريادية؛
- الاقتصاد الريادي؛
- الريادة التكنولوجية؛
- .... الخ.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايدا من قبل السياسيين والاقتصاديين لاعتبارها قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري، إذ أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر وإمتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام.

أولا-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن لا ينفي ذلك وجود عدة إجتهادات تعتمد على معايير مختلفة مثل حجم العمالة ورأس المال المستثمر والإنتاج والمبيعات والتكنولوجيا المستخدمة وحجم الأسواق التي يتعامل معها المشروع وحجم المخزون ومعدل دورانه.

ولقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين هما معيار عدد العمال وآخر هو رقم الأعمال، وذلك حسب ما ورد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من هذا القانون وقد

تم تفصيل هذا التعريف أكثر في المواد الخامسة، السادسة والسابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[25]:

- ✓ **المادة 04:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 عاملا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ **المادة 05:** تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي تشغل مابين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و02 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و500 مليون دينار جزائري؛
- ✓ **المادة 06:** تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار جزائري؛
- ✓ **المادة 07:** تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

وجاء القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ببعض التعديلات، حيث أصبحت تعرف على أنها كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من 1 إلى 250 عاملا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (01) مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية[26].

ثانيا-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلها عدة خصائص تتميز بها عن سائر المؤسسات الكبرى وتعكس هذه الخصائص نقاط قوة تتمتع بها من خلال ما يلي[27]:

- **الضآلة النسبية لرأس المال وتكلفة العامل :**تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل وحجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف وتجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المشاريع الكبرى؛

- **المرونة ومركزية القرار :**تمتاز بالمرونة، ونقصد بالمرونة القدرة على التغيير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب احتياجات السوق لأن أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيات البسيطة ورأس المال المنخفض؛

- **الملكية والإستقلالية:** إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حافز أساسي للأشخاص الذين لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع خاصة بهم، ولذا لها دور أساسي في إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد، كما تتيح الفرصة للأفكار وطموحات المختصين، فملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوقف على شخص بل يمكن أن تأخذ أشكالا متعددة سواء كانوا أسرة أم أصدقاء أم أقرباء .أما في ما يخص الاستقلالية فقد ركز على الاستقلالية عدة كتاب مثل Hollander في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي؛

- **التجديد:** إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد أكثر من المؤسسات

العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر علـــى أربـــاحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

ثالثا-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكـــن القـــول أن للمؤسســـات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد يمكن إيجازها فيما يلي[28]:

- ✓ تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل؛
- ✓ تعتبر إحدى الآليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم هدف العدالة فـــي توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبيـــر مـــن أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة؛
- ✓ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسســـات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع؛
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في مجال تنويع الهيكل الصناعي
- ✓ المساعدة في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية، مثـــل الاخـــتلال بـــين الادخار والاستثمار حيث تعاني الدول النامية مـــن انخفـــاض معـــدلات الادخـــار والإستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما تسهم في علاج اخـــتلال ميـــزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لأراء عينة من طلبة جامعة قالمة

أولا- التحليل الإحصائي لأراء عينة من طلبة جامعة قالمة

- **التحليل الإحصائي للمحور الأول: التعليم المقاولاتي**

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

رقم	الفقرة	الوسط لحسابي	الإنحراف المعياري	t	Sig	اتجاهات الإجابات
المحور الأول: التعليم المقاولاتي						
01	يشجعني التعليم في على تطوير أفكار لأصبح مقاولا.	2,95	1,085	31,055	0,000	متوسطة
02	تكونت لدي أفكار من التعليم المتحصل عليه التي يمكن تجسيدها في مشروع على أرض الواقع.	2,68	1,228	24,861	0,000	متوسطة
03	توفر جامعتي المعرفة اللازمة حول المقاولاتية من خلال البرامج المدرّسة.	3,20	1,123	32,478	0,000	متوسطة

04	تقوم جامعتي بتطوير مهاراتي وقدراتي في مجال المقاولاتية.	3,34	1,038	36,655	0,000	متوسطة
05	يساعد التعليم المتحصل عليه على الإلمام بالتفاصيل العملية الضرورية لتأسيس مؤسستي الخاصة.	3,12	1,049	33,936	0,000	متوسطة
06	يساعد التعليم في التعرف على المفاهيم الإدارية الحديثة تمكنني من إدارة مؤسستي.	3,02	1,124	30,670	0,000	متوسطة
07	تكونت لدي المعرفة من خلال التعليم المكتسب في كيفية تطوير المشروع المقاولاتي.	2,95	1,077	31,262	0,000	متوسطة
08	يسمح التعليم المقاولاتي بتعزيز فرصة النجاح إذا أردت إنشاء مؤسستي الخاصة.	3,03	1,106	31,236	0,000	متوسطة

09	التعليم المقاولاتي يشجع على اكتساب المعارف والمهارات والقدرات الإدارية والتسييرية لضمان بقاء مؤسستي.	3,48	0,942	42,091	0,000	عالية
10	سمح لي التعليم المقاولاتي الإلمام بالمهارات المالية الضرورية.	3,72	1,004	42,281	0,000	عالية
11	يوفر لي التعليم المقاولاتي مهارات المبيعات والتسويق الضرورية لنجاح مؤسستي.	3,28	1,209	30,984	0,000	متوسطة
12	تقوم الجامعة من خلال التعليم المقترح على توضيح رؤية التنمية لدى الطلبة.	3,08	1,264	27,827	0,000	متوسطة
13	يساعدني التعليم المقاولاتي على القدرة على التصرف تجاه التغييرات التي تواجه مؤسستي.	3,12	0,957	37,226	0,000	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19.

يتضح من خلال الجدول السابق أن إجابات المبحوثين كانت بمتوسطات حسابية أغلبها متوسطة، تراوحت بين أعلى قيمة كانت 3,72 عالية للفقرة 10، وبإنحراف معياري بلغ 1,004 وبين أدنى قيمة كانت متوسطة للفقرة 02 بقيمة بلغت 2,68 وبإنحراف معياري 1,228، وقيمة إحتمالية Sig=0,000، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0,05، ويدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة بين أفراد العينة على أهمية التعليم المقاولاتي لإلمام الطلبة بالمهارات المالية الضرورية عند إنشاء مشاريعهم الخاصة وهذا لأن خلال مراحل دراستهم تم تزويدهم بمختلف المهارات الضرورية من خلال مقاييس تم تدريسها لهم كدراسة الجدوى الاقتصادية والمحاسبة وغيرها.

- **التحليل الإحصائي للمحور الثاني: التوجه لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة**

الجدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات للمحور الثاني

رقم	الفقرة	الوسط لحسابي	الإنحراف المعياري	t	Sig	اتجاهات الإجابات
المحور الثاني: التوجه لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة						
14	أهدف إلى تطبيق ما تعلمته في الجامعة من مهارات نظرية.	3,28	1,100	33,973	0,000	متوسطة
15	لدي دافع لإنشاء مؤسستي الخاصة بعد الانتهاء من الدراسة.	3,43	1,019	38,398	0,000	متوسطة

16	يعتبر إنشاء مؤسستي الخاصة من أفضل القرارات التي يمكن اتخاذها بين الخيارات المختلفة بعد التخرج.	3,42	0,979	39,788	0,000	عالية
17	أرغب في تأسيس مؤسستي الخاصة إذا توفرت لي الفرصة والموارد.	3,92	0,924	48,329	0,000	عالية
18	إذا قررت البدء بمشروعي الخاص لدي تشجيع من الأفراد المحيطين بي.	3,18	1,033	35,161	0,000	متوسطة
19	سأحقق من خلال إنشائي لمؤسسة خاصة بي موقعي في المجتمع.	3,28	1,163	32,203	0,000	متوسطة
20	باعتباري صاحب مشروع ينطوي على مزايا أكثر من عيوب بالنسبة لي.	3,22	1,150	31,962	0,000	متوسطة
21	تقوم تصرفاتي على أساس خطط وتوقعات محسوبة مما يجنبني النتائج السلبية.	3,17	1,086	33,259	0,000	متوسطة
22	لدي المهارات القيادية اللازمة لإنشاء مشروع خاص.	3,38	0,991	38,929	0,000	متوسطة

23	تتوفر لدي المؤهلات العلمية والنضج الذهني للقيام بالدراسات التي تسبق إنشاء مشروعي الخاص.	2,91	0,968	34,246	0,000	متوسطة
24	أتمتع بالمرونة لإحداث التغييرات التي تسمح بتحقيق مكاسب جديدة للمؤسسة للحفاظ على مؤسستي.	3,25	0,975	38,052	0,000	متوسطة
25	يمكنني امتلاكي لمشروعي الخاص من تحقيق مستوى معيشي مريح.	3,45	0,738	53,374	0,000	عالية
26	أستطيع الحصول على امتيازات من قبل الحكومة عند قيامي بإنشاء مشروعي الخاص.	3,06	0,978	35,675	0,000	متوسطة
27	تتوفر السوق الجزائرية على العديد من الفرص لانشاء مشروعي الخاص.	3,21	0,921	39,716	0,000	متوسطة
28	يمكنني الحصول على قروض من البنوك بسهولة عند رغبتي لإنشاء مشروعي الخاص.	2,60	1,179	25,152	0,000	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19.

يتضح من خلال الجدول السابق أن إجابات المبحوثين كانت أغلبها متوسطة بمتوسطات حسابية تراوحت بين أعلى قيمة بلغت 3,92 للفقرة 17، وبانحراف معياري بلغ 0,924 وبين أدنى قيمة كانت منخفظة للفقرة 28 بقيمة بلغت 2,60 وبإنحراف معياري 1,179، وقيمة احتمالية Sig=0,000، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0,05، ويدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على أن الطلبة يرغبون في تأسيس مؤسساتهم الخاصة إذا توفرت لديهم الموارد الضرورية والتسهيلات من قبل الحكومة للحصول على القروض الضرورية.

ثانيا- اختبار فرضيات الدراسة

✓ **اختبار الفرضية الأولى**

H_0: لا تهتم جامعة قالمة بالتعليم المقاولاتي؛

H_1 : تهتم جامعة قالمة بالتعليم المقاولاتي.

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T.

الجدول رقم (07): المتوسط الحسابي واختبار T للفرضية الأولى

المتوسط المرجح=3								
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
المحور الأول	3,15	0,539	3,241	129	0,002	0,153	0,06	0,25

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19.

تبين المخرجات أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لهذا المحور قد بلغ 3,15 وبانحراف قدره 0,539، وحيث أن قيمة t المحسوبة T_{cal} قد بلغت 3,241، وهي أكبر من قيمتها الجدولية T_{tab} هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوب 0,002 كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن **جامعة قالمة تهتم بالتعليم المقاولاتي لتزويد الطلبة بالمهارات والمعارف الضرورية لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتعزيز فرص نجاحها.**

✓ **اختبار الفرضية الثانية**

H_0: لا يهتم طلبة جامعة قالمة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

H_1 : يهتم طلبة جامعة قالمة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T.

الجدول رقم (08): المتوسط الحسابي واختبار T للفرضية الثانية

المتوسط المرجح=3								
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
المحور الثاني	3,25	0,548	5,232	129	0,000	0,251	0,16	0,35

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19.

تبين مخرجات الجدول أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمدى الاهتمام برضا المرضى قد بلغ 3,25 وبإنحراف قدره 0,548، وحيث أن قيمة t

المحسوبة T_{cal} قد بلغت 5,232، وهي أكبر من قيمتها الجدولية T_{tab} هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوب 0,000 كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن **طلبة جامعة قالمة يهتمون بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بعد تخرجهم.**

✓ **اختبار الفرضية الثالثة**

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التعليم المقاولاتي وبين توجه الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التعليم المقاولاتي وبين توجه الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط Pearson Correlation وتحليل التباين ANOVA للفرضية الثالثة

النموذج	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	درجة الحرية 1 ddl1	درجة الحرية 2 ddl2	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
	0,526	0,277	1	128	49,066	0,000

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19. α = 0,05

يظهر من الجدول أن معامل التحديد R^2 قد بلغ 0,277 والذي يشير إلى تفسير المتغير المستقل المتمثل في التعليم المقاولاتي للمتغير التابع والمتمثل في توجه الطلبة لإنشاء مشاريعهم الخاصة بعد التخرج بنسبة 27,7% وأن باقي النسبة والمقدرة 72,3% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى الخطأ العشوائي، كما تشير قيمة F التي بلغت 49,066 بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير قيمة

معامل الارتباط R التي بلغت 0,526 إلى وجود علاقة موجبة متوسطة بين المتغيرين.

ولقد بلغ مستوى المعنوية المتغير المستقل 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 أي $p < 0.05$ وهذا يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي ورغبة الطلبة بإنشاء مؤسساتهم الخاصة وهو ما يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير المتغير التابع، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التعليم المقاولاتي وبين توجه الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.**

يلخص الجدول التالي اختبار الانحدار الخطي البسيط بين التعليم المقاولاتي وإنشاء الطلبة لمشاريعهم الخاصة، حيث استخدام الانحدار البسيط يمكننا من التنبؤ بمتغير واحد على أساس متغير أخر، وهو أيضا منهج إحصائي لنمذجة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، واستخدامنا الانحدار البسيط في هذه الدراسة لاختبار الفرضية أي لمعرفة مدى تأثير التعليم المقاولاتي على الطلبة للتوجه لإنشاء مشاريع مقاولاتية بدلا من البحث عن وظائف.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الانحدار البسيط

المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة t	مستوى المعنوية
	β	الخطأ المعياري	Beta بيتا		
التابث	1,565	0,244		6,410	0,000
المتغير المستقل: التعليم المقاولاتي	0,535	0,076	0,526	7, 005	0,000

المتغير التابع: إنشاء الطلبة مؤسسات صغيرة ومتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS Version 19.

بلغ مستوى المعنوية للمتغير المستقل 0,000 وهي قيمة مقبولة لتحققها الفرضية البديلة لأنها أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على معنويتها إحصائيا وهو ما يشير إلى أهمية المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع، ومن خلال نموذج التنبؤ نعبر عنه من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + \varepsilon_i$$

تصبح معادلة الانحدار لهذه الدراسة كالتالي:

$$Y = 1{,}565 + 0{,}535 X_1 + 0{,}244$$

حيث:

Y = توجه الطلبة لإنشاء مشاريعهم الخاصة

X_1= التعليم المقاولاتي

B_0 الثابت = 1,565

ε_i الخطأ العشوائي= 0,244

توجه الطلبة لإنشاء مشاريعهم الخاصة = 1,565 + 0,535 التعليم المقاولاتي+ 0,244

الخاتمة: تناولت هذه الورقة البحثية تأثير التعليم المقاولاتي على توجهات الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة هذا من خلال تزويدهم بمختلف المعارف النظرية التي تساعدهم لمواجهة مختلف التحديات هذا بهدف التخفيض من نسبة البطالة التي يواجهها الشباب خاصة حاملي الشهادات بالإضافة إلى الرفع من النمو الاقتصادي نظرا للأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الأزمات الاقتصادية، حيث يحفز التعليم المقاولاتي الطلبة على إنشاء مشاريعهم الخاصة والعمل على عرض مناصب شغل بدلا من أن يكونوا طالبين لها.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية لهذا الدراسة نستخلص النتائج التالية:

– اتضح بأن هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عالية أقل من 0.05بين محور التعليم المقاولاتي ومحور توجه الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة

ومتوسطة؛

– رفض الفرضية الصفرية الأولى وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على اهتمام جامعة قالمة بالتعليم المقاولاتي؛

–رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على اهتمام طلبة جامعة قالمة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في حالة توفر الموارد اللازمة؛

– رفض الفرضية الصفرية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي وتوجه الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.526 وهو ذو دلالة معنوية.

وانطلاقا من النتائج السابقة يمكننا تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

– استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة؛

– إيجاد حلقة الربط بين الجامعة ومتطلبات البحث العلمي فيما يخص التعليم المقاولاتي من أجل نشر روح المقاولة؛

– خلق ثقافة مقاولاتية لدى الطالب، الأستاذ والباحث وتوجيه الأبحاث وفق نظرة تطبيقية فتصبح الجامعة حاضنة للأعمال والطلبة روادا للأعمال؛

– نشر ثقافة اقتصادية قائمة على أساس الأفكار الإبداعية من أجل منح فرص للمقاولين الشباب مسؤولين عن مسارهم المهني.

الهوامش:

[1]– Duygu Turker, Senem Sonmez Selcuk, Which Factors Affect Entrepreneurial Intention Of University Students?, Journal of European Industrial Training, Emerald Group Publishing Limited, Vol.33, No.02, 2009, P.148.

[2]– Geoff Norman, Likert Scales, Levels of Measurement and The "Laws" of Statistics", Springer Science+Business Media B.V, 2010, P.05.

[3] العبادي هاشم فوزي، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 62–63.

[4]تصنيفات التعليم ومجالات التعليم والتدريب حسب تصنيف التعليم الدولي (إسكد)، من الموقع: https://www.scad.ae/MethodologyDocumentLib، تاريخ الإطلاع: 2018/02/15، على الساعة: 18:45.

[5] https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=433236, consulté le 15/02/2018 à 19:10.

[6] http://mawdoo3.com/مفهوم_التعليم_الجامعي , consulté le 150/02/2018 à 19:30.

[7]جمعة عبد العزيز، المقاولاتية وبعد الثقافة الجهوية، مدخل استكشافي: دراسة ميدانيـــة تحليليـــة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة معسكر، 2016، ص 14.

[8]- Alvaro Cuervo, Domingo Ribeiro, Y Salvador Roig, entrepreneurship: concepts, theory and Perspective, introduction, p3.

[9]– Steve Gedeon, What is Entrepreneurship?, entrepreneurial practice review, Volume 1, Issue 3, summer 2010, p 20.

[10] – Vapo Magloire N'guessan, l'entrepreneuriat et la recherche d'opportunité: le processus de développement d'une idée d'affaires, mémoire, université du Québec à Trois-Rivières, p 9.

[11]Amina Omrane, et autre, Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique, p5.

[12] Raouf Jaziri, Une vision renouvelée des paradigmes de l'entrepreneuriat :Vers une reconfiguration de la recherche en entrepreneuriat, Actes du colloque international sur entrepreneuriat et entreprise: nouveaux enjeux et nouveaux défis, Gafsa, Les 3-4-5 Avril 2009, p 11.

[13] – Thierry Verstraete, Alain Fayolle, op.cit, p 40.

[14]– الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة بسكرة، 2015، ص 14.

[15]– نفس المرجع السابق، ص 14.

[16]– جمعة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 22.

[17]– نفس المرجع السابق، ص 23.

[18] –Bige Aúkun, Nihan Yıldırım, Insights On Entrepreneurship Education In Public Universities In Turkey: Creating Entrepreneurs Or Not?, 7th International Strategic Management Conference, Procedia Social and Behavioral Sciences 24 (2011) P 663 à 676, P 665.

[19] –Camille Carrier, L'enseignement de l'entrepreneuriat: au delà des cours magistraux, des études de cas et du plan d'affaires, Revue de l'Entrepreneuriat, vol 8, n°2, 2009, P 17 à 33, P17.

[20]– أحمد محمد غانم، محمود سيد علي أبو سيف، تصور مقترح للتربية من أجل ريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد يناير الجزء 01 2014، ص 272.

[21]– التعليم للريادة في الدول العربية مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة start real البريطانية: دراسة حالة عن الدول العربية (الأردن، تونس، سلطنة عمان ومصر) والتقرير الإقليمي التوليفي، مسودة نيسان 2010، ص 09، من الموقع:
http://www.unevoc.unesco.org/fileadmin/user_upload/docs/EPE_Component_One_Arabic_14_July_2010.pdf تاريخ الاطلاع: 2018/02/25، على الساعة: 20:10.

[22]–Jean-Pierre Béchard, *Les* grandes questions *de* recherche *en*entrepreneurship *et éducation,* cahier *de recherche le* numéro *95-01*-02*, Ecole des hautes études commerciales, Monterial, p05.*

[23]– لمزيد من التفصيل ارجع إلى: إعادة التفكير في التربية والتعليم نحو صالح مشترك عالمي؟، منشورات اليونسكو، 2015،
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002325/232555a.pdf، تاريخ الإطلاع: 2018/02/25، على الساعة: 21:15.

[24]–عبد الملك طاهر المخلافي، واقع التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية: دراسة تحليلية، من الموقع: http://slidegur.com/doc/1609032/واقع-التعليم-لريادة-الأعمال-في-الجامعات-الحكومية-السعودية...، تاريخ الإطلاع: 2018/03/25، على الساعة: 21:10.

[25]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 04 05، 06، 07، ص ص 05، 06.

[26]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05 ص 05.

[27]– يوسف توفيق عبد الرحيم ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى الأردن، 2009 ، ص 29.

[28]– سهام عبد الكريم، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص ص 3-4.

دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين

"دراسة ميدانية بجامعة 8 ماي 1945، قالمة"

د. بهتان عبد القادر د. قريد سمير

جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر

ملخص: نحاول في مداخلتنا هذه إلى التعرف على دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، من خلال دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 8 ماي 1945، قالمة. اعتمدنا على المقاربة الوصفية في الدّراسة، وأداتي الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة البحثية المطبّقة على العيّنة (24 فردا). من النتائج المتوصل إليها تبين أنّ ثقافة المواطنة في الوسط الجامعي، من حيث هي قيم وسلوكيات وممارسات، تستلزم توفر شروط أساسية تنمي الحس المدني وتدعم قيم التسامح والتضامن والتعاون، والإدارة السلمية للصراع، وقبول التنوع والاختلاف.

كلمات مفتاحية: المواطنة، الجامعة، الحس المدني، التضامن، قبول الآخر الأستاذ الجامعي

The role of the university in achieving the culture of citizenship from the point of view of university teachers Tertiary study at the university May 8, 1945, Guelma

Summary: In our study, we try to know the role of the university in the realization of the culture of citizenship from the point of view of teachers, from a tertiary study in the Faculty of Humanities and Social Sciences at the university May 8, 1945, Guelma. The descriptive approach that we have approached, and by the tools applied; participatory observation and research interview that we tested on our sample (24 subjects). As for the results obtained, it seems that the culture of citizenship in the university environment is shown as values and

behaviors that require essential conditions enriching the civic sense, supporting the values of indulgence, solidarity, mutual aid, peaceful conflict management, and acceptance of diversity.

Keywords: citizenship, university, civic sense, solidarity, acceptance of the other, university teacher

مقدمة: لم يعد دور الجامعة كمؤسسة أكاديمية بحثية مقتصرا على التعليم والتكوين والتدريب، وتخريج الإطارات والكفاءات فحسب، بل أخذ في العقود الأخيرة دلالات جديدة أكثر ارتباطا بثقافة المواطنة كمدخل أساسي لإحداث تغيير ثقافي وقيمي في سلوكيات الطلبة واتجاهاتهم نحو تقبل الحوار والتسامح والتضامن والاعتراف بالأخر والتعايش السلمي وغيرها من القيم التي تمثل الأساس القيمي لثقافة المواطنة.

بهذا المعنى فإن ثقافة المواطنة ليست متغيرا مستقلا وإنما هي ميزة أساسية في أي نظام جامعي منفتح وناجح يوائم بين الأنشطة البيداغوجية والتعليمية وبين الأنشطة المدنية التي تستهدف بناء مواطن إيجابي متشبع بثقافة المواطنة والمعرفة لأن هذه الأخيرة هي الضامن الأمثل لتنمية بشرية حقيقية ودائمة.

ورغم توصيف العديد من الباحثين الجامعة الجزائرية بأنها متخلفة وراكدة وتابعة لا لشيء لأنها مؤطرة بعقلية بيروقراطية دوغمائية لا مجال فيها للمشاركة وابداء الرأي إضافة إلى عدم اهتمامها بإنتاج المعرفة، إلا أنه يفترض بنا كباحثين وفاعلين في الحقل الجامعي أن نفكر في الحلول الجذرية لتجاوز هذه المعوقات من خلال إعادة تربية جديدة للطالب الجزائري على قيم المواطنة والمشاركة، وتنمية شخصيته الإنسانية والوطنية، وتفعيل دوره كفاعل يملك القدرة على تغيير بيئته وفق حاجاته الحقيقية.

ضمن هذا السياق بالضبط، سنحاول في هذه المداخلة التعرف على دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، من خلال دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية نحدد فيها أولا مفهومي الجامعة وثقافة

المواطنة، ثم نستعرض المقاربة المنهجية وأدواتها الإجرائية ثم نوضح تصورات الأساتذة وما يحملونه من أفكار حول ثقافة المواطنة في برامج الجامعة ومقرراتها وأخيرا نتطرق إلى مدى وعيهم بأهمية دور الجامعة في تنمية الثقافة المدنية.

أولا: تحديد المفاهيم

1- الجامعة

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلبة.[1]

كما تعرف الجامعة بأنها المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية لتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج ويتصفون بالقدرة الفعلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة،[2] وبالتالي فإن الجامعة كمؤسسة أكاديمية بحثية تعنى بتكوين الإطارات والكوادر البشرية من الناحية المعرفية والنفسية، وتهيئتهم للمشاركة في خدمة المجتمع.

ومن منظور شامل تعرف الجامعة بأنها القاعدة الفاعلة في بيئة التعليم وأهدافه باعتبارها منظمة خدمية تختص بإنتاج وتسويق حزمة من الخدمات التعليمية والبحثية والتدريبية، وهي بذلك تمثل المدخل الرئيس لكل الأنشطة الإنسانية في المجتمع سواء كانت اقتصادية، أم سياسية، صناعية، أم خدمية، مادية أم روحية.[3]

أما من حيث الدلالة السوسيولوجية تعرف الجامعة بأنها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية مثلها مثل سائر مؤسسات التنشئة كوسائل الإعلام والأسرة والمدرسة والمؤسسات المدنية، لكن للجامعة ثلاث ميزات عن غيرها من مؤسسات التنشئة: فهي أولا، تُكوّن النخب التي تحتل مواقع قيادية في المجتمع والدولة، وثانيا، أنها

تُكون اختصاصيين في القانون (يمارسون لاحقا مهن القضاء والمحاماة)، وثالثا أنها تسهم في تطوير المعرفة العلمية عن طريق البحث العلمي.[4]

ومما سبق طرحه نستطيع القول بأن الجامعة هي المؤسسة العلمية التي تقوم بإعداد الفرد خلقيا ومهنيا ومعرفيا، إضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية والأكاديمية التي تسهم في تنمية المجتمع وتطويره، وهي بذلك تمثل نسقا اجتماعيا مفتوحًا على باقي القطاعات الاقتصادية والصناعية والتربوية والثقافية.

2- ثقافة المواطنة: المواطنة من الناحية اللغوية، وتحديدا في اللغة العربية كما يسّر البعض، مصطلح مشتق من "المواطن" وليس من الوطن. فمفهوما منطلق من الفرد وليس من هذا الكل (الوطن).[5] أمّا في اللغة اللاتينية المواطنة مشتقة من مصطلح "الحي" « *cité* »؛ أي من المكان أومن الحيّز.

تعتبر ثقافة المواطنة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الدول السابقة للنهج الديمقراطي والاعتراف بحقوق الإنسان (المواطن) وما يترتب عليها من حقوق المواطنة كالعدالة، والمشاركة والاعتراف بالآخر وحق التجمع في مؤسسات مدنية.

1.2. وحسب "**إبراهيم عبد الله غلوم**" فإن ثقافة المواطنة تعني:

1.1.2. التمثل الخلاق للتنوع والتباين، وهي الإدارة السياسية المتوازنة للاختلاف وللتعددية الثقافية، التي يفرضها المجتمع المدني.

2.1.2. أن العمليات الثقافية التي تنتجها أفكارا أو مواقف أو سلوكيات هي التي تشكل ديناميات الديمقراطية.

3.1.2. ما يحرر قيم الحياة الديمقراطية ليست دعاوى الدولة أو دعاوى الأحزاب وشعاراتها في الحرية والمساواة، وإنما الذي يحرر تلك القيم هو ثقافة تعترف بالتنوع والاختلاف عبر تحيزاتها الاجتماعية الأمر الذي يجعل المشكلة الفردية مشكلة جماعية والمصلحة الخاصة مصلحة عامة. [6]

ولكي تتحقق ثقافة المواطنة بين ثنايا جماعة بشرية تقتضي تحقق البعد الإنساني والاجتماعي الأصيل السابق على البعد السياسي، كون البعد الأول يمثل البعد الأولي لخلق المجتمعات. (7)

2.2. أما "**هاني الحوراني**" فيؤكد أن المعنى المعاصر لثقافة المواطنة يقوم على عدة عناصر أهمها:

1.2.2. خلق رابطة روحية وثقافية عبر الزمن مع المكان، من خلال الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للأفراد، أي تاريخ المواطنين أنفسهم، وخبراتهم وتجاربهم وثقافتهم المادية والمعنوية.

2.2.2. بث روح المسؤولية تجاه الحيز المكاني للوطن، والحرص على استدامة موارده الطبيعية والثقافية والمعنوية، باعتبارها ملكا مشتركا بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

3.2.2. تعلم مبادئ وأساسيات إدارة العلاقة بين المواطنين أنفسهم، فالوطن ليس مجرد رقعة أرض، وإنما هو أيضا علاقات بين المواطنين.

4.2.2. تعزيز ثقافة التضامن في مواجهة التحديات المشتركة، وتنمية الثقافة الحقوقية للمواطن والتدرب على ممارسة حقوقه وواجباته. (8)

وفي السياق ذاته يؤكد "**زهير فياض**" أن ثقافة المواطنة هي ثقافة الحياة بأبعادها ورموزها ومعانيها المتنوعة، وهي ثقافة البناء والتعمير، وثقافة الوحدة والتعاون والاندماج في حركة الحياة الواحدة، وهي إلى ذلك ثقافة الاستقرار والسلام لأنها تلغي الفروقات والامتيازات وتعمق قيم العدالة والمساواة، والتآخي بين أبناء الوطن الواحد. (9)

وبالمجمل يمكن تعريف ثقافة المواطنة إجرائيا بأنها تثبيت قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع، من خلال تحويل المواطنة من مجرد شعارات وخطابات إلى ممارسة حياتية، وبذلك تعمل ثقافة المواطنة على إحلال منظومة القيم الديمقراطية محل الروابط العشائرية والقبلية والعائلية، كما أنها عملية تكتسب عبر التنشئة

والتربية من طرف المؤسسات المدنية والتربوية-على غرار الجامعة-التي تشكل قنوات تعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم

ثانيا: المعالجة المنهجية

1. **المقاربات المنهجية المستخدمة في البحث:**

1.1. **المقاربة المنهجية الوصفية:** قمنا بتوظيف المقاربة المنهجية الوصفية في البحث موضوع الدراسة من أجل الحصول على أدق المعلومات النظرية والميدانية التي تخدم أغراض البحث، والتي تستوجب من الناحية البحثية القيام بوصف أبعاد الظاهرة المدروسة المتمثلة في ثقافة المواطنة كفعل، وكسلوك مترجم في واقع المناهج والبرامج الدراسية في جامعة قالمة، والمقاربة المنهجية الوصفية لا تقف عند وصف الظاهرة فحسب، بل تسعى إلى تحليلها إلى العناصر المشكلة لها بواسطة الكشف من عوامل الظاهرة وارتباطاتها بالظواهر الأخرى، ثم تفسيرها.

2.1. المقاربة المنهجية الإحصائية: من أجل أن تكون المقاربة المنهجية الوصفية ذات بعد علمي دقيق وموضوعي، فهي تحتاج إلى توظيف واستعمال أداة الإحصاء التي تتمظهر من خلال تفريغ البيانات والمعطيات الميدانية وفق نسق تنظيم المتغيرات والمؤشرات والأبعاد، وتحويلها إلى بيانات رقمية يمكن جدولتها.

2. أدوات جمع البيانات:

1.2. الملاحظة بالمشاركة: وهذا من خلال تفاعل الباحث في مختلف الأنشطة والأعمال ضمن حيز ميدان البحث، الأمر الذي سيسهل علينا إدراك خلفيات وأبعاد السلوكيات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قالمة.

2.2. المقابلة البحثية: تعد المقابلة البحثية أداة هامة وفعالة، ولا تختلف عن سير عملية المقابلة العادية إلا في إضافة نوعية، يكون الغرض منها فحص الافتراضات التي تمّ استخدامها، وسيتم استخدامها في بحثنا مع عدد من الأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ميدان

البحث، ولما كانت لنا محاولة في اختيار أسئلة الدراسة من حيث الحياد والدقة قمنا بوضع عشرة (12) أسئلة موزعة على المحاور التالية:

1.2.2. **المحور الأول:** ثقافة المواطنة في برامج الجامعة ومقرراتها وشمل 6 أسئلة.

2.2.2. المحور الثاني: دور الجامعة في تنمية الثقافة المدنية وشمل 6 أسئلة.

3. عيّنة البحث: إن طبيعة الدراسة وما تحمله من خصوصيات تفرض علينا اختيار أفراد العيّنة على أسس ومعايير منهجية وعلمية، وقد أجرينا المقابلات الحرة مع عينة قصدية اختيرت عشوائيا، وبما أن عدد الأساتذة الدائمين في ميدان الدراسة هو 116 أستاذا–حسب تصريح رئيسة مصلحة المستخدمين بالكلية–، وهو عدد المجتمع الكلي، وبعد توزيعنا ثمانين (80) استمارة، امتنع أغلب الأساتذة عن المشاركة في البحث، كما أن أغلبهم لم يرجع الاستمارات. عدد الاستمارات المسترّدة هو 24.

ثالثا: ثقافة المواطنة في برامج الجامعة ومقرّراتها: لا شك أن البحث في ثقافة المواطنة في المقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية هو البرهان الرئيس على ترجمة ما ورد في الخطاب الجامعي إلى ممارسات عملية، فالطالب لن يفهم ثقافة المواطنة ويعي قيمها إلا إذا مارسها على أرض الواقع، وأولى خطوات الممارسة هي قاعات التدريس، فمن خلال الأنشطة البيداغوجية تنتقل ثقافة المواطنة من مجرد الفهم إلى الممارسة. (10)

فالعلاقة إذا، بين الجانب المعرفي والعملي علاقة جدلية ذات اتجاهين، بمعنى أن المعرفة والمفاهيم تؤدي إلى قيم المواطنة، وفي الوقت نفسه تعمل ثقافة المواطنة على تنمية الجانب المعرفي المفاهيمي لدى الطالب الجامعي. (11)

وفيمايلي سنحاول التعرف على أهم القيم التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها–حسب الأساتذة –كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): قيم المواطنة التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها

إجابات	التكرارات	النسب %
تعريف الطالب بحقوقه وواجباته	05	09.80
التعددية الثقافية	06	11.76
الحرية	07	13.72
المشاركة	02	03.92
العمل	04	07.84
المساواة	06	11.76
الحوار	01	01.96
تنمية الانتماء والولاء للوطن	10	19.60
التضامن	06	11.76
لا تسعى الجامعة إلى تحقيق قيم المواطنة	04	07.84
المجموع	**51**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (01)

من خلال بيانات الجدول يتبين أنّ أغلب إجابات المبحوثين (19.60%)، تذهب إلى اعتبار تنمية الانتماء والولاء للوطن من أكثر القيم التي تسعى الجامعة إلى تنميتها لدى الطلبة، ويظهر ذلك من خلال توعية الطلبة بأهمية المحافظة على مصالح الوطن واستقراره، وتقديم مصلحته على المصالح الفردية، والافتخار بالولاء والانتماء له، ومن هنا فإن تعميق مفهوم الانتماء الوطني لدى الطالب الجامعي يتطلب العمل على بلورة واقع ثقافة المواطنة في أبعاد الحياة المتعددة، فثقافة المواطنة بما تختزن من مسؤوليات وحقوق وواجبات، هي جسر الوصول إلى مستوى متقدم من حالة الشعور والالتزام بكل مقتضيات الانتماء الوطني،[12] ثم تليها قيمة الحرية بنسبة (13.72%)، وبتعبير "**جان جاك روسو**" فإن الحرية هنا تعني

حرية الإرادة، والقدرة على التحكم في المصير الذاتي وتشكيله، بمعنى آخر، إن الطلبة لا يكونون أحرارا إلا عندما يشاركون مباشرة في العملية التعليمية، وأن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بكل موضوعية،[13] أما قيم التعددية الثقافية المساواة، والتضامن، فقد تساوت – حسب الأساتذة– بنسبة (11.76%)، كما شدد المبحوثون على ضرورة تعريف الطالب بحقوقه وواجباته بنسبة (09.80%) ليتعلم الطالب أهمية المسؤولية المدنية ثم تأتي قيم المشاركة، والحوار بنسب تقدر ب (3.92%)، و(1.96%)، على التوالي، ورغم أهمية هذه القيم في تكوين شخصية الطالب إلا أنها احتلت المراتب الأخيرة في تقدير الأساتذة، في حين أكدت نسبة (07.84%) من المبحوثين أن الجامعة لا تسعى إلى تحقيق قيم المواطنة، " على اعتبار أنها خاضعة للنظام السياسي ومؤطرة ضمن القيود والإجراءات الإدارية العقيمة، وتعوزها القدرة الموضوعية على الحركة وعلى المبادأة والابتكار والإبداع في مناخ غير محفز، أو مجهض في كثير من الأحيان للقدرات الإبداعية".[14]

جدول رقم (02): دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها

إجابات	التكرارات	النسب %
البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية	12	36.36
تشجيع الطلاب على ممارسة حقوقهم	08	24.24
الالتزام بأخلاقيات الجامعة	05	15.15
الندوات والملتقيات	06	18.18
الجامعة لا تعمل على تنمية قيم المواطنة لدى طلابها	02	06.06
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (02)

تؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يظهر أن البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية، تعتبر–حسب إجابات المبحوثين–من أكثر الوسائل التي تنتهجها الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها بنسبة (36.36%)، من خلال تشجيع الطلبة على البحث والتقصي وروح النقد والابداع، كما تكسب الطالب مهارات الاتصال والتعامل مع أقرانه، وتعمل على غرس الاتجاهات السليمة والقيم المرغوبة في نفوس الطلبة، وهذه الأنشطة لها دور كبير في ابراز المواهب الأدبية والعلمية وتنميتها لأنها توجه الطلبة على اكتشاف قدراتهم وميولهم ومواهبهم والعمل على تنميتها،[15] كما أكّد المبحوثون على أهمية تشجيع الطلاب على ممارسة حقوقهم بنسبة (24.24%) لتعلم المواطنة من خلال الأنشطة الحرة والمبادرة والتمثيلية في الهيئات التقريرية والتنفيذية، وتنفتح هذه الممارسات على ديمقراطية مُشاركة ضمن فضاءات حوار داخل الفضاء العمومي الجامعي،[16] وفي السياق ذاته نوّه المبحوثون بأهمية الندوات والمحاضرات (18.18%)، في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، من خلال تشجيعهم على النقاش الحر وإبداء آرائهم بكل شفافية وديمقراطية، كما أكد المبحوثون على ضرورة توعية الطلبة حتى يلتزموا بأخلاقيات التعليم الجامعي بنسبة (15.15%) من خلال تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وضوابط السلوك المدني، أما نسبة (06.06%)، من إجابات المبحوثين صرحوا أن الجامعة لا تعمل على تنمية قيم المواطنة لدى طلابها، وهذا نتيجة تفشي سلوكيات سلبية في الحرم الجامعي، كالعنف وعدم تقبل الحوار، وعدم الاعتراف بالآخر، وغياب التواصل وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول دور الجامعة في المستقبل.

جدول رقم (03): مكانة ثقافة المواطنة في البرامج والمقررات الدراسية

الإجابة	التكرارات	النسب %
ثقافة المواطنة تحتل مكانة لائقة في البرامج والمقررات الدراسية	10	41.66
ثقافة المواطنة لا تحتل مكانة لائقة في البرامج والمقررات الدراسية	14	58.33
المجموع	**24**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (03).

من خلال قراءة سوسيولوجية لبيانات الجدول أعلاه يظهر أن أغلب إجابات المبحوثين تذهب للتأكيد أن ثقافة المواطنة لا تحتل مكانة لائقة في البرامج والمقررات الدراسية بما نسبته (58.33%)، فما زلت ثقافة المواطنة لم تدمج بشكل كاف في الاستراتيجيات البحثية للجامعة في إطار التربية على المواطنة، فلم تعد الجامعة مؤثرة بما تلقنه من معارف وقيم ومبادئ خاصة فيما يتعلق بثقافة المواطنة، في الوقت الذي لا تتوفر فيه هي نفسها في مقوماتها وآليات اشتغالها على ثقافة المواطنة،[17] إضافة إلى استمرار غياب برامج هادفة ومناهج تعنى بالحداثة والتنمية، وهو ما يشكل خللا بنيويا يؤثر سلبا على ذهنيات الطلبة وسلوكياتهم.

أمّا نسبة (41.66%) من المبحوثين فقد صرّحوا بأن ثقافة المواطنة تحتل مكانة لائقة في البرامج والمقررات الدراسية، خاصة تلك التي تركز على الهوية (الثقافية) وتعرف الطالب بتاريخه مثل تاريخ الجزائر الثقافي. فالهوية الثقافية، كما يشير "بَهتان" في دراسته على الهوية الفردية والاجتماعية لدى المراهقين، أنّها امتداد للهوية الدّينية والأخلاقية. لأنّ عدم الأخذ بهما، يصبح لزاما على الهوية الخوض في الصراع ومن ثمّ تحمل الإقصاء... وتقدير الوطن من تقدير معالمه

الثقافية والأخلاقية. فثمّة الانتماء. وبالتالي لا بد من الأخذ بهُوية الشخص داخل الحدود الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها.[18]

جدول رقم (04): أهمية تعليم المواطنة لدى الطالب الجامعي

الإجابات	التكرارات	النسب %
خلق مواطن واع	18	60
التربية على المواطنة	06	20
تحقيق الضبط النفسي لدى الطالب	06	20
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (04)

تكشف القراءة الأولية لبيانات الجدول أعلاه أن هناك إجماعا بنسبة (60%) لدى المبحوثين أن تعليم الطالب الجامعي المواطنة الهدف منه خلق مواطن واع بمسؤوليته الاجتماعية اتجاه مجتمعه، من خلال التزامه بمبادئ المجتمع وقيمه والمشاركة الفعالة في تنميته، إضافة إلى ذلك فإن تعليم المواطنة يتطلب –حسب المبحوثين– التربية على المواطنة وتحقيق الأمن النفسي لدى الطالب بنسب متساوية قدرتا بـ (20%)، وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أربعة مستويات أساسية ترتبط بتعليم المواطنة:

– **المستوى الوطني:** ويعنى بتعزيز الانتماء للوطن، والمحافظة عل مكتسباته ومنجزاته.

– **المستوى الاجتماعي:** ويهدف إلى تعليم الطلبة معنى المسؤولية الاجتماعية وإدراك طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية للجماعات المختلفة في المجتمع، وتعلم الإدارة السلمية للصراعات.

- **المستوى الشخصي:** ويهدف إلى بناء قدرات الأفراد على ضبط النفس والتسامح سواء على مستوى الفكر والسلوك، والثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية والوعي بالحقوق الشخصية، والقدرة على الاندماج في المجتمع.

- **المستوى المهاري:** ويعنى بالتدريب على مهارات التفكير العلمي وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والحوار البناء، وتقبل النقد، والتعلم الذاتي والتفاوض، وتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة.[19]

جدول رقم (05): يوضح مساهمة المناهج التعليمية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب

الإجابات	التكرارات	النسب %
تعلم طرق التدريس الحديثة	12	44.44
تمثل قيم المواطنة	11	40.74
المناهج التعليمية لا تسهم في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب	04	14.81
المجموع	**27**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (05)

من خلال استقراء بيانات الجدول أعلاه يظهر أن هناك تقاربا في إجابات المبحوثين حول مدى مساهمة المناهج التعليمية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب حيث تم التأكيد على أنها تسهم في تعلم طرق التدريس الحديثة وتمثل قيم المواطنة بنسب تقدر ب (44.44%) و(40.74%)، على التوالي، فالمناهج الحديثة تعطي الدعم لمشاركة الطلاب في أشكال الممارسات المدنية مثل التطوع، الالتزام والمشاركة المدنية في المجتمع، من خلال التفكير النقدي، وحل المشكلات والمناقشات، والمداولة، كما يشار إلى أن مهارات التفكير المعرفي العليا التي يتم تعزيزها في التعلم والتدريس تعطي دعما مهما لتطوير البعد العاطفي في التعلم

ويشمل ذلك تمثل قيم المواطنة، عن طريق اشراك الطلاب في أشكال التعلم التي تعزز المسؤولية المدنية، والمعتقدات والمواقف، فضلا عن السلوكيات الديمقراطية[20] أما نسبة (14.81%) من المبحوثين اعتبروا أن المناهج الحالية لا تسهم في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب لأنها قائمة على التلقين والحفظ، وتكرس الرداءة، ولا تشجع على التعليم الذاتي والنقاش، ولذلك تنتج مواطنا منفصلا عن وطنه.

جدول رقم (06): يوضح مساهمة الأنشطة البيداغوجية في تنمية ثقافة المواطنة لدى الطلاب

الإجابة	التكرارات	النسب %
الأنشطة البيداغوجية تسهم بشكل فعال في تنمية ثقافة المواطنة لدى الطلاب	21	87.50
الأنشطة البيداغوجية لا تسهم في تنمية ثقافة المواطنة لدى الطلاب	03	12.50
المجموع	24	%100

المصدر: بيانات السؤال رقم (06)

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أغلب إجابات المبحوثين تؤكد أن الأنشطة البيداغوجية تسهم بشكل فعال في تنمية ثقافة المواطنة لدى الطلاب بما نسبته (87.50%)، حيث تعد الأنشطة ميدانا خصبا في تنمية العلاقات والقيم الاجتماعية والخلقية من خلال الخبرات العملية التي توجد في الأنشطة الجماعية مثل المعسكرات والتمثيل المسرحي للمناهج والرحلات والزيارات الميدانية وبرامج خدمة البيئة والأعمال التطوعية، فهي تقدم فرصا واسعة ومنظمة لتنمية وتوثيق العلاقات بين الطلبة، وإكسابهم عادات ومهارات، وقيما وأساليب تفكير لازمة لمواصلة التعليم وتحقيق المواطنة الصالحة،[21] أما النسبة المتبقية من

المبحوثين المقدرة ب (12.50%) فقد صرحت بأن الأنشطة البيداغوجية لا تسهم في تنمية ثقافة المواطنة لدى الطلاب، على اعتبار أنها تكاد تكون منعدمة، وتقتصر فقط على بعض الرحلات والمعارض التي تقيمها النوادي الطلابية للاحتفال بمناسبة وطنية، أو يوم عالمي، وهو ما يؤدي إلى الأمية المدنية، ويهدد قيم المواطنة بالتحلل والتفكك.

رابعا: دور الجامعة في تنمية الثقافة المدنية: السؤال عن البعد المدني للتعليم العالي هو موضوع فكري عالمي أساسه أن الجامعة لا تخّرج فقط أصحاب مهن بل مواطنين منخرطين في الحياة، وهناك مصطلحات متعدّدة تدل إلى هذا البعد: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية المدنية، الالتزام المدني، التربية المدنية، التعلّم المدني، الالتزام العام(public engagement) ، العقل المدني للخريج–(Civic minding graduate)، خدمة المجتمع، وغيرها، والملفت أن هذه العبارات قد نجدها أحيانًا تبادلية (interchangeable) أي تحل محل بعضها البعض.[22]

بهذا المعنى، يتحدد دور الجامعة في تنمية الثقافة المدنية، من خلال تحويل الطلبة إلى ذوات فاعلة وواعية بحريتها ومسؤوليتها إزاء مصالحها الخاصة والمصالح العامة، وهكذا تبرز التوجيهات القيمية للثقافة المدنية في جعل البناء الاجتماعي ومكوناته المختلفة بمثابة إطار للقيم الفوق اجتماعية، من قبيل الهم المشترك والمسؤولية الجماعية والسلام الاجتماعي.[23]

والواقع، إن البحث في دور الجامعة في تنمية الثقافة المدنية يقتضي منا في مرحلة أولى التعرف على المسؤولية المدنية للجامعة، والآليات التي تعتمدها في تنمية السلوك المدني لدى طلابها، ثم في مرحلة ثانية نبحث في السلوكيات المدنية التي يجب أن يتحلى بها الأستاذ الجامعي، والإجراءات الكفيلة بتنمية الثقافة المدنية في الوسط الجامعي.

جدول رقم (07): يوضح المسؤولية المدنية للجامعة

الإجابة	التكرارات	النسب %
خدمة المجتمع	06	22.22
التربية على السلوك المدني	16	59.25
المسؤولية المدنية للجامعة غائبة	05	18.51
المجموع	**27**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (07)

فالبيانات المشار إليها في هذا الجدول تشير إلى أن معظم إجابات المبحوثين (59.25%)، تذهب للتأكيد بأن التربية على السلوك المدني يعتبر من أكثر المسؤوليات المدنية المنوطة بالجامعة، فبالإضافة إلى تلقين الطلبة المعارف والمهارات والقيم، فإنها تعنى كذلك بتلقينهم الالتزام المدني والتربية، لأن القيم وممارسات المواطنة الديمقراطية يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ في المناهج الدراسية في التعليم العالي، ومن هنا فإن حضور معنى الالتزام المدني في رسالة الجامعة وأهدافها وسياساتها يمكن أن يدعم تنشئة جيل ملتزم مدنيا تجاه مجتمعه.[24]

وفي سياق آخر صرح المبحوثون بما نسبته (22.22%) أن المسؤولية المدنية للجامعة تتحدد في خدمة المجتمع، حيث يتعين على قطاع التعليم العالي أن يؤدي دوره كظاهرة مجتمعية تعمل على تعزيز أهداف وأساليب عموما، وبالتالي لن تتمحور غاية التعليم العالي الضمنية حول إنتاج مجموعة من المعارف والمهارات بل إنها ستدور حول تحقيق القدرة على استخدام هذه المهارات لخير المجتمع الأمثل، أي بعبارة أخرى تحقيق القدرة على خدمة المجتمع، من خلال إبراز الرغبة في صقل المواهب وتكريس الوقت لتحسين البيئة الاجتماعية بمختلف

شرائحها في المجتمع إلى جانب برامج تعتنق مبادئ من مثال الإحسان، والعمل التطوعي، والحوافز غير الربحية.[25]

والجدير بالذكر في سياق آخر، أكد بعض المبحوثين أن المسؤولية المدنية للجامعة غائبة (18.51%) ويرجع ذلك إلى هشاشة الاشتغال الديمقراطي لآليات التعامل والتواصل والتبادل بين أطراف المؤسسة الجامعية، سواء على مستوى العلاقات الاجتماعية الإنسانية لفاعليها، أو على مستوى تدبير وإدارة مواردها ومشكلاتها وأنشطتها وكذلك تفاعلاتها مع محيطها المجتمعي العام، وهذا ما أثر سلبا على دورها في بناء الإنسان (المواطن)، المتشبع بقيم المواطنة والمشاركة والتعاون والحوار والعمل الجماعي، وديمقراطية، وحرية المبادرة.[26]

جدول رقم (08): يوضح آليات تنمية السلوك المدني من طرف الجامعة

الإجابة	التكرارات	النسب %
تكريس ثقافة الحوار	04	12.12
احترام قيم الجامعة	09	27.27
التأهيل والتدريب	10	30.30
تنمية قدراتهم الابداعية	07	21.21
الجامعة ليس لديها آليات لتنمية السلوك المدني	03	09.09
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (08)

إنّه من المهم الإشارة في سياق توضيح الآليات المتبعة من طرف الجامعة في تنمية السلوك المدني لدى طلابها- بناء على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه - إلى أن معظم الإجابات تؤكد على أهمية التأهيل والتدريب (30.30%)، من خلال تكوين الطلبة وتنمية مهاراتهم، عن طريق البحوث التطبيقية والعملية، وتثمين

دورهم كرأسمال بشري، ويمكن الاستفادة من الورشات ومراكز البحث العلمي في إكساب الطلبة المهارات اللازمة للتفاعل بشكل إيجابي مع محيطهم الاجتماعي، ثم تليها احترام قيم الجامعة بنسبة (27.27%)، بهدف اكساب الطلبة الخلقية المدنية وممارسات السلوك المدني التي تتجلى في أصول التعاطي مع الآخرين بآداب السلوك والتعامل والمناقشة والمحادثة، فمن شأن الذوق المدني الذي تمليه ثقافة المواطنة، أن يرسخ جوا عاما من التفاهم والانسجام بين أعضاء المؤسسة الجامعية،[27] كما أكد المبحوثون على أهمية تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة (21.21%)، عن طريق نشر ثقافة المناقشة الحرة والتفكير النقدي، وإشراك الطلبة في العملية التعليمية بدل أن يكونوا مجرد متلقين للمعرفة وبالتالي ننمي لدى الطلبة مهارات التواصل والتعبير عن أفكارهم وآرائهم بكل حرية وشفافية.

وفي السياق ذاته، أكد المبحوثون أهمية تكريس ثقافة الحوار (12.12%) من أجل مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى العنف في الوسط الجامعي، وتعزيز قيم التفاهم والتضامن والتعايش مع الآخر المختلف، عبر تحويل فكرة احترام الرأي الآخر والتحاور معه سلميا إلى برنامج عمل سلوكي معرفي.

هذا، وقد صرح بعض المبحوثين أن الجامعة ليس لديها آليات لتنمية السلوك المدني (09.09%)، نظرا لانتشار ثقافة العنف في الوسط الجامعي، وعدم تقبل الآخر، والاعتراف به، وهو ما يعبر عن حالة من الانسداد تعرفه جامعاتنا بسبب غياب حرية التفكير والتعبير، وقد يقود إلى سلوكيات سلبية ليس أقلها التطرف والتعصب.

جدول رقم (09): يوضح كيفية تنمية الحس المدني لدى الطالب الجامعي

الإجابة	التكرارات	النسب %
تنمية ثقافة المواطنة الحقيقية	10	35.71
توفير بيئة تعلم مدنية	07	25
تفعيل النوادي العلمية والطلابية	09	32.14
الجامعة لا تسعى إلى تنمية الحس المدني لدى طلابها	02	07.14
المجموع	**28**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (09)

وعن سؤالنا حول كيفية تنمية الحس المدني لدى الطالب الجامعي، كانت إجابات المبحوثين متباينة ومتقاربة-بناء على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه-حيث شددوا على أهمية تنمية ثقافة المواطنة الحقيقية وتفعيل النوادي العلمية والطلابية بنسب تقدر ب (35.71%)، و(32.14%)، على التوالي، فثقافة المواطنة الحقيقية هي المواطنة المسؤولة الواعية المدركة للمهام، والمسؤوليات وللواجبات، هي التي تنهض بالوطن من منظور أخلاقي وفكري وسياسي، بهذا المعنى، فإن الطالب (المواطن الصالح) هو النافع لوطنه، المؤمن بثقافة المواطنة بكل معانيها ودلالاتها ومضامينها،[28] ولا يمكن تنمية الحس المدني بثقافة المواطنة – حسب المبحوثين- إلا بتفعيل النوادي العلمية والطلابية، التي تنهض بتعميق الوعي بالمواطنة لدى الطالب، من خلال المشاركة في الندوات، والملتقيات العلمية كما يمكنها ان تلعب الأبرز من حيث التدريب على الممارسات الديمقراطية، من حيث الأنشطة الواقعية التي تمرن الطلاب على الحوار وتنظيم الخلافات والمشاركة في الانتخابات والمشاركة في القرار، واختيار قياداتهم وممثليهم وإفساح المجال لظهور قيادات شبابية متمرسة قادرة على تحمل المسؤوليات في المستقبل.[29]

وفي السياق ذاته، أكد المبحوثون على ضرورة توفير بيئة تعلم مدنية (25%) وهي بيئة تشاركية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وإجارة الكلية، ومن خصائص البيئة المدنية توافر مناخ يتسم بالتعددية وثقافة الديمقراطية والفاعلية والمساواة وتكافؤ الفرص،[30] ورغم أهمية الجامعة في تنمية الحس المدني لدى طلابها، إلا أن بعض المبحوثين (07.14%)، من منطلق أن البيئة الجامعية الحالية تظل بعيدة عن أن تسهم في بناء الإنسان (المواطن) ذي الشخصية المتكاملة والمنسجمة وعيا وسلوكا وتصورا للواقع والمستقبل، بل كثيرا ما تعمل على إنتاج خلائط متناقضة من أنماط التصور والتفكير والفعل، تعبر في مدلولها السوسيولوجي عن نمط وعي زائف مفارق للواقع.[31]

جدول رقم (10): يوضح كيف تعمل الجامعة على الارتقاء بالممارسات المدنية لدى موظفيها

الإجابة	التكرارات	النسب %
الاحترام المتبادل	05	11.90
الإحساس بالمسؤولية	24	57.14
احترام القانون الداخلي	10	23.80
الجامعة لا تعمل على الارتقاء بالممارسات المدنية لدى موظفيها	03	07.14
المجموع	**42**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (10)

تؤكد البيانات الواردة في أعلاه أن أغلب إجابات المبحوثين تذهب للتأكيد على أن الجامعة تعمل على الارتقاء بالممارسات المدنية لدى موظفيها من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية (57.14%)، من منطلق أن المسؤولية تكليف وليست تشريفا، تستوجب أن يعي الموظف دوره والمهام الموكلة إليه، كما تقترن

المسؤولية بالمكافأة أو العقاب، ولذلك يتوجب على الموظف أن يراقب أعماله وممارساته للتأكد من صحة تنفيذها بما يتوافق مع قيم العمل، كما أن الإحساس بالمسؤولية من شروط تحقق المواطنة التنظيمية، ولذلك أكد المبحوثون أيضا على ضرورة احترام القانون الداخلي (23.80%)، وأن يتحلى بالمواظبة والأمانة وأن يؤدي واجباته كاملة من دون موارية أو غش أو تهرب، وأن يحترم اللوائح التنظيمية، ومن ثمة يمكنه أن يطالب بحقوقه، كما أن احترام القانون الداخلي يفترض – حسب المبحوثين– الاحترام المتبادل (11.90%) بين الموظفين (أساتذة وعمال) على اعتبار أن ثقافة المواطنة علم وعمل، معرفة وممارسة، مبادئ وقيم أخلاقية، تتجلى في أصول التعاطي مع الآخرين بآداب السلوك والحوار والمناقشة والاعتراف بهم لكن رغم أهمية هذه المثل والقيم الموجهة لسلوكيات الموظفين وممارساتهم، إلا أن بعض المبحوثين أكدوا أن الجامعة لا تعمل على الارتقاء بالممارسات المدنية لدى موظفيها (07.14%) نتيجة تفشي سلوكيات سلبية لدى الموظفين مثل التغيب اللامبالاة، الإهمال، عدم التقيد باللوائح والقوانين، التي تمثّل معوقات وظيفية تحول دون تحقق الممارسات المدنية في الوسط الجامعي.

جدول رقم (11): يوضح السلوكيات المدنية التي يجب أن يتحلى بها الأستاذ الجامعي

الإجابة	التكرارات	النسب %
الالتزام المهني	19	38.77
النزاهة والشفافية	07	14.28
الاحترام	16	32.65
الاعتراف بالآخر	07	14.28
المجموع	49	%100

المصدر: بيانات السؤال رقم (11)

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك اتفاقا عاما بنسبة (38.77 %) من إجابات المبحوثين الذين أكدوا أن الالتزام المهني يمثل أهم سلوك مدني على الأستاذ الجامعي التحلي به، فالأستاذ الجامعي كانسان أكاديمي يجب ان يتسم بسمات شخصية من أبرزها هي العلمية والالتزام بأخلاقيات المهنة Ethics بما فيها الحياد في تقييم العمل الأكاديمي، حيث تعتبر أخلاقيات المهنة ثقافة ذاتية ذات طبيعة سلوكية ووجدانية، وهاجس أخلاقيات المهنة هو تكوين منظومة من قيم تحكم علاقات الانسان مع نفسه ومع الآخرين، وهي كل ما يتبادر إلى الذهن من سلوكيات ومواصفات ومواقف وقيم أخلاقية، التي يجب ان يتحلى بها الفرد أثناء مزاولة مهمته وأداء دوره بشكل عام، ومن بين هذه المواصفات الإخلاص للمهنة والتحلي بالمروءة والضمير المهني والتحرر من النزعات الذاتية الضيقة.[32]

والجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الاحترام (32.65%) يعتبر-حسب المبحوثين-سلوكا مدنيا متأصلا في ثقافة كل أستاذ جامعي سواء في تعامله مع طلابه بصيغة الاحترام المتبادل، لا يترفع عنهم بمركزه ولا يتسلط عليهم برأيه بل يفرض عليهم احترامه بحسن خلقه عن طريق النقاش والحوار البناء وتقبل آرائهم بعيدا عن التعصب، كذلك على الأستاذ الجامعي أن يحترم زملاءه، وأن يتجنب الكلام عنهم بسوء، أو المساس بسمعتهم الشخصية أو العلمية، كذلك عليه تقبل آرائهم- خصوصا عند إدارة المناقشات-بغض النظر عن الاختلاف معهم في أفكارهم ومعتقداتهم متوخيا أصول المناقشة وآداب الحديث والمناظرة.

أما بنسب متساوية قدرتا ب (14.28%)، أكد المبحوثون أهمية النزاهة والشفافية، والاعتراف بالآخر كقيم مدنية وجب توفرها في كل أستاذ، فالشفافية والنزاهة تتضمن المصداقية والأمانة وعدم التحيز في معاملة الطلاب، وعدم الإخلال بالواجبات، والعمل بجدية، وإخلاص واستشعار المسؤولية، أما الاعتراف بالآخر فإنه يؤسس لثقافة جديدة قوامها التسامح والتعددية الثقافية واحترام الآخرين

بصرف النظر عن منابتهم التاريخية وقناعاتهم الفكرية، فتتدعم من جراء ذلك أركان العيش المشترك بالمزيد من الانفتاح والتواصل والحوار.[32]

جدول رقم (12): يوضح الإجراءات الكفيلة بتنمية الثقافة المدنية في الوسط الجامعي

الإجابة	التكرارات	النسب %
نشر ثقافة الحوار	14	37.83
تنمية الحس المدني	13	35.13
نشر ثقافة القانون	07	18.91
لا إجابة	03	08.10
المجموع	**37**	**%100**

المصدر: بيانات السؤال رقم (12)

تكشف لنا معطيات الجدول رقم (12) أن أغلبية المبحوثين متفقون على ضرورة نشر ثقافة الحوار (37.83%)، كأحد الإجراءات الكفيلة بتنمية الثقافة المدنية في الوسط الجامعي، ومهمة الجامعة هي التركيز على مفهوم الحوار ومهاراته وآلياته ومحاربة قيم العصبية والعدوانية، ومن المهم في هذا الصدد أن يتم تضمنين المناهج الجامعية موضوعات حول الحوار وأهميته في الحياة الاجتماعية المعاصرة والمستقبلية للطالب الجامعي، ومن ثم يمكن للتعليم الجامعي أن يمارس دورا كبيرا في تصحيح الخلل الذي يعانيه نسق القيم الاجتماعية ويستطيع أن يعمل على إرساء قيم تنموية واتجاهات مجتمعية تساعد على مواجهة التحدي الذي أفرزه تصدع قيم العمل والإنتاج وتراجع قيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان، ومن ثمة يجب تكثيف البرامج والندوات واللقاءات الحوارية من أجل التأسيس لمجتمع جامعي تفاعلي باستخدام مرصد لمراقبة الحوار داخل الجامعة يهدف إلى تطبيق التربية الحوارية.[34]

كما أفادت نسبة (35.13%) من المبحوثين أن تنمية الحس المدني يمثل أحد أهم الإجراءات الكفيلة بتنمية الثقافة المدنية في الوسط الجامعي، من خلال تحقيق الأسس والقيم التي تفرضها ثقافة المواطنة وترجمتها إلى واقع عملي في سلوكيات أفراد الأسرة الجامعية كغرس قيم التفاني في العمل، وتعزيز قيم المساواة والعدالة، وتكافؤ الفرص، وتأكيد قيم الانتماء وحب الوطن، وتفعيل الاعتراف بالآخر والتضامن والاحترام التي تعزز التماسك والتعايش المشترك فيما بينهم.[35]

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن نشر ثقافة القانون (18.91%)، تعتبر-حسب المبحوثين-من الإجراءات الكفيلة بتنمية الثقافة المدنية في الوسط الجامعي حيث يتطلب -فعليا-حضور مصطلحات القانون ومرجعيته في خطاب الجامعة ونصوصها، وتعني نشر المعارف والقيم القانونية عن طريق التعليم (المناهج) ونشرها من خلال الأنشطة وتعني كذلك إدراك الأسرة الجامعية (قيادات وأساتذة وطلاب) لوجود الأنظمة والقوانين ووضوحها بالنسبة إليهم واعتمادها كمرجعية أساسية في متابعة شؤونهم ومساهمتهم عن طريق ممثليهم في تطويرها.[36]

أما نسبة (08.10%) من المبحوثين فقد رفضوا الإجابة عن السؤال الأخير معللين ذلك أنه لا وجود لثقافة مدنية في مناهج الجامعة وخطاباتها، وحتى في الممارسات اليومية للفاعلين فيها، والحديث -حسبهم-عن ثقافة المواطنة يبقى مجردا ومفرغا من حيث المحتوى والمضمون.

خلاصة: شكلت هذه المداخلة محاولة للتعرف على دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، وقد تبين من خلالها أن ثقافة المواطنة في الوسط الجامعي، من حيث هي قيم وسلوكيات وممارسات تستلزم توفر شروط أساسية تنمي الحس المدني، وتدعم قيم التسامح والتضامن والتعاون، والإدارة السلمية للصراع وقبول التنوع والاختلاف. والتي نرى بأنّها كلّها تندرج في الهوية الأخلاقية.

ظهر جليا أنّه يوجد تضاربٌ واضحٌ في مواقف الأساتذة الجامعيين حول حقيقة الدور الذي تؤديه الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة، فالبعض يؤكد أن ثقافة المواطنة

حاضرة في مقررات الجامعة وبرامجها ومناهجها، لكن على أعضاء الأسرة الجامعية (طلابا وموظفين) أن يدركوا معايير وقيم المواطنة، ويتمثلوها في أفعالهم وممارساتهم اليومية وفق متطلبات العيش المشترك، كما أن تحقيق الثقافة المدنية في الوسط الجامعي، يتطلب–حسبهم–التربية على ثقافة المواطنة والمشاركة والانتماء الوطني حتى يصبح الطالب الجامعي حاملا لوطنه في فكره وجوارحه من منطلق أن قيم المواطنة تكتسب بالدراسة، وتكتسب بالاقتداء، وبالممارسة، ولذلك أكد المبحوثون على ضرورة أن يتحلى الأستاذ الجامعي بالاستقامة الشخصية، والشعور بالمسؤولية تجاه الذات والمجتمع المحلي الأوسع(مسؤولية اجتماعية وأخلاقية)، وأن يكون على استعداد لأداء ما تفرضه المواطنة من التزامات، بما في ذلك الانضباط والاعتزاز بالعمل واحترام الآخرين، والنزاهة والشفافية، واحترام القانون.

لكن البعض رفض التعاطي مع أسئلة البحث، من بين التعليلات المقدّمة أنّ ثقافة المواطنة في الجامعة الجزائرية مغيبة على مستوى الخطاب والممارسة، لأن الثقافة الجامعية–حسبهم–ترسخ التخلف، وتوصد منافذ الفكر والإبداع، ولا تترك مجالا للحوار والتعبير بحرية، ولذلك من الصعب تحقيق ثقافة المواطنة في ظل هذه الموانع المعرفية والمؤسساتية التي تحول دون ذلك. وبالرغم من ذلك، تبقى على شكل فرضيات نحن لا يمكننا أن نبنيَ عليها بُنى معرفية تتميّز بالصّدق. ومثل هكذا تصريحات، نتساءل عن سياسة المواطنة لديهم في منهجم التدريسي والعلائقي مع الطلّب، ومع زملائهم، ومع الجامعة ككل.

لذا فالمعادلات الجديدة التي تؤطر "الفعل المدني" في الجامعة الجزائرية اليوم قد تؤكد على ضرورة القيام بإصلاح شامل للمناهج والمقررات والبرامج التكوينية للجميع، من خلال إدماج التربية المدنية والأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية على ثقافة المواطنة لتأسيس مؤسسة جامعية مواطنة، تحفز فاعليها وتعمق انتماءاتهم وقدراتهم وكفاءاتهم وفق منهاج دراسي متكامل معرفيا وقيميا واجتماعيا.

المراجع:

[1] كفاح صالح الأسدي ومحمد جواد شبع:<< الجامعة ودورها في مواجهة ظاهرة الإرهاب.>> **المجلة السياسية والدولية**، الصادرة عن كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية- العراق العدد 15، 2010، ص 02.

[2] أميرة محمد علي أحمد حسن: **نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية، كلية التربية جامعة البحرين، 20-22 نوفمبر 2007، ص 06.

[3] ليث علي الحكيم (وآخرون << :(تحسين جودة خدمة التعليم الجامعي باستخدام نموذج QFD -دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد >> .-**مجلة مركز دراسات الكوفة** الصادرة عن جامعة الكوفة، العراق، العدد 12،2009 ، ص 187.

[4] عدنان الأمين <<:ثقافة القانون في الجامعات العربية>> .**إضافات) المجلة العربية لعلم الاجتماع** (الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 36-37، خريف 2016- شتاء2017 ص 73.

[5] بَهتان عبد القادر: **سيكولوجية الذات لدى المراهق**. دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018. الأردن، ص. 284

[6] غلوم إبراهيم عبد الله << :بناء الديمقراطية/ بناء الثقافة المدنية >> **مجلة البحرين الثقافية** المجلد 09، العدد31 ، جانفي، 2012، ص ص 113-114.

[7] عروب هند<< :**ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا**>>في: حافظ عبد الرحيم[وآخرون:]**السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية** .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي 52، ص 178.

[8] الحوراني هاني :**ثقافة المواطنة** الموقع) http://www.addustor.com :تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/10/27

[9] فياض زهير :**ثقافة المواطنة** .الموقع:

http://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=1158) تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/10/27

(10) هويدا عدلي <<: :قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية >> .**إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع** (الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 36-37، خريف 2016- شتاء 2017 ص 41.

(11) أنظر :قريد سمير :**المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة** .عمان دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص 295.

(12) محمد محفوظ :**الحرية والإصلاح في العالم العربي** .بيروت، الدار العربية للعلوم2005 ، ص 122.

(13) أنظر: أندرو هيوود :**النظرية السياسية مقدمة** .ترجمة لبنى الريدي، القاهرة المركز القومي للترجمة، 2016، ص 447.

(14) أسامة عبد الرحمان :**المأزق العربي الراهن، هل إلى خلاص من سبيل؟** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 33.

(15) سعد فهد النومس (وآخرون :**(مدى إسهام الأنشطة التربوية في تنمية قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت** .الموقع : https://platform.almanhal.com/Files/2/7971 تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/03/27

(16) منير السعيداني <<:الديمقراطية في الجامعات العربية>> .**إضافات) المجلة العربية لعلم الاجتماع** (الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 36-37، خريف 2016- شتاء 2017 ص 102.

(17) مصطفى محسن :**إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين آليات اشتغال الفضاء المؤسسي ومكونات المحيط الاجتماعي** .في: عبد الوهاب بن حفيظ (وآخرون :**(التربية والمواطنة في العالم العربي** .تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية 2005، ص.32

(18) بَهتان عبد القادر: **مرجع سابق**، ص ص: 72-74

(19) رضوى عمار :**التعليم والمواطنة والاندماج الوطني** .القاهرة، مركز العقد الاجتماعي 2014، ص 14.

(20) كمال أبو شديد <<:بيداغوجيا التقصي والمداولة في التعليم العالي في المنطقة العربية . >>**إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع** (الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 36-37 خريف 2016- شتاء 2017، ص ص 204-207.

(21) رامي إبراهيم عبد الرحمان الشقران <<: :إسهام برامج الأنشطة الطلابية في تعزيز مفاهيم المواطنة لدى طلاب جامعة أم القرى>> .**العلوم التربوية)** مصر(العدد الثاني، أفريل 2016 ص ص 488-489.

(22) عدنان الأمين :**المسؤولية المدنية للجامعات** .الموقع : (https://www.lebarmy.gov.lb/ar/contentتم تصفح الموقع بتاريخ 2018/03/28

(23) أنظر :محمد عبد الكريم الحوراني :**المجتمع المدني، مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن .** عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 120-121.

(24) غادة جوني <<:الالتزام المدني في الجامعات العربية>> .**إضافات) المجلة العربية لعلم الاجتماع** (الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 36-37، خريف 2016- شتاء2017 ص ص 48-67.

(25) علي عريفة <<:مدى التزام الجامعات العربية بخدمة المجتمع :تقييم سجلات الجامعات المتاحة للجمهور >> .**إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع** (الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 36-37 خريف 2016- شتاء 2017، ص ص 174-175.

(26) مصطفى محسن، مرجع سابق، ص ص 30-31.

(27) أدونيس العكره :**التربية على المواطنية وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية .** بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007، ص 58.

(28) أبو بكر القادري :**الوطن والمواطنة، وأفاق التنمية البشرية** .في: إدريس العلوي العبدلاوي (وآخرون): ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمتها أكاديمية المملكة المغربية حول : **الوطن والمواطنة وأفاق التنمية البشرية.** المغرب، 06-07 جويلية 2006، ص 28.

(29) فضل الموسوي :**دور المجالس الطلابية في تعزيز الممارسة الديمقراطية في بعض الجامعات اللبنانية: الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية نموذجا** .في: آن كليمان) وآخرون :**(تقرير**

عن المؤتمر وأوراق بحثية :الدور المدني للجامعات العربية .بيروت معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، 2016، ص 20.

(30) أيمن الحسيني وهند الغزالي :**هل من بيئة تعلم مدنية داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة؟ بحث في سياق النشأة ومنظورات تدريس علم السياسة** .في: آن كليمان (وآخرون :**تقرير عن المؤتمر وأوراق بحثية :الدور المدني للجامعات العربية** .بيروت معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية،2016 ، ص 34 .

(31) مصطفى محسن :**الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتجديدات التحول الحضاري (رؤية سوسيولوجية نقدية.**(الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي 1999، ص 28.

(32)صلاح كرميان :**الاستاذ الجامعي ودور الواقع السياسي والاجتماعي في سماته الشخصية ومستواه الاكاديمي** .الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=139976 : تم تصفح الموقع بتاريخ.(29/03/2018 :

(33) أنظر: محمد محفوظ :**الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، كيف نبني وطنا للعيش المشترك** ..الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2004، ص 41.

(34) صابر عوض جيدوري <<:دواعي تعزيز ثقافة الحوار في البيئة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة >> .**مجلة العلوم التربوية والنفسية** الصادرة بكلية التربية، جامعة البحرين، المجلد15 ، العدد 3 سبتمبر 2014، ص ص 365-368.

(35) علي جاسم البحار (وآخرون :**(مقالات في الثقافة السياسية (1** .(البحرين معهد البحرين للتنمية السياسية،2013 ، ص 66-67.

(36) عدنان الأمين <<:ثقافة القانون في الجامعات العربية>> ، مرجع سابق، ص ص.93-92

مداخلة مشتركة للمشاركة في الملتقى الدولي: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي "الانتظارات والرهانات"

تعمل الجامعات اليوم، ومنها الجزائرية، في محيط منفتح ومعقد بسبب التطورات والتغيرات الطارئة عليه وما تنتجه هذه التطورات من تحديات متجددة كالعولمة، شدة المنافسة، الجودة الشاملة، التصنيفات والترتيبات العالمية للجامعات بالإضافة إلى تحدي تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أصبحت ترهن واقع ومستقبل أي تنظيم ومنها الجامعة باعتبارها الصرح العلمي الذي يعتمد عليه في عملية التطور ومواجهة المشكلات.

وقد كانت التفرقة بين الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي تقليدا قائما منذ زمن ليس بالبعيد خاصة في الدول المتخلفة التي لم تحسن استغلال مواردها حيث اعتبر كل واحد منهما مختلف عن الأخر، فالجامعة تركز على البحث العلمي الأساسي الخالي من التطبيقات الميدانية، في حين أن المحيط الاجتماعي والاقتصادي يركز على نشاطات الإنتاج، والتكوين المهني الذي في كثير من الحالات يتم تدريسه بأنظمة مختلفة وغير مترابطة ولا يتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولكن الواقع فرض أن يكونا متكاملين؛ فالمؤسسات في عالمنا اليوم المرتكز على العولمة تعتمد على التحديث والبحث العلمي كمفتاح للنجاح والتميز عن باقي المؤسسات الأخرى المنافسة, وفي المقابل يعتبر نظام التدريس الأكاديمي الذي تعتمد عليه الجامعة، يعتبر التقييم الاقتصادي لنتائج مخابر البحث شرط أساسي لتأكيد التفوق العلمي للجامعة والذي يسمح لها بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتسيير ومواكبة التحولات المحيطة. واليوم تعتبر العلاقة مع المحيط

الاقتصادي و الاجتماعي ومع المهنيين، مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة إلى الجامعة، وذلك تحقيقا للأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية لمنظوريها.

إن الجامعة الجزائرية مطالبة بمواكبة هذه التغيرات والتحولات، بل بضرورة تبني رؤية إستراتيجية في سياستها، ورسالتها الأساسية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي. وإن الاتصال بالمحيط لم يعد مجديا في ظل الاعتقاد بأن على هذا المحيط السعي وراء المؤسسة الجامعية ورصد مخرجاتها، بل إنه من الأجدى أن تتقرب الجامعة من محيطها وفق ما يسمى ب "اليقظة الإستراتيجية" والتي تفترض أن توفر الجامعة كل المعطيات المتعلقة بنشاطاتها ضمن إستراتيجية اتصالية فعالة يمكن للاتصال عن طريق الحدث أن يكون أداة هامة ضمن هذه الخطة للتوجه نحو الخروج من العزلة التي طالما انتهجتها المؤسسات الجامعية ونسج علاقات جديدة مع المحيط بكل مكوناته.

ويعتبر الاتصال الحدثي من أهم المفاهيم التي عرفت انتشارا واسعا وأهمية بالغة في عصر اتسم بالتطور والتغير المستمر، هذا ما جعلنا نلقي الضوء على هذا المفهوم الإستراتيجي حيث تهدف هذه الدراسة إلى رصد استخدام الاتصال الحدثي ومكانته، من خلال إبراز واقع الأحداث الاتصالية التي يتم تنظيمها من طرف المؤسسة الجامعية وتكون فعالة في خدمة الأهداف الإستراتيجية لهذه المؤسسة.

ولبحث هذه الإشكالية ارتأينا عرض العناصر والمفاهيم التالية:

أولا: الاتصال الحدثي وتقنياته في خدمة التواصل مع المحيط

1-الحدث: قدم ليفي ستروس الحدث كأحد أنواع الاتصال التي تتم بين الأفراد والجماعات وأسماها "تواصل الوسائل". وقد عرفت الحضارات القديمة مناسبات واحتفالات جماهيرية ومسابقات رياضية وأعيادًا كانت لها دلالات تجارية وتسهم في الترويج للسلع والثقافات.[1]

وفي العصر الحديث أصبح الحدث من بين أهم الوسائل التي تستعمل لخلق العلاقات وتأمين ديمومتها، وذلك منذ ظهور وشيوع العلاقات العامة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن الكثير من أشكاله يعتمد على استغلال الحدث؛ كالمؤتمرات، الحفلات، المعارض، الأبواب المفتوحة... وفي مجال العلاقات العامة فهناك اتفاق على أن حسن استغلال واستخدام تقنيات العلاقات العامة ومن أهمها توظيف الحدث الذي يعد عاملا من عوامل تحسين صورة المؤسسة، أيا كان نوع نشاطها وربطها إيجابيا بجمهورها.[2]

وأسهمت العلاقات العامة في تغيير شكل إدارة المؤسسات التي أصبحت تستخدم الاتصال والتسويق كمفاتيح للنجاح والاستمرار في أوساط شديدة التنافس بما يضمن تميزها. بل إن العديد من المؤسسات سعت إلى تعديل هيكلها وتنظيمها الداخلي في شكل يمكنها من التكيف وتعديل وظائفها حسب الحاجة، من أجل أن تسهم في تشجيع التفاعل بينها وبين الأفراد، وتأخذ هذه التعديلات الطابع الرسمي إذا ما أثبتت نجاعتها.[3]

وتشهد الثقافة الحدثية اتساعا في عديد التنظيمات وتخصصا أكاديميا وتقنيا مطلوبا باعتباره مسعى تسويقيا بالدرجة الأولى.

2- أهداف الاتصال عن طريق الحدث:

تسعى كل مؤسسة إلى بلوغ العديد من الأهداف من وراء تنظيم مختلف الأحداث سواء التي تنظم دوريا أم خصيصا في مناسبة معينة إلى التمحور حول صورة، سمعة، علاقات، أو ترويج، ويمكن حصر هذه الأهداف من استخدام الحدث كآلية للتواصل مع المحيط في ما يلي:[4]

-يمكن هذا النوع من الاتصال من التواصل مع جماهير عريضة وبإمكانيات أقل تكلفة من بعض الأساليب الترويجية الأخرى كالإشهار المباشر والرعاية المالية.

-استغلال وجود وسائل الإعلام التي تغطي الحدث في الظهور والبروز للمؤسسات التي تستغل الحدث، فينقل الإعلام معلومات عن المؤسسة المشاركة في الحدث ضمن المعلومات المتعلقة بهذا الأخير.

-خلق علاقات جوارية في محيط المؤسسة.

-تقوية سمعة المؤسسة والتعريف بنشاطاتها.

-جلب الانتباه نحو المؤسسة والخروج عن المألوف.

-بناء صورة حسنة وذات قيمة عن المؤسسة.

-خلق الثقة وتعبئة الجماهير الداخلية للمؤسسة.

3- صنع الحدث: تعتمد عملية بناء أو صناعة حدث ناجح بالمفهوم الاتصالي على توفر مجموعة من الشروط والخطوات التي يجب أن يراعى فيها بشكل كبير العمل الجماعي، التنسيق والتنظيم، لأن أصعب مراحل تنظيم العمليات الاتصالية التي تعتمد على الحدث هو الدقة واحترام الخطة المتفق عليها، وهنا بعض ما يجب مراعاته في تنظيم الأحداث المؤسساتية: (5)

-تحديد الجماهير المستهدفة من العملية الاتصالية الحدثية والتأكد من مناسبة الحدث لهذه الجماهير وخصائصها.

-اختيار موضوع مناسب يتلاءم ونشاط المؤسسة.

-الاختيار الدقيق والمدروس للمنظمين والمشاركين والمتدخلين ومدى مناسبتهم لنجاح الحدث، والتركيز على عامل الخبرة في مثل هذه الفعاليات.

-اختيار المكان المناسب جغرافيا ومن حيث توفر المكان على الإمكانيات اللازمة لاستقطاب الجمهور.

-الاختيار الدقيق والمدروس للتاريخ والتوقيت والتوزيع الزمني للحدث وفقراته والتدقيق الزمني في الإعلان عن الحدث وإرسال الدعوات...

وتمر الأحداث بثلاث مراحل لإعدادها:

1-المرحلة الإستراتيجية التي تعنى بالتخطيط للحدث.

2-المرحلة الإبداعية والتي تعنى بابتكار موضوع الحدث وجزئياته.

3-المرحلة الميدانية التي تنطوي على التحضيرات المادية واللوجستية للأحداث والبرامج.

وتنقسم الأحداث التي يمكن أن ترتبط بها المؤسسات إلى أحداث ضخمة قد تتجاوز حدود البلاد أو وطنية أو محلية، ولكل ميزاته وأسلوبه في إبراز المؤسسة وفق ما تهدف إليه.

ويتفرع الاتصال الحدثي من الناحية التقنية العملية إلى أشكال أهمها:

-الرعاية والدعم ماليا وماديا -المنح الخيرية -الإعالة -الدعاية -المعارض والصالونات.

ومن جهة أخرى يسعى كل اتصال حدثي للمؤسسة ومنها الجامعية إلى التقرب من المحيط ولذا لابد من تحديد مفهوم محيط المؤسسة الجامعية وخصائصه من أجل معرفة كيفية التعامل معه من منطلق الاتصال الحدثي.

ثانيا: محيط المؤسسة الجامعية

1-مفهوم محيط المؤسسة: ليس مفهوم محيط المؤسسة الجامعية مفهوما مجردا أو شيئا إحصائيا، بل هو مكون من عدة عوامل مؤثرة.

تعمل المؤسسات اليوم، ومنها الجامعية، في محيط يتميز بعدم الاستقرار والتغير بوتيرة متسارعة ومتلاحقة، وعلى المؤسسات الاستجابة لهذه التغيرات لأنها تنشط في محيط تؤثر وتتأثر به، وإلا سيكون مصيرها الزوال أو عدم الفعالية. وتستمر المؤسسات التي تتكيف مع واقعها بتغيراته بامتلاك القدرة على مواجهة الأحداث والمشكلات ومتطلبات المحيط، وكل هذا يعتمد على بناء علاقات صحيحة مع هذا الأخير.

ويرى Duncan بأن المحيط هو "مجموعة العوامل المادية والمعنوية التي تقع خارج حدود المؤسسة، والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار."[6] وعليه يلعب المحيط دورا هاما في التأثير المباشر وغير المباشر على أهداف المؤسسة ونشاطاتها، ليصبح المحيط مجموعة العناصر الخارجة عن المؤسسة والقادرة على التأثير في نشاطاتها. فالمؤسسة التي ترتبط بعلاقات تفاعلية بمحيطها ضمن حدود فعالة ومدروسة تستمر وتكتسب المهارات التالية في علاقتها بالمحيط:

-السرعة في مواجهة اضطراب المحيط.

-التغير المتوافق مع التغير الذي يحدث في المحيط.

الاستعداد المسبق للاستجابة بسرعة وفعالية اتجاه المحيط.

وتوفر النظريات الحديثة للنظم إطارا فكريا للأنظمة المتفاعلة التي تعتبر أن الأنظمة الإنسانية هي أجزاء مترابطة داخليا وخارجيا وتتسم بالتفاعل الحيوي والديناميكي، وأن كل نظام هو نظام فرعي لنظام أكبر منه، يحتويه ويبادله المنفعة والتأثير. ويمكن النظر إلى محيط المؤسسة من الأقل إلى الأكثر شمولية، بحيث يتدرج كالآتي:

1-مجال النشاط.

2-قطاع النشاط.

3-الاقتصاد الوطني.

4-الاقتصاد الجهوي.

5-الاقتصاد الإقليمي.

6-الاقتصاد العالمي.

وتنتمي المؤسسة الجامعية إلى كل هذه المستويات من المحيط، حتى العالمي منه بدليل كل التصنيفات العالمية التي تسعى إلى تطبيق معايير جودة معينة والتي تخرج منها الجامعة الجزائرية بنتائج سلبية في كل مرة. ومن أهم ما تفشل فيه الجامعة الجزائرية هو المقياس المتعلق بالعلاقة مع المحيط. فالواقع أن الجامعة

كمؤسسة تعليمية وبحثية مجبرة على متابعة والاستماع إلى المحيط لتصبح جزءا أو محركا لتنميته.

وعلى عكس ما يمكن تصوره عن المحيط الذي يحيل لغويا إلى كل ما هو خارج الشيء فإن محيط المؤسسة يقصد به كل من: -المحيط الداخلي و -المحيط الخارجي.

1-ويتمثل المحيط الداخلي في كل العوامل الداخلية؛ بشرية، تقنية تنظيمية... ويتضمن كل المتغيرات الداخلية ذات الارتباط المباشر بأهداف المؤسسة والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على أدائها. وتخضع هذه المتغيرات إجمالا لتحكم المسير. وتتضمن:

-الهيكل التنظيمي: الذي يتضمن شبكة الاتصال، مستويات الإدارة وأنماط القيادة.

-الثقافة: وتتشكل من المعتقدات والاتجاهات والقيم المشتركة والرموز وكل ما يعكس شخصية المؤسسة ويميزها عن غيرها.

-الموارد: تشمل كل إمكانات المؤسسة وأصولها المادية والمعنوية بالإضافة إلى مهارات وقدرات مواردها البشرية.

ويؤكد واقع حال المؤسسة أن عناصر محيطها الداخلي تؤثر بوضوح فيما يتخذ فيها من قرارات من إيجاد نوع من الترافق فيما بين إمكانياتها وقدراتها.

2-ويشمل المحيط الخارجي للمؤسسة كل العوامل والمتغيرات الخارجية؛ منها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، السياسية، التكنولوجية وحتى الطبيعية... والمؤثرة على المؤسسة، فهي مواقف خارجة عن سيطرة مسير المؤسسة، وإذا لم تحسن المؤسسة التعامل معها تصبح هذه العوامل مهددة لنشاطها وحتى لبقائها.

2-**تغيرات المحيط:** على كل مؤسسة أن يكون لها القدرة على تحديد ومراقبة اتجاهات وأحداث المحيط على جميع المستويات، ويمكننا تحديد أربع سمات أساسية للمؤسسات الراغبة في الاستمرار والاستدامة، وهي:

-الوعي بتغير أوجه المنافسة عن السنوات الماضية.

-فهم الفرص المستقبلية المتاحة.

-القدرة على تعزيز أعمال المؤسسة استعدادا لمواجهة المحيط.

-القوة والقدرة على مواجهة منافسيها.

ومن أهم ما يعيق علاقة المؤسسة، ويمكن الإسقاط على المؤسسة الجامعية في الجزائر، هو عدم اليقين أو الشك، وهو الأمر الذي يؤدي إلى:

-نقص المعلومات المتعلقة بعوامل المحيط في حالة وضعية اتخاذ القرار.

-الجهل أو عدم العلم بالنتائج اللاحقة لأي قرار على المحيط.

-عدم القدرة على استشراف المحيط ووضع الاحتمالات المتعلقة به.

ومما سبق يمكن الإشارة إلى الأهمية القصوى التي يحتلها الاتصال الحدثي بالنسبة لأي مؤسسة أو تنظيم، ومنها الجامعة التي يمكن أن تستفيد من الخدمات الجليلة التي يوفرها هذا النوع من الاتصال التنظيمي. حيث يمكن أن يكون أداة فعالة لتلاقي المؤسسة الجامعية بمحيطها إدا ما أحسنت هذه الأخيرة استخدامه من خلال الانخراط في مختلف الأحداث المرتبطة بالمجتمع وذلك بالإحاطة بمفاهيمه وتطبيقاته العملية كماهو مشار إليه.

ثالثا: الاتصال الحدثي في تجربة "إينوفيل" بجامعة 8 ماي 1945 قالمة:

1- التعريف بمبادرة "إينوفيل": تتمثل "إينوفيل"، في مبادرة أطلقتها دار المقاولاتية بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، وجاءت تحت إسم: "المسابقة الوطنية للمقاولاتية والابتكار التكنولوجي من أجل المدينة:

le Concours National de L'Entrepreneuriat et de l'Innovation Technologique Pour la Ville (Innoville)

شعارها "غيَر مدينتك إلى الأفضل، « Change Your City for The Better » حيث يتمحور الحدث الذي تريد التظاهرة توصيله للجمهور إلى الدفع بالخطوة الأولى نحو "مدينة عصرية"، وهي مسابقة ذات طابع وطني، تم تنظيمها خلال

الاسبوع الثالث من شهر افريل، على مدار ايـــام: 19- 20- 21 افريـــل 2018 بالمكتبة المركزية – القديمة، والغرض منها إعطاء فرصة فريـــدة لـــــ: التعـــرف والأستفادة، والأهم هو خلق روح "الابداع Innovation"، مـــن خـــلال الجمهـــور المتعدد المشارك في التنظيم، وفي طرح الأفكار الخلاَقة المبدعة عبـــر تـــدخلات شباب ينشطون في مختلف المجالات كما أنها تمثل فرصة لتمكين الجمهور الملتقي من الحصول على المعلومات، وتكوين رصيد معرفـــي عـــن طريـــق الاحتكـــاك بالخبراء، والعمل معا من أجل الوصول إلى حلول إبداعية للمشـــاكل المطروحـــة بالمدينة، باعتبارها تمثل "هما" مشتركا لكل أطياف المجتمع.

2-أهداف مبادرة "إينوفيل": جاءت مبادرة "إينوفيل" لتحقيـــق مجموعـــة مـــن الأهداف اهمها:

– البحث عن آليات أكثر فعالية لتحقيق التواصل من خلال خلق "حـــدث" يهـــم مختلف شرائح المجتمع، وهذا بالظر الى غياب التحاور المجتمعي حـــول القضـــايا الجوهرية بما في ذلك واقع المدن.

– البحث من خلال الأفكار المطروحة سواء للأفراد أم المجموعات المتمثلة في النوادي العلمية، والشركاء الاجتماعيين- الاقتصاديين- السياسيين عـــن حلـــول ابتكارية للمشاكل المعقدة التي تعاني منها الولاية، وباقي ولايات الجزائر، باعتبـــار أن المسابقة وطنية.

– التوجه لمخاطبة فئة الشباب من الطلبـــة وخريجـــي الجامعـــات الجزائريـــة والمنتسبين للنوادي العلمية والتنظيمات الك لفئة الطلبة ومن مختلف التخصصات.

– اختبار فعالية وسائل الاتصال المختلفة في استقطاب الجمهور المستهدف من التظاهرة.

– طرح مجموعة من الرسائل الاتصالية، التي تعمل على الترويج للحدث.

– تعزيز العلاقات العامة وخلق جماهير جديدة مهتمة بالأحداث الوطنية، مـــن خلال خلق مبادرات لتنشيط المحيط.

– الترويج للفكر المقاولاتي في الوسط الطلابي، عن طريق الميدان بدل تنشيط الدورات التكوينية، وهذا لدفع الطالب مباشرة نحو الميدان، بطرح سؤال: "ما هي فكرتك؟"، وخلق جو تنافسي للبحث عن أفكار "إبداعية" للمدينة.

3-اشكال الاتصال الحدثي في مبادرة "اينوفيل": اعتمد مشروع "إينوفيل" المنظم من طرف دار المقاولاتية بجامعة قالمة، على أنواع مختلفة من الاتصال حتى تتلاءم وطبيعة الحدث، لإضفاء خصوصية تبعا للجمهور المستهدف من الرسائل الاتصالية وقد تم الاعتماد حسب مسؤولة دار المقاولاتية، على نوع:

– الاتصال "الرسمي الخارجي": توجه تحديدا إلى مخاطبة من اعتبرتهم المبادرة "شركاء" في تطبيق مشروع المدينة، من المدعوين: المؤسسات العمومية المختلفة، النوادي العلمية، التنظيمات الطلابية، المنتخبين المحليين، حيث تم توجيه دعوات رسمية، وهذا لاعطاء الطابع الرسمي لنوع الاتصال الحدثي.

– العلاقات العامة: تم الاعتماد على العلاقات العامة للترويج للحدث، من خلال النادي العلمي المشارك في التظاهرة، وهو: "نادي الاعلام العلمي" المنظم المشارك في "اينوفيل"، والذي اخذ على عاتقه عملية الترويج لها عبر: البوستارات والملصقات والاعلانات...

– الاتصال "الرسمي الداخلي": لإطلاع مختلف الأطراف على مستوى الجامعة من مسؤولي الكليات والأقسام، الأساتذة والباحثين المعنيين مباشرة بموضوع النشاط،

– الاتصال الشخصي، والعلاقات المهنية والشخصية: والتي تربط النوادي العلمية بهم.

– وسائل التواصل الاجتماعي: حيث تم خلق صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" للتعريف بالحدث، وللعمل على نشر كل المعلومات المتعلقة به، وتحمل اسم "اينوفيل Innoville "، وتسير من طرف قسم المقاولاتية والإعلام الآلي بجامعة قالمة.

– الموقع الالكتروني لجامعة قالمة: حيث تم الاعلان عن إطلاق المبادرة في وقت سابق خلال شهر مارس، بتقديم مختلف المعلومات الخاصة بها على الموقع الالكتروني للجامعة.

– تنظيم يوم اعلامي: حيث تم يوم 6 مارس 2018، تنظيم يوم إعلامي غرضه تحقيق نوع الاتصال بالحدث، لتعريف الجمهور بمجريات المبادرة والأهداف المرجوة من ورائها، حيث خصص اليوم الإعلامي، وهو يمثل اللقاء الأول الذي تم على مستوى قاعة المحاضرات (الساسي بن حملة) بالمجمع الجديد للجامعة، للتعرف على اشكالات المدنية كمحاور رئيسة للبحث في طرق معالجتها من حلال المسابقة.

4–مرتكزات مبادرة "إينوفيل":

تم خلال اللقاء الإعلامي، للتعريف بالحدث الاتصالي الذي سيجمع أطرافًا مختلفة من خلال المسابقة الوطنية لمبادرة "إينوفيل"، طرح مختلف المشاكل التي تعاني منها المدينة، وذلك من خلال فتح حوار "إصتال حدثي" مباشر بين شركاء المدينة، وقد انصبت المحاور الكبرى لاهتماماتهم حول مشاريع:

- الرسكلة للنفايات المنزلية، والتي تعتبر هاجسا يستوجب إيجاد حلول استعجالية، حيث تم تقديم مقترحات حلول بناء على الاتصال الذي تم خلال اليوم الاعلامي تتمثل في انجاز مؤسسات مصغرة في مجال الردم والرسكلة، وفي كيفية توسيع المراكز لتشمل كل الولاية، وخلق شبكة تشمل نقاط التجميع، مع تفعيل آليات الردع وتحميل المواطن المسؤولية بتحمل مصاريف النفايات، كما هو معمول به دوليا، والتطرق للبحث عن حلول لمخاطر الغاز على سلامة المواطن والمطالبة بضرورة إيجاد حل لمشكل مخطط النقل المطروح منذ سنوات للنقاش دون أن يظهر للوجود، وضعف مردودية الانتاج الفلاحي لولاية قالمة المحسوبة (فلاحية) إضافة إلى مشكل الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

- الحل النموذجي لإنشاء "المدن الجديدة"، وهذا بالنظر لافتقارها للمعايير اللازمة، وما يتصل بها من البحث في إيجاد آليات لخلق فضاءات للترفيه والراحة النفسية بحكم ما تواجهه الولاية من شح في هذا الجانب، كما لفت البعض الانتباه إلى ضرورة أن تتسم المقاولات المنجزة بالطابع الوطني للبحث في حلول لمشاكل تعتبر مشتركة مع باقي الولايات.
- ركزت جهود مبادرة "إينوفيل"على الاتصال الحدثي، من حيث أن الرسائل الموجهة للجمهور المتباين تسعى إلى ترسيخ العمل الاتصالي التشاركي لخدمة أهداف المدينة العصرية، عن طريق معالجة المشاكل المعقدة التي تعاني منها المدينة بتدخل كل الأطراف في المحيط.

5-انعكاسات مبادرة "إينوفيل" على الاتصال الحدثي: اعتبرت المقترحات المطروحة أن أهمية المسابقة، والتي أحدثت ديناميكية اتصالية، تكمن أهميتها في طابعها الوطني، وتستوجب تبعا لذلك ألا تقتصر على مدينة قالمة فحسب، باعتبار أن المدينة الجزائرية تعاني من اختلالات مشتركة على مستويات متعددة.

بالتالي فإن النتيجة المرجوة من "إينوفيل" وما تميزت به من تواصل "حدثي" على المستوى الوطني، هو إيجاد حل لمشاكل تتكرر في مختلف أنحاء القطر الجزائري باعتبار أن نجاح وسائل ورسائل "الاتصال الحدثي" في حد ذاتها تعتبر أولى المؤشرات الدالة على جدَية البحث في مشاكل المدينة، من حيث أنها تتوجه لمخاطبة جمهور داخلي وخارجي، باعتماد نوعي الاتصال الرسمي وغير الرسمي وعبر التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

تظهر أهمية المبادرة في العدد المستقطب من خلالها، والذي توصل إلى رسائل المبادرة عبر أشكال الاتصال المختلفة التي تم التطرق إليها، وقد سجلت المسابقة مشاركة 68 طرفا تنوعوا بين: أفراد، ومجموعات تشكل نوادي وتنظيمات طلابية كما لفتت الانتباه إلى أنها خلقت من خلال الاتصال الذي صنعه حدث "إينوفيل" مشاركات أثناء الحدث، أي أنها ظهرت لأول مرة في سياق الإعلان عنها بتشكيل

مجموعات من "اجل الحدث"، او اثناءه، من قبل طلبة وأعضاء في النوادي والتنظيمات بعد تعرفهم لأول مرة على بعضهم.

يشكل ذاك إحدى الانعكاسات الايجابية للمبادرة، وميزات الاتصال "الحدثي" الذي يرمي إلى مد جسور، وخلق علاقات متكافئة بين جماهير تتلاقى للمرة الأولى وتحمل أهدافا مشتركة تسعى من ورائها لخدمة مصالح مشتركة، تتمحور وفقا لنموذج المدينة "إينوفيل" في تحسين الإطار المعيشي للساكنة، وبلوغ مرتبة المدن العصرية في الجزائر، بالارتكاز إلى (المقاربة التشاركية Approche Participative) التي تقوم على مبدأ: إشراك كل الأطراف المعنية في سيرورة المشروع المجتمعي، حتى يتحقق التبني للفكرة مبدئيا، ثم المشاركة في تنفيذها ولاحقا الحفاظ على المنجزات واعتبارها مكسبا جماعيا.

خاتمة: بيَنت الورقية البحثية أهمية نوع "الاتصال الحدثي"، في خدمة القضايا الأساسية في المجتمع، وذلك من خلال نموذج المبادرة التي أطلقتها دار المقاولاتية بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، وجاءت تحت إسم: "المسابقة الوطنية للمقاولاتية والابتكار التكنولوجي من أجل المدينة "إينوفيل"، من حيث ان توفير مجموعة من الوسائل، والعمل على تطويعها لخدمة المجتمع مهم جدا في سياق ما تتسم به المدن الجزائرية من مشاكل معقدة ومزمنة.

تظهر أهمية الاتصال الحدثي، ضمن مشروع "إينوفيل"، في سياق تزايد الاهتمام بمشاكل المدينة، والتي لم تعد حكرا على دوائر محدودة يتّسم عملها بالطابع التقني بل أصبحت محط اهتمام مختصين وباحثين في مجالات متعددة: سياسية، اجتماعية هندسية، ثقافية، اتصالية...، بالنظر إلى أن المحيط الحضري للمدن وما ينطوي عليه من فاعلين يشكل بؤرة تتفاعل فيها كل أنواع الاتصال، والتي يجب العمل على تفعليها، وخلق روابط بين المتدخلين لتحسين واقعها، عبر إطلاق مبادرات تستهدف قطاعات جديدة غير "الفنيين" و"التقنيين" العاملين بالمجالس المنتخبة والدوائر الإدارية المعنية بشكل مباشر بالتعمير والتهيئة والهندسة، وخلق ثقافة

"مدينية" لدى الجمهور تماشيا والتوجه نحو تحقيق الهدف الرئيس لمشروع المبادرة وهو بلوغ "مدن عصرية" بمشاركة مجتمعية.

قائمة المراجع والمصادر:

أ- **كتب:**

1. **عزام أبو الحمام: الإعلام الثقافي؛ جدليات وتحديات**، دار أسامة للنشر، عمان الأردن، 2010، ص 80.

ب- ويبوغرافيا:

2. Ratier (Michel) : **L'image de marque à la frontière de nombreux concepts**, en ligne : http//www.univ-tisel.fr/IAE.
3. Henri (Mintsberg) : **Structure et dynamique des organisations**, les éditions d'organisation, Paris, France, 1982, P 154.
4. Ratier (Michel) : **L'image de marque à la frontière de nombreux concepts**, en ligne : http//www.univ-tisel.fr/IAE.
5. Lugol (lilianne) : **Communication des entreprise ; stratégies et pratiques**, éd Armand Colin, Paris, 2006, P 224.
6. Mentzberg (Harold) : **Structure et dynamique des organisations**, éd Les organisations, Paris, 1992, P 245.
7. صفحة مبادرة "إينوفيل" على موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) https://www.facebook.com/groups/innovilleGuelma
8. الموقع الالكتروني لجامعة 8 ماي 1945 قالمة، www.univ-guelma.dz.

دور الجامعة في تأهيل الإطار البشري: علميا وثقافيا، نفسيا وأخلاقيا وجماليا، وطنيا وعالميا.
دور الجامعة في تنمية الرأسمال الفكري.

أ.عيدود هاجر أ.بيروق هناء

ج.8 ماي 1945-قالمة ج. منتوري-قسنطينة

الملخص: تبحث هذه الدراسة في دور الجامعة في تنمية الرأسمال الفكري، لأن الرأس المال الفكري يعتبر مصدرا مهما لربحية المؤسسات والداعم الأساسي للتنافسية، وهذا بعد تحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فرأس المال الفكري هو الأصل الجديد وهو أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة بل والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى كالعمل ورأس المال والمواد الأولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تطوير وتحقيق الميزة التنافسية للرأسمال الفكري.

الكلمات المفتاحية: الرأسمال الفكري، الجامعة، التعليم العالي.

Abstract: This study examined the role ofthe Universityinthe developmentof intellectual capital,because the intellectual capital is an important source of corporate profitability and a key supporter of competitiveness, this is after the transition to a knowledge-based economy,so Intellectual capital becomes the new basis and the most modern production's factor which regard it as the essential resource to the erection of fortune even more important than the traditional factor of production such as : work, capital and raw materials.

This study aims to clarify the role of the university in the development of Intellectual capital.

Key words: intellectual capital, the University, Higher Education.

المقدمة: تعد الجامعة إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية المنتجة والصانعة للرأسمال المعرفي، والأكيد أن الجامعة لا تؤدي وظيفتها بمعزل عن المجتمع فهي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحيطة بها، وللجامعة الدور الأساسي في قيادة الأنشطة والقطاعات التنموية خاصة في ظل عالم يتسم بالمعرفة والمنافسة بالاستناد للمقومات المعرفية، ويمكن القول أن مصير المجتمع يعتمد على الجامعة ويتضح ذلك في توثيق وتنمية العلاقة بينها وبين المجتمع إذ أصبحت ضرورة تفرضها ظروف العصر لأن لها الريادة العلمية والقيادة الفكرية وقائمة على أسس البحث العلمي والموضوعية.

وبما أن هناك علاقة بين الجامعة والمجتمع فلابد أن تتم الاستفادة من هذه العلاقة بقصد التقدم والتنمية، وإثبات أن الجامعة في المجتمع لها دور حقيقي في تشكيل مكونات التنمية مراعاة واستجابة لمتطلبات العصر كما أنها تتماشى مع التراث الاجتماعي والمكونات الثقافية للمجتمع.

وتتجلى فعالية المؤسسة الجامعية في دورها في انتاج الرأسمال المعرفي (الرأسمال الفكري)، الذي يمثل القدرات غير الملموسة وذات الترتيب الأول في إضفاء القدرة التنافسية لمختلف القطاعات النشطة في المجتمع إذ أنه قادر على انتاج المعرفة والقادر على الإبداع والاختراع وإدارة الأزمات وصياغة مختلف الاستراتيجيات، وكذلك المتحكم في القوى المادية والتقنية بالمؤسسة.

وانطلاقا من أهمية هذا الدور الريادي وجب تناول موضوع دور الجامعة في تنمية الرأسمال الفكري وقصد التفصيل فيه سوف تتم الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالجامعة ومؤسسة التعليم العالي؟
- ما هو الرأسمال الفكري وما هي أهميته؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الجامعة في المجتمع؟
- ماهي استراتيجيات بناء الرأسمال الفكري في الجزائر؟

أولا: تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الرأسمال الفكري: يعرف الرأس المال الفكري بأنه: قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العالمون في المنظمة والتي تعد الموارد الرئيسية لاقتصاد اليوم.

كما عرف بأنه: يمثل الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدمها كسلاح تنافسي من قبل المنظمة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والتحديد الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرارية المنظمة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع.

وعرفه العنزي بأنه:" المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة، ويعد المفكر الذي يكمن في ذهن الأفراد، لا يمكن لمسه ولا رؤيته أو قياسه أو تقديره بثمن".

وعرف steward 1987 الرأسمال الفكري: بحزمة المعرفة المفيدة والتي تتكون من العناصر التالية: العمليات التنظيمية للتكنولوجيا، مهارات العاملين والمعلومات عن الزبائن والموردين وحاملي الأسهم.

بينما يعرفه brooking بأنه: عبارة عن أصول المنظمة غير الملموسة والتي تعطيها القدرة على أداء وظائفها.

فالرأسمال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية يمكن تعريفها بأنها:" المجموع المشكل من المعرفة، المهارات والقدرات التي يمكن أن تمتلكها المنظمات

وتوجهها نحو الإنتاج البناء".[1]

وقد قام Booking بتقسيم الرأسمال الفكري إلى:

-الرأسمال السوقي: ويمثل العلامة التجارية والزبائن وقنوات التوزيع وتحالفات الأعمال لأصول حقوق الملكية الفردية.

-أصول البنية التحتية: وتشمل العمليات الإدارية، نظم وتقنيات المعلومات والشبكات والنظم المحاسبية.

أما Stewart فقد حدد في أواخر التسعينات من القرن الماضي نموذج الرأسمال الفكري بثلاثة مكونات هي:

-الرأسمال البشري /الرأسمال الهيكلي /الرأسمال العقلاني.

وصنف Sullivan الرأسمال الفكري إلى:

-الرأسمال البشري /الرأسمال الهيكلي.

في حين قام Sveiby بتصنيفه على النحو الأتي:

-كفاء العاملين

-التركيب الداخلي: الشكل القانوني، الإدارة النظم وثقافة المنظمة والبرمجيات.

-التركيب الخارجي: العلامة التجارية، العلاقات مع الزبائن، العلاقات مع الموردين.[2]

2- مفهوم الجامعة: أخذت كلمة جامعة من كلمة Universtas والتي تعني الاتحاد أو التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في المجال السياسي في المدينة من أجل ممارسة السلطة.

---

[1]- الهادي بوقلقول: **أهمية رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع24، جوان 2009، ص95.

[2]- عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح: **رأس المال الفكري**، طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه في المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2008،ص20.

والجامعة لغة : مؤنث الجامع ، وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه، كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب.

أما اصطلاحا فقد تعددت واختلفت تعاريف العلماء والمفكرين للجامعة فمنهم من يعرفها على أنها " كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

وهناك من يعرفها على " أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على اثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية.

والبعض الأخر يعرفها " هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا إيديولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة.[1]

وحسب تعريف قاموسMerriam Webster تعتبر الجامعة مؤسسة عالية المستوى غرضها االتدريس والبحث، ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادونها إحدى هذه الشهادات تُمنح للمتخرجين في طور دراسات التدرج وعادة ما تسمى بشهادة الليسانس؛ فيحين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التدرج والتي عادة ماتشمل شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه .

ويمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة، تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة

[1]– براهيمي طارق: **راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذجٍ)** جامعة ورقلة

وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي نبغي على الجامعة المحافظة عليه وتوارثه عبر الأجيال وإيصاله مع تحديثه باستمرار، وانتاج المعارف من خلال البحث العلمي وتعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة، فهي تشارك في بناء المجتمع، ومصدرًا للتطور الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي؛ ويقع على عاتق الجامعة تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة ولابد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته.[1]

3-**مفهوم التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي؛ التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي فهو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولةوتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك: الجامعة الكلية، الأكاديمية...، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي و تطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها، مثل: الكلية المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، و هذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر.

فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولا تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية تستخدم كلمة كليةللإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصةو هو بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية و تعدد تخصصاتها، و يوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة

[1]- عربي بومدين: **دور الجامعة الجزائرية في التنمية الإقتصادية: الفرص والقيود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع 07- 2016، ص 03

للتخصص في حقول العلوم –الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، علم الحيوان، العلوم الاجتماعية علم النفس، علم الاجتماع، التربية، العلوم الإنسانية والتاريخ، الفلسفةو غيرها.

وعلى النقيض من الجامعات فإن الأنواع المألوفة من مؤسسات التعليم العالي الأخرى هي الكليات والأكاديميات، تركز على واحد أو اثنين من حقول المعرفةمما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطةالسياسية الاقتصادية والاجتماعيةلذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع.[1]

ثانيا: وظائف الجامعة: لا شك أن للجامعة دورا محوريا وأساسيا في المجتمع بحيث يرى في هذا الصدد الأستاذ "عمار بوحوش": إن دور الجامعات يتمثل في بيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار المسؤولين وقادة المجتمع، وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهرالقضايا الاجتماعية، واتخاذ القرارات الدقيقة، أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة والمجتمع.

فبناء على هذا التعريف فإنه لايمكن حصر دور الجامعة في تكوين وتخريج إطارات بشرية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى صناعة وإنتاج المعرفة، فضلا عن تقديم الآليات العلمية الصحيحة والدقيقة التي تمكن قادة المجتمع والدولة من بناء قراراتهم على أرضية علمية تساهم في رقي وتطورالمجتمع.

انطلاقا من ذلك وتأسيسا عليه يمكن القول أن وظائف الجامعة تكمن في ثلاث وظائف رئيسية:

---

[1]– نوال نمور: **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، 2011–2012، ص 18–19

- قيام الجامعة في تقدم المعرفة ونشرها، وذلك من خلال التعليم والتدريس وتزويد الطلابمختلف العلوم والمعارف والمهارات، بغية إعداد إطارات بشرية في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، وهو الأمر الذي يساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

- تقوم الجامعة بدور أساسي ومحوري في عملية البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الانسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، إذ يسهم ذلك في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية وايجادحلول سريعة وفعالة لمشكل تأخر التنمية الاقتصادية.

- يكمن دور الجامعة في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنشئة ونشر الوعي، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، وتعزيز القيم المجتمعية والحفاظ عليها.[1]

ثالثا: خصائص الرأسمال الفكري بالجامعات:

من خلال مفاهيم رأس المال الفكري ظهرأنه يمثل مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بقدرات معرفية وتنظيمية تميزهم عن غيرهم من الأفراد العاملين ويتوزعون على مختلف مستويات الهيكل التنظيمي بأي مؤسسة تعليمية لذلك يمكن إيضاح خصائص هؤلاء الأفراد الذين يمثلون رأس المال الفكري كمايلي:

- يتميزالأفرادالذين يمثلون الرأسمال الفكري بتوافر مهارات وخبرات عالية ومتنوعة.
- يعمل الأفراد ضمن الهياكل والتنظيمية المرنة.
- يتسم الأفراد بالاستقلالية في الفكروالعمل.
- يتفاعل الأفراد بشكل أكثرإيجابية في المناخ الإداري الذي يتسم باللامركزية

[1]- عربي بومدين: مرجع سبق ذكره، ص 05

في اتخاذ القرارات.

- يعمل الأفراد بكفاءة في التنظيمات التي يسودها المناخ غير الرسمي.
- يتميز الأفراد الذين يمثلون الرأسمال الفكري بالمبادأة والسعي المستمر نحو تقديم الأفكار والمقترحات الابتكارية والتي قد تكون غير مألوفة في بعض الأحيان.
- يمتلك الأفراد والذين يمثلون الرأس مال الفكري المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح.
- يتسم الأفراد بالانفتاح على الخبرة من خلال السعي المستمر نحو الاستفادة منخبرات الآخرين.
- يتواجد الأفراد الذين الرأسمال الفكري في كافة المستويات الاستراتيجية ولكن بدرجات متفاوتة.[1]

رابعا: آليات بناء الرأسمال الفكري ومتطلبات تطويره: تنطلق أهمية الرأسمال الفكري ابتداء من أهمية موضع أصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم، إذ ذكرت هاتان الكلمتان في الآيات (61) مرة موزعة على (43) سورة كريمة، أي بنسبة 38% من مجموع سور القرآن الكريم البالغ عددها (114) سورة، وهي نسبة ليست بالقليلة وتشير إلى أهمية الدور الذي يؤدونه وحجم المسؤولية الملقاة عليهم إزاء الدين والدنيا.

كما تأتي أهمية الرأسمال الفكري من كونه أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين، في ظل اقتصاد يطلق عليه (الاقتصاد المعرفي) لأنه يمثل قوى علمية (forces scientifique) قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم فضلا عن ابتكاراتهم المتلاحقة.

وتتضح أهمية الرأسمال الفكري فضلا عما تقدم، من أهمية نظم قياسه والتي

[1]– شيرين عيد مرسي: **دورالتعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري "دراسة مستقبلية"**، كلية التربية، جامعة بنها، 2013، ص13

أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الفكر الإداري، وهذا ما أكدته مجلة (Harvard business review) في عددها (سبتمبر –أكتوبر 1997) والذي يأتي بمناسبة مرور (75) عاما على صدورها وأشارت من خلاله أن نظم قياس الرأسمال المعرفي knowledge based measures تعد من أهم ممارسات المحاسبة الإدارية managerial accounting في ظل العولمة والمعلوماتية والاتصالات.[1]

استنادا إلى (العنزي 123،2001) هما: آلية الاستقطاب وآلية الصناعة.

1- استقطاب رأسمال الفكري: في ظل الاتجاهات السائدة في منظمات اليوم التوجه نحو خدمة الزبون والتنافسية الشديدة، أخذت معظم الشركات تولي اهتماما واسعا لموضوع استقطاب الموارد التي تتميز بالكفاءة، لاسيما بعد إدراكهم لحقيقةصورة توجيه إدارة الموارد البشرية للبحث عن النجاح والتميز.

وعلى الرغم من هذا كله أغلب الشركات لا تعرف أين يوجد الرأسمال الفكري وأين تبحث عنه؟ وكيف تديره وتقسمه؟، وفي هذا الصدد قامت مجلة هارفارد للأعمال في مقالها الافتتاحي لعام 2004 المنشور في عددها الصادر في 16 شباط للإجابةعن ذلك بما يأتي:

ينبغي أن تكون لديك استراتيجيات واضحة كأساس لمجال عملك لاستقطاب القدرات العقلية وقد تم حصر عدد من هذه الاستراتيجيات وهي:

أ- شراء العقول من سوق العمل: نظرا لأهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية فإن هذا الأمر يتطلب من إدارة الموارد البشرية أو اللجان المتخصصة في هذه الإدارات متابعة العقول البراقة والنادرة بغرض جذبها كمهارات وخبرات متقدمة تستفيد منها المنظمة في زيادة رصيدها المعرفي الذي ينعكس على زيادة عمليات الابتكار والإبداع باستمرار.

ب- شجرة الكفاءات: إن شجرة الكفايات هي إحدى تقنيات إدارة الموارد

[1]- عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح: مرجع سبق ذكره، ص20.

البشرية الالكترونية، وتمثل مخططا يوضح المهارات، الخبرات والمعارف المطلوبة للشركة، وهي تسهل استخدام أسواق الموارد البشرية (الاستقطاب الالكتروني للرأسمال الفكري عن طريق شبكات الحواسب).[1]

ت- القيادة الذكية: يتطلب صنع المعرفة والتعامل مع الناس الأذكياء أو الرأسمال الفكري إلى قيادة ذكية، لأن المدير الذي يركز اهتمامه على التعلم المنظم ويكون معدا للتعلم أكثر مما يكون مشرفا ومعلما أو معطيا الأوامر.

فضلا عما تقدم فإن المدير الذكي هو القادر على ممارسة أساس التقدير الفعال والتي من أبرزها ما يأتي:

الاستمرار/العضوية/ الإمتاع/ الشمول/ الدستور: ويمثّل جزءًا من الثقافة التنظيمية.

وبعد هذا العرض لا بد من الإشارة إلى أن مسالة اختيار منظمة الأعمال الآلية لاستقطاب أو آلية الصناعة أو الاثنين معا تحكمها عدد من المؤشرات يراها الباحثان وأهمها يتلخص بمايلي:

- الموازنة بين كلفة الاستقطاب أو الصناعة والعائد منها.
- الموازنة بين توافر القدرات العقلية داخليا والحاجة إليها من خارج المنظمة
- الموازنة بين الاستعداد لدخول أفكار جديدة ومقاومة التغيير لراس المال الفكري العالي.
- الموازنة بين الحاجة الدائمة للرأسمال الفكري والحاجة المؤقتة.

ث- **مراجعة منظمات المعرفة والتعلم:** تركز رؤية هذه الاستراتيجية على أن المنظمات التعليمية (مدارس، معاهد، جامعات) تعد مصدرا مهما لاكتشاف المواهب واستقطابهم وعلى هذا الأساس رأى بارو 1997، أن زيارة هذه المنظمات

[1]- سعد علي العنزي: أحمد علي صالح: **إدارة راس المال الفكري في منظمات الأعمال** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص264-266.

تعتبر من أولويات الإدارة العليا.

ومن أبرز الممارسات الميدانية لهذه الاستراتيجية ما قامت به إحدى شركات النفط الكبيرة إذ كان المدير التنفيذي لها يختار بانتظام أحد خريجي الجامعات الموهوبين ويعينه مساعده الخاص، ويعمل معه بشكل وثيق مدة عام، وفي نهاية السنة يكون التنفيذي المبتدئ جاهزا لتعيينه في أحدى الأقسام بالشركة.

إضافة إلى إحدى الممارسات التي قام بها (إيراني بريتش) في شركة فورد عندما وظّف الأطفال البارعين (whiz–kids) وكان بينهم (روربت ماكنمار)(بارو).

2- صناعة الرأسمال الفكري: تعتر صناعة رأس المال الفكري في غاية الأهمية وهذا ما أكدته بعض الدراسات الميدانية من خلال نتائجها، فد أكدت دراسة (ghshat,nahpiet) ضرورة صناعة الرأسمال الفكري باعتباره يمثل مصدرا للميزة التنظيمية وتمثل هذه الاستراتيجية تراكم إمكانيات منظمة لابتكار المعرفة والمشاركة فيها ، بما يجعلها تتفوق على الشركات المنافسة في السوق " وطالب الباحثان المذكوران بتأكيد عمليات راس المال الفكري ، أي معرفة كيف نضع راس المال الفكري.

وقد أكد العنزي أن عملية صناعة الرأسمال الفكري تتطلب استخدام طرائق فاعلة للربط بين أدوات العمل الجديد والأنظمة المبتكرة والتصاميم التنظيمية الملائمة وهذه بعض الاستراتيجيات الخاصة بصناعة الرأسمال الفكري وهي:

أ- **خريطة المعرفة:** وهي تقديم عرض مرئي للمعرفة الحيوية المؤدية إلى تحقيق أهداف الأعمال الاستراتيجية، ومن ثم التركيز على نوع المعرفة التي تأمل بمشاركتها ومع من؟ وأين يمكن أن نجدها؟

وتؤكد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الغايات:

- تحديد المركز المعرفي للشركة مقارنة بالشركات المنافسة
- تحديد فجوات المعرفة التي تمثل النقص أو الضعف في المعرفة من اجل العمل على غلق تلك الفجوات.

ب- **بنـــاء الأنسجة الفكـــرية:** تمثل الأنسجة الفكرية تشكيل فرقي يشبه نســيج العنكبوت يشارك فيه مجموعة ابتكاريه تتفاعل وتتعلم من بعضها البعض ثــم تنحــل عند انتهاء المشروع، ليشكل مشروع آخر، بمجموعة ابتكارية جديدة ونسخة أخــرى ونعلم جديد آخر.[1]

خامسا: نمـــاذج إدارة الـــرأس المال الفكري:

1- نمـــوذج مـــلاح سكـــانديا: يـــرتبط نمـــوذج مـــلاح ســـكانديا skandia Navigator بشركة التأمين السويدية سكانديا التي كانت الشركة الأولى التي أعــدت تقريرا سنويا لتحليل الرأسمال الفكري، بل ذهبت إلى أبعد من هذا عندما عينت ليــف ادفينسونedvinsson مديرا للرأسمال الفكري، وقد قام مع زملاء له بتطوير نموذج رأس المال من منظور شامل لا يقتصر فحسب على المؤشرات المرتبطــة بــرأس المال المالي.

ويعد هذا النموذج من أكثر نماذج تقويم الرأسمال الفكري استخداما وتطبيقــا فــي دول الاتحاد الأوروبي، والدول الصناعية المتقدمة عموما، لأسباب كثيرة من بينهــا شمول النموذج أهم متغيرات الرأسمال الفكري التي يمكن قياسها ومكوناتها من خلال مؤشرات محاسبة ومال.

ب.نمـــوذج بـــطاقة الأداء المـــتوازن: يعرف نموذج بطاقــة الأداء المتــوازن balance score card (DSC) أيضا بنموذج كــابلان ونورتــون kaplan and norton ، نسبة إلى واضعيه ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق توازن بين المنظــور المحاسبي التقليدي للأصول غير الملموسة والنمــاذج القياســية الأخــرى لتقــويم الرأسمال الفكري، ويضيف النموذج مكونات جديدة، أهمها: متغيرات الابتكار والتعلم وتحسين نشاط الأعمال وعلاقات الزبائن، وتكوين القيمة في ضوء المؤشرات المالية وغير المالية (غير الملموسة).

[1]- سعد علي العنزي: أحمد علي صالح:المرجع السابق: ص- ص266-270.

وهذا يعني أن هذا النموذج يحاول أن يربط عملية تقويم الرأسمال الفكري برسالة المنظمة وإستراتيجيتها، وذلك من خلال ترجمة الرؤية والإستراتيجية إلى حزمة شاملة ومتنوعة من مؤشرات الأداء، ويرتكز النموذج على فحص درجة نجاح المنظمة في تحقيق الأهداف المالية وبناء القدرات الذاتية الموجهة نحو استقطاب الأصول والموارد الملموسة لتحقيق النمو المستهدف في المستقبل، أي يحاول النموذج تحقيق التوازن ما بين القياس والتقويم للمتغيرات الخارجية المؤثرة المرتبطة بأصحاب المصلحة وقياس المتغيرات الداخلية ذات العلاقة بنشاطات الأعمال الجوهرية وذلك كما هو واضح من الشكل السابق.[1]

3.نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة: ويعرف نموذج مرقاب الأصول غير الملموسة intangible asset monitor أيضا بنموذج سيفيبيsveby نسبة إلى كارل ايريك سفيبي وهذا النموذج –كما يصفه سفيبي–له هدف علمي أكثر منه نظري لفتح نوافذ قليلة للمديرين، وذلك من أجل المباشرة باختبار مفاهيم الرأسمال الفكري والأصول غير الملموسة في المنظمة، ومن ثم فهو مدخل غير نقدي لقياس الأصول غير الملموسة في المنظمة، في ضوء أربعة معايير أساسية وهي: النمو، الابتكار الكفاءة، الاستقرار، ويقوم النموذج على مفهوم مقابلة الأصول الملموسة بالأصول غير الملموسة لاستخراج القيمة السوقية، وتكون الأصول غير الملموسة من ثلاثة مكونات أساسية هي: الجدارة، الهيكل الداخلي، الهيكل الخارجي، كما يوضح الشكل الموالي.

[1]– عصام الدين محمد متولي، صلاح علي أحمد: **مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري** المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون: إدارة المعرفة–الاستراتيجيات والتحديات 04،05،2010/5/06، جامعة المنصورة، ص 19.

وبنظرة تحليلية معمقة إلى الشكل نفسه نجد أن كل فئة من الفئات الثلاث للأصول غير الملموسة يتم قياسها في ضوء المعايير الأربعة الوارد ذكرها سابقا.[1]

سادسا: استراتيجية تنمية الرأسمال الفكري في الجزائر: لقد أصبحت التنمية البشرية من الأولويات المتقدمة في المجتمعات المختلفة، وخاصة المؤسسات التي أصبحت الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي تنشأ عليها هذه المؤسسات فأصبح بذلك إدراج المورد البشري ضمن المخططات الكبرى في الاستراتيجيات التنموية من الآليات المهمة في تكوين الطاقات البشرية اللازمة في المجتمع لخلق الثروة.

1 – تنمية رأس المال البشري في الجزائر: إن تنمية رأس المال البشري وما يتوفر للإنسان من خدمات وما يتطلع إليه من سمات في الحياة، هي محور الدائرة في كل الأنشطة المتصلة بالتنمية، فلقد أصبح دعامة رئيسية للتنمية الشاملة ولقد أصبح هناك مجال جديد هام وهو بناء استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية مما يسمح بخلق الرغبة في التقدم في العنصر الإنساني، والاستثمار البشري في إعادة الفنين ورجال العلم والبحث.

وتسعى الجزائر تغييرها من الدول إلى تنمية مواردها البشرية في إطار إدارة متخصصة التي تعتبر المؤطر لنشاط الأفراد داخل المؤسسة وذلك ضمن إدماجها في الاستراتيجية العامة للمؤسسة.[2]

2 – الركائزالرئيسية قصد بناء استراتيجية لتنمية الرأسمال البشرى: إن الاتصالات الجيدة تشكل عاملا حيويا الضمان التنفيذ الناجم لاستراتيجية الموارد

---

[1]– سعد غالب ياسين: **نظم إدارة المعرفة وراس المال الفكري العربي**، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، ص62-67

[2]– حنان بن عوالي: **متطلبات فعالية التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية لخلق الميزة التنافسية الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف، من موقع

Labocolloque. Voila met /133 benaoualih .

البشرية ككل، وتعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع فريق كبار المديرين ومكتب البرمجة والإدارة وإدارة الخدمات المالية، لتحديد احتياجات الموظفين المختلفة من المعلومات.

يعتبر تصنيف الوظائف وتحديد الرتب وسيلة رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية العامة للموارد البشرية، ويركز على متطلبات الوظيفة من حيث المخرجات والاختصاصات والقدرات كواحد من الأهداف الرئيسية لسياسة الموارد البشرية ضرورة التركيز على الأكفأ من الموارد المتوفرة لمراكز التقييم والتنمية على ارتقاء المدراء والمدراء المستقبلين.

توظيف المهنيين ذوي المؤهلات الجيدة من الشباب وتطوير مسيرتهم الوظيفية كمصدر لتجديد الكفاءات لأن توظيف المهنيين من الشباب يشكل وسيلة قيمة للغاية للمساعدة على معالجة عدد من الأولويات الأساسية لسياسة الموارد البشرية من بينها السعي والرغبة الدائمة للتطوير والتجديد.

-وضع مخططات وخلق برامج تطويرية وتنفيذ سياسة لتطوير المسيرة الوظيفية ضمن نظام جديد لإدارة الأداء والمكافآت.

-إصلاح سياسة العقود، وذلك بالاستخدام المناسب للعقود المؤقتة إلى حين العثور على وظائف مستقرة.[1]

3 – مراحل بناء إستراتيجية تنمية الموارد البشرية: تمر الاستراتيجية بمراحل عدة أثناء عملية الإعداد:

-دراسة وتحليل المناخ المحيط بالمنظمة وطبيعة المتغيرات الفاعلة فيه، وما تتيحه للمنظمة من فرص وما تحدده بها من معوقات وأخطار.

-تحليل المناخ الداخلي للمنظمة والتعرف على مواطن القوة بها وتحديد مصادر

[1]- مكتب العمل الدولي: مجلة الإدارة ، لجنة البرنامج و الميزانية و الإدارة البند السابع عشر من جدول الأعمال ، إستراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية
www.lo.orgl.w.cms.gb-297 .

الضعف التي تعاني منها.

-دراسة وتحليل الاستراتيجية العامة للمنظمة والاستراتيجيةالوظيفية في مختلف مجالات النشاط.

-تحديد هيكل الموارد البشرية المناسب لمتطلبات تنفيذ وتدقيق استراتيجيات المنظمة وانتاح القيم المستهدفة.

-مراجعة هيكل الموارد البشرية المتاح وتحديد الفجوات التي يعاني منها.

-رسم الاستراتيجيات وتصميم البرامج، الهادفة إلى سد الفجوات.

-بناء نظم واستراتيجيات التدريب وتصميم فعالية بما يتناسب مع متطلبات استراتيجية لتنمية الموارد البشرية.[1]

خامسا: الرأسمال الفكري فى الجزائر: من الصعب جدا أن نحدد مستوى التنمية البشرية والفكرية التي وصلت إليها الجزائر خاصة وأن التقرير حول التنمية البشرية والذي أعد من طرف CNES بالتعاون مع برنامج الأهم المتحدة للتنمية في الجزائر أشار إلى أن الجزائر أصبحت تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية، فما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب. وهذا يسهم بشكل كبير في تأخير خروج المتعلمين لسوق العمل ويؤدي التسرب إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان وقوة العمل، وهذا ينعكس سلبا على مستقبل التشغيل في الجزائر.

وهذا دليل على أن الجزائر تعاني من مشكلة الخروج المبكر للمتمدرسين من التعليم ومن ثم يصبح هذا العامل عنصرا إضافيا من عناصر الضغط على سوق العمل لأنه يفسر دور التعليم في التحديد الكيفي للتشغيل بالإضافة إلى ضعف الأداء على المستوى التكويني التأهيلي بسبب الانفصال الكبير بين مراكز التدريس والعمل

[1] -http://www.hrdixussion.com.hr13132html

الميداني وهذا يفسر بشكل كبير ضعف إنتاجية العامل.[1]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم والتكوين في الجزائر خاصة في تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها فإن ذلك لم يحقق نجاحات كبيرة خاصة في تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وخلق المهارات والقدرات والخبرات الملائمة لمجالات العمل، كما أن الجدير بالذكر أن الاستثمار في الجزائر في قطاع التعليم يحتاج إلى مراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الاعتماد على المخرجات الكمية وفقط، لأن الموارد البشرية في الجزائر تعاني نقصا شديدا في المهارات التي يحتاجها سوق العمل الداخلي والخارجي، كما يجب إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم بشكل مناسب، وتبني أنماط جديدة من التعليم خاصة التعليم المرتبط بالسوق ومتطلباتها بالإضافة إلى رفع المهارات والقدرات الإبداعية للثروة البشرية .[2]

غيرأنه وفي مجال المتطلبات العالمية الجديدة ينظر للتعليم كواحد من أهم أعمدة النهضة والتقدم ، كما أن رأس المال البشري عامل مهم وأساسي في بناء الدول، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني فعال من أجل تحضير هذا الأخير للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة وتجاوز الفارق بين متطلبات السوق ومخرجات التعليم من هذا المنطلق فإن مدى فعالية نظام التعليم والتكوين لا يرتبط بحجم مخرجاته أو الهياكل والمنشآت المجهزة له ، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عمل مدربة ومؤهلة ومتخصصة وفق متطلبات هذه السوق،وتسعى الجزائر منذ مدة إلى تطوير بنيتها البشريةالفكرية من خلال :

---

[1]- بوصافي كمال: **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية** ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 188 ، ص 168 .

[2] -CNES. RapportNational. sur le développement humain m p 84 .

- إعادة تأهيل الأطر الإدارية
- افتتاح المعاهد والكليات والجامعات
- تأمين الأجهزة اللازمة لفتح فرص التشغيل [1]

وباعتبار التعليم والتكوين مكونان أساسيان وشرطان ضروريان من شروط تنمية الرأس المال البشري من حيث الكم والنوعية فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع، ومن جهة أخرى يعد أيضا متطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي،ولقد أدركت الجزائر أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا الرأسمال البشري دائم الترقيةالفكرية، ودائم النمو والمتجدد المهارات سواء على المستوى الفردي أم على صعيد المجتمعات.[2]

ويتكون نظام التعليم والتكوين في الجزائر كغيره من باقي دول العالم من أربعة قطاعات تعمل على تأمين مهام مختلفة لكنها مكملة لبعضها البعض من حيث الغاية والهدف، وتقع تحت الوصاية الإدارية والتربوية لثلاث وزارات منفصلة وهي:

- وزارة التربية الوطنية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

ويضم نظام التعليم والتكوين:

- تعليما أساسيا وإجباريا لكل الأطفال يدوم تسع سنوات ويتكون من مرحلتين التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط ويتوج بشهادة التعليم المتوسط.

---

[1]- صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2006، ص 31.

[2]- منير نوري، فاتح مجاهدي: **دور الابتكار في اكتساب المنظمة العربية ميزة تنافسية والحفاظ عليها** ، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار ، جامعة 8 ماي 1945 ، 16 – 17 ، نوفمبر 2008 ، ص 237 .

- تعليما ثانويا يستغرق ثلاث سنوات ويتوج بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي.
- تعليم عالي موزع على الجامعات والمعاهد.
- تكوينات مهنية وتوفر تكوينا أوليا وتكوينا مستمرا يتوج بشهادات مهنية أو تأهيل مهني في فروع واختصاصات مهنية متعددة.

وقد بلغ المنتسبون إلى نظام التعليم والتكوين والتعليم العالي نسبة54%. ونجد من العدد الإجمالي 7.5 مليون فرد يمثلون ذكورا لسنه 1995، لينتقل العدد إلى 8.9 مليون مع حلول سنة 2005 تشكل الفئة السنوية فيها 50%، أما التطور العددي للطلاب فقد شهد تزايدا كبيرا بنسبة 3.1 أضعاف خلال عشر سنوات من 1994 إلى 2004.[1]

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الوضع في تحسن ملحوظ في معدلات النجاح وزيادة معدلات التكوين والتمدرس وزيادة الرغبة عند الفئة الشابة في مواصلة التعليم وذلك لسعيها للحصول على فرصة الاندماج في سوق العمل. خاصه أن لقطاع التكوين المهني دور مكمل لنظام التعليم.

لقد أصبحت التنمية البشرية من الأولويات المتقدمة في المجتمعات المختلفة وخاصة المؤسسات التي أصبحت الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي تنشأ عليها هذه المؤسسات فأصبح بذلك إدراج المورد البشري ضمن المخططات الكبرى في الاستراتيجيات التنموية من الآليات المهمة في تكوين الطاقات البشرية اللازمة في المجتمع لخلق الثروة، وتنمية رأس المال البشري وما يتوفر للإنسان من خدمات وما يتطلع إليه من سمات في الحياة، هي محور الدائرة في كل الأنشطة المتصلة بالتنمية، فلقد أصبح دعامة رئيسية للتنمية الشاملة ولقد أصبح هناك مجال جديد هام وهو بناء استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية مما يسمح بخلق الرغبة في

[1]–Cnes.**Rapport national sur le développement humain Algérie 2006**, réalise en cooperation. Avec. PunD p 25 .

التقدم في العنصر الإنساني، والاستثمار البشري في إعادة الفنيين ورجال العلم والبحث وتسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تنمية مواردها البشرية في إطار إدارة متخصصة التي تعتبر المؤطر لنشاط الأفراد داخل المؤسسة وذلك ضمن إدماجها في الاستراتيجية العامة للمؤسسة.[1]

إن الاتصالات الجيدة تشكل عاملا حيويا لضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية الموارد البشرية ككل، وتعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع فريق كبار المديرين ومكتب البرمجة والإدارة وإدارة الخدمات المالية لتحديد احتياجات الموظفين المختلفة من المعلومات.

يعتبر تصنيف الوظائف وتحديد الرتب وسيلة رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية العامة للموارد البشرية ويركز على متطلبات الوظيفة من حيث المخرجات والاختصاصات والقدرات كواحد من الأهداف الرئيسية لسياسة الموارد البشرية، وضرورة التركيز على الأكفأ من الموارد المتوفرة لمراكز التقييم والتنمية على ارتقاء المديرين والمديرين المستقبليين وتوظيف المهنيين ذوي المؤهلات الجيدة من الشباب وتطوير مسيرتهم الوظيفية كمصدر لتجديد الكفاءات لأن توظيف المهنيين من الشباب يشكل وسيلة قيمة للغاية للمساعدة على معالجة عدد من الأولويات الأساسية لسياسة الموارد البشرية من بينها السعي والرغبة الدائمة للتطوير والتجديد، ووضع مخططات وخلق برامج تطويرية وتنفيذ سياسة لتطوير المسيرة الوظيفية ضمن نظام جديد لإدارة الأداء والمكافآت وإصلاح سياسة العقود وذلك بالاستخدام المناسب للعقود المؤقتة إلى حين العثور على وظائف مستقرة. [2]

[1]- حنان بن عوالي: مرجع سبق ذكره،. Labocolloque. Voila met /133 benaoualih

[2]- مكتب العمل الدولي: مرجع سبق ذكره297-www.lo.orgl.w.cms.gb.

سادسا: الربط بين الجامعة ومشكلات المجتمع

الربط بين الجامعة والمشكلات الواقعية في المجتمع أمر يتطلبه مجتمع المعرفة وهذا الأمر يتم بالطرق الآتية:

1- تعتمد الجامعة عبر التخطيط في مجالس الأقسام العلمية دراسة المشكلات الواقعية في المؤسسات الاجتماعية كالصناعة والخدمات، وذلك عن طريق الربط بينها وبين مؤسسات المجتمع الاخرى إذ أن هذه المؤسسات أن تعرض مشكلاتهاعلى الجامعة بمراكزبحثها العلمي لأغراض جودة أدائها وحتى يتم هذا الأمر يمكن إنشاء مكتب لضمان جودة الأداء في مؤسسات المجتمع ويكون على عاتقه متابعة وتنفيذ هذاالأمر.

2- المظاهرالتي يمكن من خلالها تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تفعيل طلبة الجامعة:

أ .استناد الجامعة الى برامج في التنمية.

ب .التركيزعلى الواقع الاجتماعي وقضاياهومشكلاته.

ج .اتجاه الجامعة لقضايا المجتمع وتطلعاته وتوثيق الصلة بينها وبين المجتمع.

د .ارتباط الجامعة بمراكزالبحوث.

ولونظرناالى جامعاتنا لوجدناها تخرج اختصاصين وفنيين لم يسهموا بما فيه الكفاية في عملية التنمية في جوانبهاالمختلفة لذا لابد من الاهتمام بالمظاهرالتي يمكن من خلالها تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع

3- سد الفجوة بين الحاجات الفعلية للمجتمع وبين برامج الجامعة بمعنى تخطيط برامج لتلبية حاجاتناالخاصة وليس مجرد اقتباس هذه البرامج.

4- التركيزعلى تطويرالمهارت العلمية والتطبيقية من جانب الاختصاص.

5- التوجه الى النقلة النوعية في التعليم الجامعي وذلك بالتطبيق.

6- لابد للجامعة أن تقدم الحلول العلمية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في دفع عملية التنمية عن طريق المستوى العلمي التكنولوجي.

7- تشكيل الواقع الاجتماعي وتحدياته ضرورة من ضرورة الجامعة في انشاء مستجدات العصرمن خلال تبني مشكلات المجتمع ضمن برامجها.

8- التركيزفي البحوث العلمية على مشاكل المجتمع من نواحيه المختلفة وخاصة الرسائل العلمية.

9- لابد ان يكون هنالك تنسيق بين الجامعة ومراجع البحوث لوضع برامج تعاونية مشتركة لتنفيذ مشاريع بحثية.

10-أن تفتح الجامعة أبوابها وتشجع الاساتذة لحل قضايا المجتمع التي تحتاج استعمال المختبرات وتقديم تسهيلات للمؤسسات البحثية وتتجة الجامعة إلى القطاعات التنموية المختلفة ولتوفيرحلول جذرية لمشاكلها في مدة زمنية معقولة وبتكلفة واقعية ويجب على القطاعات التنموية أن تثق ثقة كاملة في قدرة الجامعة لمساعدتها لخلق حد يحفزعلى البحث.

11-أيضا من مظاهر تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع تشجيع العلماء والباحثين والمتدربين على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تساعدعلى التنمية المستدامة على الصعيدالإقليمي والدولي.

12-من مظاهر تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع تبنى الجامعة الثقافة الالكترونية وابراز دورها في التنمية.

13-تسهم هذه الثقافة في أن يتعلم الفرد صناعة يخدم بها وطنه وأن يصنع التاريخ أجدى له من دراسته وتسعى الجامعة بأساتذتها وطلابها إلى إنتاج عقول مفكره تبحث في كافة المشاكل التنموية الحقيقية ووضع الحوافزالمالية وتوفيرالامكانات اللازمة وذلك من خلال فريق عمل أساتذة وطلبة وباحثين وأفراد

مجتمع ضمن إطار الجامعة والمجتمع.[1]

خاتمة: من خلال ما سبق تتضح أهمية الجامعة كأهم مؤسسة من مؤسسات انتاج المعرفة وتطويرها ودورها الأساسي في تحقيق متطلبات العصر، والمساهمة في تزويد المؤسسات الاجتماعية بما تحتاجه من رأسمال معرفي يؤهلها للتقدم والتطور وكذلك تحقيق الميزة التنافسية وضمان مكانتها في السوق، ويتضح كذلك أن الجامعة أثناء قيامها بدورها تراعي التماشي مع متغيرات العصر وخصائص المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الاستراتيجيات والمخططات التنموية الشاملة لمختلف القطاعات.

انطلاقا من هذا وجب التركيز على تزويد الجامعة بالإمكانيات المالية والدعم المادي اللازم لتفعيل نشاطها البحثي والتعليمي، إذ أن الجامعات بالمعنى الحديث تتبنى فكرة التفتح على المحيط والتكيف معه، والجزائر كغيرها من البلدان التي تطمح لضمان مكانتها العلمية وتقدمها فهي تتبنى هذه النظرة وتسعى جاهدة لتحقيقها، أما فيما يتعلق في مدى فعالية ذلك فهذا يفتح المجال للكثير من الدراسات والبحوث في مجال علم الاجتماع و التنمية.

[1]– أميرة محمدعلى أحمد حسن: **نحوتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**، ورقة علمية مقدمة في المؤتمرالسادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ص 12

قائمة المراجع:

1. أميرة محمد على أحمدحسن: **نحوتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**، ورقةعلمية مقدمة في المؤتمرالسادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية.
2. براهيمي طارق: **راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذجا)** جامعة ورقلة،
3. حنان بن عوالي: **متطلبات فعالية التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية لخلق الميزة التنافسية الملتقى الدولي الرابح حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف، من موقع Labocolloque. Voila met /133 benaoualih
4. سعد علي العنزي: أحمد علي صالح: **إدارة راس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. سعد غالب ياسين: **نظم إدارة المعرفة وراس المال الفكري العربي**، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية.
6. شيرين عيد مرسي: **دورالتعليم الجامعي في تلبيةمتطلبات تنمية رأس المال الفكري "دراسةمستقبلية"**، كلية التربية، جامعة بنها، 2013.
7. عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح: **رأس المال الفكري**، طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه في المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2008.
8. عربي بومدين: **دور الجامعة الجزائرية في التنمية اللإقتصادية: الفرص والقيود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع 07- 2016.
9. عصام الدين محمد متولي، صلاح علي أحمد: **مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري**، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون: إدارة المعرفة-الاستراتيجيات والتحديات، 04،05،2010/5/06، جامعة المنصورة.
10. كمال بوصافي: **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر ، 2006 .
11. منير نوري، فاتح مجاهدي: **دور الابتكار في اكتساب المنظمة العربية ميزة تنافسية والحفاظ عليها** ، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار ، جامعة 8 ماي 1945 ، 16 – 17 ، نوفمبر 2008.

12. نوال نمور: **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2011-2012.

13. الهادي بوقلقول: **أهمية رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع24، جوان 2009.

14. مكتب العمل الدولي: مجلة الإدارة ، لجنة البرنامج و الميزانية و الإدارة البند السابع عشر من جدول الأعمال ، إستراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية . www.lo.orgl.w.cms.gb-297

15. صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2006.

16.Cnes.**Rapport national sur le développement humain Algérie 2006**, réalise en cooperation. Avec. PunD .

17. http://www.hrdixussion.com.hr13132html

متطلبات البحث العلمي في الجامعة

د. احسن خشة

ج. 08 مايو 45 قالمة، الجزائر

تمهيد: إذا كان للبحث العلمي مقتضيات لازمة، فانه من الممكن التمييز بين ما يقع في دائرة الإمكان وما يقارب حدود المستحيل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة العربية عموما.

عادة ما يتم التركيز على الجوانب المادية والجوانب التنظيمية والظروف البيئية في تفسير واقع البحث العلمي في الجزائر خصوصا وفي المنطقة العربية والإسلامية عموما، وهي كلها عوامل على قدر كبير من الأهمية، و يمكنها أن تبرر نسبيا تفوق البحث العلمي في سياق أكاديمي وضعفه في سياق أكاديمي آخر.

وتأسيسا على ذلك يمكن أن نميز بين البلدان وضمنها الجامعات التي تعتمد على نسبة معتبرة من الدخل الوطني، وبذلك تسهم في تطوير الجوانب الحياتية المختلفة في مقابل بلدان أخرى وجامعاتها تنفق على البحث العلمي فيها نسبا ضيئلة من دخلها الوطني وبالتالي لا ينعكس ذلك إيجابا على واقع الحياة المتردي في مجالات متعددة لا تخفى على أحد.

إن منافسة البلدان المتقدمة في حجم الإنفاق على البحث العلمي لا يبدو أنه سيحقق المبتغي منه في ظل وجود عوامل أخرى تحد من مردودية البحث العلمي والاستفادة منه في التنمية وتحقيق الانجاز الحضاري.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على بعض المتطلبات التي تتناغم مع السياق الذي يمارس فيه البحث العلمي في جامعاتنا، وربما لا نتحدث عنها بصوت مسموع إلا قليلا وهي تمثل منطلقات ضرورية يمكنها المساهمة في الارتفاع بمستوى البحث العلمي في الجامعة إن توفرت، وهي نفسها المعيقات التي تحول دون ذلك في حالة عدم توفرها

بالقدر اللازم، ويمكن اختصارها في العناصر الآتية:

أولا: المكتسبات اللغوية والمهارات التواصلية

ثانيا : مقاربة حواسية في التحصيل المعرفي

ثالثا– التعثر المعرفي في عصر تكنولوجيا الاتصال

رابعا: حاجات الباحث واشباعات انجاز البحث

أولا: المكتسبات اللغوية والمهارات التواصلية

1–القاموس اللغوي الذهني: إن الفقر اللغوي وعدم كفاية المفردات اللغوية التي يحملها الفرد في دماغه لا يمكن أن تصنع من الذي ينتسب إلى الجامعة أنى كان موقعه ومكانته باحثا يرتجى منه تحقيق انجازات معرفية.

إن الضعف اللغوي وتراجع القابلية للتفكير متلازمان، وهو السبب الذي يتحكم في باقي المظاهر الأخرى مثل تراجع الاهتمام بالمحاضرات والاقتصار على التطبيقات ضعف الجدية و الدافعية والاهتمام العلمي، تراجع المقروئية، عدم الاهتمام بالأدبيات النظرية...الخ

تنمية القاموس الذهني يبدأ في السنوات الأولى من عمر الفرد، ويمكن أن يتم بصعوبة في سنوات متقدمة، ولهذا الأمر تفسير من الناحية البيولوجية، ولذلك فان قابلية الصغير لاكتساب اللغة أكبر، وليس مهما في السنوات الأولى أن يتم التركيز على فهم كل المعاني، بل إن الحفظ له أولوية، ولذلك تحرص الدول الغربية حاليا في مدارسها على تحفيظ أبنائها قصيدة كل يوم، إضافة إلى الاستماع إلى القصص يوميا، ذلك لان الأصل في التعلم قائم على السمع بالدرجة الأولى. وهناك سبب اخر يتمثل في أن الفضاءات التعليمية لا بد أن تؤدي وظيفة الثقافة، مثلما يشير إلى ذلك بن نبي " فان العلم الذي نتعلمه ونعلمه لأولادنا في المدارس والجامعات لا يؤدي وظيفة الثقافة، أو بعبارة أخرى لا يقدم المبررات الاجتماعية للأفراد ولا للمجتمع"[1]

[1] مالك بن نبي، مجالس دمشق، دمشق، دار الفكر، 2005، ص 100

إن إثراء القاموس الذهني بما لا يقل عن عشرين ألف كلمة في اللغة المرشحة لاكتساب المعرفة عن طريق التعلم الذاتي، ومن ثم إعمال التفكير في محاولة لإنتاج معرفة علمية جديدة وهو ما نقصده بالبحث العلمي.

مكمن الخطر في حالة عدم التمكن من اللغة أن الفرد في هذه الحالة ليس له القابلية لاكتساب المعرفة وبالتالي ليس مؤهلا ليكون باحثا من الأساس. ومن ثم لا يتوقع ان يكون عامل بناء بل الاخطر انه عرضة للتلاعب والسيطرة، مثلما تؤكد عليه العديد من الدراسات التي تبحث في شكل الصراعات القادمة، ويمكن الاستئناس بما ورد في كتاب Paolo Cioni

" Neuro–esclaves– techniques et psychopathologies de la manipulation politique

2–التفكير ومهارات الكتابة writing skills :

الأصل فيها أنها مبنية على أساس منهجي ابتداء من الإلمام بتقنيات توليد الأفكار: (Freewriting, Brainstorming, Branching, Questioning إلى الكتابة النهائية الورقة البحثية مرورا عبر المراجعات وتحديد الفكرة المحورية للبحث أو الدراسة (thesis statement)، وكذا الأفكار الجزئية (Topic sentence) ولكن هذه الخطوات، وقابلية الفرد للتمكن منها ليست مرتبطة فقط بمعرفة الخطوات والتقنيات والمنهجية، بل تتعداه إلى التمكن من اللغة والذي يمر بمراحل، كما حددت ذلك العالمة الأمريكية "ريتا سميلكستاين"[1]

[1] تعتبر الباحثة"سميلكستاين"[1] أن الدماغ ينمو بتزايد الاستطالات(dendrites) على مستوى الخلية في "أجزاء محددة) من الدماغ. فعندما يتعلم الفرد شيئا فان الدماغ يقوم بتنمية ألياف–كفروع الشجرة– في أجزائه المحددة. وكلما ازداد التعلم، ازدادت هذه الألياف. [1] فأثناء التعلم فان نهايات المحور(Axon terminals) للخلية تقوم بنقل الرسائل الكهروكيميائية (electrical–chemical message) إلى جسم و استطالات الخلايا الأخرى فيشكل ذلك شبكة من الخلايا العصبية. وعندما يتم تنبيه الدماغ للتفكير أو تذكر الممارسة التعليمية، فان محور الخلية المحدد(axon) يرسل الرسائل الكهروكيميائية إلى خلية أو خلايا=

في حالة عدم التمكن من اللغة او عدم توافر رصيد لغوي ذهني كاف، فانه من الصعوبة بمكان الحديث عن التفكير المنهجي والنقدي والجدي، وبالتالي ليس هناك مجال لتوقع انجاز معرفي، وان حدث ذلك فلن يكون الا سطحيا او مقلدا وبالتالي لا ترجى منه فائدة.

ولتوضيح سلطة الفكر على السلوك التطبيقي للأفراد يقدم مالك بن نبي هذا المثال: "لقد سنحت لي الفرصة لأقوم بتجربة مع فريق من العمال الجزائريين الأميين، حين اضطلعت بمهمة تعليمهم القراءة والكتابة في فرنسا عام 1938. وكلما تقدمت التجربة شيئا فشيئا والتي تابعتها تسعة اشهر كنت أرى وجوه تلاميذي تتغير. كانت الوجوه ذات وميض وحشي، وقد تآنست تدريجيا، لقد اختفى بريقها الحيواني ليحل محلها شيء ما ينم عن فكرة داخلية، عن حضور فكرة.من ناحية أخرى، فالشفاه أطبقت أو ازداد تقاربها الرأس الذي تلقى فكرة قد شغل عضلات الصدغ، التي تعمل كنابض يشد نحو الأعلى الفك السفلي الذي يغلق الفم"[1]

مما يدل أن حضور اللغة يقود إلى حصول آلية التفكير، وهذه الأخيرة التي يتم بها الإنتاج المعرفي.

=أخرى. ويتم ذلك على مستوى نقط التقاطع وتسمى بالناقل (synapses). وكلما ازدادت الممارسة ازدادت نقاط التقاطع و إمكانية تذكر المعرفة واستخدامها بطريقة أيسر وأسرع وأكثر فعالية. فالتذكر أيضا له أرضية بيولوجية تسمح بتخزين المعرفة والمهارات والقيم ويتم ذلك على مستوى الاستطالات والنواقل التي تقوم بنقل المنبهات بين الخلايا المتعددة.[1]

يمكن القول إن المراحل التي اقترحتها الباحثة"سميلكستاين" في التعلم مفيدة منهجيا، أما مضمونها فيكون أنسب في دراسة اكتساب المعرفة المتخصصة والمهارات التقنية :

الدافعية Motivation بداية الممارسة Beginning practice الممارسة المتقدمة Advanced practiceالمهارة Skillfulness التدقيق Refinement التحكم[1] Mastery

انظر كتاب: Rita Smilkstein, we Are born to learn, USA, Corwin, 2011

[1] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 32

3-مظاهر الإشكال اللغوي ومحدودية القدرات التواصلية

أ-تتبدى مظاهر الفقر اللغوي كتابيا في الرسائل الأكاديمية وحتى في الامتحانات الدورية

ب-الميل إلى الحديث بالعامية بدلا من الحديث باللغة الرسمية في التواصل الشفهي

ج-عادة ما يتحجج البعض في قاعات التدريس بأن الفكرة واضحة بالنسبة لهم ولكن ليس في مقدورهم التعبير عنها

ح-الاقتصار على الاقتباس في الرسائل الأكاديمية، ناهيك عن حالات السرقات الأدبية

م-العزوف عن الاستماع إلى المحاضرات وتراجع المشاركة الفاعلة في الحصص التطبيقية

ن-ضعف المقروئية كنتاج لتراجع المحصول اللغوي الذي يغذي الحاجة للبحث والتعلم الذاتي ومن ثم الإبداع.

ثانيا : مقاربة حواسية في التحصيل المعرفي : عادة ما يستخدم الفرد في عملية التحصيل والإنتاج المعرفي حواسه المعروفة، ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام المختلفة أحدثت خللا في استعمال حاسة على حساب حواس أخرى، فمثلا استخدام حاسة الرؤية من خلال مشاهدة التلفزيون مثلا أسهم في ضعف استخدام حاسة الاستماع، وهذا الأخير يعتبر أساسيا في عملية التعلم وبالتالي الاكتساب والإنتاج المعرفي بعد ذلك.

ويظهر العلم الحديث أن الإنسان يوزع زمنه الاتصالي على النحو التالي : الاستماع بالدرجة الأولى بنسبة 45 بالمائة ، ثم الكلام ب 30 بالمائة ، ثم القراءة ب 16 بالمائة ، ثم الكتابة ب 9 بالمائة . يعني ذلك أن الإنسان يسمع أكثر مما يتكلم ويتكلم أكثر مما يقرأ ويقرأ أكثر مما يكتب . ويظهر العلم

الحديث أيضا أن قدرة الإنسان على الكلام تصل إلى 150 كلمة في الدقيقة بينما تصل قدرته على الاستماع إلى 450 كلمة في الدقيقة .[1]

والإنسان لا يسمع بأذنه فحسب، إنما يسمع بوعيه. إن السمع(أي الاستماع إلى الصوت كرموز) يتحول في وعي الإنسان إلى إدراك perception، والإدراك إنما يحدث عندما يختبر في العلاقة مع المخزون المعرفي الذي اكتسبه الإنسان في تنشئته وتعلمه وتجربته في عالم الحياة[2]

يترتب على ذلك أن الإنسان يملك وقتا إضافيا كي يتأمل في أشياء كثيرة أثناء الاستماع إلى كلام آخر[3]. وهذا الوقت الإضافي غير متوفر في البصر المرتبط بوسيلة التلفزيون، إذ تكون العين مشدودة إلى صور متتالية من دون أن يكون هناك فاصل تأملي. أضف إلى ذلك أن العلاقة بين هذه الصور المتتالية ليست منطقية بالضرورة كما هو الحال في أفلام"الكارتون"[4]

وتمر عملية الاستماع بعدة مراحل: السماع، التركيز، الفهم، التجاوب، التذكر [5]

من مظاهر الخلل في استخدام الحواس نجد ما يلي:

أ-تراجع استخدام حاسة السمع كأصل في عملية التعلم والاكتساب

---

[1] عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص 45

[2] عبد الرحمن عزي، المرجع السابق، ص 38

[3] Barry L Reece and Rhonda Brandt, Effective Human Relations in Organizatios, 5th ed(Boston, MA;Houghton Mifflin Company, 1993), p:45

في: عبد الرحمن عزي، المرجع السابق، ص 45

[4] عبد الرحمن عزي، المرجع السابق، ص 45

[5] Andrews Andrews Williams, Public Speaking, USA, Houghton Mifflin Company, 2002, p.50

ب–ازدياد التركيز على حاسة الرؤية بصورة مكثفة، وهو ما يظهر بصورة مبالغ فيها من خلال استخدام وسائل الإيضاح المساعدة، والتي اسند إليها الدور الرئيسي بطريقة أصبحت منفرة.

ج–التركيز على الكلام الذي يولد المزيد من الكلام، كظاهرة صوتية لا تقيم وزنا للمعاني والدلالات

د–تقلص مجال التركيز لدى الطلبة "Attention Span وهو ما يظهر بجلاء من خلال عدم القدرة على المتابعة والتركيز، مع الاحتفاظ بإمكانية تدخل عوامل أخرى.

م–الضعف في استرجاع المعلومات والأفكار.

خ–ضعف في التجاوب الايجابي مع الأفكار من خلال تشتت الانتباه والعبث بالأجهزة الالكترونية أثناء الحصص الدراسية.

ثالثا– التعثر المعرفي في عصر تكنولوجيا الاتصال

1–السياق الدولي: يعتقد البعض أن البيئة الرقمية تشكل فضاءً رحبا لتحصيل المعرفة الحقيقية، نظرا لما تتضمنه من بيانات ومعارف وكذا حرية في تداول المعلومات وتوزيعها.

ولكن يجدر بنا إعادة قراءة البيئة الرقمية في ظل سياق أوسع يأخذ بعين الاعتبار واقع النظام الدولي الذي يروم تكريس هيمنة قوى قاهرة في عالم اليوم ضد دول وشعوب مقهورة أو يراد لها أن تبقى كذلك.

وفي مستوى ثان فان من الضروري تسليط الضوء على أنظمة واليات التحكم التي يتم توظيفها على البيئة الرقمية وبالتالي مساءلة المقاصد الخفية والمعلنة التي يبتغي تحقيقها.وهو ما يقودنا إلى مناقشة البدائل المحتملة وكيف يمكن الاستفادة من هذه البيئة الرقمية وتلافي سلبياتها ما آمكن ذلك.

ولذلك يجدر بنا طرح التساؤلات الآتية:

هل أتاحت الدول المتقدمة تكنولوجيا الاتصال لدول العالم الثالث من أجل أن تخرج هذه الأخيرة من دائرة التخلف وتلتحق بركب التقدم؟

هل من مصلحة الدول المتقدمة (دول المركز: أمريكا ودول الاتحاد الأوربي) أن يتحقق التمكن من المعرفة والتحكم بالتكنولوجيا ومن ثم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لباقي دول العالم (دول الأطراف) ؟

ماهي آليات تحكم الدول المتقدمة في باقي الدول؟ أليس من ضمنها: التحكم بالثقافة والإعلام وتكنولوجيا الاتصال، إضافة إلى الآليات الأخرى (السلاح عسكريا، النفط والخامات الأخرى اقتصاديا، الأمم المتحدة سياسيا)

لماذا كل شيء عبر الشبكة العنكبوتية تحت المراقبة والمتابعة ؟ أليس ذلك بغرض التحكم.وماهو هامش الاستفادة المتبقي لنا ضمن هذه البيئة الرقمية؟

2-أولويات الاستخدام: هل الأولوية في البحث العلمي تقوم أساسا على المحتوى الورقي أم المحتوى الرقمي؟

هل يجدر بنا التركيز على أولويات البحث العلمي الذي يتصدى لمشكلات الواقع المحلي أم أن الأولوية تكمن في مسايرة الجديد من الأبحاث التي تتناسب مع سياقات أخرى لمجتمعات أخرى تحقق فيها الانجاز الحضاري؟

هل أولويات البحث العلمي هي خيار جماعي للجامعة أم قرار فردي للباحث أم أن هناك رؤية وطنية يمكنها ضبط قائمة الأولويات؟

3-اللغة والترجمة: إذا علمنا أن أكثر من 80 بالمائة من المعطيات الموجودة على مستوى الشبكة العنكبوتية منشور باللغة الانجليزية باعتبارها اللغة المهيمنة حاليا، هل المطلوب هو الاستفادة من المادة الموجودة (إذا كان ذلك ممكنا) أو تحويل المادة إلى اللغة التي تعبر عن الثقافة؟

هل مكانة اللغة الفرنسية كلغة ثانية أو لغة أولى في بعض التخصصات يتناسب مع موقعها العالمي؟

ألا يجدر تدعيم مقترح تأسيس مركز خاص بالترجمة يتكفل بترجمة المراجع الأساسية الخاصة بكل تخصص إلى اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية في الجزائر وفي الدول العربية.

4-مظاهر الخلل في استخدام تكنولوجيا الاتصال في البحث

أ-تراجع المقروئية بشكلها التقليدي على الرغم من أهميتها

ب-بروز مظاهر الإدمان على الانترنت .

ج-محدودية الاستفادة من المعرفة المكتوبة بلغات أجنبية لصعوبة انتقائها وتكلفتها

د-جاذبية الجوانب الترفيهية في تكنولوجيا الاتصال

م-تفشي الاتكالية والسلبية والسرقات الأدبية

ي-صعوبة تمييز والحصول على الأبحاث الجادة ذات المصداقية العلمية.

رابعا: حاجات الباحث واشباعات انجاز البحث: في اللغة العربية تتكون كلمتي " علم " و " عمل " من نفس الكلمات، ويمكن القياس على كلمتي " أعلم " (بفتح العين)، وأعمل (بضم العين). ألا يكفي ذلك دليلا على الارتباط الوثيق بين الإنتاج العلمي من ناحية وتوظيف نتائجه في حركة الحياة من ناحية أخرى؟

ليس من السهل على باحث في المجال التقني ان يبذل جهدا طيلة سنوات ثم ينتهي به المطاف إلى إلقاء حصيلة بحثه في مناقشة عابرة، وفيها ينتهي كل شيء؟

ليس هناك من تدعيم يمكن للباحث أن يستشعره أكثر من رؤية منجزاته العلمية محط اهتمام الآخرين وتقديرهم واستفادتهم مما أبدعه خلال سنوات؟ وليس هناك من مثبط للباحث أكبر من رؤيته ثمرة بحثه ينتهي بمجرد حصوله على شهادة تقديرية أو ترقية علمية.

خاتمة: لا بد من التأكيد في ختام هذه الورقة على الترابط الوثيق بين مخرجات المنظومة التعليمية"قبل الجامعة" ومخرجات المنظومة الجامعية ومن ثم البحث العلمي والاستجابة لمتطلبات التنمية المجتمعية.

كل المجتمعات تقوم بمراجعات لمنظوماتها التعليمية وهو أمر مطلوب وضروري ويبدو أن آراء المختصين في هذا المجال لا تبدو بارزة بما يكفي رغم أن المثالب أصبحت مرئية على كل المستويات، وما يزيد الوضع سوءا أن الدول الكبرى والمنظمات التي تدور في فلكها أصبحت تجهر بضرورة إجراء إصلاحات على المنظومات التعليمية في دول العالم "الثالث" ومن ضمنها الدول العربية، وليس خافيا على أحد أن ذلك يندرج في إطار الحرب الناعمة التي تروم التحكم في العقول لان ذلك سبيل لتكريس الهيمنة السياسية والاقتصادية والحضارية.

ضمن هذا السياق فان وضعية البحث العلمي بحاجة إلى مراجعة على المستوى البيني الذي يجمع بين المنظومة التربوية ما قبل الجامعية والمنظومة الجامعية، بحيث تكون الأولى محطة فاعلة لتدعيم المنظومة الجامعية بالباحثين الحقيقيين.

مراجع

مالك بن نبي، مجالس دمشق، دمشق، دار الفكر، 2005

مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ، الجزائر، دار الوعي، 2012

عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

[1] Andrews Andrews Williams, Public Speaking, USA, Houghton Mifflin Company, 2002

Rita Smilkstein, we Are born to learn, USA, Corwin, 2011

الجامعة الجزائرية وإشكالية التنمية:
مقاربة تفكيكية في سوسيولوجيا العلاقة

د. بووشمة الهادي **د. عزوزي عبد المالك**
المركز الجامعي بتامنغست جامعة الصديق بن يحي- جيجل

تقـــديم: لا يختلف اثنان في أن الجامعة قاطرة المجتمع، وهي حقل أساسي فـــي إنتاج الرأسمال المعرفي لمجتمعاتها، كما يمكن تعريفها بالبنية الأساسية والمهمة في النسق المجتمعي العام، للدور المنوط بها كفاعل ينتج شـــروط التحـــول والتغيـــر المعرفي– السلوكي والقيمي، المادي والمجتمعي بصفة عامة، غير أنه بمثلما يمكن للجامعة أن تؤثر ايجابيا في النسق المجتمعي العام، فإن لهذا الأخيـــر دور مـــؤثر أيضا سواء منه الايجابي أم السلبي، ولعل في الأزمة المجتمعية والتنمويـــة اليـــوم بالجزائر والعديد من البلاد العربية ما يعكس جزءا هاما من واقع المؤسسة الجامعة كمؤسسة بدورها تعرف هذا التأزم.

إن أهمية الجامعة كبنية أساسية فاعلة في النسق العام للمجتمع اليـــوم، تتطلـــب ضرورة توفر مناخ وجو محيط يسهل استثمار الرأسمال المعرفي والإبداعي فـــي الرأسمال المجتمعي (الاقتصادي والاجتماعي...) لمجتمعاتنا، فسيرورة التفاعل بين البنى المجتمعية المختلفة والجامعة تدفع إلى ضرورة اســـتثمار هـــذه الســـيرورات الرمزية والمعيارية والعقلية المنتجة بين جـــدران ومخـــابر ومكتبـــات جامعاتنـــا والمنتهية بحصول على شهادة وحلم هادف لأنتجة المعرفـــة فـــي الواقـــع القيمـــي والمادي للنسق المحيط.

ومنه يمكن أن تتحول الجامعة في تصورنا من تلك الشجرة المثمرة إلى كينونة تاريخية واقعية ومستقبلية، حية ومبدعة لطرق وسبل التنمية المستدامة لبقية أنساق

المحيط المجتمعي بها، تثمر معرفة وعقولا بشرية خلاقة وفاعلة في صناعة موارد الاستهلال الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والقيمي لمجتمعاتنا، لكن إذا كان هذا هو الدور الحقيقي المنوط بالجامعة في أي مجتمع، فهل حققت الجامعة الجزائرية اليوم هذا الدور؟، وما هو موقعها من خريطة التنمية والتغيير في المحيط السوسيو –اقتصادي بجزائر اليوم؟

أولا: الجامعة الجزائرية وإشكال التنمية: بداية يمكننا أن نتساءل عن تأثيرات المحيط الداخلي والخارجي في توجيه دور الجامعة اليوم، خصوصا في ظل محاولة لعولمة المعرفة والتعليم الجامعي بما يواكب الشروط المجتمعية العالمية بصفة عامة؟؟

من جهة أخرى نتساءل ضمن هذا العمل عن الكيفيات التي يمكن بها للجامعة الجزائرية اليوم أن تؤدي الدور التنموي المؤثر في تغيير محيطها المجتمعي العام والخروج من موقع المؤثر فيه من الجو السياسي والاجتماعي المتأزم المحيط بها والذي كان من نتائجه استمرار أزمة الجامعة الجزائرية في تفاعلها مع المحيط الداخلي، ونزيف لكوادرها نحو مجتمعات خارجية.

إنه رغم كل التجارب الإصلاحية البرنامجية والهيكلية التي مرت بها الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم، فإن واقع الحال يجعل من هذا غير ذي جدوى فاعلة في تغيير المحيط، نتيجة وجود إرادة معوقة حولت الجامعة لمجرد هيكل لتكديس طالبي الشهادات، وحالت دون التفاعل المنتج بين الجامعة ومحيطها.

إن التسارع الحاصل اليوم في تغيير الأنظمة التعليمية بالجامعة، ونقلها من أنظمة كلاسيكية كما تكنى إلى تعليمية جديدة بجامعاتنا *"ليسانس – ماستر – دكتوراه"* للحاق بالركب العالمي[1]، يعكس لنا بدوره حقيقة التأثيرات والتخبط

[1]– **بلحسين حواء**، "الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين" مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، اصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص 176–177.

المسلط الذي تعيشه الجامعة الجزائرية.

فمنذ أكثر من عشر سنوات اتجهت الإرادة السياسية للبلد ممثلة في توجيهات رئيس الدولة شخصيا للنظام التعليمي بجامعاتنا، ودعوته المباشرة إلى تبني النظام التعليمي العالمي الجديد "L.M.D" اعتبارا حسب خطاباته لحجم الفجوة الحاصلة اليوم بين الجامعة الجزائرية ومحيطها[2]، غير أن رؤية ذلك كإستراتيجية لتكثيف التفاعل بين الجامعة ومحيطها والرفع من المستوى المعرفي الذي تقدمه الجامعة لطلبتها وكوادرها، لا نظنه مرتبطا بتغيير صوري للنظام التعليمي الكلاسيكي بواحد جديد، ما لم يصاحب بتغيير جذري وتنموي لكل مكونات الجامعة والمشرفين على الاستثمار فيها وإدارتها، مع السهر على تفعيل دورها التنموي في النسق المجتمعي العام، بما يكفل لها الاستمرار وتوصيل معارفها للميدان الواقعي بنظمه المختلفة.

في الأخير نتساءل بالقول هل يمكن اليوم أن يكون للمحيط وعي بإمكانيات تأثير الجامعة في صناعة وتنمية النظم المحيطة بها وتغييرها نحو الأحسن؟.

ألا يوحي واقع العلاقة اليوم بين الجامعة والتنمية من جهة والمحيط المجتمعي (السوسيو اقتصادي بالخصوص) من جهة أخرى بأزمة تواصل واستثمار بينهما؟

إذن، كيف يمكن تجاوز أزمة اللا تواصل بين منظوماتنا المعرفية (الجامعة) والمجتمعية (المحيط..)؟ وما هي الكيفيات التي يمكن أن تبنى عليها العلاقة بين الجامعة حاضرا ومستقبلا كنسق إبداعي – معرفي – فكري وحاجيات المحيط المجتمعي ببناه المختلفة؟.

ثانيا: أهمية الجامعة وتفاعلها مع المحيط المجتمعي: تمثل الجامعة رافدا أساسيا ومهما في التفاعل مع محيطها المجتمعي العام خصوصا منه الاجتماعي والاقتصادي للارتباط النسقي من حيث الابداع والتنمية والانتاج بهذين الحقلين

---

[2]– **نفس المرجع**، ص 177.

فهي إلى جانب اعتبارها المؤسسة الاجتماعية المتميزة، فهي معول أي تنمية أو أي تطور ينشده المجتمع.

إذن بهذا المعنى، الجامعة كانت ولا تزال مصدرا للمعرفة الابداعية، فهي أهم المؤسسات الاجتماعية، والأداة الأساسية في أي استثمار فاعل في الموارد البشرية التي يمكنها أن تقود البلاد مستقبلا إلى التغير الايجابي لمواكبة العصر وتكنولوجياته([3])، ومن هذا تتعاظم اليوم أهمية الجامعة وأدورها في كل المجتمعات العالمية، والجزائر في هذا السياق بذلت جهودا منذ الاستقلال للربط بين الجامعة ومحيطها نظير ما تمثله من قاطرة ومعول أي تحول ايجابي نحو التنمية المستدامة والتقدم في جميع المجالات.

إذن، تضطلع اليوم الجامعة بدور هام بطاقاتها البشرية المتميزة علميا في التفاعل مع المستجدات الحديثة والمعاصرة ومواكبة التطورات العلمية والعملية وكذا لتميزها وخصوصياتها التنظيمية والإدارية، باعتبارها مصدرا للإنتاج الفكري ومؤسسة فاعلة وملائمة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع، ويتحول العاملون ضمنها والمتخرجون منها إلى طاقات إنمائية وقوى مسيرة [4].

ولأجل ذلك وحتى تصبح الجامعة منتجة، عليها أن تربط بين البحث العلمي في إطارها وخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتؤمن لنفسها قدرا من الحرية الأكاديمية بما يمكنها من تنفيذ أهدافها، فالجامعة المنتجة هي التي تنتج المعارف من خلال البحث العلمي وتطبقها في المجتمع، ومن هنا فإن جامعتنا مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية[5].

([3])– **نفس المرجع السابق**، ص 178– 179.

([4])– **مساك أمينة**، "التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010، ص 03.

([5])– **نفس المرجع**، ص 03.

في هذا السياق كان الاستحداث التاريخي لمؤسسة الجامعة لتقود قاطرة الابداع والتنمية في المجتمعات الانسانية، ومع الزمن تعاظم دورها في خدمة المجتمع، وقد عُرّفت هذه الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها من طرف كلٍّ من **شانون (SHANON)** و**شوفليد (SHOEFELD)** بأنها " نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة ، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة[6].

تحقيق هذه التطلعات لا يمكن أن يحصل في بلادنا إلا عبر قناطير تطوير التعليم عموما والجامعي خصوصا، ولذلك سنتطرق في هذا العنصر الذي يلحق إلى التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في الجزائر في نسقه التعليمي وفي علاقته بالمحيط، وسنحاول أن نلتفت إلى "المجهودات التي بذلتها وتبذلها الدولة الجزائرية ممثلة في مؤسساتها الرسمية من أجل إعطاء دفعة للتعليم العالي بهدف مواكبة التطورات العالمية الحاصلة من جهة ومن جهة أخرى تطوير وتنمية المجتمع الجزائري"[7].

ثالثا: الجامعة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية: هناك علاقة نسقية بين الجامعة والتغير، فهذه المؤسسة بقدر ما أسست لتؤثر في مجرى الأحداث والتطورات وتصنع التقدم والابداع، فإنها بدورها أصبحت تتلقى التأثير، وفي هذا السياق إن التغيرات الاجتماعية المحيطة بمؤسسة الجامعة تؤثر بدورها في

---

[6]– **تيايبية عبد الغاني**، "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010، ص 05.

[7]– **بومقورة نعيم**، "التكوين النقابي و دوره في تفعيل حركية الجامعة مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010، ص 02.

الجامعة مثلما تلقى التأثير.

إذن، الجامعة بما تمثله من فضاء للمعارف، وما توفره من تعليم عالي أصبحت أمام حتمية الاصلاح لنظامها التعليمي بما يواكب ويتلاءم مع الاحتياجات التنموية على مستواها السوسيو اقتصادي خصوصا، إضافة إلى مختلف القطاعات الأخرى، التي تتأثر ايجابيا بتطور النسق الجامعي وتنخفض قدراتها الابداعية والانتاجية والتطويرية، بضعف النسق الجامعي ونظامه التعليمي، إذن، إن مشاركة هذا النسق في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته، أصبح أمرا ملحا، وهذا لن يتأتى إلا بتجذير مزيد من المعارف والقدرات الابداعية في هذا النسق خصوصا على مستواه التعليمي.

في هذا السياق عرف المجتمع الجزائري بعد السنوات الثلاث من الاستقلال وخصوصا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تغيرات عميقة[8] خصت جميع المستويات وكان أهمها ذلك الذي مسّ المستويين السياسي والاقتصادي، فالمستوى السياسي عرفت من خلاله البلاد الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، أما على المستوى الاقتصادي فعرفت إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ومراجعة أساليبه في إطار التوجه الذي كان يسير بخطى نحو اقتصاد السوق، كل هذا فرض على الجامعة الجزائرية تحديات جديدة، وأدى إلى ضرورة تفعيلها بما يواكب التغيرات المحيطة والخطط التنموية التي رسمتها السلطة.

فالجامعة في العالم كانت ولاتزال أهم المؤسسات الاجتماعية ذات الدور الريادي في التنمية والتطوير والابداع، ولذلك كان لابد أن يلتفت إليها مختلف الفاعلين في الحقل السياسي الجزائري، لأجل إعادة تنظيمها وهيكلتها وإصلاح برامجها ومضامينها بما يتوافق ودورها الريادي والنخبوي في علاقتها بالمحيط

[8]– GUERID Djamel, « l'Université d'Hier a aujourd'hui », l'Université aujourd'hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998, p 12.

بمختلف أنساقه وخصوصا منه النسق السوسيو اقتصادي، ولأجل أن يتحقق هذا فإن على الإرادة السياسية والتسييرية في البلاد ترك الجامعة تعمل وتفعل حضورها العلاقاتي بالمحيط، مع توفير لها جو الحرية الأكاديمية والتخلص من كل هيمنة سواء كانت سياسية، إيديولوجية ثقافية[9]، مع الدعم الفيزيقي والمالي من خلال تخصيص اقطاع مالي مهم من الدخل الوطني الخام، على غرار بلدان العالم التي خرجت من التخلف، كل هذا لو تحقق سيمكن الجامعة من رفع التحديات وستعود معه لقاطرة فعل التغيير الايجابي والتقدمي والتنموي لمختلف القطاعات المحيطة بها.

في هذا السياق وكما هو معلوم عرفت الجزائر منذ السبعينات إلى اليوم تحولات مست جميع المستويات والأنساق وبوتيرة سريعة ومكثفة وكان أهم ذلك هو التحول الذي مس " التصنيع، التعمير، الديمغرافيا والحجم السكاني، وكذا ارتفاع نسب التمدرس وعدد المتمدرسين في جميع الأطوار...)، كل هذا أفرز بدوره إشكاليات خطيرة وخلق اختلالات واضطرابات عديدة عرفتها مختلف الأصعدة والقطاعات الأخرى.

هذه الاشكاليات كشفت أن المجتمع الجزائري كان ولا يزال غير مُهيء بعد لمواجهة مثل هذه الهزّات السريعة والارتدادية، فرغم توظيف التجارب العالمية مع القيام بعدد من الاصلاحات التنموية وفي مختلف القطاعات والسيادية خصوصا ومنها التعليم إلا أن الجزائر فشلت فشلا ذريعا في تطبيق ذلك، فبعد سياسة حرق المراحل اصطدمت السياسات المنتهجة بظروف تاريخية وحضارية وقيمية مختلفة[10] جعلت المجتمع الجزائري بعقليته وقيمه هذه غير متقبل لنماذجها في التطبيق، كل هذا أنتج فشلا آخر عمّ عديد المؤسسات الصناعية والاقتصادية

---

[9]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 04.

[10]– **نفس المرجع السابق**، ص 05.

المختلفة وكرّس إخفاقها المطرد نتيجة استيراد نماذج جاهزة من مجتمعات أخرى كما اتسع نطاق هذا التأزم ليمس سياسة الأسرة وكذا المنظومة التربوية والتعليمية سواء منها في الأطوار الثلاثة الأولى أم حتى في الجامعة، التي أصبحت بؤرة ومجالا للتأثر بدل التأثير، بعدما أفرغتها سياسات التهديم من الداخل والخارج منذ الاستقلال، كل هذا هو نتيجة منطقية للسياسات التنموية الارتجالية وغير المخططة، التي تتخبط فيها جميع قطاعات المجتمع ومنها الجامعة الجزائرية.

إذن، إذا كان الفشل في التنمية المنتهجة والتي لم تسطع مواكبة التغيرات المطردة والسريعة التي مست جميع المستويات، يتحمل جزأه الهام الفاعل السياسي الذي يدير آلياتها، فإن الجامعة بدورها تتحمل جزءا من هذا الاخفاق والفشل، ومعه إن تحقيق تنمية فاعلة ومستديمة بالجزائر أو أي بلد يتطلب ضرورة تغليب البحث العلمي في كل النشاطات الممكنة للتقدم، في هذا السياق تتعاظم أهمية البحث العلمي في العالم المتقدم مقدار ما أحدثه من تطور وثورة مست مختلف المستويات والأنساق ومنها بالخصوص المجال الصناعي الذي شهد تطوره منذ القرن 18م إلى اليوم، وكل تطوراته والابداعات التي عرفها كانت نتيجة وتجسيدا لتقدم البحث العلمي.

من هنا تبرز الأهمية التي حظيت بها الجامعة كحقل منتج للمعرفة والعلم وأهميته في صناعة التقدم والتطور والتنمية، ولذلك سارعت البلدان المتقدمة على عكس الجزائر ومن خلالها بقيت دول العالم الثالث في الربط المباشر للجامعة بمحيطها المجتمعي العام ومنه السوسيو اقتصادي خصوصا حتى تسهم من خلال ذلك في إشراك العلم والمعرفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[11]، التي لا يمكن أن تقوم على أسس صحيحة إن لم تستمد من قواعد سليمة ومركزة على الخبرة العلمية فالدول التي لا تولي للجامعة والبحث العلمي الأهمية التي

[11]– **نفس المرجع السابق**، ص 05.

تستحقها في برامجها التنموية وميـزانياتها يبقى موقعها ضعيفا في النظام الـدولي وتبقى عاجزة عن مواكبة هذا النظام والقوانيـن التي تحكمه وتسيره فـي عصـر أصبحت فيه الثروة العلمية متجددة باستمرار، ومن هنا تبرز أهمية الجامعة، مـن خلال وظائفها المتعارف عليها من إنتاج العلم والمعرفة وتكوين الإطارات وتأطير الباحثين، وما ينتج عن ضرورة علاقة هذه المؤسسة بالبحث العلمي وانعكاس هذه العلاقة على المجتمع ككل[12].

رابعا: كرونولوجيا إصلاح التعليم العالي بالجزائر: كرونولوجية الإصلاح تبـدأ مع لحظة الاستقلال، فبعد أن ورثت الجزائر وضعا كارثيا في مجال التعليم، وفـي انتشار الأمية بين أبناء الفئة الغالبة من الشعب، اتجهـت إلـى التأسـيس لعديـد المؤسسات وفي مختلف الأطوار، أملا في الخروج من هذا الوضع الـذي خلفـه الاستعمار، من خلال استحداث منظومة جامعية جزائرية حديثة "تخلص المجتمـع من المنظومة الموروثة عن الاستعمار، مع العمل على تطوير التعليم العـالي بمـا يستجيب لمستجدات وطموحات المجتمع الجزائري نحو حياة أفضل"[13].

بالنسبة للبداية الفعلية للإصلاح فقد بدأ بشكل تقريبي مع نهاية الستينيات وبداية السبعينات وبالضبط سنة 1971، حيث اتخذت السلطة حينذاك حزمـة إصـلاحات هيكلية وبيداغوجية، أملا في مواكبة التحولات التي كانت تعرفها الجزائر من خلال الثورات الثلاث التي أطلقتها الدولة وتلخصت في الثـورة الصـناعية والزراعيـة والاجتماعية والثقافية، وتلبية حاجياتها[14]، وقد استند هذا الاصلاح على عدد مـن المحاور الأساسية وهي:

---

[12]- **نفس المرجع**، ص 05- 06.

[13]- **تومي حسين**، " الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والاخفاق الكيفي"، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05، إصدار مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ، نشر وتوزيع الدار الخلدونية، القبة، ص 32.

[14]- GUERID Djamel, op-cit, p 26.

1- ديمقراطية التعليم العالي بما يسمح ويمكّن ويمنح فرصا أكبر لكل أبناء الجزائريين، حيث تطور عدد الطلبة المسجلين بين سنة 1962 و1963 إلى 2800 طالب وتطور هذا العدد خلال السنة الجامعية 1971- 1972 إلى 3600 طالب ليصل سنة 1977- 1978 إلى ما يقارب 63915 طالب[15]، ووصل هذا الرقم سنة 1995 مثلا إلى حدود 238400 طالب، كما اتجه إلى تطبيق نظام اللامركزية بالجامعة، ومعه ظهرت العديد من المراكز والجامعات بالعديد من المدن الجزائرية، إلا أنه رغم الايجابية في التطور الكمي إلا أن ذلك سرعان ما أنتج معه مشاكل وأزمات مصاحبة منها انفجار طلابي ضخم كان من تبعاته الاكتظاظ بالأقسام مع ضعف في التأطير وفي التكوين والمستوى [16].

2- جزأرة الهياكل والمناهج والاطار[17] من خلال محاولة إخراج الجامعة من عزلتها وتجديد هياكلها، من خلال إلغاء مثلا نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع تجمعها دوائر، وتأسيس معاهد وإنشاء لجان للتنسيق التربوي، وسن طريقة التربصات الميدانية لربط الجامعة بالمحيط وغيرها أما من حيث المناهج فأتجه إلى استحداث أساليب تربوية جديدة مثل التكوين المندمج والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم الحصص التطبيقية والموجهة وغير ذلك[18] ورغم هذا إلا أن مشاكل محتويات البرامج والتأطير الأجنبي (بين سنتي 1977 و1978) حيث كانت نسبة الأساتذة الأجانب تمثل 47 % من مجموع الأساتذة بالجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة)[19]، كلها هذا كرس استمرار الأزمة

---

[15]- **ولد خليفة محمد العربي**، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 209.

[16]- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 27.

[17]- **ولد خليفة محمد العربي**، نفس المرجع، ص 213.

[18]- **نفس المرجع**، ص 214.

[19]- **تومي حسين**، نفس المرجع، ص 29- 30.

رغم نسق الاصلاح الكمّي.

3- التوجه نحو التعليم التقني والتطبيقي وذلك لأجل سد حاجيات البلاد[20] حيث سعى القائمون على الاصلاح حينذاك إلى وضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة، ملحة إلى جانب إنشاء تخصصات تقنية جديدة لتدعيم عملية التنمية الجارية في البلاد.

4- التعريب[21] وهو آلية لجأت إليه السلطة حينذاك ومن خلالها القائمون على الاصلاح لأجل الانتقال من تدريس مختلف المواد والتخصصات بالجامعة من اللغة الفرنسية إلى العربية، حيث وصل تحقيق ذلك في 38 تخصصا لحوالي ثلث الطلبة المسجلين سنة 1978، رغم ذلك إلا أن نسق التعريب تعطل خصوصا مع نهاية الثمانينات خاصة في العلوم التكنولوجية والدقيقة والطب، وانتهت محاولات تعريب هذه العلوم إلى الفشل التام، بينما حققت العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب التعريب الكامل لها[22].

هذا أنتج من ناحية أخرى قيام نمطين من الجامعات: جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة العلوم الانسانية والاجتماعية وكلتاهما لها فلسفة خاصة بها، ما عمق الفجوة بين اتجاهين ايديولوجيين متناقضين ومتصارعين: الاتجاه الانساني والاتجاه التكنوقراطي، فالأول مثله المعربون والثاني مثله المتفرنسون، كل هذا خلق انقسام ايديولوجي وصراع بين الاتجاهين انعكس أثره على بقية القطاعات وحتى المجتمع.

---

[20]- GUERID Djamel, OP- cit, p 11.

[21]- **ولد خليفة محمد العربي**، نفس المرجع، ص 220- 222.

[22]- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 30.

- REMAOUN Hassan, « Université, Savoir et Société : le cas des disciplines sociales », l'Université aujourd'hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998, p 53.

عموما إن ما يعاب على الاصلاحات في هذه الفترة أنها كانت مرحلية ولم تكن بالمستوى الذي كان مطلوبا ويسد حاجات البلاد ومجتمعها، حيث أصبحت الجامعة تسير فقط الأعداد الضخمة للطلبة الملتحقين بها، وتستجيب فقط للمشاكل الظرفية بدون تفكير في وضع سياسة جامعية موضوعية وبعيدة المدى[23].

بعد تقييم نتائج هذه الاصلاحات التي بدأت سنة 1971، اعترف القائمون على هذا الاصلاح بفشلهم في تجسيد حيثياته في الميدان، وانتهى هؤلاء إلى ضرورة تطهير الوضعية التي كانت عليها الجامعة في هذه الفترة وذلك بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي، وإرجاع الجوانب العلمية والبيداغوجية للتعليم إلى صلب المسعى، وإعطاء للتخصصات الأساسية دورا مركزيا في ظل استراتيجية سليمة لتطوير الجامعة[24].

فترة نهاية السبعينات حتى بداية الثمانينات لم تعرف أي تطورات إصلاحية في التعليم العالي، إلا أن سنة 1983 وحدها عرفت ظهور مشروع الخريطة الجامعية ،التي هدفت إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق 2000 ، اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، وذلك بمراعاة اللامركزية في التكوين، تحقيق التوازن الجهوري، والقضاء على الفوارق وتحريك الاقتصاد، على الرغم من هذه الأهداف إلا أنها لم تنفذ للواقع في جميع الأطر الجامعية في علاقتها بسوق العمل نظرا لعدم توفر مناصب العمل حينذاك[25]، خصوصا مع التأزم الأمني والاقتصادي والسياسي الذي عرفته البلاد بداية التسعينيات، وكذا رغم محاولات الإصلاح التي شاهدتها هذه الفترة.

---

[23]– **بلحسين حواء**، نفس المرجع السابق، ص 184.

[24]– **نفس المرجع السابق**، ص 31-32.

[25]– **الطيب صيد**، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1992 ، ص 51.

استمر بعد ذلك نسق الاصلاحات الجامعية مع نهاية الثمانينات، وعلى الرغم من التطور الهيكلي للمؤسسات الجامعية كميا، إلا أن ذلك لم يصاحب بارتقاء نوعي في المعارف والابداع والبحث بالجامعة الجزائرية، أكثر من ذلك استمر انفصامها الداخلي والخارجي، ولم تجد آليات للنفاذ إلى المحيط، أمام هذا الوضع المتأزم عادت الدولة إلى نسق الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية الأخرى ابتداء من سنة 1989 وذلك من خلال مشروع استقلالية الجامعة، الذي جاء في نسق الاصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، ظهر هذا المشروع بالضبط في نوفمبر سنة 1989وجاء في شكل سجل للسلبيات السائدة في الجامعة وخاصة فيما يخص تسييرها البيروقراطي وآثار ذلك على جميع جوانب المؤسسة وبالتالي جاء للإصلاح العقلاني لسير الجامعة كمؤسسة عمومية في خدمة المجتمع.

تعرض هذا المشروع الاصلاحي لكثير من اللغط والنقد وأعتبر تنصلا للدولة وهروبا عن مسؤولياتها اتجاه الجامعة خصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية حينذاك كما أنه أعتبر تمهيدا لإدخال الجامعة الجزائرية في منظومة اقتصاد السوق، أي مثّل ذلك عند المنتقدين خطوة نحو خوصصة الجامعة وسيرها لقانون العرض والطلب وفي إطار المنافسة الاقتصادية.

اعتبرت فئات أخرى من المنتقدين هذا المشروع أنه لا يخدم المصالح الوطنية بل ويتراجع عن التعريب وعن الشخصية الوطنية، في حين اتجهت آراء بعض المنتقدين الآخرين إلى اعتبارهم أن هذا المشروع يخدم فقط المصالح الايديولوجية ولا يخدم الجامعة، لأن المحيط الاقتصادي الجزائري كان غير مهيأ لامتصاص خريجي الجامعات، ردت السلطة بإعلان عن وزارة خاصة بالجامعات عوضا عن الوزارة المنتدبة للجامعات لإظهار أن لا نية لها في التخلي عن تمويل الجامعة ولتهدئة الوضع المشحون حينذاك، موازاة مع ذلك تأسس المجلس الوطني للتعليم العالي (CNES) كاستجابة من طرف الدولة، لكن مع ذلك استمرت الدولة في

التأسيس لمشروع استقلالية الجامعة، الذي اعتبرته خطوة حقيقية من خطوات الاندماج في اقتصاد السوق ومسايرة ما يحدث على المستوى العالمي[26].

نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998، شرعت السلطة في اصلاحات جديدة مست الجوانب الهيكلية خصوصا من خلال الانتقال من نظام المعاهد إلى الكليات أما فيما يخص الجانب البيداغوجي فقد أدخل نظام جديد للتعليم الجامعي وهو نظام (LMD) ابتداء من السنة الجامعية 2004-2005 بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04- 371 مؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004، والذي تضمن تقسيما وتنظيما للتعليم العالي على ثلاثة أطوار (ليسانس ثلاث سنوات وماستر سنتين ودكتوراه ثلاث سنوات) كل هذا في 8 سنوات بدلا من النظام القديم الذي كان يدوم 12 سنة من التعليم[27].

هذا النظام بدأ يعمم في الجزائر ابتداء من "سنة 2004-2005، وهو موجود اليوم بكامل الجامعات والمراكز الجامعية الجزائرية والمدارس التحضيرية، حيث يهدف هذا النظام إلى التوافق ومتطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري وكذا تكوين الإطارات وإعدادها لمتطلبات سوق العمل أي متطلبات وحاجيات المجتمع"[28].

هذا النظام المتبنى في الإصلاحات التي عرفتها بداية الألفينات جاء استجابة للضغوط الخارجية للتكيف مع الواقع العالمي الذي تقوده أمريكا وأوروبا، في إطار عولمة التعليم، فنظام (ل م د) هو في النهاية هو نتاج للمنظومة التعليمية والتربوية الأنجلوسكسونية، الذي خلقته ليتماشى مع متغيرات ومستجدات واقعها الاقتصادي المتطور جدا، في حين نختلف نحن في أن اقتصادنا يبقى متخلفا ولا يتوافق مرحليا

---

[26]- **بلحسين حواء**، نفس المرجع السابق، ص 185- 186.

[27]- **نفس المرجع السابق**، ص 202.

[28]- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 05.

ونوعيا مع مخرجات هذا النظام القصير في مداه الزمني[29]، والذي انتقده الجميع حد كتابة هذه الأسطر، والذين أجمعوا في اتفاق على أن الجامعة الجزائرية تعاني من الركود ومشاكل في الهيكلة والتأطير وغير ذلك من الصعوبات، التي تجعلها غير مهيأة لتطبيق هذا النظام[30].

إذا كان هذا يخص الجامعة، فإن علاقتها بالمجتمع يبقى الأمر الأبرز الذي كان لابد أن يؤخذ في الحسبان، فالمجتمعات الانسانية في العادة تؤسس جامعاتها انطلاقا من مشاكلها وتطلعاتها المختلفة وحاجياتها في جميع المجالات، فهي مفتاح التطور والابداع والمعرفة، وبالتالي ينظر لها كقاطرة دافعة للمجتمع ومؤسساته المختلفة ولذلك تحديد أهدافها واتجاهاتها لا يمكن أن يكون بمعزل عنه، وعلى العكس في الجزائر فإنه رغم الاصلاحات العديدة والمتتالية منذ الاستقلال إلى اليوم للجامعة الجزائرية ولنسق التعليم وفي ربطها بالمحيط السوسيو –اقتصادي، إلا أن ذلك فشل وعمت خلاله الأزمة جميع الأنساق، وفي خضمه لم تكن وتصبح الجامعة سوى نسق متأزم ومريض مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى.

غير أنه بمثل نقدنا للإصلاحات التي تعرضت لها الجامعة الجزائرية فإننا نقر من جهة أخرى أنه لا ضرورة غير **اصلاح الاصلاح** من جديد لإخراجها من الأزمة التي لازمتها منذ إنشائها إلى يومنا هذا، على مختلف المستويات والأصعدة خصوصا في جانب علاقتها بالتنمية لمحيطها السوسيو– اقتصادي، غير أن هذا **الإصلاح للإصلاح** لابد أن يمس الجامعة في جميع جوانب التسيير والمردودية المتعلقة بها وفي علاقتها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن من شأن تحقيق هذا أن يؤدي بالجامعة إلى ضمان تكوين نوعي، يجيب على الطلب الاجتماعي، كما من شأن ذلك أيضا أن يحقق تطابقا فعليا مع المحيط

---

[29]– **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 33– 34.

[30]– **بلحسين حواء**، نفس المرجع السابق، ص 203.

السوسيو- اقتصادي بتطوير التفاعلات المحتملة والممكنة بين الجامعة والعالم الذي يحيط بها.

من ناحية أخرى ذلك يمكنه أن يؤدي إلى تطوير ميكانيزمات التكيف المتواصل في تطور المهن، كما يدعم ويعزز وظيفة الجامعة الثقافية بترقية القيم العالمية التي تعبر عن الفكر الجامعي لاسيما تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخر، ويجعلها أكثر تفتحا على التقدم العالمي، المتعلق خاصة بالعلوم والتكنولوجيا، مثلما يشجع وينوع الشراكة الدولية حسب الصيغ الأكثر تعمقا، ويُرسي قواعد سلطة جيدة مؤسسة على المساهمة والتساند، ولأجل كل هذا كانت قد تبنت الجامعة الجزائرية إصلاحا للتعليم العالي كما سلف الذكر انطوى على محاولات توفير تكوين ذي نوعية من أجل أحسن التكيفات المهنية، وكذا توفير التكوين للجميع طوال فترة الحياة، والاتجاه نحو استقلالية المؤسسات الجامعية، وكذا انفتاحها على العالم خصوصا من خلال تجربة نظام (ل م د)[31]، الذي عُمّم بجميع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وهدف إلى تلبية عدد من الأهداف الأساسية التي يمكن تلخيصها في تحسين نوعية التكوين الجامعي؛ ملاءمة نظامنا للتعليم العالي مع بقية العالم؛ اقتراح مسالك تكوين متنوعة ومكيفة؛ تسهيل استقبال الطلبة وتوجيههم من خلال وضع كل الترتيبات لمرافقتهم، تثمين العمل الشخصي للطلبة، تشجيع انفتاح الجامعة على عالم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، توفير تكوين نوعي لمسايرة العصر، تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن؛ المساهمة في تنمية البلاد ومن خلالها المجتمع[32].

---

[31]- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 05- 06.

[32]- **بودندان عبد الله**، الوصايا في ظل النظام الجديد ل.م.د بالجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس -كلية التكنولوجيا أنموذجا- اشراف الدكتور بوشمة الهادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 27.

خامسا: الجامعة الجزائرية وتنمية المجتمع: إن الجامعة بما تمثله من فضاء للبحث والمعرفة والابداع فهي ترمي دوما إلى رفاهية الانسان وتحرص على كرامته وتجري بروح المسؤولية اتجاه الأجيال الحاضرة والقادمة، ولذلك جاء استحداثها لأجل أن تلعب دورا في قيادة المجتمع، ولذلك حظيت دوما بالاعتراف الاجتماعي نظير ما كانت تخرجه من كفاءات وإطارات تقود مسيرة تنمية مجتمعاتها.

في الجزائر تطرح علاقة الجامعة بتنمية المجتمع من منظور مختلف بعض الشيء حتى وإن لا يمكن القطع تماما مع دورها في اقتصاد البلاد بعد الاستقلال ولكن نتيجة للظروف التي تأسست في خضمها هذه الجامعة وما يحيط بها كل هذا كبح جهودها وأفرغها من أدورها التي كانت ستكون مهمة في نقل المجتمع الجزائري إلى مصاف التطور.

إذن المدلول لهذه العلاقة كان سيكون عميقا لو تركت وتمكنت الجامعة من التأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري في كل ما يخص مشاكله ومطامحه وتوجيهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالجامعة كانت دوما مؤسّسة للتكوين، تتلقى أهدافها من المجتمع الذي يمدّها بالمدلول الواقعي وفي الحالة الجزائرية المختلف كان تضاربا بين التصورات التنموية للسلطة والجامعة التي كانت لها نظرياتها الخاصة، وهنا طرحت أزمة العلاقة بين الجامعة والسلطة ومن ثمة المجتمع.

في السياق ذاته وفي إطار الانفصال بين أبحاث الجامعة والمشروعات التي تبنتها الدولة لتطوير المجتمع ومنها تطوير الأرياف وتحسين مستوى الحياة بها، لم تهتم السلطة السياسية حينذاك مثلا "لتطبيق العلوم البيولوجية وعلوم الفيزياء لحل

مشاكل الزراعة"[33]، خصوصا أن المجتمع الجزائري كان ذا غالبية ريفية تمتهن الزراعة في نشاطاتها الاقتصادية ولكن للأسف أن البحث العلمي في هذه المجالات على بساطته لم يجد المنفذ للتطبيق.

يضاف لذلك المشاكل التي سنتطرق لها بالتفصيل في ما سيلحق من مباحث حيث الجامعة معزولة في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وأحواله وحاجياته وعوض أن تكون قاطرة له ومؤثرة بشكل إيجابي فيه وفي طرائق تنميته وتطويره، ها هو المجتمع الجزائري يؤثر في الجامعة وللأسف بسلبياته ومشاكله وأزماته التي انتقلت إلى الجامعة وجعلتها مجرد هيكل مادي واجتماعي يجمع بين جدرانه فئات اجتماعية غير مخطط لها في تعليمها وتخريجها مع محيطها الخارجي سواء منه الاقتصادي أم الاجتماعي.

إذن، في الجزائر وبكل موضوعية تعرف الجامعة "قطيعة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، كما أن النظام الجامعي في حد ذاته لا يزال متحجّرا ثقافيا، نظرا لوجود نمط واحد من الجامعات الناتج عن عملية التسوية المطلقة بين جميع الهياكل الإدارية والتربوية التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مما أدّى إلى ظهور نمط واحد من التنظيم الإداري والتربوي يهدف إلى التكوين عن طريق التعليم والتلقين والتقويم بالمراقبة المستمرّة المَفقدة للمرونة والتوزيع في أشكال العمل الجامعي، وانعدمت بذلك المراكز المتخصّصة في التكوين، الشيء الذي أدّى إلى الفصل بينها، منعكسا على الفكر العلمي الذي أصبح متجمّدا والجامعة التي أصبحت منغلقة على نفسها، فالطلبة في وقتنا الحاضر منحصرون في معاهدهم متجاهلين ما يجري في المعاهد الأخرى، وهم بذلك معزولون عنها"[34].

---

[33]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 09.

[34]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 09– 10.

هذا أثّر على نوع الشهادة التي يتخرّجون بها من حيث طابعها العلمي المحدود ويخلق مفارقة واضحة بين ما تزعم الجامعة القيام به وبين ما هي عليه في الواقع[35]، "فرغم أنّ الجزائر بذلت جهودا جبارة منذ الاستقلال إلى اليوم لتعميم التعليم والرفع من مستواه لتلبية الحاجات المتزايدة والطلب الكبير من أفراد المجتمع الذين يعتبرون التعليم المخرج الوحيد من الوضع المتردي اجتماعيا واقتصاديا."[36] إلا أنّ مخطّط التعليم الجامعي يبيّن أنّ المعارف المتداولة غالبا ما تكون ترجمة بسيطة لمعارف غربية نظرا لتأثّره بالمحيط الجامعي الغربي مستعيرا منه أسس برامجه وتنظيمه مما يجعله بعيدا عن المتغيّرات الأصلية لمجتمعنا، فاقدا لبيداغوجية جامعية خاصة، وهذا ما يجعل فكرة الجامعة عندنا غير واضحة لاسيّما في الجانب البيداغوجي، "وبهذا زادت حدّة الانتقادات الموجّهة لجامعتنا بغية الاهتمام بها وبالطالب الجزائري باعتبارهما خليّة في نسيج المجتمع ورفض بقائها كحقل تجارب وكذا انفتاحها على محيطها الخارجي وجعلها عنصر تأثير حقيقي في المجتمع."[37] فالمجتمعات التي سبقتنا اعتمدت على جامعاتها ومخابرها الجامعية، فلا نرى أيّ بحث أو اختراع أو دراسة إلا وأنجزتها الجامعة أو بالتعاون مع الجامعة، "لكن مجتمعنا الجزائري عانى من هذا الجانب طويلا خاصة أن الوضعية الاقتصادية له صعبة ومازال اقتصاده فتيا في جميع مجالاته وهو سائر إلى نظام السوق"[38].

---

[35]– **نفس المرجع**، ص 10.

[36]– **كواش حسين**، "التعليم في الرّيف الجزائري"، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع عدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص34.

[37]– **خ. ع**، "إخراج الجامعة من أزمتها أولا..." على هامش المؤتمر العاشر للطلبة الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998، ص 6.

[38]– **صياد الصادق** ، "دور الجامعة في المجتمع"، أصداء جامعية، إصدارات المركز الجامعي تبسة العدد3، مارس 2002، ص 7.

وفي إطار الصيغ الهيكلية المتجدّدة، وضمن الإصلاحات التي مسّت هذا الطور لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، عرف التعليم توجّها يعمل على المددين القصير والطويل من أجل تكوين إطارات، "حيث يعتبر التعليم هنا عاملا من عوامل التطور الاجتماعي والاقتصادي، كونه يُعنى بإعداد أهم رأس مال في المجتمع وهو الإنسان، وعليه، فإنّ نوعية هذا الأخير تنعكس على مختلف صوره وظائفه في المجتمع سلبا أو إيجابا، وبهذا يعدّ النسق التعليمي منطلقا قاعديا لكل ديناميكية اجتماعية فاعلة، كونه يحدّد الخبرات الإستراتيجية والمستقبلية للمجتمع برسم معالم محدّدة ومضبوطة لسياسة تربوية تخضع لرؤية نقدية يتمّ فيها مراجعة نتائج الماضي وتشخيص معطيات الحاضر لمعرفة متطلباته، وما تفرضه تحدّيات المستقبل من خلال رؤية واضحة الأبعاد والأهداف"[39]، لأنّه "لا تستطيع سياسة التربية أن تكون مناسبة إلا إذا أخذت في حسبانها كل الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية في عصرنا الحاضر."[40].

ختاما لهذا المبحث يبدو أنه في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجامعة ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمعنا، أصبحت الجامعة غير ذي كفة في ميزان القوى مع المحيط الاجتماعي، ذلك أن تثمين دورها ومنتوجاتها "المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات" لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي خصوصا في ظل عدم فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة على مستوى سيطرتها على المشكلات المجتمعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري فإذا أمعنا النظر في مخرجات ونوعية المنتوج الذي تقدمه الجامعة ندرك أسباب

---

[39]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 11.

[40]– **التجيحي محمّد لبيب**، التربية والتقدّم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981، ص 101.

اللاتوازن مع الحاجيات والطلب الاجتماعي[41] ما يكرس الاتجاه نحو غياب كل تصور متكامل لنظام التعليم العالي والجامعة وفق مشروع مجتمعي مستقبلي شمولي.

سادسا-الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية: تندرج مقاربتنا لهذا المبحث في تتابع لعلاقة الجامعة بتنمية المجتمع، التي رأينا من خلالها أنه لأجل اكتمال التحليل وفهم طبيعة العلاقة بين الجامعة والتنمية، لابد من إلحاق مقاربة أخرى لعلاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي وبالتنمية الاقتصادية خصوصا، باعتبار أن المعرفة أصبحت اقتصادا له دواليبه وأسواقه.

إذن، الجامعة بما تمثله من مؤسسة لإنتاج المعرفة المؤهلة أكثر من غيرها للتبلور داخلها وفي نفس الوقت النظريات والمقاربات والمناهج العلمية الأكثر ذيوعا، والأفكار والمشاريع والأبحاث الأكثر تجديدا ومغامرة والأقل انتشارا وباعتبارها الفضاء المعرفي- المؤسساتي المفتوح الذي تتحاجج فيه التوجهات الفكرية والمدارس العلمية المتباينة، وتتولد داخله الكفاءات الأكثر عطاء وابداعا والعقليات الأكثر عقلانية ومرونة وإرادة ومبادرة[42]، فإن هذه هي الجامعة وهذا هو التأثير الذي يحتاجه المحيط اليوم، فما محل ذلك من علاقة الجامعة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية من جهة وبمحيطها الاقتصادي من جهة أخرى؟.

بداية أودّ أن أقارب هذه العلاقة من زاوية علاقة الجامعة بالنمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره المحدد والمؤشر على مدى التأثير والفعالية من دونها، واختصارا سنبدأ بعلاقة الجامعة بالنمو الاقتصادي لنقارب من خلالها علاقة الرأسمال البشري

---

[41]- **العياشي عنصر**، أي غد لعلم الاجتماع؟، من ندوة الجامعة اليوم، تنسيق وتقديم جمال غريد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، ماي 1998، ص 12-13.

[42]- **عمران عبد الرحيم**، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية: الاختيارات الكبرى منشورات الموجة وطبع بمطبعة دار القرويين، المغرب، ط1، 1999، ص 54- 55.

بالرأسمال المادي بالمؤسسة الجزائرية، واختصارا دائما البحث عن دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، غير واضح وملتبس إن لم نقل منعدم، فمن خلال البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والتي سجلت 2.5% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من (1962 إلى 1984) و 1,2% للفترة (1985- 1998) وحوالي 4% للفترة الممتدة بين (1999- 2007)[43]، ونفس النسبة تقريبا للفترة الممتدة بين (2008- 2017)، ندرك تماما بمجال لا يدعو للشك أن الأداء الاقتصادي في الجزائر مرتبط وإلى حد كبير بالريع البترولي، فكلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها موارد البلاد وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي والعكس، خصوصا في ظل استحواذ مداخيل البترول على ما يتراوح بين 95- 98% من مداخيل وإرادات الجزائر من العملة الصعبة.

في المقابل لهذا لا يتضح حجم الأداء الجامعي ومستواه وتأثيره في هذا النمو الاقتصادي، فرغم آلاف المتخرجين في مقابل آلاف الأساتذة والباحثين، تبقى الجامعة مجرد بناء هيكلي غير مؤثر في المحيط الاقتصادي الذي يحيط به، بل إنه برغم كل الاصلاحات مازال المشكل يطرح بحدّة في عدم تكيف الجامعة ومن خلالها التعليم العالي مع المحيط السوسيو- اقتصادي ومنه بالخصوص سوق العمل، الذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات النمو الاقتصادي أو انخفاضه، فلا توجد إلى اليوم العلاقة بين الجامعة والمؤسّسات، ولا تتحمّل الدّولة هذه المسؤولية ويزيد مشكل الكفاءة ومخرجات الجامعة الوضع تأزما[44]، خصوصا في ظل انفصال بين المتلقى النظري للمتخرجين والحاجيات التطبيقية للمؤسسات ولسوق العمل.

---

[43]- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 34.

[44]- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 18.

هذا يمكن تشخيصه أكثر من خلال علاقة الجامعة بالطلب الاجتماعي، إذا الإشكال يُطرح من جانبين، فنجد أن القطيعة القائمة بين النسقين الجامعي والمجتمع ومن خلالها المحيط الاقتصادي يؤثر سلبا على تحديد الطلب الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، فالمجتمع حسب الجامعيين لم يحدد طلبه بوضوح، والجامعة حسب المجتمع لم تعمل على البحث عن هذا الطلب لتبني على إثره برامجها ومنتوجها مما انعكس على نوعية الشهادة التي أصبحت نظرية في غياب الانسجام بين الواقع الاجتماعي وما تنتجه الجامعة، فالتخصصات الأكاديمية لا تخدم كلها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والانتاجية بدليل مؤشر بطالة الخريجين المتزايد كل سنة[45].

يضاف إلى هذا أن البحث العلمي الموجود في الجامعة الجزائرية لم يرق بعد إلى المستوى الذي يعطيها مكانة أفضل في مجتمعها وفي محيطها الاقتصادي وتنميته، فرغم أنه يشكل محورا أساسيا في تطويرها إلا أنه لم يأخذ مكانته الحقيقية داخلها، "كما أن الباحث الجزائري يبقى مهمشا في المجتمع الجزائري ولا يعتبر كفاعل أساسي فيه بدليل استعانة المؤسسات بالباحث الأجنبي كأول إجراء في حالة الاستشارة أو الاستفادة من خبراته ودراساته، وهي لا تلجأ إلى الباحث الجامعي الجزائري لتطوير خدماتها، كما أن الظروف التي يعيشها الباحث ذاتها تؤثر سلبا على قيامه بالدور المسند إليه، وتنعكس هذه الوضعية على المكانة التي يشغلها سواء داخل النسق الجامعي أم خارجه"[46].

وقد زاد انفصال الجامعة الجزائرية عن محيطها العام والسوسيو اقتصادي خصوصا وتنميته بعد تبنيها لإصلاحات غير نابعة من احتياجات المجتمع الجزائري واقتصاده، والتي كانت نتاج املاءات الدول الغربية والشراكة معها وفي

---

[45]– **نفس المرجع السابق**، ص 18–19.

[46]– **نفس المرجع**، ص 19.

إطار عولمة التعليم، والتي عكست وترجمت بوضوح في "تبعية المغلوب للغالب والأطراف بالمركز"[47].

بالنسبة لعلاقة الجامعة بالتنمية الزراعية، تطرح هذه العلاقة من زاوية أن الجزائر بلد زراعي، وعلى ضآلة ذلك فإنه يمثل النشاط الاقتصادي المهم، إلا أن نفس الأمر يطرح في علاقة الجامعة ومن خلالها التعليم العالي والبحث العلمي بالميدان الزراعي، فلا استفاد هذا الميدان من الخبرات والمعارف العلمية المكتسبة بالجامعة ولا قوة العمل في هذا الميدان من متخرجي الجامعة، فهذا الميدان عرف عزوف للجامعيين، الذين أغوتهم المكاتب المكيفة والعمل المأجور والمدينة، وهو ما ضيع على الجزائر إمكانيات ومعارف كان يمكنها أن تكون مؤثرة في تطور القطاع الزراعي.

الأمر نفسه ينطبق على علاقتها بالتنمية الصناعية، إذ رغم الوثبة العملاقة التي قامت بها الدولة الوطنية فترة السبعينات من خلال ما عرف بالثورة الصناعية، إلا أنه للأسف لم يتعد حجم العلاقة وتأثيرها بين تعليم مخرجات وأبحاث الجامعة الجزائرية أكثر من تشغيل المصانع وإدارتها، ولم يتعدها إلى تصميم الصناعة وبناء المصانع وصيانتها وتطويرها بالإبداعات والابتكارات والتحكم التكنولوجي الذاتي لمسايرة الغير بل بقيت في تبعية مطلقة للأجنبي، إلى أن أغلقت أبوابها وفشل مشروع الثورة الصناعية وسرح العمال وعرضت المصانع للبيع، ومن بقي منها فقد أثقل كاهل الدولة ومثل عبئا ماليا لها[48].

أمام كل هذا تبرز إخفاقات الجامعة الجزائرية في التأثير والتفاعل والتنمية ويظهر ذلك أكثر على مستوى علاقتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، فبغض النظر عن بعض ايجابياتها ولا سيما الكمية منها، فإنها تبقى مؤسسة استهلاكية

---

[47]– **نفس المرجع**، ص 19.

[48]– **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 36– 37.

للبرامج والمناهج المنتجة بالغرب ولو بعد انتهاء صلاحية ذلك عند منتجيها.

إذن، هذا جعل الجامعة الجزائرية تخفق في تحقيق الفعل التنموي والاندماج وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وعوضا أن تكون مصدرا للتأثير في محيطها المجتمعي، أصبحت هي من يتلقى التأثير، فانتقلت سلبيات البيروقراطية والقيم الاتكالية والاستهلاكية المفرطة ومظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي ومعها تحولت مهمتها إلى توزيع الشهادات عوضا عن تكوين الخبرات والكفاءات التي نحن أحوج لها[49]، هذا الأمر أوصل الباحث الجزائري **لياس ميري** إلى نشر كتاب عنونه بـ " هل يجب غلق الجامعة؟" « faut-il fermer l'université »[50]، ولكي لا نطيل سنترك بقية الغسيل لمبحث مشاكل الجامعة والتعليم والبحث العلمي في الجزائر.

سابعا: مشاكل الجامعة والتعليم الجامعي والبحث العلمي بالجزائر: باعتبار الجامعة أحد الأنساق المجتمعية فهي حتما تتأثر بالموجود في هذا المجتمع، في هذا السياق التطورات وكذا التحولات التي عرفتها الجزائر منذ استقلال الدولة الوطنية إلى اليوم انعكست بشكل أو بآخر على نماذج من التحول الذي مسّ الجامعة الجزائرية على مستوى عدد الطلبة الملتحقين بها وذلك كان نتاجا طبيعيا للنمو الديمغرافي المطرد الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال، والذي أثر لاحقا وبشكل سلبي على قدرة استيعاب المنشآت القاعدية المتوفرة، كما خلق ذلك الاكتظاظ وأثر بشكل سلبي على نوعية التأطير ونتائجه.

فرغم كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، والتي مكّنت الجامعة الجزائرية من تجسيد في الواقع جملة من الأهداف منها وضع قاعدة قانونية تسير وفقها الجامعة الجزائرية، كما تمكنت من رفع نسبة التأطير الجزائري في مقابل الأجنبي وكذا تخريج دفعات كثيرة من الطلبة في كافة

---

(49)- **نفس المرجع**، ص 37- 38.

(50)- MAIRI Liés, faut-il fermer l'université؟, ENAL, Alger, 1994.

التخصصات كل هذا كان نتيجة للإصـــلاح الذي تبنته الجزائر وحققت من خلالـــه جزأرة التعليم ودمقرطته وكذا مجانيته وتعريبه مع تنويع التكوين والتوجـــه إلـــى الجانب العلمي والتقني فيه، إضافة إلى تقليص الفـــوارق بـــين مختلـــف الشـــرائح الاجتماعية في مختلف المناطق الجغرافية وكذا بين الجنسين، فـــي هـــذا الســـياق عرفت الخريطة الجامعية توسعا كبيرا مس أغلب ولايات الوطن[51].

رغم كل هذه الجهود وهذه الايجابيات إلى أن المؤسف الذي يبقى يعكر صوفها هو أن الجامعة الجزائرية تتخبط اليوم في العديد من المشكلات الحادة والمتنوعـــة، كما أن جامعاتنا رغم مسيرتها الممتدة إلى سنة 1909 فإنها "لم تـــرق بعـــد إلـــى مستوى أداء الجامعات في العالم المتقدم. وبقيت تعيش مشاكلها الداخليـــة المتعلقـــة بضغط عدد الطلبة وتدني المستوى وتزايد ظاهرة البطالة في اختلال واضح بـــين بين مخرجاتها وحاجيات سوق العمل"[52]، وأمام هذا تفرض المستجدات والتحديات المعاصرة والمستقبلية على الجامعة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى ضـــرورة إصلاح وتحسين نوعية منتوجاتها ومخرجاتها حتى تواكب ذلك وتستجيب بإيجابية لحاجيات المحيط السوسيو اقتصادي ولشروط التنمية الشاملة والمستديمة عموما.

في هذا السياق يمكننا أن نلخص مشاكل الجامعة الجزائرية في مشاكل متعلقـــة بالتسيير البيداغوجي من تماطل وتأخر انطلاق التدريس في الجامعة الجزائرية كل سنة، وكذا استمرار مشاكل التحويلات إلى نهاية السداســـي الأول، إضـــافة إلـــى مشاكل تغيير الأفواج وفوضى في توزيع المقاييس وغيرها.

من ناحية إقبال الطلبة على التعليم والبحث، فإن "هؤلاء لا يبذلون جهدا كبيـــرا في ذلك، فقط ينحصر كل همهم في اجتياز الامتحانات دون التطلع إلى الحصـــول

---

[51]– **معتوق جمال**، " قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة سبتمبر 2006، ص 30.

[52]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 11.

على أكبر قدر من المعلومات وأكبر المعدلات، أما الأساتذة فإنه تنعدم الحوافز التي تجعلهم يعملون أكثر ويبذلون الجهد المعتبر، مع التأكيد على الغياب التام للدراسات التقييمية لطريقة تقديم الأستاذ للدروس من جهة وللمعلومات التي يقدمها من جهة أخرى"[53].

بالنسبة للمشاكل الأخرى يمكن تعديدها بين "مشاكل متعلقة بالتسيير الإداري من قبيل البيروقراطية المعرقلة للبحث العلمي، مما يقف حائلا أمام إجراء البحوث وتثمينها خارج المحيط الجامعي، خصوصا في علاقة الجامعة بمحيطها السوسيو اقتصادي، هذا ما أبقى البحوث محصورة في أدراج الجامعة بعيدة عن التطبيق في المؤسسات الخارجة عنها"[54].

من المشاكل التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية والتعليم الجامعي أيضا "المشاكل المتعلقة بمخرجاتها منها المتعلقة بالجانب المعرفي المقدم، والذي يؤثر على طبيعة الشهادة الجامعية، التي يتحصل عليها الطالب، فلو تساءلنا حول ما تقدمه جامعتنا في مجال المعرفة، فهي بعيدة عن مسايرة تحولات المجتمع، خاضعة لمؤثرات سياسية، إيديولوجية، نفعية، عوض اعتمادها الجانب العلمي، مما أثر على المكانة التي تحتلها في المجتمع، فقد أصبحت الجامعة مجرد هيكل عالي لتجميع الطلبة لفترة من الزمن، دون المساهمة الفعلية في إنتاج المعرفة وأفراد فعالين في مجتمعهم مما زاد اليوم من اغتراب هذه المؤسسة وأسهم في تعميق ظاهرة البطالة عند المتخرجين الجامعيين الجدد"[55]، ومن ثمة زاد ذلك في أزمتها وغيابها الكبير على ساحة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالجامعة الجزائرية اليوم مجرد بناء، في حين تغيب وظيفيا عن أدوارها[56] سواء الداخلية

---

[53]– **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[54]– **نفس المرجع**، ص 12.

[55]– **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[56]– **معتوق جمال**، نفس المرجع السابق، ص 31.

أم في علاقتها بالمحيط المجتمعي.

من ناحية أخرى يبقى مشكل التعريب، مشكلا مستديما وحاضرا دائما في نسق التعليم العالي والجامعة بالجزائر، فلم تساهم سياسته، بل عجزت عن الإضافة الفاعلة في مختلف المشاريع التنموية التي عرفتها البلاد، وهذا العجز عن الفاعلية يفسر أساسا بسوء تخطيط واستراتيجية لموضوع التعريب في الجزائر، حيث أُتخذ في إطار الاختيارات الايديولوجية –العروبية حينذاك للنظام السياسي، الذي اعتمده بصورة رسمية وارتجالية كان من تبعاتها الصراع وتفكك الأواصر بين المعربين والمفرنسين الذين وجدوا مشقة بالغة في ذلك نتيجة سياسة التعريب غير السلسة والمخططة بتدريج، فظروف الانتقال الثقافي لم تكن تسمح بالانتقال الجذري والفوري للجيل المثقف باللغة الفرنسية إلى الكتابة والحديث باللغة العربية، وهو ما كانت له تبعات وخيمة كان أهمها أزمة أصابت اللسان الجزائري، انتقل أثرها بسرعة ليصنع أزمة فعلية بمدرجات الجامعة الجزائرية، ومعه لم تعد هذه الأخيرة النسق المؤثر في المجتمع، بل إن الجامعة اليوم هي فضاء يعيد إنتاج المظاهر والتناقضات السلبية التي يتخبط في وحلها المجتمع، هذا يعكس تناقضا صارخا وعكس تيار العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم، حيث الأولى هي قاطرة المجتمع في العادة، ولكن في الجزائر المجتمع وعلى العكس هو القاطرة والفاعل والمؤثر الذي يجر بالجامعة إلى مستنقعه وتناقضاته وأزماته، ولعل أبسط مثال عاكس لهذا التناقض الصارخ استخدام لهجات المجتمع بدل اللغة الأصل، وكذا إعادة إنتاج مختلف المظاهر الاجتماعية المتفشية بالمجتمع داخل أسوار الجامعة[57].

في سياق تعديد المشاكل دائما تطفو إلى سطحها مشاكل أخرى متعلقة بغياب التقييم البيداغوجي لما يقدمه الأستاذ ويستقبله الطالب في كافة التخصصات، كما

[57]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 12.

تعرف الجامعة مشاكل أخرى منها اللاتوازن بين مدخلاتها ومخرجاتها خصوصا بين أعداد الطلبة الوافدين إليها والمتخرجين منها، وسوق العمل وحاجياته ومدى استيعابه لهؤلاء، وبالتالي الذي يحصل في مخرجاتها هو اللاتوازن الدائم بين العرض والطلب الاجتماعي[58]، وكل ذلك هو نتاج للعلاقة المتأزمة بين الجامعة والمحيط خصوصا منه سوق العمل، حيث تغيب أي استراتيجية واضحة للتفاعل بينهما سواء في حاجيات السوق من التخصصات أم من حيث العدد الممكن اسقطابه سنويا في سوق العمل، إضافة إلى كل ذلك الانفصال الكبير بين محتوى التعليم الجامعي ذي التكوين النظري في معظمه ومقتضيات سوق العمل التطبيقية، مما أدى إلى عدم قدرة الجامعة الجزائرية على التلبية النوعية للتخصصات لصالح الطلب الاجتماعي، كل هذا جعل من الجامعة الجزائرية نسقا مغلقا غير منفتح على محيطه بل ومتقوقعا على نفسه، فكل قسم من أقسامه يواصل برامجه التقليدية دون الانفتاح على بقية الأقسام العلمية وتبادل المعرفة معها، وقد أمست نتيجة لهذا الهوة سحيقة بين مضامين التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل، فانعدم الارتباط إذن، بين تخطيطه وسوق الشغل وبالمحيط المجتمعي عموما، ما كرس القطيعة بين الجامعة والمجتمع، فسياسة التوظيف لا تتماشى مع سياسة التكوين الجامعي[59]، كما أن مناهج التعليم العالي لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات ولا المتغيرات المتلاحقة في تقانة المعلومات والاتصال، ومن ثمة إن عملية تغيير المناهج في الجامعات أبطأ بكثير من التحولات المتلاحقة في سوق العمل، ولهذا فإن جامعاتنا متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين[60].

---

[58]– **نفس المرجع السابق**، ص 13.

[59]– **نفس المرجع**، ص 13– 14.

[60]– **القاسمي علي**، الجامعة والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، 1998، ص 60.

الأمر لا يختلف مع واقع البحث العلمي بالجزائر، فرغم التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة، وفي ظل إكراهات الوضع تؤشر العديد من الاحصائيات لوضع متخلف وبائس للبحث العلمي، فالجزائر من نهاية التسعينات ومنتصف الألفينات لم تخصص إلا ما مقداره 0,27% من نتاجها الاجمالي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الانفاق على البحث والتطوير سوى 1,5 دولار في السنة الواحدة.

في سياق متصل وعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة توزيع الباحثين المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية بالجزائر في السنوات الأخيرة نسبة 0,5%، مقابل 36,6% للأوربيين، [61].

كما لم يزد عدد الباحثين الدائمين بالجزائر سنة 1996 عن 4000 باحث، وهو ما مثل 165 باحث لكل مليون جزائري، وهو رقم ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي[62]، يضاف إلى كل هذا مشاكل متعلقة بتدفق المعارف والتواصل مع العلم وحركة الترجمة الضعيفة للكتب والأعمال المختلفة، إضافة إلى ضعف الروابط بين

---

[61]– **سموك علي**، "إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية: من أجل مقاربة سوسيو اقتصادية"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة سبتمبر 2006، ص 166.

[62]– **حمانه البخاري**، تأملات في الدنيا والدين، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، جامعة وهران، طبع بدار القدس العربي، الجزائر، ط1، 2012 316.

مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الانتاجية وكذا النشاطات الابتكارية وكل هذا هو نتاج لأزمتين يعرفهما نسق التعليم العالي ومن خلاله البحث العلمي إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ونمط المشروعات التقليدية التي تؤطره والتي تتبنى أساليب إنتاج قليلة للمعرفة بالمعنى الحديث ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة[63].

عموما يمكن تلخيص أهم المشاكل والمعوقات التي يتخبط فيها البحث العلمي وإنتاج المعرفة بالجزائر فيما يلي:

– البنية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية الجزائرية حالت دون إنتاج المعرفة، وهذه الأخيرة كثيرا ما ارتبطت في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

– انعدام وجود منهجية واضحة للبحث العلمي، ومعها غياب وجود نظام مالي واضح وقار خاص بالبحث والعاملين فيه، فميزانيات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر مقارنة ببعض الدول هي ضعيفة ولا ترقى إلى توفير الجو والامكانيات الضرورية المادية والرمزية لإنتاج المعرفة.

– الهرمية البيروقراطية المفرطة في مؤسسات البحث العلمي، حيث يتجه الولاء في هذه الأخيرة للإدارة بديلا عن الكفاءة العلمية.

– خضوع المؤسسات العلمية لاستراتيجيات السياسية والصراع على السلطة، وهذا يجد تفسيره في كون السلطة لا تشجع من المعرفة إلا ما يخدم مصالحها.

– نمط اقتصاد الريع كثيرا ما عزز التوجه نحو الاعتماد على الخبرة الأجنبية، ما انتهى إلى تهميش الطلب المحلي على المعرفة، وبالتالي غلق المجال أمام إنتاجها محليا، يضاف لها غياب مساعدة المؤسسات العامة والخاصة الاقتصادية والصناعية للبحث العلمي.

---

(63)– **سموك علي**، نفس المرجع، ص 166–167.

– طبيعة البحوث والدراسات على قلتها فهي لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية يضاف لها انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي بالجزائر[64].

كل هذه العوائق تقف سدا منيعا اليوم أمام إمكانية تنمية البحث العلمي وإنتاج المعرفة واستغلال ذلك في تنمية المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذن وأمام كل هذه المشاكل والسلبيات سواء منها تلك التي تعلقت بالجامعة وبالتعليم العالي أم البحث العلمي فإنه لا نستغرب لذلك الانفصال بين الجامعة والمحيط، وبين العلم والمجتمع في الجزائر.

ثامنا: ما العمل؟

بداية يجب علينا أن ندرك أن أية استراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم العالي وجودته، لابد أن تأخذ في النظر جميع العناصر: ماذا نعلم؟ وكيف نعلّم؟ وما مردودية ما نعلم؟ وأية ثقافة تعليمية نعتمد؟ كما ينبغي أن لا ننظر إلى التعليم العالي بوصفه قطاعا معزولا، وإنما بوصفه نظاما فرعيا في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا.

وأول الأعمال التي يجب أن تكون مفتاحا للحل نحو ايجابية دور الجامعة في الفعل التنموي وفي علاقتها بمحيطها هو أن تتوفر إرادة جماعية من طرف كل الفاعلين: السياسي والسلطوي أولا ثم الجامعة وأطرها وباحثيها، وثالثا الفاعلين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وإلا فإن عدم توفر ذلك لن يؤدي بالجامعة إلى الانفتاح وتحقيق التنمية وانتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

ثانيا إن القطاعين العام والخاص مطالبان بدعم الجامعة ماديا ومعنويا وتوفير التمويل اللازم لبرامجها وللبحث العلمي الذي تضطلع به، وتمكينها من استقلالها

[64]– **سموك علي**، نفس المرجع السابق، ص 167.

الاداري وحريتها الأكاديمية، وفي مقابل ذلك يتوجب على الجامعة أن تعيد النظر في أهدافها بحيث تضع خدمة المجتمع وتنميته في مقدمة أهدافها، وتعيد النظر في إدارتها بحيث تختار قيادتها وفقا لمعايير مضبوطة، وتغير من هياكلها وأساليبها في ضوء التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، وأن تسعى إلى شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين خارج حرمها الجامعي لخدمتهم، والاستجابة إلى احتياجاتهم، وترقية مستواهم الثقافي والمهني، وزيادة مردوديتهم الاقتصادية عن طريق البحث العلمي والتدريب المستمر والترجمة والتأليف، وأن تعمل على نشر المعرفة العلمية والتقنية وإشاعتها بين شرائح المجتمع المتنوعة باللغة الوطنية التي تفهمها الأغلبية الساحقة، وهذا وحده يمكن للجامعة أن تقود عملية التنمية الشاملة[65] والمستديمة في الجزائرية وتؤثر بشكل ايجابي ودافع للتطور لمحيطها السوسيو – اقتصادي والمجتمعي عموما.

خلاصة: علاقة الجامعة الجزائرية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا وعلى صورتها الحاصلة منذ الاستقلال إلى اليوم تعكسها وتلخصها تلك النمطية والإرتجالية السياسية في صياغة برامج وإصلاحات الجامعة، فإذا سلمنا أنّ الدور الأساسي للجامعة يكمن في إعداد الإطارات اللازمة في جميع الميادين، وتنمية الأفكار بالبحث العلمي المتّصل بالواقع حيث يسهم في مختلف نشاطات المجتمع بما يؤدي إلى التغير المجتمعي من الأسوإ إلى الأحسن، لكن في الجزائر العكس الكفاءات العلمية والتقنية الجزائرية غير مستغلة نظرا للأوضاع السائدة في جامعاتنا لسوء التسيير وانعدام الحريات الأكاديمية، من حيث أنّها لا تهتم بمتخرّجيها ولا تعمل على ربط البرامج الأكاديمية بالتغيّرات التكنولوجية والعلمية وهذا ما يبقيها في الإطار التقليدي وفي عزلة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي رغم أنّه من المفروض أن يكون هناك اندماج بين إطاراتها والمجتمع.

---

[65]– **القاسمي علي**، نفس المرجع السابق، ص 64– 65.

إذن، جامعتنا لا تزال معزولة عن المجتمع، بل وتمارس فعل العزلة، الشيء الذي يجعلها عبارة عن هياكل وبناءات فارغة رغم أن العالم المعاصر يفرض عليها التفتّح على المجتمع والمحيط بها وممارسة وظيفتها التطويرية والابداعية والمعرفية ورغم كل هذا الزمن الذي عاشته وتعيشه الجامعية الجزائرية فإنها لم تستفد من التجارب والاصلاحات التي عرفتها، فتضخّم الطلبة وكثرة الطلب الاجتماعي وكذا بطالة خريجي الجامعات الحاملين لشهادات لا يزال متواصلا، بل وبوتيرة كبيرة، ما يحتم عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة إعادة فرض وجودها عن طريق مخطّطات إعادة التنظيم وإعادة تعريف هياكلها وأهدافها انطلاقا من إعادة التنظيم المبرمج والموجّه نحو المستقبل، لأنّ واقع جامعتنا حاليا يبرز النقائص التي تتعلق بدورها من أجل إخراج المعرفة من حيّزها ونشرها في المحيط الخارجي مع تقليص المسافة بينهما من أجل إدماج الطالب في الحياة الوطنية، وهذا ما يحول دون إنتاج معرفة تجيب على القضايا الاجتماعية من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينها كمؤسّسة اجتماعية وبين المجتمع الجزائري تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين "داخل الجامعة وخارجها"، وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسّسة غريبة عنهم وعن اهتماماتهم وتحوّلات المجتمع عموما[66].

ولهذا كله، تحتّم الضرورة توجيه اهتمام المؤسسة الجامعية إلى ربط التكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التخصّصات والتكيّف مع التحولات والتغيرات الاجتماعية في الجزائر من أجل الوصول إلى جامعة فعالة تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري فتصبح بذلك مرجعا لحل مشاكله ومساهما فعالا في تغييره وتنميته الشاملة نحو الأحسن.

[66]– **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 20.

- البيبليوغرافية المعتمدة:

1- باللغة العربية:

[1]- **بلحسين حواء،** "الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين" مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10 اصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، 2008.

[2]- **بودندان عبد الله،** الوصايا في ظل النظام الجديد ل.م.د بالجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس -كلية التكنولوجيا أنموذجا- اشراف الدكتور بووشمة الهادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس 2014-2015.

[3]- **بومقورة نعيم،** "التكوين النقابي و دوره في تفعيل حركية الجامعة مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010.

[4]- **حمانه البخاري،** تأملات في الدنيا والدين، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، جامعة وهران، طبع بدار القدس العربي، الجزائر ط1، 2012.

[5]- **خ. ع،** "إخراج الجامعة من أزمتها أولا..." على هامش المؤتمر العاشر للطلبة الجزائر المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998.

[6]- **تومي حسين،** " الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والاخفاق الكيفي"، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05، إصدار مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية نشر وتوزيع الدار الخلدونية، القبة.

[7]- **تيايبية عبد الغاني،** "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010.

[8]– **التجيحي محمّد لبيب**، التربية والتقدّم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981.

[9]– **سموك علي**، "إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية: من أجل مقاربة سوسيو اقتصادية"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة" جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006.

[10]– **القاسمي علي**، الجامعة والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس الرباط، 1998.

[11]–**كواش حسين**، "التعليم في الرّيف الجزائري"، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، عدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

[12]– **معتوق جمال**، " قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية العدد الثاني، بسكرة سبتمبر 2006.

[13]– **مساك أمينة**، "التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010.

[14]– **الطيب صيد**، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم اجتماع جامعة قسنطينة، الجزائر 1992.

[15]– **صياد الصادق** ، "دور الجامعة في المجتمع"، أصداء جامعية، إصدارات المركز الجامعي تبسة العدد3، مارس 2002.

[16]– **العياشي عنصر**، أي غد لعلم الاجتماع؟، من ندوة الجامعة اليوم، تنسيق وتقديم جمال غريد منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) وهران، ماي 1998.

(17)– **عمران عبد الرحيم**، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية: الاختيارات الكبرى، منشورات الموجة وطبع بمطبعة دار القرويين، المغرب، ط1، 1999.

(18)– **ولد خليفة محمد العربي**، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

2- باللغة الأجنبية:

(19)- GUERID Djamel, « l'Université entre Etat et Société », l'Université aujourd'hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998.

(20)- GUERID Djamel, « l'Université d'Hier a aujourd'hui », l'Université aujourd'hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998.

(21)- MAIRI Liés, faut-il fermer l'université؟, ENAL, Alger, 1994.

(22)- REMAOUN Hassan, « Université, Savoir et Société : le cas des disciplines sociales », l'Université aujourd'hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998.

دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين

أ.مجدوب بحوصي أ.عمار عريس خيرالدين بوزرب
ج. طاهري محمد، بشار ج. باجي مختار، عنابة

ملخص: في الجزائر ولأجل النهوض بمؤسساتها الاقتصادية وتأهيلها وتحقيق استمراريتها ومن بينها المقاولاتية نجدها سعت لمساعدتها على التكيف مع التطورات المتسارعة وتزايد ظهور التقنيات الحديثة في البيئة الاقتصادية ، كما عملت على تجسيد الاشتراطات الكفيلة بنجاحها واستمراريتها وخصوصا المقاولاتية بما يسهم في اكتسابها للقيمة والميزة التنافسية التي تضمن من خلالها الاستمرارية والتطور في مجال نشاطها، لذا كان لزاما عليها زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها، ولقد ظهر التعلم المقاولاتي والثقافة والروح المقاولاتية كمصطلحات جديدة تسمح بتحقيق الأهداف والدفع بالتنمية الاقتصادية، ومنه جاءت هذه الورقة لمعرفة مدى مساهمة الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية لدى الجامعيين بإبراز أهمية الجامعة في ترسيخ ثقافة وتنمية روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الثقافة المقاولاتية، التعلم المقاولاتي، الروح المقاولاتية، الجزائر.

Abstract: In order to assist them in adapting to the rapid developments and the increasing emergence of modern technologies in the economic environment, It has also worked to reflect the requirements for success and sustainability, especially the business, which contributes to the acquisition of value and competitive advantage, which ensures continuity. And development in the field of its activities, so it was necessary to increase the effectiveness of

entrepreneurship and overcome all the difficulties faced, and showed the learning of entrepreneurship and culture and entrepreneurial spirit as new terms allow Coordination objectives and payment of economic development, and from this paper came to know the extent of the contribution of the university in promoting the spirit of the entrepreneurial university by highlighting the importance of the university in establishing a culture and spirit of entrepreneurial development among university youth.

Key Words : entrepreneurship, entrepreneurial culture, entrepreneurial learning, entrepreneurial spirit, Algeria .

مقدمة: تحظى المقاولاتيـــة باهتمام كبـــيرا مـــن طـــرف الحكومـــات، وهـــذا كونها أصبحت تمثـــل أحـــد أقطـــاب الاقتصـــاد وقـــاطرات نمـــــوه، فهـــي تعتبر المحور الأساسي للتطور والابتكار وكأحد جوانب الاســـتراتيجيات التنافســـية الأساسية، إن الدور الهام الذي يلعبه مجال المقاولاتية في النشاط الاقتصادي وكـــذا تحقيق التنمية الاقتصـــادية وتـــوفير مناصـــب الشـــغل وكـــذا تحقيـــق الابتكـــار والتجديد،حيث تظهر أهمية تكوين وتنمية المورد البشري فـــي تزويـــد أصـــحاب المشاريع و المقاولين بالمعارف والمهـــارات والخبـــرات اللازمـــة لتعزيـــز روح المقاولاتية ، بما يضمن نجاح المشاريع المقاولاتية وتجسيدها علـــى ارض الواقـــع بشكل صحيح وناجح.

كما نجد أن الجزائر توجهت نحو الاستثمار في المقاولاتية اقتناعا منها بأنها أحد السبل لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال اتخاذها لعدة إجراءات وسياسات لتحفيز التوجه المقاولاتي، فتبنت إستراتيجية مبنية على مجموعة من الإصـــلاحات التي من شأنها أن تعزز وتطور الفكر أو روح المقولاتية التي تســـتهدف مجتمـــع الشباب بصفة عامة والجامعيين بصفة خاصة لأنهم مؤهلين لذلك، إلا أن نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بنضج الفكر المقاولاتي لدى هذه الشريحة. حيث يعد التعلـــيم الجامعي محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركـــز المنـــاهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها مـــن المهـــارات

المقاولية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

حيث نجد في الجامعات الجزائرية جهودا حثيثة كجزء من توجهات الحكومة إلى زرع روح المقاولاتية وتعزيز التوجه المقاولاتي بين طلبة الجامعات من خلال مقررات وبرامج وملتقيات حول المقاولاتية، وأيضا من خلال مشاريع مثل دار المقاولاتية، ومن خلال إجبارية التربصات الميدانية للطلبة المقبلين على التخرج. حيث هناك رغبة جادة في تحويل طلبة الجامعات الذين هم مرشحين محتملين للدخول في مشاريع مقاولاتية إلى مقاولين وأصحاب مشاريع خاصة في المستقبل حيث تظهر أهمية تعزيز التعليم والتكوين المقاولاتي الجامعي وكذا دعم المشاريع الابتكارية وتجسيدها على ارض الواقع ومتابعتها والإشراف عليها.

ومن هذا المنطلق يطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في تعزيز وترسيخ روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرح بعض التساؤلات المدعمة:

-ما المقصود بالمقاولاتية وما هي مقارباتها؟

-ما المقصود أيضا بالتعليم المقاولاتي والثقافة المقاولتية وروح المقاولاتية ؟

-ما هو دور الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال تناول موضوع مهم ألا وهو معرفة مساهمة الذكاء الاقتصادي في استدامة نشاط المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة جهود الدولة في سبيل استفادة هذا النوع من المؤسسات من آلية الذكاء الاقتصادي كمدخل حديث تتولى من خلاله ضمان استمرارية نشاطها بما يسهم في خلق مناصب الشغل وتوفر السلع والخدمات الضرورية للمجتمع وتنمية روح المبادرة والابتكار.

أهداف الدراسة: تتعدد أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

-إبراز دور الذكاء الاقتصادي في تنمية المقاولاتية والمحافظة على استمرارية نشاطها.

-تسليط الضوء على واقع الذكاء الاقتصادي والنشاط المقاولاتي وإمكانية استفاذة الثاني من الأول في الجزائر.

تقسيمات الدراسة: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، قسمت الدراسة إلى أربعة محاور كالتالي:

أولا: ماهية المقاولاتية.

ثانيا: ماهية التعلم المقاولاتي، الثقافة والروح المقاولاتية.

ثالثا: دور الذكاء الاقتصادي في استمرارية المقاولاتية.

أولا: ماهية المقاولاتية: يلعب النشاط المقاولاتي دورا مهما من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال التنويع الاقتصادي وخلق مناصب الشغل وتطوير المنتج المحلي، ومن هنا تسعى مختلف الدول إلى توفير الدعم الكافي لتحفيز روح المقاولاتية وفتح الباب أمام حاملي الأفكار للمبادرة بتجسيدها على أرض الواقع.

1. تعريف المقاول: قبل التطرق إلى ماهية المقاولاتية يمكن الإشارة إلى تعريف المقاول كما يلي:

مصطلح المقاول يرتبط أساسا بعنصر المخاطرة، فهو الشخص الذي يجمع بين عناصر الإنتاج لأجل تحقيق الربح وهو على دراية بأن ذلك قد لا يتحقق له، وإن كان يتعارض هذا مع المنافسة الكاملة، لكن وبعد ظهور أشكال جديدة لهذه الأخيرة في التحليل الاقتصادي أصبح عامل المخاطرة لصيقا بالمقاول[1].

والمقاول هو مؤسس أو منشأ المؤسسة الذي يعمل على تنظيمها وإدارتها داخليا وخارجيا، ومن الممكن للمقاول أن يظهر في المراحل المتقدمة من حياة المؤسسة وهي الحالة التي يشتري فيها مؤسسة قائمة أو يخلف شخصا قبل هذا نجد المقاول يرتبط في الأساس بملكية أصول المؤسسة أي برأس المال ويقوم بإدارتها فيصطلح

على تسميته بالمسير المالك وقد يتخلى عن إدارة المؤسسة لشخص آخر يعرف بالمسير أو المدير.

وقد اعتبر **J.B SAY** المقاول على أنه المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة، كما عرفه **Schumpeter** بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار[2].

وحسب كل من **Julien** و **Marchesney** فهو الذي يتصف بمجموعة من الخصائص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه المتحمس والصلب، الذي يحل مشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[3].

ويعرف المقاول على أنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تجسيد فكرة جديدة أو إختراع على أرض الواقع بهدف تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتميز بالثقة في النفس واكتساب معارف تسييرية وقدرة على الإبداع كما يحتاج إلى مجموعة مواصفات تجعل منه مقاولا ومسيرا ناجحا منها: الحاجة إلى الإنجاز، الثقة في النفس، الرؤيا المستقبلية، التضحية والمثابرة، الرغبة في الاستقلالية، المهارات (التقنية، التفاعلية، الإنسانية، الفكرية، التحليلية).

2. تعريف المقاولاتية: يعتبر **Gartner** المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب القيام بالدراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء منظمته الجديدة[4].

أما بالنسبة لـ **Casson** المقاولاتية تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة إلى إدخال طرق جديدة في التناظر وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها ويتم ذلك عن طريق المقاول، كما أن تفطن المقاول لهذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها[5].

أما **Alain Fayol** فقد حددها على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر والتي تدمج فيها أفرادا، ينبغي أن تكون سلوكاتهم ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي[6].

كما عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها الأفكار والطرق لخلق وتطوير النشاط الاقتصادي، من خلال مزج المخاطرة والإبداع أو الابتكار مع الفعالية في التسيير وذلك في مؤسسة جديدة أو قائمة بحدذاتها[7].

3. مقاربات المقاولاتية. تتعدد المقاربات التي تعالج المقاولاتية بتعدد زاويا النظر ومن أهمها مايلي[8]:

1.3 مقاربة فرصة الأعمال: ترتكز هذه المقاربة على فكرة الفرصة المقاولاتية حيث تعتبر المقاولايتة على أنها انتهاز أو بالأحرى استغلال للفرص التي يجب على المقاول اكتشافها ثم تقييمها وأخيرا المباشرة في استغلالها، مثل المفكر **(Venkataraman)** وفي ظل هذه المقاربة تكون المقاولاتية محصورة في انتاج السلع و الخدمات.

2.3 مقاربة إنشاء التنظيمات: تنطلق هذه المقاربة من فكرة أن المقاولاتية هي انشاء تنظيمات جديدة في الحد الأدنى وقد تجاوزت الرؤية الحديثة للمقاولاتية في هذا الاطار فكرة انشاء المؤسسات إلى فكرة البروز التنظيمي، أي بروز أشكال جديدة للتنظيم انطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل.

3.3 مقاربة خلق القيمة: تعتبر المقاولاتية كأداة لخلق قيمة جديدة بالنسبة للفرد أو المجتمع ككل فقد عرف **(Bruyat)** المقاولاتية كموضوع علمي للبحث في الثنائية الفرد وخلق القيمة.

أما **(Ronstad)** أكد أن المقاولاتية هي المسار الحركي لخلق ثروة إضافية فركز في تعريفه على إنشاء القيمة المضافة، وذلك سواء عبر إنتاج سلع وخدمات

جديدة أم عبر إدخال تحويلات على سلع وخدمات موجودة من قبل كما يربط المقاولاتية بعامل المخاطرة.

4.3 مقاربة الإبداع: ترتبط المقاولاتية بشكل كبير بالابداع، وتعود جذور هذه المقاربة الى الاقتصادي (**Schumpeter**) الذي أظهر خمسة أنواع من الإبداع هي: المواد الجديدة للاستهلاك سواء كانت سلعا أم خدمات أو حتى طرق جديدة لاستغلال مصادر المواد الأولية، الطرق الجديدة للانتاج، الطرق الجديدة للنقل الأسواق الجديدة وأخيرا الأنواع الجديدة للتنظيم الصناعي، ويقوم المقاول من خلال ابداعه في هذه المجالات بتقديم شيء جديد لم يتوصل اليه غيره.

ثانيا: ماهية التعليم المقاولاتي، الثقافة وروح المقاولاتية.

1. ماهية التعلم المقاولاتي: تظهر أهمية إعداد برامج تعليمية لأصحاب المشاريع بما يدعم تطوير المؤسسات المنشأة ونجاح الأهداف المسطرة لإنشائها وذلك من خلال إسهام مؤسسات التعليم الجامعي في تقديم التعليم وتشجيع طلبتها بما يضمن تعزيز ثقافة المقاولاتية من خلال إدماج منظومة التعليم العالي بما يضمن خلق روح المقاولاتية وتشجيع الطلبة و ترشيد المقاولين بما يضمن إنجاح مشاريعم.

1.1 نشأة التعليم المقاولاتي: يعود تاريخ تعليم المقاولاتية في العالم إلى عام 1947 عندما قدم مايل ماسيز Myle Maces أول مقرر تعليمي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية ، حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600 طالبا، وقد كان السبب الواضح لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلاب الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضموا إلى اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية نظرا للانهيار الذي حدث للصناعات الحربية بعد انتهاء الحرب، وقد حقق هذا المقرر شعبية، إلا أن موضوع المقاولاتية لم يحقق الجاذبية المتوقعة منه خلال السنوات العشر التالية (عقد الخمسينات) ، وبدأت بالظهور

جزئيا خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ولكن مع بداية عقد السبعينات شهدت مدارس إدارة الأعمال تغيرا جذريا فقد بدأت 16 جامعة في تقديم هذا المقرر، ومن الصعب تحديد السبب الرئيسي لحدوث هذا التغيير، وقد صاحب ذلك ظهور مجالات علمية جديدة تهتم بمقاولة الأعمال، وبدات معاني كلمة (المقاول) تنتقل من تعبيرات مثل الجشع والاستغلال والأنانية وعدم الولاء إلى الإبداع والإبتكار والربحية وخلق الوظائف.

ولقد نما تعليم المقاولاتية والبرامج الأكاديمية لها في منتصف وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث زاد عدد الجامعات التي تدرس المقاولاتية إلى أكثر من 250 جامعة تعرض العديد من المساقات في هذا المجال، ومع نهاية التسعينات زاد عدد المساقات إلى أكثر من 2200 مساق في النظام التعليمي الأمريكي، وحوالي 1600 مدرسة في المقاولاتية، 44 مجلة أكاديمية و100 مركز بحث متخصص في المقاولاتية، وفي الوقت الحاضر أصبح تعليم المقاولاتية يحظى باهتمام كبير في المجتمعات الأكاديمية والاقتصادية عبر العالم، حيث أن هناك العديد من الجهود العلمية الهامة والممتدة شاهدة على توالد العديد من مجالات الأبحاث العالمية والجمعيات المهنية في المجال المقاولاتي والتي يزيد عددها على 44 دورية علمية محكمة متخصصة في المقاولاتية، وما يزيد على 100 مركز متخصص في مجال المقاولاتية، وقد برزت العديد من الأنشطة التي أعطت أهمية كبيرة للمقاولاتية من خلال تجسيد النظرة الأكاديمية والعلمية لها[9].

2.1 تعريف التعليم المقاولاتي: يعرف التعليم المقاولاتي على أنه: مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، تدريب، وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة[10].

وعرف Alain Fayolle التعليم المقاولاتي بأنه: كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار النمو والإبداع[11].

ينظر إلى التعليم المقاولاتي بصفة عامة على أنه مقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية والجماعية، حيث قام مجموعة من الخبراء يمثلون جميع دول الأعضاء في عمل أوروبي، اقترحوا تعريفا مشتركا للتعليم المقاولاتي يشمل على عنصرين مهمين[12]:

– مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة.

– مفهوم أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة.

وعليه فإن التعليم المقاولاتي يعكس الدعم التعليمي الذي يشير بشكل رئيسي للبيئة الجامعية المساندة. وفقا للنتائج، إذا قدمت الجامعة معارف وطموحات ملائمة للمقاولاتية، من الممكن أن تزيد إمكانية اختيار مهنة المقاولاتية بين الشباب. فمن الواضح أن هذه النتيجة تؤكد الدور الأساسي للتعليم في التوجه المقاولاتي. لذا فاعتبارا أن المقاولاتية يمكن أن تشجع وتعزز كنتيجة لعملية التعلم فهذا يطرح تحديا للأساتذة وصناع السياسة، متى ما تم إدراك أن الأنشطة المقاولاتية أصبحت حيوية في التنمية الاقتصادية للدولة،كلما كان من الضروري التركيز على تصميم سياسات تعليمية أكثر فعالية. وبالرغم من عدم وجود إجماع على محتوى وهيكل التعليم المقاولاتي، من الضروري على الجامعات، على الأقل، أن " تشجع تطوير الأفكار الإبداعية لتكون مقاول"، "توفر المعرفة الضرورية حول المقاولاتية" و"تطور المهارات المقاولاتية"[13].

3.1 أهداف التعليم المقاولاتي: يمكن أن يحرص المقاول على تعلم الأصول المهنية للمقاولاتية انطلاقا من أحد الأغراض التالية[14]:

اكتشاف ذاته ليتعرف على مدى استعداده لأن يكون مقاولا أم لا.

التعرف على ما يتوفر لدى المقاول من خصائص شخصية وسلوكية وإذا ما كانت تتوفر فيه.

إدراك ما يلزمه ليكون رائد أعمال محترف.

تعلم كيفية تحويل الفكرة لمشروع مقاولاتي.

دراسة الكيفية التي يجب أن يدار بها المشروع المقاولاتي.

دراسة سبل التخطيط لنمو المشروع منذ البداية في مرحلة التنفيذ .

4.1 استراتيجيات التعليم المقاولاتي: إن استراتيجيات التعليم تشكل جسرا بين المعارف والاعتقادات من جهة المعلمين، ومن الجهة الأخرى تطبيقاتها، وهذه الاستراتيجيات تتأثر بالخصائص الشخصية كالجنس، الخبرة، نمط المادة المدرسة وكذلك العوامل التنظيمية والإدارية، بالإضافة فإنها تؤثر على أساليب تدريسهم والذي بدوره يؤثر على الطريقة التي يتعلم بها المتلقي والنتائج المتحصل عليها من التعليم وهاته الإستراتيجيات تتمثل في:

1.4.1 نموذج العرض: ويعطي الأولوية لتحويل المعارف و المهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، وفي هذا النموذج يصمم التعليم على شكل "توصيل المعلومات" أو "حكاية قصة".

وتكون أنظمة التقييم عن طريق الإنصات والقراءة، وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى المتعلم لكل المعارف التي تم تدريسها له.

2.4.1 نموذج الطلب: وهو معاكس للنموذج الأول، وهو يقوم على الاحتياجات الدوافع وأهداف المتعلم. في هذا النموذج، فإن التعليم يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف، في هذا النموذج من المعارف التي سيتم اكتسابها هي في الأساس تعرف وفقا لاحتياجات المتعلم في الانشطة المستقبلية، وفي الممارسة العملية فإن هذا النموذج غالبا ما يجمع تقنيات تعليمية تسلط الضوء على المناقشات الاستكشافات والتجارب، والبحوث المكتبية وعلى شبكة الانترنت، وأعمال تجريبية في المخابر، والدراسات الميدانية، والنقاشات الجماعية.

3.4.1 النموذج الكفاءة: ويبحث هذا النموذج في تنمية وتطوير استعدادات المتعلم في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والمتعلم وجعل التعلم ممكنا.حيث يعتبر المعلم مدربا وبهذا فالمعارف التي سيتم الحصول عليها هي أساسا حول حل المشاكل المعقدة التي يمكن أن تقع لهم في حياتهم المهنية. وترتكز أساليب التدريس على اكتساب مهارات الاتصال (ملتقيات، تقديم عروض، مساهمة في النقاشات) أو إنتاج معارف (كتابة مقال أو مؤتمرات، تنشيط المجموعة، النمذجة) تمارس غالبا في إطار قريب من الحياة المهنية المستقبلية للمتعلمين[15].

5.4.1 المحاكاة و الألعاب: يقترح بعض الباحثين أن استعمال المحاكاة يساعد المتعلم على تطوير الاستراتيجيات واتخاذ عدد من القرارات لأجل ضمان نجاح مؤسسة صغيرة. يرى Hoing أن التعليم التقليدي يكون غالبا متناقضا مع احتياجات التعليم المقاولاتي، ويرى أن المحاكاة تسمح للمشاركين بتجريب أوضاع جديدة وأحيانا غير متوقعة، والتعلم لمواجهة بعض حالات الفشل وتطوير المرونة اللازمة للبقاء في المستقبل[16].

أ. استخدام أشرطة الفيديو: وفقا ل Buckley ; Wren et Michaelsen فإن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للمتعلم بملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة. وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، ويمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا وتأملات تكون محل نقاشات لاحقة.

ب. استعمال قصص الحياة: قصة الحياة يمكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة المقاولاتية، يقترح كل من Rae et Carswell لتطوير السير الذاتية يمكن أن يدعم في تعلم مهنة ممكنة للمقاولين، كما يجب أن تكون منهجية التعليم المقاولاتي متنوعة ومتجددة في طرحها.

ج. دراسات الحالة: حيث يمكن تعريف الحالة الإدارية بأنها وصف مكتوب مستخدمين كلمات أو أرقاما لحادث حقيقي أو مشكلة حقيقية أو موقف حقيقي ويستخدم هذا الوصف في شكل قصة للطلبة في مواقف تعليمية او تدريبية للطلبة ويطلب منهم تشخيص أسباب المواقف الإدارية وتحليل الحالة أو اتخاذ القرار أو اقتراح أساليب لعمل أو حلول للمشكلة.

د. الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة: وذلك بهدف التعرف عليها وعلى إمكاناتها وقدراتها وأقسامها ومجالات أنشطتها و أعمالها.

إن نجاح برامج واستراتيجيات التعليم المقاولاتي في الكليات والجامعات يجب أن يتم ربطها مع أماكن العمل الواقعية المخصصة مثل: المصنع، مكتب العمل المستشفى الشركة وذلك بهدف التخطيط والتطبيق الفعال للمنهاج الدراسي. وهذا ما يسمى بنماذج المحاكاة حيث يجابه المتعلم في برامج المحاكاة موقفا شبيها لما يواجه من المواقف في الحياة الحقيقية، ومن الأفضل أن يتم التركيز على ربط محتوى البرنامج التعليمي أو التدريبي بالحاجات المحلية للبلد أو المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الطلبة المقاولون، تحتاج برامج التعليم المقاولاتي إلى استخدام منهجيات تعليمية فعالة غير تقليدية وذات جودة عالية لتطوير المهارات الفكرية والتحليلية وتنميتها لدى الطلبة[17].

5.4.1 تصنيف برامج التعليم المقاولاتي: يوجد عدّة تصنيفات لبرامج التعليم المقاولاتي حيث يصنفه Jean Pierre إلى أربعة أصناف كما يلي[18]:

- **التوعية والتحسيس بالمقاولاتية:** حيث تهدف إلى معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول.

- **إنشاء مؤسسة:** من خلالها يتم تشكيل مهارات تقنية، إنسانية، وإدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسته الخاصة وخلق مناصب شغل.

- **تطوير المؤسسات:** من خلال الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين المسيريين.

- **تطوير المدربين:** تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم ومتابعة المؤسسات.

- برامج التعليم المقاولاتي تسمح بتعميق معارف ومكتسبات المتعلم وفهمه لتنوع المقاولاتية ومنحه روح المقاول.

6.4.1 متطلبات التعليم المقاولاتي: إن متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص وهذه المتطلبات تتمثل فيما يلي[19]:

- البنية التحتية من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية؛

- الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين؛

- البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه وتستمد هذه البيئة تمكينها على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار السياسي؛

- الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق في البيئة المحلية؛

- الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هـذا العصـر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معهـا قدر الإمكان.

الشكل رقم(01): نموذج التعلم المقاولاتي

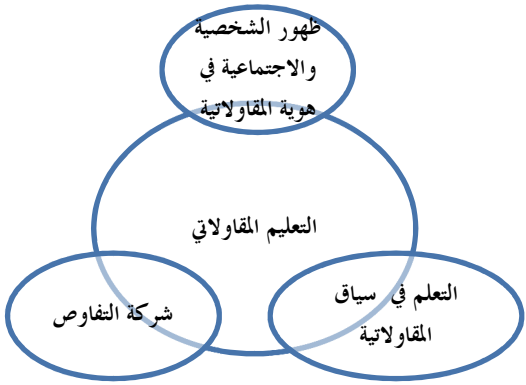

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

P. David Rae, ***Inspiring entrepreneurial learning in the new ear, Career in small business***, government & higher education, Glyndwr University, 2 June 2011, P 09.

2. ماهية روح أو الثقافة المقاولاتية

1.2 تعريف روح أو الثقافة المقاولاتية:

- روح المقاولة هي مبادرة أو تغير ليس بهدف بعث ليس مؤسسـة الأفـراد لكن بهدف استخراج الأفكار الجديدة وتطـوير المرونـة الضرورية من أجل خلق التغيير، أما الكتاب الأخضر المعنون بـ "روح المؤسسة في أوربـا "المنشـور من طرف المفتشية الأوروبية فقد أعطى التعريف التالي:" روح المؤسسة حالة روحيـة مثل مسار إنشاء وتطوير نشاط اقتصادي عن طريق مـزيج مـن الإبـداع و/أو الابتكار والتسيير السليم في منظمة جديدة أو منظمة قائمة وتحمل المخاطرة[20].

- الثقافة المقاولاتية هو مسلك علمي يفرض منطقيا تفاعلية البحث الجامعي مع تطورات محيطها المعقد في التكوين والممارسة، "فعند الحديث عن الثقافة المقاولاتية يجب الحديث عنها كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقاولة بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد فيه، فثقافة المقاولة تعتبر مجموعة من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والإسهام في تطوير المجتمع بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم التنظيم والتدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار"[21].

- أنّ روح المقاولاتية عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكّن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات[22].

2.2 عناصر تنمية الثقافة المقاولاتية: لتطوير ثقافة المقاولاتية وهي التحسيس والعمل على التأكيد على أهمية المقاولة من خلال "التكوين في المقاولاتية من خلال البرامج التدريسية، المسالك المهنية والأكاديمية والورشاتا لتدريبية...الخ، وهذا لأجل تشجيع الاهتمام لمقاولة الذي يعتبر العنصرالأساسي في الثقافة المقاولاتية تأتي بعدهاالتثمين، أي تشجيع السلوكات والممارساتالمقاولاتية،من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع، ثم تأتي النقطةالأساسية في هذه العلاقة هي انفتاح الجامعةعلى بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال منالفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيذ واستقطاب الدعم، وعليه يظهر أن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات البحث بثقافة المقاولة تتمحور من خلال ثلاثية التحسيس، التكوين،الدعم والمتابعة"23.

من خلال هذه المحاور فنحن نتحدث عن تنشئة الثقافة المقاولاتية من رحم المؤسسة الجامعية والبحثية، فالمقاول من خلال هذا المنظور سيمتلك رأسمال اجتماعي يتم الفصل بين ثلاثة أقطاب أساسية:القطب المعرفي،العلائقي والقطب المالي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): محاور تطوير الثقافة المقاولاتية

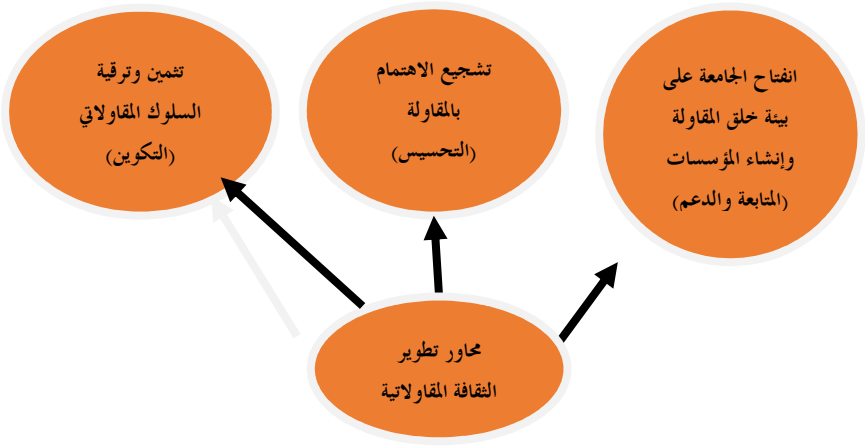

المصدر: بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 83.

3.2 دور الجامعة في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين: عرف موضوع المقولاتية اهتماما متزايدا من طرف الكثير من الباحثين والاقتصاديين وحكومات مختلفة دول العالم في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتطلب البحث عن مختلف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها لدفع عجلة التنمية. لذلك كان من الضروري دراسة هذا الموضوع من جوانب متعددة ومتنوعة، كخطوة أولى وضرورة للإحاطة بكل جوانبها وذلك من أجل نشر الثقافة المقولاتية وترسيخ مبادئها.

حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بثقافة المقاولة يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة،أو على إنجاز الأعمال بطريقة مختلة، وهذا راجع إلى سبب بسيط يكمن في وجود إمكانية التغيير، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الشباب الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ولا الدخول في عالم مقاولاتي، فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة التعامل مع التغير والاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة24.

وعليه تعد الجامعة أحد الفاعلين الذين يؤدون دورا رئيسيا وثمينا في تدعيم ثقافة المقاولة يبقى حيث يمكن الاستفادة منها في غرس قيم العمل الحر للطالب الجامعي وأهمية التوجه المقولاتي، فالجامعة اليوم أصبحت عنصرا ضروريا وأساسيا من أجل تنمية ثقافية حقيقية للمقاولاتية ، هذه الأخيرة (ثقافة المقولة) التي باتت بمثابة كفاءة أساسية بالنسبة لكل شيء وهي ضرورية في كل مجالات الحياة.

حيث أصبحت الجزائر في الآونة الأخيرة تعرف معدلات بطالة مرتفعة نتيجة التحول الفجائي إلى النظام الرأسمالي وما أسفره من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وما نتج عنه من فقد للوظائف كليا أو جزئيا، هذه التغيرات أدت بالدولة إلى ضرورة إيجاد بدائل ،خاصة أن التوظيف في المؤسسات العمومية أضحى مسقفا وأي زيادة في العمالة سيؤدي حتما إلى بطالة مقنعة.

ثالثا: دور الجامعة في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين: وفي ظل الطفرة النفطية تأتي المقاولاتية كحل لهذه المعضلة أو جزء منها، فتبنت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية و الاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع ، وتستهدف هذه الأجهزة مجتمع الشباب بصفة عامة و خريجي الجامعات بصفة خاصة بوصفهم مؤهلين لإنشاء المشاريع وقادرين على المبادرة

و الإبداع لكن في الواقع إن رهان نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بنضج الفكر المقاولاتي لدى الشرائح المستهدفة لضمان نجاح أكثر لهذه الاستراتيجيات[25].

الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على غرس الفكر المقولاتي لدى الطالبة الجامعين وتحسسيهم بأهمية المقولاتية في الرقي بالاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة التي باتت هاجس يعاني منه المجتمع الجزائري. ويعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى ، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

1. واقع المهارات والتكوين المقاولاتي في الجزائر: يشير تقرير 2011GEM أن في الجزائر هناك تناسب طردي بين مستوى التعليم ومعدل النشاط المقاولاتيTEA إلا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات مختلفة من التعليم بالنسبة للمقاولين الجزائريين، فـ 29.3% من البالغين المقاولين لديهم المستوى التعليمي الابتدائي, 36% لديهم مستوى التعليم الثانوي و 35% لديهم مستوى التعليم العالي الجامعي، وهذا بسبب غياب التكوين المقاولاتي في مختلف مستويات التعليم[26].

وفي الواقع عدد قليل جدا من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الجامعات والمدارس) تقدم تكوينا في مجال المقاولاتية في مرحلة ما بعد التدرج، هذا الأمر جد مقلق عندما نعرف أن تلك التي تقدم مقاييس في مجال المقاولاتية في مرحلة ما قبل التدرج قليلة جدا، ففي ولاية الجزائر العاصمة، وحدها المدرسة العليا للتجارة ESC تقدم مقياسا في المقاولاتية لطلاب السنة الثالثة، حيث يجب عادة الانتظار لمرحلة ما بعد التدرج للطلاب للحصول على هذه المواد، هذا الأمر أيضا غير مطمئن إلى حد ما في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث تم تطوير ماستر في المقاولاتية، ومع ذلك، فالحصول على هذه الدورات عادة مكلف للغاية، أي

عموما بمعدل 500000 دج في السنة، وهو معدل عالٍ جدا بالنسبة لقدرة الأسر المتوسطة.

وتعتبر تجربة جامعة منتوري بقسنطينة تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولية سنة 2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى.

فقد قامت الدولة بإنشاء دار المقاولاتية في أغلب الولايات، تهدف من خلالها إلى إعلام البطالين بصفة عامة والطلبة الجامعيين بصفة خاصة بالآليات التي تتيحها الدولة في مجال إنشاء المؤسسات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستغلال الامتيازات التي توفرها الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما تقوم دار المقولاتية بشرح جميع البرامج المتعلقة بدعم الشباب (طالب الجامعي) لإنشاء مؤسسة وكيفية الاستفادة منها وتحفيزهم على العمل لاستغلال مؤهلاتهم وصقلها في الميدان الاقتصادي.

إذا تعمل دار المقولاتية على توجيه الشباب خاصة الحاملين للشهادات الجامعية على وجه الخصوص إلى النشاطات التي تهم التنمية المحلية بالدرجة الأولى، والتي من شأنها أن تزداد حجما مع مرور الأيام وبالتالي بإمكانها منح المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب البطالين بصفة عامة وحاملي الشهادات الجامعية بصفة خاصة[27].

وعليه وبناءً عما سبق يمكن القول بانه حتى ترتقي المقاولاتية لابد من العمل على تشكيل الفكر أو ثقافة المقولاتية، تلك الثقافة التي تقدس وتثمّن كاريزمية أو خصائص أو سيمت التي يتميز بها المقاول كالحاجة للانجاز الشخصي، الثقة بالنفس، المخاطرة وتشجيع التغيير والتنوع وترفض الثبات والاستقرار، هذه الثقافة من شأنها أن تخلق مقاولين وتعمل على تطوير الفكر المقولاتي، لذلك فمن

الضروري نشر مبادئ المقولاتية لتشمل جميع شرائح المجتمع، خاصة حاملي الشهادات الجامعية وتنمية الرغبة المقولاتية لديهم.

ثانيا: واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر:

جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة لمعدل المقاولات الناشئة من بين 78 دولة شملها المسح سنة 2013 حيث يلاحظ من الجدول رقم (1) تسجيل انخفاض ملحوظ في مؤشر المقاولاتية الناشئة إذ انخفض من 11.3% سنة 2011 إلى نحو 1.62% سنة 2012 وهذا ما يعكس نسب الفرص المتاحة والغير مستغلة في الاقتصاد الجزائري وعدم تشجيع نشأة مثل هذا النوع من منظمات الأعمال.

وهو نفس الشيء بالنسبة لمعدل ملكية المؤسسات الجديدة حيث نجده منخفضا والجزائر تقع في المراتب الأخيرة مقارنة بالدول التي شملها المسح، وهذا الترتيب يعكس تفضيل الفرد الجزائري التوظف في مؤسسات أخرى مثل مؤسسات القطاع العمومي.

وبالنسبة لمعدل الأنشطة المقاولاتية المبكرة نجده انخفض من حوالي 16.7% سنة 2009 إلى نحو 4.9% سنة 2013، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في الجزائر والذي يتميز بطول الإجراءات الإدارية المعتمدة لإنشاء مؤسسة خاصة والتكاليف المرتفعة لخلق مؤسسة.

يشير ارتفاع معدل ملكية المؤسسات القائمة من معدل النشاط المقاولاتي إلى أن البلد يعمل على تشجيع وتطوير المؤسسات من خلال توفير البيئة المناسبة لنمو المؤسسات وضمان استمراريتها، وفي الجزائر نلاحظ أن هذه النسبة جاءت منخفظة مما يعطي صورة واضحة عن تقصير الدولة في تقديم الدعم الكافي لأصحاب المؤسسات بغرض تنمية أعمالهم، إضافة إلى تزايد توقف المؤسسات المنشأة من قبل الأفراد.

إلا أن انخفاض معدل توقف المؤسسات في الجزائر يعتبر نتيجة إيجابية حيث امتلك المقاولون سنة 2013 نحو 3.3% من المؤسسات المقاولاتية ثم قاموا

بتوقيف نشاطاتها هذه النسب تضع الجزائر ضمن الدول التي تمتاز بمعدل منخفض لتوقف مؤسساتها، إلا أن انخفاض هذا المعدل لا يعكس ازدهار النشاط المقاولاتي حيث أن ذلك يعود إلى العدد القليل لهذه المؤسسات وليس لنسبة المؤسسات التي توقفت عن نشاطها.

بالنسبة لمعدل دخول المقاولاتية بداعي الضرورة أو داعي الحالة المعيشية من معدل TEA في الجزائر فقد ارتفع سنة 2011 إلى 36.5% وهذا نتيجة للدعم المقدم للأفراد لخلق نشاط مقاولاتي ومن تم خلق فرص العمل، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو 21.3%سنة 2013.

أما عن المقاولاتية بدافع التطور كنسبة من معدل TEA فقد ارتفعت من نحو 46.4% سنة 2011 إلى 62.3% سنة 2013 وذلك يعكس زيادة إدراك الأفراد للفرص الموجودة في الاقتصاد الجزائري مع تزايد ثقافة روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري خاصة الجامعيين منهم.

الجدول رقم (01): النشاط المقاولاتي في الجزائر حسب المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM):

السنوات / النشاط المقاولاتي	2009	2011	2012	2013
معدل المقاولاتية الناشئة	11.3	5.3	1.62	2.2
معدل ملكية المؤسسات الجديدة	5.6	4	7	2.6
معدل الأنشطة القاولاتية في المرحلة المبكرة(TEA)	16.7	9.3	9	4.9
معدل ملكية المؤسسات القائمة.	4.7	3.1	3	5.4
معدل توقف المؤسسات عن العمل.	7.9	9.5	7	3.3
المقاولاتية بدافع الضرورة (نسبة من معدلTEA)	18	36.5	30	21.3
المقاولاتية بدافع التطور (نسبة من معدلTEA)	51	46.4	47	62.3

المصـــدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقـــارير الســـنوية للمرصـــد العـــالمي للمقاولاتية **(GEM)** للفترة **(2009-2013)**.

الخاتمة: أدركت الجزائر أهمية المقولاتية كبديل استراتيجي يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية المالية الحرجة التي عرفها اقتصادها في ظل تراجع الإيرادات النفطية، حيث تبنت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية و الاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع، وتستهدف هذه الأجهزة مجتمع الشباب بصفة عامة و خريجي الجامعات بصفة خاصة بوصفهم مؤهلين لإنشاء المشاريع وقادرين على المبادرة و الإبداع ، لكن في الواقع إن رهان نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بنضج الفكر المقاولاتي لدى الشرائح المستهدفة لضمان نجاح أكثر لهذه الاستراتيجيات.

ومن خلال ما سبق يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي من شأنها أن تسهم في زيادة إسهام الجامعة الجزائرية في ترسيخ روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين ما يلي:

-ضرورة وجود وقوّة الإرادة السياسية العليا في البلاد من أجل ترسيخ ودعم الفكر المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى الشباب المتخرّج من الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الوطنية؛

-نشر الثقافة المقاولاتية أو الفكر المقاولاتي بين مختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب حاملي شهادات، وكذلك إرساء بيانات تحتية تعليمية مبتكرة وتقوية قدرات الشباب للانخراط بشكل أكبر في النشاط المقاولاتي؛

-تعزيز الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو- اقتصادي من أجل تثمين نتائج البحث العلمي خاصة البحوث التطبيقية منها لوصف قاطرة التنمية؛

-القيام بحملات تحسيسية حول المقاولاتية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات حول الفكر المقاولاتي في مختلف كليات الجامعة، وتكثيف الأبحاث وفتح التخصصات الجامعية حول الموضوع؛

-إنشاء حاضنات أعمال التكفل بالدورات التكوينية في إدارة المشاريع من طرف الجامعات؛

-تعزيز الشراكة بين أصحاب المشاريع (الأفكار) المقاولاتية والجامعة ومراكز البحث لأجل إنجاح تطبيقها بأسس علمية على أرض الواقع وتقليل المخاطر.

-تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة على غرار مشروع "دار المقاولاتية" الذي ترعاه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)؛

-ترويج المقاولاتية كخيار وظيفي مستقبلي للطلبة وهذا يستوجب تصميم دورات وبرامج تدريبية تزيد من إمكانية ترجمة التوجه المقاولاتي إلى سلوك فعلي. بمعنى يصبح الدافع للمقاولة هو الفرص التي تقدمها وليس الحاجة أو الضرورة.

-تعزيز وغرس الثقافة المقاولاتية بين الطلبة من خلال التعليم الجامعي (إدراج مقرر المقاولاتية، تمكين الطلبة من إجراء التربصات الميدانية وإجباريتها،تكييف مختلف ممارسات التدريس لتعزيز الثقة بالنفس المقاولاتية وتُرغب الطلاب لإتباع المقاولة كخيار مهني، ...الخ).

المراجع والإحالات

1 نصر منصور كاسر، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2000، ص119.

[2] Michel Hernandez, **l'entrepreneuriat: approche théorique, Edition l'harmattan**, Paris, 2001, P:13.

3 ريم لونيسي، **المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية باتنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014 ص227.

[4] Raouf jaziri, **Une Vision renouvelée des paradigmes de l'entrepreneurial : Vers noueux enjeux et nouveaux eléfits** , Avril, Gafsa, Tunisie, P128.

5 نادية دباح، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها (2000-2009)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 22.

[6] Alin Fayolle, **Entrepreneuriat** , Dunod, paris, 2004, P29.

[7] Nadim Ahmad, Richard G. Seymour, **DEFINING ENTREPRENEURIAL ACTIVITY**, from the site: http://www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf, P:08, vue le:15-01-2016à 10 :50.

8 أمنة زيان، **دور رأس المال البشري في إختيار نوع النشاط المقاولاتي- دراسة حالة ولاية بشار**، ورقة بحث ومقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول النظرة المستقبلية لمنشآت الأعمال في ضوء التطورات التكنولوجية، يومي 12 و13 ديسمبر 2016، عمان الأردن، ص 338-340.

[9] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2015،ص134_140.

[10] منظمة العمل الدولية، **نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين** ، الطبعة العربية بيروت، 2010، ص21.

[11] الجودي محمد على، مرجع سابق، ص 143

[12] Hadj Slimane Hind, Bendiabdellah Abdeslam, **L'enseignement de l'entrepreneuriat : pour un meilleur**

[13] **Développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants**, Premières journées scientifiques internationales sur L'entreprenariat : entreprenariat : Formation et Opportunités d'affaires, université de Biskra, Avril 2010, p 05.

Duygu Turker, Senem Sonmez Selcuk, **Which factors affect entrepreneurial intention of university students?,** Vol. 33, No. 2, Journal of European Industrial Training ,2009, pp. 142-159.

[14] أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي مدخل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي** المؤتمر الدولي السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم، 2014، ص155.

[15] Jean-Pierre BECHARD, Denis GREGOIRE, **Archétypes d'innovations pédagogiques dans l'enseignement supérieur de l'entrepreneuriat : modèle et illustrations**, Revue de l'entrepreneuriat, vol 8, n°2, 2009, p 42.

[16] الجودي محمد على، مرجع سابق، ص 156.

[17] الجودي محمد على، مرجع سابق، ص160.

[18] Jean-Pierre Bechard, **Les grandes questions de recherche en entrepreneurship et éducation**, cahier de recherche no 94-11-02, Ecole des Hautes Etudes Commerciales (HEC),

[19] مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم، **مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية**، دار العالم العربي، مصر، 2012، ص 154.

[20] صندرة سايبي: **محاضرات في إنشاء المؤسسة**، جامعة قسنطينة 2، 2014-2015، ص 12.

[21] Alain Fayolle, **Introduction à l'entrepreneuriat**, Dunod, Paris, 2005, pp 12-13.

[22] الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

23 بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 82.

[24] توفيق خذري، عماري علي، **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة**، المركز الجامعي خنشلة، 2011، ص.14

[25] نفس المرجع، ص 08.

[26] محمد قوجيل، يوسف قريشي، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015، ص 169.

[27] نفس المرجع، ص22.

بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي " الانتظارات والرهانات"

المنظم من طرف كلية العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة 08 ماي 1945 بقالمة بالتعاون والشراكة مع المجلس الاعلى للغة العربية وذلك يومي 29 و 30 أفريل 2018 بقاعة المحاضرات بمجمع سويداني بوجمعة .

كانت ولا تزال الجامعة الرافد الأساسي لتطور الأمم، فهي القاطرة التي تقود الشعوب نحو غد أفضل ومستقبل أحسن، جامعة هي رمز للعلم والتعلم، والصرح القائم على إنفاذ كلمة إقرأ .

إن الجامعة تعد وتكون وتدرس العلوم لا لذات العلم بل لتنفع محيطها به وتسهم في تطوير الأمم والشعوب، وهذا ما يجعل مراعاة الحاجات المتجددة والمتنوعة والمتزايدة للمحيط ضرورة حتمية .

وبناءً على ما تقدم من مداخلات خلال جلسات وورشات الملتقى الدولي، تم اقتراح مجموعة من التوصيات يمكن حصرها فيما يلي :

1. تثمين فعاليات الملتقى، وضرورة استمرارية السير في تنظيم ملتقيات دورية لتعزيز دور الجامعة في الانفتاح على المحيط الخارجي

2. تعزيز الشراكة والتعاون بين المحيط الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والمؤسسات الجامعية لوضع و تطوير برامج ملائمة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد الطلبة على الانخراط في سوق العمل .

3. إشراك القطاع الاقتصادي في البرامج البحثية والمناهج التعليمية للجامعة الجزائرية لضمان التغذية الرجعية .

4. تفعيل ملتقياتنا بتوجيهها لورشات عمل وتكوينات متخصصة لضمان الحد الأقصى من الاستفادة للطلبة والاساتذة والمحيط الاقتصادي .

5. العمل على ترسيخ ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة وتوجيههم نحو إنشاء مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة .

6. تسويق قدرات الجامعة في حل مشاكل المحيط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

7. ضرورة استغلال وتوظيف نتائج البحوث الميدانية من طرف المحيط السوسيواقتصادي .

8. الحرص على ملائمة مخرجات الجامعة مع حاجات المحيط الاقتصادي الاجتماعي والثقافي .

9. تفعيل السياسة الاعلامية لتعزيز دور الجامعة في المحيط الخارجي .

10. تغليب جانب الدراسات التطبيقية على الدراسات النظرية خاصة في العلوم الاجتماعية والانسانية .

11. الانفتاح على التجارب والخبرات المحلية العربية والدولية

وفي الأخير نشكر كل من حضر وحضّر وحاضر في فعاليات الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي "الانتظارات والرهانات" .

رئيس اللّجنة التنظيمية

الدكتور: حميد حملاوي

The Tunisian University is an essential foundation for modern development

Tarek Sadraoui **Layth Aloui**

U of monastir Faculty of Tunisia **University of Gabes**

ملخص: أيا كان النظام الاقتصادي السائد، تلعب المؤسسة الاقتصادية الخاصة دورا أساسيا في التنمية الشاملة .ومع ذلك، يختلف هذا الدور من نظام اقتصادي إلى آخر، بسبب الأهداف المختلفة التي يجب تحقيقها من قبل هذه المؤسسة والمهام المسندة إليها . ولذلك، فإن العديد من البلدان تتجه الآن إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة كنموذج مثالي لتشجيع مشاريع التنمية والاستثمار بما يتماشى مع متطلبات النظام الاقتصادي الجديد، الذي يعرفه البعض على أنه نشاط اقتصادي يعتمد على وسائل وأدوات بسيطة. التي تتعامل مع طبيعة أنشطتها الاستثمارية وحجم الإنتاج.

يتبع نظام التعليم التونسي نموذجًا، حيث يتم إعطاء الأولوية للمهارات الفنية والمهنية على التفكير الإبداعي والتحليلي.

بدءًا من المدرسة الابتدائية، يُتوقع من الطلاب حفظ كمية كبيرة من المواد، يتم قياسها فقط من خلال أدائهم في الاختبارات القياسية؛ يحمل عدد كبير من الخريجين أهمية أكبر على الحكومة مما يقوله نوعية التعليم الذي يتلقونه .والنتيجة هي جيل من الشباب المتعلمين الذين لا تكتمل مهاراتهم الفنية بمهارات "ميسرة" مثل التواصل وإدارة الوقت والمبادرة.

يجب أن يقدم التعليم لأولئك الذين يختارون لبدء شركاتهم الخاصة المهارات التجارية والإدارية اللازمة لهذا الغرض .ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار ريادة الأعمال مجردة أداة لإنشاء شركات جديدة .بل هو موقف يمكن أن يكون رصيدا قيما في الحياة اليومية والمهنية لكل مواطن.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، النمو الاقتصـــادي ، الابتكـــار التكنولـــوجي الجامعات.

Abstract: Whatever the prevailing economic system, the private economic institution plays a fundamental role in the overall development. However, this role differs from one economic system to the next, due to the different objectives to be achieved by this institution and the tasks assigned to it. Therefore, many countries are now turning to the small and medium enterprises as an ideal model for promoting development and investment projects in line with the requirements of the new economic system, which is known to some as economic activity, which depends on simple means and tools that deal with the nature of their investment activities and production volume.

The Tunisian education system follows a model adopted from the French, where technical and vocational skills are prioritized over thinking creatively and analytically.

Starting from primary school, students are expected to memorize a vast amount of material, measured only by their performance on standardized exams; a high number of graduates hold greater importance to the government than does say the quality of the education that they receive. The result is a generation of educated youth whose technical skills are not complemented by such “soft” skills as communication, time management and initiative taking.

Education should offer to those who choose to start their own companies the business and management skills required for this purpose. However, entrepreneurship should not be considered a mere tool of creating new companies. Rather, it is an attitude that can be a valuable asset in the daily and professional life of every citizen.

Key Words: Sustainable development, Economic growth, technological innovation, universities

I. Introduction: Faced with a turbulent environment and in order to fully contribute to the recovery and socio-economic development of the community and the country in question, universities seek to further develop their skills in order to raise the major challenges that are displayed and achieve the objectives set. They are expected to provide good academic training, develop skills, contribute to building the knowledge society, enrich knowledge, develop technology and benefit the community through the establishment or even strengthening of an effective partnership. Thus, we are in the presence of logic of repositioning the Tunisian university at the heart of development as a major lever for economic recovery and social and economic development of the country. Managers must invest more in this transmission of knowledge and know-how in order to present a diversified offer answering the needs of the various stakeholders. This will make it possible to promote the adaptation of such a training offer to the needs of the labor market and also to ensure a better integration of graduates in such a market.

In this context, Tunisian universities tend to take appropriate measures and actions in order to alleviate the anomalies noted concerning the organization and the proper functioning of these structures and to reinforce the acquired assets. This will undoubtedly allow these universities to further develop by targeting quality through the presentation of an attractive and diversified offer while meeting international standards and standards. They seek a better positioning on the regional and national, even international scale.

At the regional and national levels, universities are trying to meet the different needs and contribute fully to economic and social recovery as the main driver of such development. They strive to set up relevant and ambitious strategies to enhance the visibility of these universities in its context. These strategies are concretized by: the search for a better synergy with the economic and social environment via a better valorization of the results of the scientific and technological research,

the regional development, the training of the trainers, the formation of the competences, the diffusion of know, etc.

On the international scale, universities are expected to forge partnerships and cooperation with their foreign counterparts and to adapt positively to a globalized economic and social context that has affected all sectors and fields. However, such openness to the international environment should not be explained by a standardization of the education system and that of research and development. The challenge is to open up fully to the stranger while trying to build an intellectually independent model of higher education and scientific research adapted to our own needs and which takes into consideration the system of values, principles, and means available and specific characteristics characterizing our Tunisian universities.

In this modest work, we tried to draw up a preliminary assessment dealing with several aspects and dimensions of our Tunisian universities. This diagnosis will undoubtedly enable us to detect anomalies and assets and also identify strengths and weaknesses. For the fact we have subdivided the work into three chapters. In the first chapter, we have highlighted the general organization as well as the structures constituting these structures, the assigned missions and the functioning of these structures. Also, we have made more explicit the importance of universities in the revival and the socio-economic development of the country in a turbulent context. At this level, the importance of focusing on university governance is evident, allowing us to further develop and raise major challenges. In a second chapter, we analyzed in depth the existence and development of major determinants to promote governance within our universities. At this level, we have advanced the importance of strengthening administrative, financial and academic autonomy. In addition, other determinants need to be strengthened such as: empowerment, the promotion of participative management and the development of a managerial orientation within our universities. In the last chapter, we tried to describe the current state of the system in terms of administrative management, financial, human resource management, the system of research and innovation, steering and control exercised.

1-1- The University in Tunisia: "missions, resources and organization":

1-1-1- university Definition: There is a general understanding that university plays a crucial role in regional development under the current age of knowledge economy. At the same time, we have observed a fair number of counter-evidentiary studies, demonstrating several regions that do not thrive despite strong research universities or other patterns of development in the absence of research universities. However, they are based on case studies of individual universities or regions, and the findings currently cannot be generalized. Another set of studies that have challenged the effect of universities at the nationwide scale and demonstrated its disproportionately small impact of universities, but their scope is limited to spin-offs, patents, and license activities.

Among the key issues that are emerging are those related to the requirements for the active and meaningful contribution of the ESRS sector in spreading the knowledge economy in the face of a globalized economic environment as well as crucial needs in terms of improving the adaptation of graduates to the labor market, not to mention the importance of anticipation by adopting a proactive strategy to manage the unforeseen by setting up mechanisms and developing them. watch strategies that are likely to enable us to cope with uncertainties or even to transform threats into opportunities that will be a source of added value. This will allow these structures to distinguish themselves by presenting a quality offer.

Efforts have been made to promote progressive and sustained decentralization by the various actors involved. This highlights new practices that are becoming more and more prominent in this sector of higher education and scientific research. This progressive decentralization clearly shows the first "roots" of democracy that is beginning to infiltrate the university landscape. Such decentralization is developing in order to reinforce the educational, administrative and financial autonomy of our Tunisian universities.

With reference to Law No. 2008-19 of 25 February 2008 on higher education, universities are public institutions of an administrative nature. These institutions have legal personality and financial autonomy. Their budgets are attached for order to the state budget. At this level, the decree n0 2008-3581 of November 21st, 2008, fixing the conditions of transformation of the character of the universities, the institutions of higher education and research and the public establishments of scientific research in public establishments of scientific and technological nature, provides for the possibility that universities may be established as public institutions with scientific and technological characteristics if they meet the conditions laid down in that decree. Thus, such a transformation is possible if and only if these said universities meet all the criteria listed below such as:

The quality of pedagogical management;

The quality of scientific management;

The quality of administrative and financial management;

The quality of internal performance;

1-1-2- University missions: Law No. 2008-19 of 25 February 2008, on higher education, specified the missions that these universities must perform to the full in order to achieve the predefined objectives of higher education and scientific research. Thus, these universities have the following missions:

• Respond to the country's training needs, produce and disseminate knowledge and develop skills in different fields;

• Develop knowledge, master technology and promote it through research and encourage innovation, individual and collective creation in the different fields of knowledge;

• Ensure scientific, pedagogical and administrative coordination between the institutions under its jurisdiction;

• Participate in the development actions of the country, support the different sectors of the national activity and prepare students for the creation of projects and economic enterprises;

• Encourage cultural, sports and social activities;

• Establish partnerships and co-operation with similar organizations around the world to establish co-degrees, to co-supervise academic research, to exchange experts and to expertise and carry out joint research related to development priorities.

1-1-3- Sources of funding for universities and institutions that fall under: In Tunisia, the financial resources of the universities and higher education institutions that come under it are composed of:

Income from training and research contracts, studies, expertise and all other services;

The results of the exploitation of the goods or their transfer in accordance with the regulations in force;

State subsidies for equipment;

Income from students' contribution to university life;

Grants paid by other legal persons or any other organization;

Gifts and legacies;

1-1-4- Organization and structure: Decree No. 2008-2716 of August 4, 2008, on the organization of universities and higher education and research institutions and the rules of their operation, provides that universities are directed by an assisted president, where necessary, one or two vice-chairmen, if applicable. These universities include a university council, a general secretariat, a quality committee,

a university observatory, a procurement commission. Appointment and missions of the president of the university:

Thus, and referring to the provisions of Article 7 of the decree, the president of the university ensures the following tasks relating to administrative and financial supervision. Indeed, the latter concludes on behalf of the university, the training and research contracts referred to in Article 13 of Law No. 2008-19 of 25 February 2008, relating to higher education and proceeds with the monitoring of In addition to their execution, they also sign with the Dean or Director the training and research contracts concluded with the higher education and research institutions of the university. It enters into contracts in accordance with the terms and conditions provided for by applicable laws and regulations. In addition, it recruits and assigns administrative, technical and workers' personnel to meet the needs of the university and the institutions attached to it under its supervision, within the limits authorized by the Finance Act and ensures their management. In accordance with the statutes governing them. Also, it regulates the salaries, wages, allowances and benefits of the agents of the university and the establishments which fall under it according to the legislation and the regulations in force. The president of the university prepares the draft budget of the university, and submits it to the university council and gives its opinion on the draft budgets of the institutions which belong to it. It distributes state subsidies to higher education and research institutions under the University in accordance with the provisions of Article 36 of the Higher Education Act.

1.2 Universities and Economic Development: A rising tide lifts all boats is a saying that can be applied to economic development. A higher standard of living. An increase in the wealth of an area. This is the language of economic development. Public officials in this community, in this state, and elsewhere make economic development a priority because the citizens they serve benefit from it and put a high value on it. In addition, as the economy grows, tax revenues grow and provide resources to fund the public services demanded by citizens. How does a university fit into the economic development picture? Universities have long been viewed as important to economic

development. In the early years of the 21st Century, however, universities are seen as more than important; they are viewed as critical to economic development.

Since many persons both on and off campus are unfamiliar with economic development as it relates to universities, this is an important subject to address in strategic planning. This chapter will address the enlarged expectation of universities in economic development by referring to a number of recognized authorities and recognized studies.

Referring to Article 12 of Law No. 2008-19 of 25 February 2008 on higher education, the universities' mission is to meet the country's training needs, to produce and disseminate knowledge and to develop skills in different areas. Indeed, the university provides initial training for future graduates and also meets the needs of the various parties in continuing education. This initial training and contained quality will allow us to obtain graduates who can interfere appropriately in the job market. This is likely to satisfy the different needs expressed by the socio-economic actors in a turbulent context.

Indeed, these structures are able to develop knowledge, master technology and promote it through research and encourage innovation and creativity. Thus, we will have a workforce of high quality to easily adapt to the turbulence of the economic and social environment on the local, national or international scale. Such a context is characterized by increasingly fierce competition and customers who have become too demanding; prompting managers to respond to the different needs, aspirations and expectations expressed by customers Figure 1 indicates number of qualification in tunisian universities.

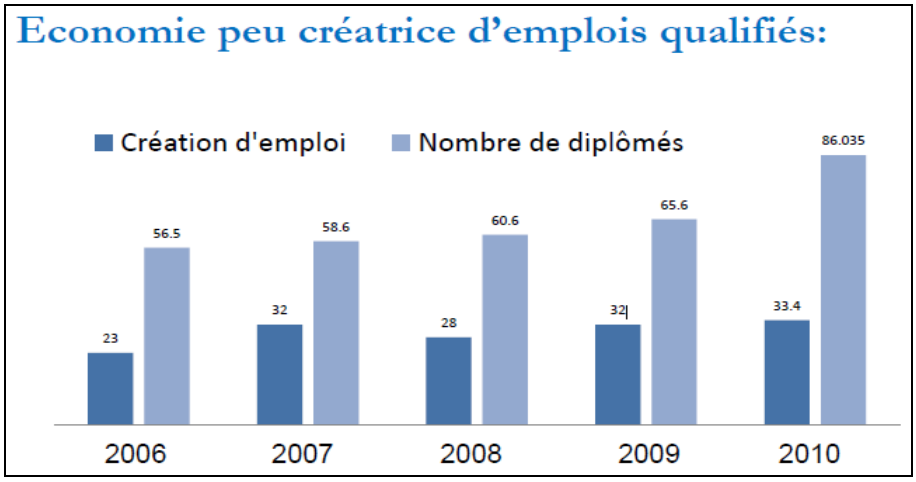

Obtaining qualified human resources will in some ways be a source of added value through the acquisition of a competitive advantage allowing these actors to anticipate the unexpected while having a good risk management strategy by demonstrating thus proactive management. The initial and contained training offered by these universities allows these people to develop their knowledge, skills and abilities. We will have a workforce that is anticipatory, responsible, innovative, creative, versatile and can adapt to perpetual changes which will have a positive impact on the economy and society.

At this level, it is crucial to point out that socio-economic actors recognize the fundamental and considerable role played by these universities. Indeed, these structures are considered as "vectors" of social and economic development. Such recognition is due to the contributions and contributions of these universities by providing initial and contained training, developing knowledge, know-how and enabling the mastery of technology The governance in tunisian universities is indicates in figure number 2.

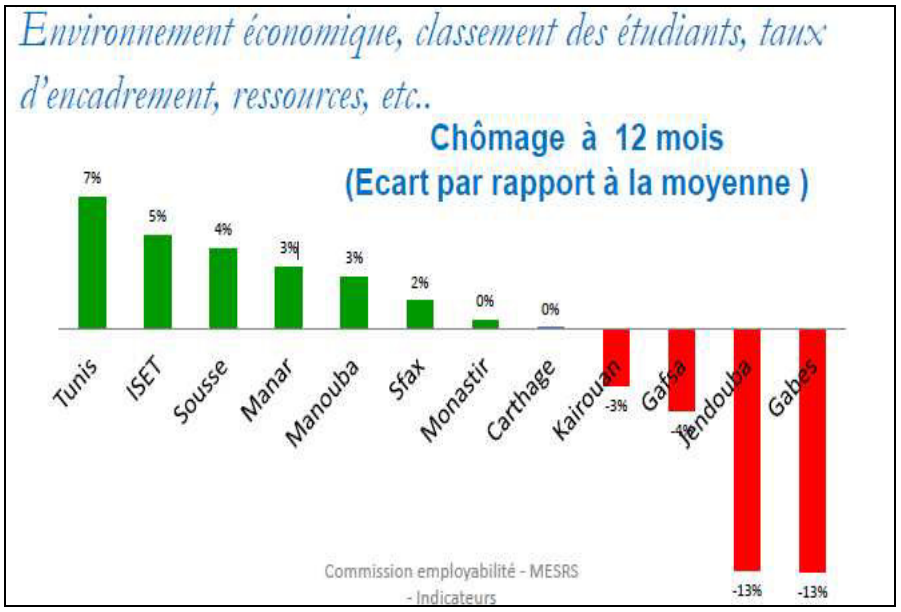

In general, higher education is regarded by researchers and practitioners as "a pillar" of economic development. Indeed, these structures of teaching and research make it possible to present a satisfactory offer the needs of the economic actors. The missions assigned to universities in terms of the development of knowledge, knowledge, know-how, skills as well as the mastery of technology see its development through research and development actions undertaken allowing firms to take advantage of one hand highly qualified professionals who seek to improve themselves further and who permanently demonstrate a spirit of creativity, anticipation and innovation.

Thus, obtaining such human resources would undoubtedly be a source of added value creation for these firms allowing them to anticipate changes and adapt to perpetual changes, and why not transform these threats into opportunities, which makes it

possible to gain a competitive advantage and resist even taking the lead on tough competition. These universities also help to develop the economy and participate in its recovery by ensuring better value for the results of research and development. This can only be achieved by establishing and developing an effective win-win partnership between the academic and economic worlds.

Indeed, and in the presence of a knowledge economy, the university is positioned as a central socio-economic actor. It is very concerned to organize the technology transfer, thus seeking a better valorization of the results of the scientific research. It is crucial to give research, technological development and innovation at the heart of the knowledge economy a leading role as a key factor for growth and development.

1-3-3- Issues of good university governance: A priori, it is crucial to mention that good governance is conditioned by a good definition of the mission of the university in question. Thus, and despite the perpetual evolutions recognized by the university, it is called to maintain its main mission namely: higher education and scientific research from which the need to establish a charter, the use of textbooks procedures and job descriptions to ensure a good division of labor and avoid duplication of services.

In fact, good governance, which is too much sought after, must be based on the fundamental mission of the university, which understands too much of the inseparable elements of higher education, research and local development through the

services offered to the community. The university must contribute to development by meeting the needs expressed by the community. In our opinion, it is better for each university to develop its activities and regroup institutions by focusing on a specific and determined niche that characterizes it compared to other universities, which will improve the quality and efficiency of the work. Accomplished and gives the said university a brand image vis-à-vis its partners. At this level, the university must show some flexibility and take into account the specificities of the region, cultures and values specific and specific to each university and the institutions that compose it. Also, the issue of autonomy is questioned given the lack of own resources of these universities and its institutions which are financed mainly by the State.

Therefore, it is important to develop the autonomy of the structures by the search for other own financial resources. Another challenge is to encourage the principle of empowerment of staff through the involvement of different actors in planning and decision-making through the strengthening of participatory management based on power sharing, accountability and accountability. evaluation or even judgment of the performance accomplished by the manager by referring to scientific criteria of appreciation and judgment of the effectiveness and quality of the work done. Policy makers must work to strengthen academic freedom. By academic freedom we hear about the law that guarantees the fulfillment of professorial functions. Also, the public authorities are led to strengthen collegiality at the university level. By this term we hear about broad participation in institutional decision-making processes. Indeed, this overly

sought-after collegiality is likely to ensure better protection of university freedom and autonomy.

1-3-4- Universities objectives in governance: Tunisian universities have recognized in recent years profound changes in their organization, structure and operation. Thus, the latter are destined to modernize and improve themselves further. For the fact, they attach a growing interest to the question of the university governance and try to reach the objectives inherent to the establishment of such a governance within our Tunisian universities.

The organization and management of the budgetary and financial policy:

In their search for a better allocation of committed financial resources, the universities pay more attention to their budget and financial policy in order to achieve the objectives and achieve better achievements which reassures us about a better return of investments made. In fact, it is crucial to strengthen the financial autonomy of universities in order to facilitate their interventions and enable them to raise the challenges envisaged and to respect the priorities and needs of each university.

At this level, it is interesting to consider how these universities make use of their budget and financial policy. It is beneficial to use an operating model according to the specificities and specific characteristics inherent to each university in question. It is fruitful to identify elements of chaining strategic and financial decisions, without forgetting the importance of involving all the actors concerned when setting such a policy.

Table 1: Year of establishment and number of students in the sample of universities

	سنة الإنشاء		عدد الطلاب		
	المتوسط	النطاق	الإجمالي	المتوسط لكل مؤسسة	النطاق
الجزائر	1978	1900 - 2009	381,070	17,321	890 - 80,000
مصر	1985	1908 - 2007	801,179	61,629	1,800 - 246,825
العراق	1985	1957 - 2008	295,075	18,442	804 - 80,000
لبنان	1972	1866 - 2003	79,986	4,999	205 - 16,952
المغرب	1862	859 - 2009	196,182	21,798	1,000 - 60,320
فلسطين	1983	1972 - 1999	153,802	17,089	3,014 - 65,000
تونس	1998	1986 - 2004	280,382	18,692	180 - 47,000
كل الدول	**1972**	**859 - 2009**	**2,187,676**	**21,877**	**180 - 246,825**

The introduction of a human resources management policy:

Universities are expected to gain some autonomy in the management of human resources (academic and administrative staff). This autonomy makes it possible to have a competent staff that adapts to the needs and expectations of those involved.

2-Universities autonomy: "an indispensable prerequisite":
In its quest to improve quality, and in order to achieve a certain level of over-sustained governance, universities seek to promote university autonomy. The latter remains a crucial issue that these universities are striving to achieve.

Figure 3: Status of universities in the sample of the university governance examination card 2

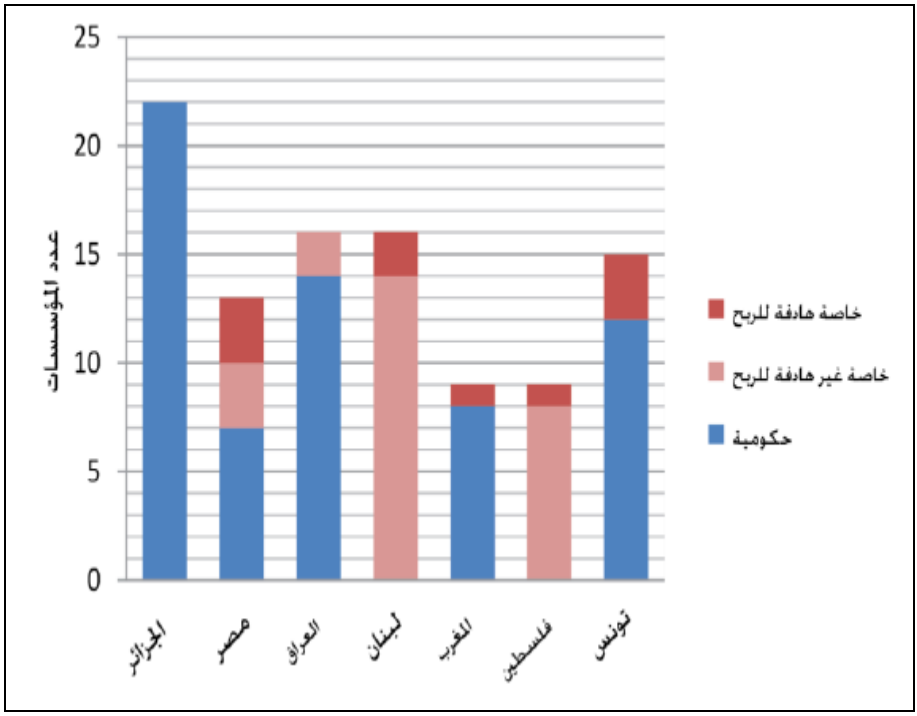

2-1- Distinction between the concept of academic freedom and university autonomy: A priori, it should be mentioned that the concept of autonomy is polysemic. It is important to distinguish between the notion of "academic freedom" and that of "university autonomy".

Academic freedom:

Figure 4: Average rating on the five dimensions of the University Governance Examination Card, by country

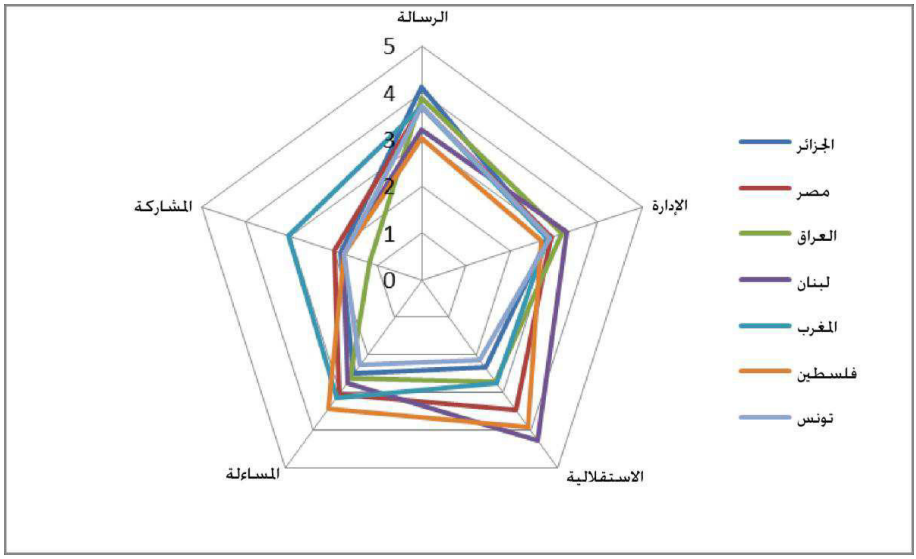

The General Conference of UNESCO adopted on 11 November 1997 the following definition of academic freedom in its article 27 and which is published in its French version in the journal Université, vol. 7, No. 2, p. 9-16: "The principle of academic freedom must be scrupulously respected. The exercise of academic freedom must be guaranteed to teachers of higher education, which includes the freedom to teach and discuss without any doctrinal constraint, the freedom to carry out research and to disseminate and publish results, the right to freely express their opinion on the institution or system in which they work, the right not to be subject to institutional censorship and to participate freely in the activities of professional organizations or academic organizations.

2- The Role of Universities in Technology Entrepreneurship

The question of the degree on involvement that a university has in the entrepreneurial process may be considered important to the community as a whole, since universities are publicly funded bodies and there should be some consensus concerning the role of universities in the process. This article suggests that universities can help entrepreneurs in a number of ways, including contract research, the provision of business parks, and sensible handling of IP issues. The discussion is restricted to the Canadian domain, with a brief comment on the situation in the United States.

For the purpose of this article, we will assume that an entrepreneur is defined as a person that undertakes a commercial activity for profit, having a personal stake in the outcome of that activity; entrepreneurship is the process of being an entrepreneur (Chambers Dictionary, 2007). We will consider the term entrepreneurship in its colloquial usage of startups and small and medium-sized businesses that are relatively recently established. In theory, entrepreneurs can own, run, and develop businesses of any size – large venture capitalist business are entrepreneurs in the sense that they have assets at risk, and even very large privately held companies are entrepreneurial . Although large industrial/commercial entities and universities frequently partner and collaborate to undertake significant research projects, universities have a limited role in supporting businesses of this size through direct channels.

Figure 5: Percentage of universities with follow-up surveys for graduates, by country and type of survey

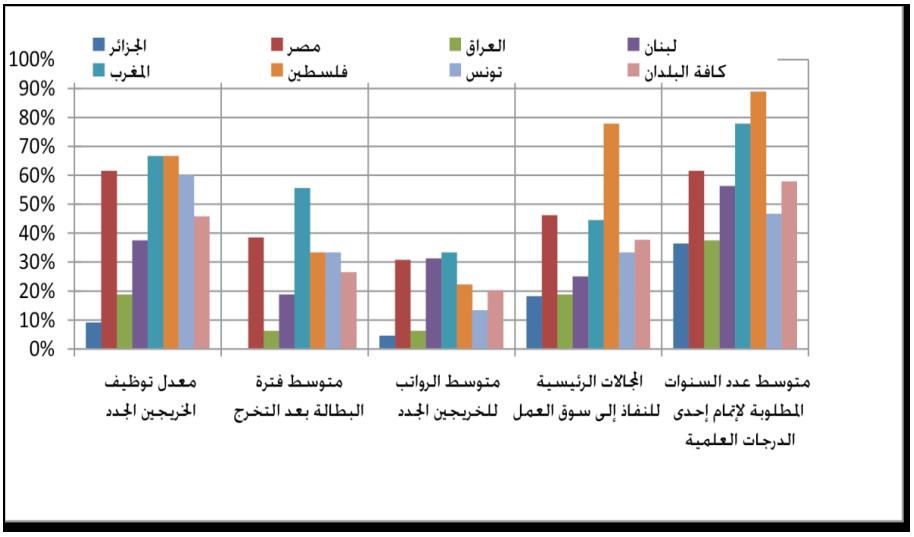

3- A University's Duty to its Community

Universities do not exist in a vacuum. Instead, every university is at the heart of its local community and as such may be considered to have a duty to contribute to that community by supporting business activity, particularly at a small scale. Of course, many universities are major employers within their regions and contribute to the local economy directly. A few explicitly state their mission to support the public good. Many Canadian universities do not single out the process of economic development in the community as a concern.

To some extent, there is a cultural mindset in Canadian universities that separates academe from the business of trade. It is important to change this mindset if university administrations are to embrace the concepts required to support local startups and small and medium-sized businesses.

What Do Tunisian Universities Do to Support Entrepreneurship?

Tunisian universities do not exist to act as entrepreneurship drivers in their present form. Universities exist primarily to teach academic subject matter to undergraduate students, a role that they carry out with various degrees of success. However, Tunisian universities do not "teach entrepreneurship", "do entrepreneurship", or "support entrepreneurship" as a priority. The government ministries that oversee universities do not have any aspect of entrepreneurship as a core competency. Career development is not mentioned, let alone entrepreneurship as a career choice. Anything that Ontario universities do to support entrepreneurship is an add-on activity from the government's perspective.

There is also confusion between "support for entrepreneurship" and "technology/innovation transfer". There is certainly overlap between these areas; however in Tunisia, technology/innovation transfer tends to be considered more in terms of the intellectual property developed in university labs than as a direct business and selling opportunity.

3-1- Research into Entrepreneurship is Not Entrepreneurship

Knowledge of entrepreneurship in general may be advanced by academic work undertaken at universities. There is a substantial body of work in this area – Google Scholar reports articles with the word entrepreneurship in the title, with a steadily increasing number of these articles being published each year. The majority of these articles consider aspects of entrepreneurship from the perspective of organizational behavior

or in macroeconomic dimensions. This may be interesting, and even important, but papers of this type are not generally of much use to the individual entrepreneur who is trying to bring in the first paying customer for their business.

3-2- Subsidized Contract Research

One way that universities can contribute to entrepreneurship is through direct research. Often, university research is thought of as being conducted by professors for the benefit of professors and academics. However, many university research labs are capable of developing and conducting research on behalf of startup businesses. This can be vitally important for the startup company that simply needs that final piece of the puzzle to complete their innovative product (e.g., implementation of a new software algorithm or design and packaging of a new computer chip). In addition, universities (institut and Faculty) have departments devoted to industrial design or prototype development. These activities can be well beyond the abilities of an entrepreneur working in their basement, but may be easily within the capabilities of the million-dinars laboratories found in university departments, which may be blessed with state-of-the-art equipment and instrumentation. Government-sponsored programs do exist to allow entrepreneurs to gain access to university labs, but these are rare and expensive.

Universities can undertake contract research on a purely commercial basis. However, this course is likely to be beyond the means of most startup businesses; overhead is charged by the university, and principle investigator fees may be levied, along with technician fees and instrument rental charges. These costs

can make contract research at a university expensive. Thus, continued support is required for programs that allow small, low-cost projects to be undertaken in university labs at a subsidized rate, leading to improved lab utilization, additional opportunities for student projects, and real results delivered in a timely fashion to startup businesses.

3-2 A University's Role in an Entrepreneurship Team

So, what is a university's role in an entrepreneurship team, given the various constraints on the university, such as intellectual property policy, funding, and space availability? Anecdotal evidence, taken in context with some of the points raised above, suggests that a university's ideal role is not to take ownership of businesses, nor is it to run businesses outside the university's core competencies. Neither should the university replace the angel investors, and later the venture capitalists, who are key to the entrepreneurship process. Entrepreneurs, whether coming from the community or from within the university, do not require this. It is not the ideal role of a Canadian university to become a portfolio manager.

However, there are a number of practical measures that Tunisian universities can take to help businesses launch successfully that will contribute to the local economy and that will fulfill the universities' social obligations in this sphere. The same principles hold true whether the business is community based or a university spinoff.

Conclusion: In the end, we must ask: what does a Canadian university receive in return for this philanthropy, which may be heavily subsidized by the taxpayer? This is a difficult question to answer given that the payback may be tangible or intangible, may accrue to the university or to the province, and may be short term or long term.

Most obviously, the university may receive royalties (or even a capital gain, if an equity stake is sold) from the technology business or spinoff that it has helped to create. This tends to be the model used in the United States (see Box 1), but in Canada this process varies widely, and of course the new business has to be successful enough to generate sufficient cash flow to pay royalties or dividends. The exact level of return is not precisely clear, and according to Statistics Canada it is relatively low. According to their figures, only $53 million in total was received by Canadian universities as income "generated from IP" in 2008. The National Sciences and Engineering Research Council of Canada (NSERC) is the federal government's primary funder of technology and science research in universities; in the same year as universities received $53 million through intellectual property, NSERC spent almost exactly the same amount on the Centres of Excellence for Commercialization & Research program alone, out of a total expenditure of around $1billion. Thus, royalty revenue is not a big contributor to university revenue streams in percentage terms.

In some cases, the university may generate goodwill with its local community, which is particularly likely if the university is providing assistance that would otherwise be simply too

expensive for the entrepreneur to acquire; incubator space and access to labs and students are standout examples. This is undoubtedly a "good thing", but it is very hard to measure in objective terms.

Finally, one aspect that is often overlooked is that the university will hopefully generate a substantial level of goodwill with the individual entrepreneurs that it supports. A few of these entrepreneurs will become very successful and may show their appreciation for the help they received in the early stages by providing philanthropic donations back to the programs that launched them.

For the province, the payback is less difficult to define as a public good, but it is still difficult to measure in purely fiscal terms. The primary payout for a province is of course increased employment, which translates not only into votes for the party that is in charge, but also into decreased benefit payments and increased tax revenues downstream. Increased foreign-exchange earnings are an additional benefit when Canadian startups make sales of products or services denominated in foreign currency. In addition, a growing business sold to a foreign buyer under an early-exit strategy generates a positive contribution to the balance of payments in the short term.

The final problem is attribution. In the case of a high-tech solution developed in a university lab and taken directly to market, it is easy to attribute the success of the overall business to the involvement of the university: no lab means no product, which means no business. However, when the university has

provided something less direct – help with a grant application or some contribution of space, for instance – attribution is not so straightforward. There is really no practical way that we can tell whether the newly launched business would have succeeded anyway. We can guess that this type of assistance will shorten the time to market, but quantifying that is difficult.

Overall, the conclusion is that university involvement in the entrepreneurial process appears to be beneficial, but is not accurately quantifiable in terms of the resources committed to it.

Conclusion: In a turbulent socio-economic economic context, universities are striving to improve their skills in order to adapt appropriately to the perpetual evolutions of an unstable environment and to satisfy a diversified and demanding clientele. Thus, the universities try to improve the offer presented and contribute fully to the recovery and the economic and social development of the country. At this level, several measures and actions have been taken to reposition the university in its context. This undoubtedly allows these structures to raise the major challenges that are imposed such as: the improvement of the quality of the services rendered seeking a better satisfaction of the actors concerned, the promotion of the adaptability of the graduates on the market of the employment, the search for a better valorization of the results of the scientific and technological research by the establishment or even the development of an effective partnership between the academic actors on the one hand and the productive actors on the other hand by investing more in niche markets with high added value and which generate added value and rooting of the image of the civic university including the values of equity, democracy, credibility and equality of opportunity.

Thus, our Tunisian universities are engaged in a search for a national rooting in terms of adaptation and influence on the local or national environment and the search also for international credibility in terms of compliance with standards and standards and strategies and policies for opening up to the international environment through international cooperation actions. In order to achieve the set objectives and raise the major challenges, universities are paying more attention to the issue of academic governance in academic, administrative, financial, and so on.

In fact, the governing universities are those that make their decisions, plan their development, manage their resources, supervise their activities, evaluate their performance, render their accounts and join the circuits of external partners. This is a generalizable concept (Pierre Lucier, 207). Thus, such university governance will undoubtedly make it possible to define the objectives, to implement them, to manage the institutions well and to follow up the results in order to achieve a performance and efficiency that is too much sought after.

In order to improve their skills, Tunisian universities are called upon to invest more in actions that are likely to promote the degree of governance achieved by these structures. In fact, good university governance must show real autonomy in the pedagogical aspect (curriculum proposal, recruitment of academic staff, use of complementary hours, etc.) and administrative and financial autonomy (the the introduction of internal control and audit practices, the distribution and management of budgets by objectives, the use of cost accounting, etc. In addition, universities are seeking staff

accountability in the decision-making process. to involve these actors in the life of the university which undoubtedly makes it possible to strengthen democracy, stimulate creativity and sense of responsibility and belonging and also contribute to making more relevant decisions. should pay particular attention to participatory management, since participatory management of generalization of the dialogue between all the actors concerned who are involved in the elaboration and the decision making within these universities in question reducing the administrative bureaucracy and seeking a shared decision-making taken in a more flexible organizational structure and more flexible. Finally, they must demonstrate a managerial orientation whose initial guidelines were concretized by a first initiation of a strategic planning approach through the development of institutional projects and the establishment of a medium-term expenditure framework.

References

- Agence universitaire la francophonie (AUF) « les réformes de l'enseignement supérieur des pays du Maghreb et la perspective du processus de Bologne, Marseille, 19 et 20, Novembre 2004.
- Aida BOUDHRIS « L'enseignement supérieur : entre l'économique et le social », actes du colloque international sur « l'université du 21 siècle et le développement » que s'est déroulé à Sfax le 27 et 28 Novembre 1998, Centre de Publication Universitaire, 2000.
- Direction générale des affaires juridiques et du contentieux au ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et technologique en Tunisie « Les nouvelles réformes dans l'enseignement supérieur et la recherche scientifique à travers les lois et les textes réglementaires (2004-2009), Centre de Publication Universitaire, 2009.
- El ayachi BENCHEIKH, Bouchra EL ABBADI & Rachid DAANOUNE « Le contrôle de gestion dans les universités « Cas des Universités Marocaines »,
- Éric MARTIN & Maxim OULLET « La gouvernance des universités dans l'économie du savoir », rapport de rechercher, Novembre 2010.
- Éric MARTIN & Maxim OULLET « Les mécanismes d'assurance qualité dans l'enseignement supérieur », rapport de recherche, Novembre 2012.
- Isabelle Lacroix & Pier-Olivier St-Arnaud « La gouvernance : tenter une définition », volume 4, Numéro 3, Automne 2012.
- Jamil SALMI « Le défi d'établir des universités de rang mondial », banque internationale pour la reconstruction et le développement / banque mondiale, 2009.
- Jean REILLY & Ard JONGSMA « Séminaires régionaux sur su la gouvernance des universités dans les pays partenaires Tempus (2010-2011) », n0 08, Octobre 2011.
- Jean–Marie TOULOUSE « Rapport de recherche sur la gouvernance des institutions universitaires, Juin 207.
- Jean-Pierre KESTEMAN, Jacques ROUILLARD, Yves GINGRAS, Alain DUPUIS, Pierre ALLAN & Laurent BOUVET « Gouverner l'université : Comment, par qui et pourquoi ? », Le Journal des professeurs et des professeures de l'université de Montréal, Volume 14, n0 1, Octobre 2009.
- Nouri MZID « L'université tunisienne dans un contexte de transition démocratique : défis et perspective.
- OCDE « Analyse des politiques d'éducation : évolution des modes de gouvernance dans l'enseignement supérieur », 2003

- OCDE « Politique et gestion de l'enseignement supérieur », vol 15, n01, 2003.
- PARFAIRE « Les établissements d'enseignement supérieur : structure et fonctionnement », guide pratique, Juin 2009.
- Riadh ZGHAL « L'enseignement supérieur entre les rigidités administratives, l'enseignement de masse et la globalisation », actes du colloque international sur « l'université du 21 siècle et le développement » que s'est déroulé à Sfax le 27 et 28 Novembre 1998, Centre de Publication Universitaire, 2000.
- Simone LANDRY « La liberté académique et l'autonomie universitaire : un recueil de citations », Avril 2001.
- Stéphanie CHATELAIN-PONDROY & Samuel SPONEM « les pratiques des établissements d'enseignement supérieur et de recherche en matière de pilotage et de contrôle de gestion, R.F.C, Juillet et Août 2007.
- Stéphanie CHATELAIN-PONDROY, Stéphanie Mignot-Gérard, Christine Musselin & Samuel SPONEM« La gouvernance des universités françaises : Pouvoir, évaluation et identité », Juillet 2012.
- Wahid GDROURA « La gouvernance des universités tunisiennes », Novembre 2012.

L'enseignement supérieur en Algérie s'inscrit-il dans une société du savoir ?

BOUALLECHE Abdelkrim **Dr. SOUKI Hakima**

U, Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou. Algérie

Résumé : L'université algérienne à l'instar des autres universités s'inscrit dans un ensemble d'objectif en l'occurrence création, transmission et diffusion du savoir. Mais dans les faits, une faible performance lui est attribuée notamment dans les classements internationaux. Cette communication a pour objectif de mettre en exergue les difficultés auxquelles bute l'université algérienne afin de jouer pleinement son rôle d'initiatrice d'une société de savoir qui est le socle de toute une dynamique économique, culturelle, sociétale… La pertinence de cette analyse passe par la comparaison du modèle universitaire algérien avec celui de deux autres pays en l'occurrence le Maroc et la Turquie. Le constat que nous faisons à partir de cette analyse, c'est que l'université algérienne réalise de moins bonne performance comparativement au deux pays du benchmark. Cet état de fait peut compromettre la créativité et l'innovation qui sont le fondement du développement économique et social d'un pays.

Une série de réformes s'imposerait afin de hisser l'enseignement supérieur en Algérie au même rang des pays développés en introduisant entre autres de l'assurance qualité.

Mots clés : société de savoir, enseignement supérieur, indicateurs de performances, benchmarking

Abstract: The Algerian university, like other universities, is part of a set of objectives in this case creation, transmission and dissemination of knowledge. But in fact, a poor performance is attributed to him especially in the international rankings. This communication aims to highlight the difficulties faced by the Algerian

university to fully play its role of initiator of a knowledge society which is the bedrock of a whole economic, cultural, societal dynamic ... The relevance of this analysis involves comparing the Algerian university model with that of two other countries, namely Morocco and Turkey. The observation we make from this analysis is that the Algerian university performs less well compared to the two benchmark countries. This can jeopardize the creativity and innovation that is the foundation of a country's economic and social development.

A series of reforms would be needed to raise Algerian higher education to the same rank of developed countries by introducing quality assurance among others.

Key words: knowledge society, higher education, performance indicators, benchmarking

Introduction : Les missions de l'université résident dans la formation initiale et continue, la recherche scientifique et technique ainsi que la diffusion et la valorisation de leurs résultats, l'orientation et l'insertion professionnelle des étudiants, la coopération internationale et enfin la diffusion de la culture scientifique et technique. Chargée de développer tous les domaines du savoir, de préparer l'avenir en formant la jeunesse, l'université est invitée à partager les savoirs avec tous les citoyens, à travers la diffusion la plus large possible des connaissances.

L'université algérienne à l'instar des autres universités s'inscrit dans cet ensemble d'objectifs en l'occurrence création, transmission et diffusion du savoir. La question principale à laquelle nous cherchons à répondre dans ce travail est la suivante : quel est l'état des lieux de l'université algérienne ? Sa situation lui permet-elle d'initier une société de savoir en Algérie ?

Il convient à présent de spécifier la méthodologie adoptée dans cette communication qui n'est pas de tester un modèle ni une série d'hypothèses spécifiques mais elle relève de la recherche empirique dans la mesure où elle contribue à faire un diagnostic sur l'université

algérienne en la comparant à d'autres pays. Pour ce faire, le benchmarking est tout adapté pour situer l'Algérie par rapport à deux autres pays à savoir le Maroc et la Turquie concernant son système universitaire.

Avant de procéder à cette comparaison, il s'avère nécessaire de porter un éclairage sur le concept de la société du savoir puis nous mettrons en exergue les difficultés rencontrées par les universités algériennes pour pouvoir s'insérer dans une société basée sur la connaissance.

1. La société du savoir : éclairage d'un concept : Le concept de la société du savoir a fait objet de nombreux écrits ; pour Daniel Bell (1974), elle est reliée à la société postindustrielle, pour Randall Collins (1979), elle est qualifiée de société des diplômes. La société du savoir est la société des réseaux selon Manuel Castells (2000). La définition la plus simple que nous pouvons donner à la société du savoir est la suivante : « il s'agit d'une société dans laquelle le savoir revêt une importance accrue. On a pu dire aussi que c'était une société créative, fondée sur l'interaction, dans laquelle les concepts essentiels sont des organisations en forme de réseaux et une croissance qui repose sur l'innovation » (Himanen, 2004, p. 5). Castells pour sa part place la naissance d'un nouvel âge au début du siècle, quand la société et toutes ses fonctions se mettent en réseau. Un fonctionnement en réseau est aussi un outil qui favorise l'émergence fondée sur l'économie de l'innovation et de la mondialisation. Le marché mondial y est devenu l'acteur principal. Tout repose, y compris la nouvelle économie, sur les progrès de l'informatique qui permet le transfert instantané en temps réel de l'information d'un point à l'autre de la planète (Castells, 1998; 2000; voir aussi Castells et Himanen, 2002).

On constate que « le savoir se répand plus largement qu'avant dans la société et devient accessible à tous » (Delanty, 2001, p. 5). Pour Fuller (2003), la société du savoir ne signifie pas nécessairement une augmentation du savoir et de son importance, mais dénote plutôt la valeur accrue attribuée aux diplômes et, dans une grande mesure, leur

accumulation inutile. Ce que nous observons est, pour l'essentiel, une société étayée par les certificats et diplômes. On a pu dire que « la société du savoir a besoin d'un nombre croissant d'informaticiens hautement qualifiés » (Burton-Jones, 1999, p. 199), mais il s'agit aussi en fait de définir la valeur des diplômes.

Pour comprendre la société de la connaissance, nous faisons la comparaison entre les caractéristiques de la société de la connaissance et la société industrielle (voir le tableau 1). Tout oppose la société de la connaissance à la société industrielle. Quand le pouvoir appartient au détenteur du capital technique dans la société industrielle, il est entre les mains du capital humain dans la société de la connaissance. Cette dernière est structurée autour de réseau et une forte créativité alors que la société industrielle est fortement hiérarchique et pyramidale.

Tableau 1: comparaison entre la société de la connaissance et la société industrielle

Critère	**Société industrielle**	**Société de connaissance**	
		Scénario positif	***Scénario négatif***
Pouvoir	Possession de capital + technologie innovante + brevets	Cerveau humain + personnel créatif et innovant + réseaux de partage & production de connaissance.	Manipulation subtile de l'esprit humain
Des pyramides aux réseaux	La structure de nos organisations est pyramidale	on ne peut créer de la connaissance qu'en réseaux. Les	On essaye de maintenir les pyramides à tout prix.

		entreprises *doivent* changer de forme.	
Management	Centré sur la machine et sa logique. L'homme doit s'adapter	Recentré sur l'humain. (capital humain) La machine doit s'adapter.	1.Manipulation de l'humain "*engineering of human mind"* ou 2. Remplacement de l'humain par machine
Commerce Compétition	*Libre commerce*" d'objets	*Libre partage de la connaissance Collaboration/ Compétition* ***en réseaux***	Monopolisation de l'information
Création de la valeur Economique	On ajoute de la valeur à l'objet.	On applique la connaissance à la connaissance pour créer de la nouvelle connaissance	On manipule l'esprit humain (mind) afin qu'il soit "docilement créatif"
Nouveau concept d'Éducation	Diminue la créativité et adapte à la logique mécanique	Développe la créativité et la maîtrise de la machine. Néohumanisme	Manipulation plus subtile par le biais de l'école sous des dehors de libre créativité

Nouveau rôle de la Culture	La culture a un rôle Périphérique	Rôle central, car la culture est la racine essentielle de la créativité	Manipulation de l'âme des cultures.
Buts de la société	Produire un maximum d'objets bon marché	Promouvoir le progrès humain, culturel et spirituel	Dualisation encore plus accentuée de la société

Source : adapté de Luyckx Ghisi (2007, p. 7)

A partir de ce tableau, nous constatons que la société du savoir se trouve au contre-courant de la société industrielle qui valorise davantage le capital humain et l'innovation. Faisons à présent, la comparaison entre l'enseignement supérieur en Algérie et celui de la Turquie et du Maroc.

2. L'université algérienne : étude comparative :

De nombreux investissements dans les infrastructures universitaires ont été effectués ces dernières années ce qui a engendré une couverture du réseau universitaire sur tout le territoire national. On dénombre 107 établissements d'enseignement, plus de 1 000 laboratoires de recherche, 30 centres de recherche, 54 000 enseignants et 1 500 000 étudiants. Ces investissements matériels ont-ils des retombées sur la qualité de l'enseignement en Algérie ?

Pour comparer l'enseignement universitaire en Algérie avec celui du Maroc et de la Turquie, nous étions parfois dans l'obligation de nous limiter à des données des années qui ne sont pas toujours récentes en raison de l'indisponibilité de nombreuses données pour les trois pays à la fois.

2.1. Enseignement supérieur en chiffres

2.1.1. Progression de l'effectif étudiant

Malgré la progression enregistrée de l'effectif étudiant, multiplié par 2,7 entre 2000 et 2012 (données du MESRS), le taux brut de scolarisation à l'université qui est de 34,59% durant l'année 2014 reste inférieur à celui de la Turquie (78,98% en 2013) mais plus important que celui du Maroc qui est de 24,57% (voir la figure qui suit).

Figure 1: inscription en enseignement supérieur (% brut)

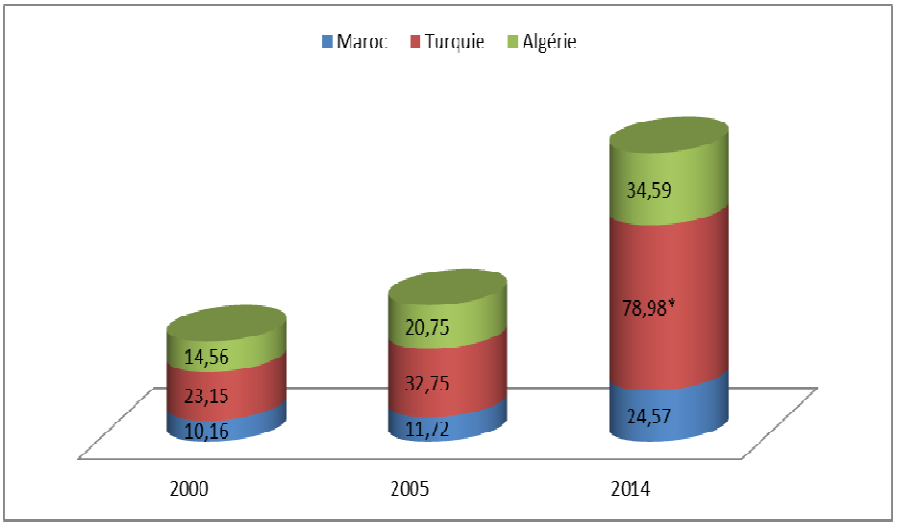

Source : effectué à partir des données de ISU (2016)

*Donnée de 2013

2.1.2. Les diplômés de l'enseignement supérieur : prépondérance des sciences sociales

Pour avoir un système éducatif qualifiant, les standards internationaux misent sur plus de 50% de diplômés ayant BAC +2, 30% de BAC+ 3 et 20% de BAC +7. Ce sont ces diplômés qui permettront d'atteindre les niveaux de compétitivité internationale dans l'industrie. En Algérie, les inscrits en post graduation ne représentent que 5,56 % du total des inscrits en 2011/2012 (données

du MESRS), on est très loin des standards internationaux sans prendre en compte les étudiants qui ne vont pas jusqu'au bout de leurs études (taux de rendement est égal à 1sur 4, ce qui signifie que sur 4 étudiants un seul seulement sort diplômé de l'université). Or les inscrits en graduation représentent une écrasante majorité (94% du total des inscrits) durant la même période.

La figure ci-dessous illustre que les diplômés dans les disciplines scientifiques (sciences exactes et technologie, sciences de la nature et de la terre et les sciences médicales) ne représentent que 30% du total des diplômés en 2011.

Figure 2: évolution du nombre de diplômés en graduation par grandes familles de discipline

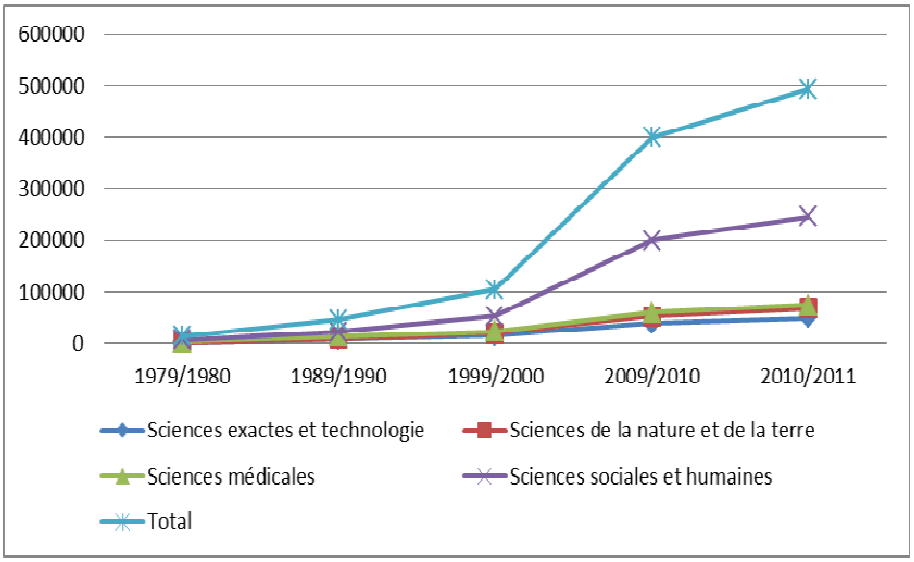

Source : établi à partir des données du MESRS (2012)

La mise en relief de ce phénomène s'explique par son importance dans la société du savoir: ces spécialités constituent un socle sur lequel l'économie de la connaissance peut être bâtie. Durant l'année 1990, les diplômés des filières scientifiques représentaient 61,5% de l'ensemble des diplômés. Cette tendance à la baisse peut être expliquée par l'attrait pour de nombreux étudiants de certaines

filières comme économie, droit et business car elles offrent la possibilité de s'insérer facilement dans la vie active à travers notamment les professions libérales. En outre, l'économie des services, qui prend le dessus dans de nombreux pays y compris l'Algérie, exprime davantage le besoin en diplômés en sciences humaines et sociales. De ce fait, les diplômes à fort contenu scientifique et technique ne sont pas assez valorisés en l'occurrence ceux qui activent dans la sphère de la recherche et développement.

En ventilant le nombre d'étudiants par discipline dans les trois pays étudiés, la même tendance se confirme pour l'Algérie, le Maroc et la Turquie à savoir la prédominance des sciences sociales (voir le tableau 29). 34,9% des inscrits le font en sciences sociales en 2014 en Algérie. Ce taux est en baisse depuis 2005 mais en augmentation en Turquie en passant de 50,8% des inscrits à 54,4%.

Tableau 2: la répartition des inscrits dans le supérieur par discipline

	Algérie		**Maroc**		**Turquie**	
	2005	**2014**	**1999**	**2014**	**2005**	**2013**
% des inscrits en ingénierie, industries de transformation et production	9,9	19,7	2,0	15,9	13,9	10,9
% des inscrits en sciences sociales, commerce et droit	**39,5**	**34,9**	**45,7**	**40,62**	**50,8**	**54,4**
% des inscrits en Sciences	10,4	16,0	19,4	20,51	7,5	6,4
% des étudiants inscrits dans le supérieur	1,6	2,2	1,6	-	11,8	6,8

Source: établi à partir des données de l'ISU et MESRSFC

La figure suivante met en exergue le retard accumulé par l'Algérie dans l'enseignement supérieur. En effet, malgré les avancées soulignées précédemment, l'Algérie enregistre une proportion de

diplômés moindre comparativement à la Turquie, Maroc, Egypte et Tunisie.

Figure 31: taux des diplômés du supérieur âgés de 25 ans et plus en 2010

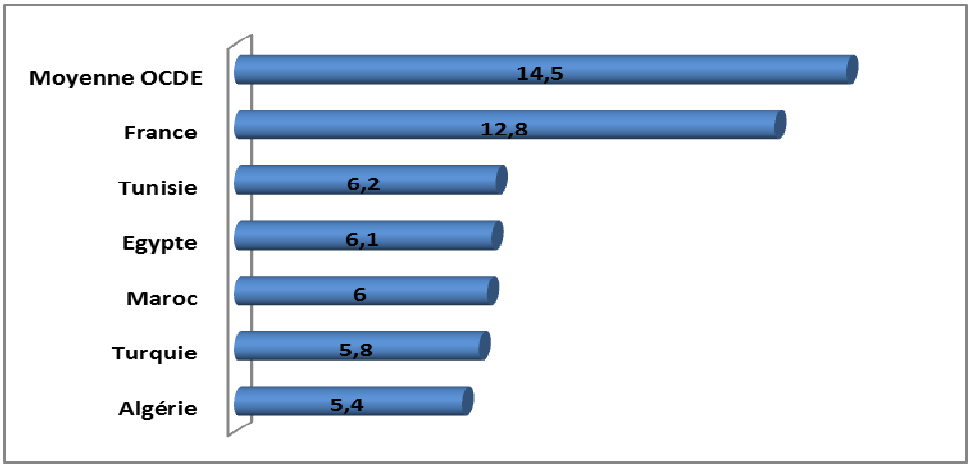

Source : établi à partir des données de Sanita et Zaafrane (2011)

2.1.3. Encadrement pédagogique insuffisant en dépit d'une certaine amélioration

On enregistre un déficit très important en enseignants permanents et davantage en enseignant ayant le rang magistral (8003 enseignants en 2011) ce qui altère l'encadrement des étudiants. Sachant que la norme internationale est de 1 enseignant pour 15, en Algérie, 24,88 étudiants sont encadrés par 1 enseignant en 2013 (voir le tableau ci-après). Les filières qui souffrent de manque d'enseignant sont les sciences sociales notamment les sciences juridiques, administratives et sciences politiques et les sciences économiques. La situation est plus critique en Turquie où un enseignant encadre 38 étudiants durant la même année. Cela peut s'expliquer par le nombre élevé d'inscrits en enseignement supérieur qui est égal à 89 %.

Tableau 1: évolution du ratio étudiant/enseignant par pays

	2000	2005	2009	2013
Maroc	16,34	18,97	21,38	-
Turquie	24,15	25,65	29,09	38,08
Algérie	27,92	-	30,93	24,88

Source : établi à partir des données de l'Institut statistique de l'UNESCO (2016)

2.1.4. Dépenses de l'enseignement supérieur : insuffisance et inefficacité de la répartition des ressources

Réserver uniquement 6% du budget de l'Etat à un secteur clé qui est l'enseignement supérieur montre que l'intérêt de l'Etat au développement du capital humain ne se traduit que dans les discours. Malgré l'augmentation des effectifs, le budget alloué est quasi stable depuis environ 10 ans. Ce qui place l'enseignement supérieur en 6ème rang dans le poste des dépenses de l'Etat.

Figure 42: dépenses de fonctionnement de l'enseignement supérieur en Algérie

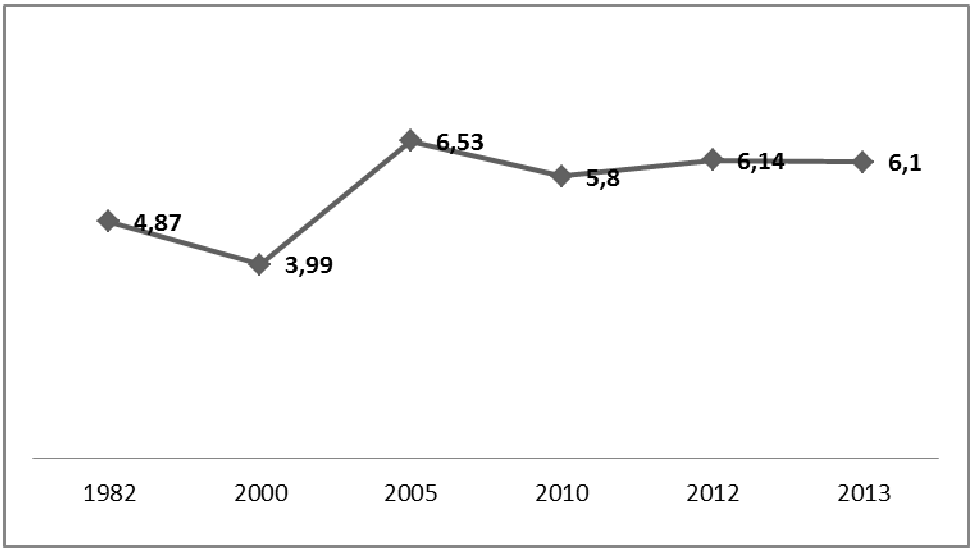

Source : établi par nos soins à partir des données du ministère des finances

Nous soulignons également que les ressources ne sont pas allouées en fonction d'indicateurs donnés de performance. Autrement dit le système ne favorise par une gestion efficace des ressources allouées. En outre, l'allocation selon les différents postes de dépenses ne va pas dans le sens d'amélioration de la qualité de l'enseignement. On observe en effet qu'une part considérable est affectée aux dépenses sociales et de fonctionnement au détriment des dépenses ayant un impact direct sur la qualité de l'enseignement. Ainsi, même si les dépenses de l'Algérie sont comparables, voire supérieures dans certains cycles (comme l'enseignement supérieur), à celles de pays à revenus intermédiaires, ces dépenses se font dans des postes qui n'affectent pas directement la qualité des enseignements et la performance du système éducatif. A titre d'exemple, dans le budget de l'Etat de 2015 affecté à l'enseignement supérieur, plus de 30% sont destinés à l'office national des œuvres universitaires (ONOU) pour couvrir les dépenses en personnel, dépenses de fonctionnement des œuvres universitaires (alimentation, transport et bourse des étudiants).

Tableau 4: dépenses tertiaires en % des dépenses publiques d'éducation

	1999	**2009**
Maroc	17,13	20,18
Turquie	27,89	31,89 (2006)
Algérie	-	26,97 (2008)

Source : établi à partir des données de l'Institut statistique de l'UNESCO (2016)

L'enseignement universitaire public est mieux loti en Turquie, selon les dernières données dont nous disposons, illustré dans le tableau ci-dessus, contrairement au Maroc où les dépenses tertiaires sont les moins importantes. Il faut souligner que l'enseignement supérieur privé est très présent dans les pays du benchmark. 7,7% c'est le taux brut d'inscription dans l'enseignement supérieur privé en 2014 au Maroc contre 0% en Algérie et 5,9% en Turquie.

2.1.5. La qualité de l'enseignement supérieur : la nécessité de l'assurance qualité

L'évaluation de l'enseignement universitaire en Algérie est une tâche ardue car le financement des établissements universitaires n'est pas lié à l'efficacité de l'établissement mais à la progression des effectifs. Dans le classement des 500 meilleures institutions d'enseignement supérieur, élaboré par l'académie de classement des universités mondiales ne figure aucune université algérienne. En 2015, seules les universités de deux pays de la région MENA figuraient dans le classement à savoir l'Arabie Saoudite (4 universités) et l'Egypte (1 université). Une université turque figure également dans le classement. Les indicateurs du classement académique des universités mondiales sont entre autres le nombre des anciens étudiants et professeurs qui ont pris le prix Nobel ou médailles Fields, le nombre de chercheurs les plus cités dans leur discipline et les fonds investis dans l'enseignement et la recherche.

L'évaluation de la qualité de l'enseignement supérieur peut s'établir à partir de trois catégories de principes: Le principe de la pertinence : ce principe renvois à l'adéquation entre les diplômes délivrés et les besoins de la collectivité en compétence. Le principe de l'efficience : il fait référence à l'affectation des dépenses mobilisées. Le principe d'efficacité : il désigne le fait de répondre à la demande en diplômés. Ce sont ces critères que nous prenons en compte pour mettre en exergue les dysfonctionnements de l'enseignement supérieur en Algérie.

2.2. Les dysfonctionnements de l'enseignement supérieur en Algérie

Les réformes de l'enseignement supérieur menées en 1971 avaient une visée quantitative grâce à la démocratisation et la massification de l'enseignement. Les informations sur l'efficacité interne ou externe des systèmes de l'enseignement supérieur ne sont ni recueillies ni systématiquement analysées. Djekoun (2012) relève plusieurs dysfonctionnements en l'occurrence :

- **Absence de relations entre l'université et son environnement** : cette situation s'explique par la difficulté d'absorption des outputs du secteur de la recherche lié à la quasi-inexistence d'un système d'innovation. Ce dernier permet d'établir des liens entre tous les acteurs intervenant dans l'innovation en l'occurrence la recherche universitaire et les entreprises demandeuse des produits innovants.

-

- **L'inflation des diplômes, conséquence directe de la massification de l'enseignement supérieur** : cet état de fait peut avoir des retombées sur la constitution d'un savoir exploitable par les entreprises afin de renforcer leur compétitivité. D'ailleurs, en 2007, 37% d'entreprise algérienne déplorent un déficit de compétence sur le marché du travail (voir le tableau ci-après) or que la moyenne africaine était de 25,5%, les entreprises marocaines expriment moins s'insatisfaction concernant les compétences recherchées (31%) comparativement à l'Algérie. Par ailleurs, le classement réalisé par Forum Economique Mondial concernant le degré de facilitation offerte aux entreprises pour trouver des salariés compétents place l'Algérie au 82ème rang sur 122 pays, elle devance la Turquie qui est au 86ème place mais elle est devancée par le Maroc classé la 63ème place.

Figure 5: pourcentage d'entreprise déplorant un déficit de compétences

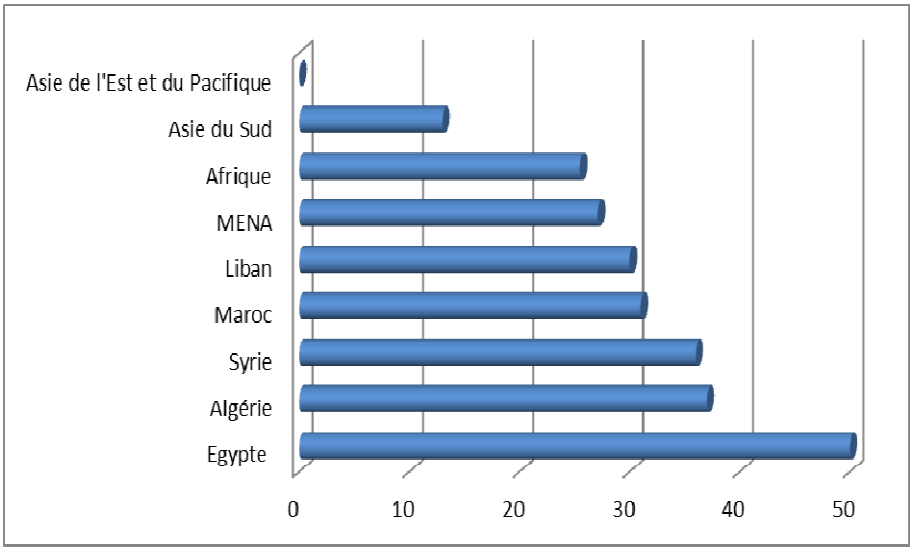

Source : effectué à partir des données du site www.entreprisesurveys.org

- **Faible retour sur investissement dans le capital humain** : l'inadéquation entre les diplômes délivrés et le marché du travail engendre un taux de chômage élevé chez les individus ayant un niveau d'instruction qui relève de l'enseignement supérieur comme le montre le tableau qui suit. 23,10% des chômeurs sont diplômés de l'enseignement supérieur en 2011 en Algérie, or ceux qui ont un niveau secondaire représentent 18,5 % des chômeurs. Au Maroc et en Turquie, plus le niveau d'instruction augmente plus le taux de chômage baisse durant les deux périodes étudiées (voir tableau 32).

Tableau 5: taux de chômage selon le niveau d'instruction (% du chômage total)

Niveau d'instruction	Algérie		Maroc		Turquie	
	2004	**2011**	**2005**	**2012**	**2005**	**2014**
Primaire	59,29	55,70	51,09	50,09	54,29	**56,00**
Secondaire	23	18,5	22,39	**23,29**	28,10	23,00
Supérieur	11,39	**23,10**	21,6	18,5	11,39	21,00

Source : établi à partir des données de l'Institut statistique de l'UNESCO (2016)

En confrontant les chiffres ci-dessus au modèle de Becker (1964) qui considère la fonction de demande d'éducation sous sa forme investissement, la décision de suivre des études supérieures en Algérie ne relève pas souvent d'un choix raisonné effectué par l'individu. En effet, ce dernier est censé entreprendre une formation si elle est rentable et cela en comparant les dépenses d'éducation (frais de scolarité, fourniture, coûts des opportunités de gain manqués au cours de la formation …..) aux gains anticipés de la formation. Au lieu d'intégrer des centres de formation professionnelle qui offrent plus de débouché, l'individu choisit de suivre des études supérieures où les projets d'avenir sont parfois compromis.

- **L'augmentation de l'échec des étudiants durant leur cursus :** L'université algérienne est confrontée à des taux de redoublement élevés, surtout au niveau du tronc commun. À l'Université des sciences et de la technologie Houari Boumedienne (USTHB), seulement 30 à 50 % des étudiants de la première année réussissent l'examen dans certaines disciplines ; et parce qu'un étudiant ne peut redoubler qu'une seule fois, le taux d'abandon est élevé. D'après les estimations du ministère, les taux de réussite en première année vont de 15 à 20 % dans les filières scientifiques et technologiques et de 41,9 % en sciences sociales, et ils atteignent 50 % en médecine. En première année ces taux atteignent 52% pour les troncs communs et le cycle court, toutes filières confondues. Ce taux d'échec élevé s'explique notamment par le passage à l'utilisation du français comme langue d'instruction dans les filières scientifiques et

technologiques. Il s'explique aussi par la réduction des travaux pratiques en laboratoire, les étudiants étant trop nombreux pour les installations existantes. Dans les années suivantes le fait que les étudiants ne parviennent pas à s'inscrire dans la discipline de leur choix, se désintéressent rapidement.

- **L'obsolescence des pratiques pédagogiques**

Dans les universités algériennes force est de constater que les méthodes d'enseignement dites « traditionnelles », centrées sur le formateur sont légions (cours magistral, livres, présentation). Et les raisons de ce statu quo se trouvent dans le manque de moyens financiers, techniques et même humains (effectifs pléthoriques qui résultent de la massification de l'enseignement).

- **Manque de visibilité internationale des diplômes nationaux**

Dans un contexte de plus en plus mondialisé, on assiste à une mobilité de plus en plus croissante des étudiants et des enseignants. Et face à un marché de travail de plus en plus exigent en compétences, les bénéficiaires de l'enseignement universitaire exigent une certaine reconnaissance des diplômes délivrés. Une comparabilité internationale s'installe créant de ce fait une concurrence entre établissements d'où l'adoption de normes (programmes, infrastructures, moyens pédagogiques, compétences des enseignants…) reconnues sur l'échelle internationale. L'introduction du système LMD prôné dans le cadre du processus de Bologne a une visée uniformisatrice de l'enseignement supérieur dans les pays de l'Europe. En intégrant le système LMD en Algérie, les autorités concernées ont voulu donner une visibilité internationale aux diplômes algériens sauf que sans le management de la qualité de l'enseignement supérieur, les diplômes délivrés par les universités algériennes n'offrent pas à leurs détenteurs des perspectives d'emploi en d'hors du territoire national. Cet état de fait est illustré par le tableau qui suit. Le taux de mobilité des étudiants en Algérie est faible comparativement à celui du Maroc.

Tableau 6 : taux de mobilité des étudiants vers l'étranger

	2003	**2013**
Algérie	3,1	1,7
Maroc	**16,8**	**8,6** (2014)
Turquie	2,9	0,9

Source : établi à partir des données de l'Institut statistique de l'UNESCO (2016)

2.3. Quelle stratégie de développement de l'enseignement supérieur pour contrecarrer ces dysfonctionnements ?

Pour pouvoir s'insérer dans l'économie fondée sur la connaissance, l'Algérie doit créer une dynamique dans le secteur de l'enseignement supérieur en remédiant aux dysfonctionnements soulignés ci-dessus et en instaurant les principes du management de la qualité au niveau des établissements de l'enseignement supérieur.

- **renforcement de l'encadrement pédagogique et scientifique** : cela passe à travers le lancement d'écoles doctorales et de laboratoire de recherche. A cela s'ajoute l'adoption d'un programme national exceptionnel de formation à l'étranger.

- **rapprochement université-entreprise** : les synergies dont peuvent bénéficier les entreprises et les universités en travaillant en collaboration sont considérables. Pour les entreprises, elles peuvent accéder à l'innovation sous toutes ses formes à moindre coûts pour se différencier par rapport à la concurrence. Pour le système académique, la valorisation économique des résultats issus des laboratoires universitaires devient une condition essentielle pour assurer leur notoriété et leur permettre de disposer des moyens financiers nécessaires à leur fonctionnement. Parmi les actions adoptées par les autorités afin de créer des ponts entre l'université et l'entreprises, nous pouvons citer : l'organisations des rencontres périodiquement par le ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement appelées « portes ouvertes avec les universités » ou « forum PME-université » pour faire l'inventaire des besoins en ressource humaine des entreprises et l'adapter aux offres de formation

établies par les organismes de formation. Par ailleurs, la création de nouvelle structure « bureau de liaison entreprise-université » au sein de l'université de Tlemcen et Bejaia s'inscrit dans le même sillage.

- **Introduction de nouvelles pratiques pédagogiques** : pour remédier à l'obsolescence des pratiques pédagogiques, plusieurs pratiques sont adoptées dans de nombreux pays pour améliorer la qualité de l'enseignement et réduire l'échec des étudiants à savoir la pédagogie active, l'approche par les compétences, constructivisme, etc. Ces nouvelles pratiques devraient permettre une meilleure préparation des étudiants au monde du travail. Le contenu de l'enseignement doit s'adapter aux nouvelles exigences de l'emploi. De ce fait, elles doivent permettre à l'étudiant d'acquérir la capacité d'analyse et d'application des connaissances à des problèmes concrets ; avoir l'aptitude à communiquer et interagir efficacement avec autrui, à assurer des responsabilités, à s'adapter aux changements, à utiliser l'outil informatique. Par ailleurs, l'enseignement supérieur devrait contribuer à développer l'esprit d'entreprendre et d'initiative pour que l'étudiant soit un futur créateur d'entreprise.

- **L'ouverture des pôles d'excellence** : les pôles d'excellence fournissent une main d'œuvre hautement qualifiées pour les postes clés et les secteurs fortement compétitifs. La direction de la recherche scientifique a prévu de créer 12 pôles d'excellence dans diverses spécialités : l'économie, l'informatique, l'engineering, la chimie, la physique, les mathématiques, l'étude des matériaux, les géosciences, la médecine, la biologie, l'agriculture et l'environnement. A ce jour, elle n'a réussi à créer qu'un seul pôle en 2014 à Tipasa. Ce pôle comporte une école supérieure de commerce, un institut national des hautes études commerciales, une école supérieure de management et un institut national de planification et des statistiques.

- **Bonne Gouvernance universitaire** : la gouvernance fait partie du diptyque de modernisation des établissements de l'enseignement supérieur au même titre que la mise en place de l'assurance-qualité. La question de la gouvernance se pose avec acuité dans le sens où elle doit garantir à la fois l'indépendance et le

dynamisme des établissements d'enseignement tout en favorisant la réalisation d'objectifs économiques et sociaux essentiels. Un nouveau modèle de gouvernance associe la tutelle de l'État et les forces du marché en d'autres termes associer l'excellence et le développement de l'équité, un équilibre parfois difficile à trouver. En plus des fonds publics, les établissements de l'enseignement supérieur sont financés par les étudiants et les entreprises, tout en leur garantissant une autonomie de gestion de ces fonds. Toutefois, la logique de moyens laisse place à la logique des résultats en d'autres termes, les financements sont tributaires de la performance et la qualité.

- **Intégrer le management de la qualité au sein des universités et assurer une qualité externe:** comme nous l'avons souligné précédemment, la croissance de l'effectif étudiant conjugué au chômage des diplômés soulève la question de la qualité de l'enseignement avec acuité. On a intégré dans les pays occidentaux le concept de management de la qualité dans les établissements de l'enseignement supérieur qui peut concerner les établissements eux-mêmes (interne et externe) et les agences d'évaluation. Au niveau interne, les universités doivent mettre en œuvre une politique qui retrace de manière officielle le management de la qualité et cela à travers la révision périodique des programmes et des diplômes, s'assurer des compétences du corps enseignant, offrir des outils pédagogiques et de soutien adéquats aux étudiants…Au niveau externe, les agences de management de la qualité de l'enseignement doivent établir des rapports d'audit et d'évaluation périodiques sur les établissements de l'enseignement supérieur ainsi que sur leurs programmes et leurs diplômes. Ces évaluations se font en employant un référentiel qualité.

Pour mieux gérer l'arrivée en masse des étudiants, une diversification des enseignements s'avère indispensable. Celle-ci passe par une offre diverse et variée des formations tout en prenant en compte les exigences en nouvelles qualification des emplois ainsi que les projets professionnels des étudiants. Par ailleurs, la création d'un organe d'évaluation de l'efficacité interne et externe du système d'enseignement supérieur est d'une nécessité absolue pour effectuer un bilan des réformes introduites. Pour ce faire, deux organes

d'évaluation ont été institués en 2010, et installés officiellement: le comité national d'évaluation des établissements d'enseignement supérieur (CNE) et le conseil national d'évaluation de la recherche scientifique et du développement technologique (CNERSDT). À ces deux organes s'ajoutent l'installation de la commission nationale pour l'implémentation de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur Algérien (CIAQES), installation de la commission nationale d'évaluation et installation des cellules assurance-qualité dans certains établissements universitaires. Ces organes fraichement créés se focalisent davantage à intégrer progressivement la culture qualité dans l'enseignement en tablant sur la formation de la ressource humaine afin d'éviter toute résistance au changement de la part des parties prenantes. Les actions menées par ces organismes ne sont qu'à leur balbutiement, le chemin à parcourir est assez long pour hisser les universités algériennes au même rang des universités étrangères.

Conclusion : L'analyse comparative sur l'enseignement supérieur que nous avons menée dans cette communication n'est pas favorable au cas algérien. En effet, l'Algérie est globalement en retard sur la plupart des critères relatifs à l'aspect créatif du capital humain avec un nombre d'étudiants insuffisant dans les filières scientifiques, de faibles capacités de recherches, une qualité des institutions de recherches reste à désirer, un investissement éducatif insuffisant et un accès au niveau tertiaire bien plus bas.

Malgré les progrès accomplis par le système éducatif algérien en rendant accessible l'éducation en général et l'enseignement supérieur en particulier, des dysfonctionnements subsistent. L'école Algérienne forme pour le moment des individus ayant des compétences qui ne sont pas toujours adaptées aux exigences du marché de travail. Ainsi le capital humain formé par l'université n'a pas encore atteint le niveau quantitatif et qualitatif permettant de faire émerger une économie du savoir.

Références bibliographiques

Bell, D. (1974), *The Coming of Post-Industrial Society : a Venture in Social Forecasting*, Harmondsworth, Penguin Books.

Burton-Jones, A. (1999), *Knowledge Capitalism. Business, Work, and Learning in the New Economy*, Oxford, University Press.

Castells, M. (2000), The Information Age : Economy, Society and Culture, vol. I, The Rise of Network Society, 2e édition, Oxford, Blackwell Publishers.

Castells, M. (1998), The Information Age : Economy, Society and Culture, vol. III, End of Millennium, Oxford, Blackwell Publishers.

Castells, M. et P. Himanen (2002), The Information Society and the Welfare State : The Finnish Model, Oxford, Oxford University Press.

Collins, R. (1979), *The Credential Society : An Historical Sociology of Education and Stratification*, New York.

Delanty, G. (2001), *Challenging Knowledge. The University in the Knowledge Society*, Buckingham, SRHE et Open University Press.

Djekoun A. (2012), « démarche assurance qualité et gouvernance des universités algériennes, pour une stratégie de l'enseignement supérieur à l'horizon 2030 » 2ème conférence régionale des présidents et recteur d'université maghrébines, Université de Carthage, 10 et 11 décembre 2012, Tunisie.

Fuller, S. (2003), « Can Universities Solve the Problem of Knowledge in Society without Succumbing to the Knowledge Society ? », *Policy Futures in Education*, vol. 1, n° 1, pp. 106-124.

Himanen, P. (2004), « Välittävä, kannustava ja luova Suomi ? Katsaus tietoyhteiskuntamme syviin haasteisiin », in P. Himanen (éd.), *Globaali tietoyhteiskunta. Kehityssuuntia Piilaaksosta Singaporeen*, Teknologiakatsaus 155/2004, Helsinki, Tekes, pp. 5-31.

Luyckx Ghisi M. (2007), « La Société De La Connaissance : Une Nouvelle Vision De l'économie » in La société de la connaissance : une nouvelle vision de l'économie et du politique. Éditions Romaines.

Sites internet

www.weforum.org
www.oecd.org/fr/
www.banquemondiale.org
www.unesco.org
www.unctad.org/fr
www.wipoint/portal/fr/
www.ost.Uqam.ca
www.mfp.gov.de
www.sante.gov.dz
www.mptic.dz
www.m-education.gov.dz
www.mf.gov.dz
www.mesrs.dz
www.who.int/fr/
www.entreprisesurveys.org